

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم إقتصادية

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل: D.EP.ES/3C/01/21

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

في شعبة: علوم إقتصادية

تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف

العنوان

أثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك
دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990-2022

من إعداد:

تحت إشراف: أ.د بن يوسف نوة

من إعداد الطالبة: جربال فلة

تاريخ المناقشة: 2025/05/27

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	المؤسسة	الصفة
غفصي توفيق	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	رئيسا
بن يوسف نوة	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفاً ومقرراً
قطوش عبد الحميد	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مشرفاً مساعدا
بن لخضر السعيد	أستاذ التعليم العالي	جامعة المسيلة	مناقشا
شيبان سمير	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	مناقشا
العايب أحسن	أستاذ محاضر أ	جامعة خنشلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

الشكر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات،
بعد مسيرة علمية حافلة بالتحديات، أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى:

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، التي شرّفتني بأن أكون إحدى طالباتها في طور الدكتوراه، وفتحت أمامي أبواب التكوين والدعم، وسهّلت لي السبل لإتمام هذا المسار العلمي بكل مرونة واحتراف، فلكل القائمين عليها، إدارة وأساتذة، أصدق التحايا وأخلص الدعاء.

وأقدم بشكر خاص وعميق إلى الأستاذ الدكتور غفصي توفيق، المسؤول عن التكوين الدكتورالي، ورئيس لجنة مناقشة أطروحتي، ذلك البروفيسور الفاضل الذي يرجع له، بعد الله سبحانه وتعالى، الفضل الأكبر في استكمال هذه المسيرة العلمية، فقد ذلّل أمامي جميع العقبات الإدارية، وخفّف عني أعباء العمل، وكان نعم الناصح، والقدوة التي اقتديت بها.
فله مني شكرٌ خاصٌ جداً جداً، وعرافانٌ لا يكفيه الحبر ولا الكلمات.

وأتوجه بخالص الامتنان والتقدير إلى مشرفتي الغالية، الأستاذة الدكتورة بن يوسف نوة، التي لم تكن مجرد مشرفة، بل كانت سنداً حقيقياً، والمرافقة الحكيمة، والناصحة المخلصة في كل خطوة.
لقد منحتني من علمها الثري، ومكتبتها الغنية، ووقتها الثمين، رغم ما مرت به من ظروف صعبة خلال فترة إنجاز هذا البحث. فلك مني كل الامتنان، وكل الدعاء، وكل التقدير الذي لا يوفيكِ حقك.

كما أشكر الأستاذ الدكتور قطوش عبد الحميد، مساعد المشرف، على دعمه وملاحظاته القيمة.

وأقدم بالتقدير لأعضاء لجنة المناقشة:
الأستاذ الدكتور بن لخضر السعيد (جامعة المسيلة)،
الدكتور شيبان سمير، والدكتور العايب أحسن (جامعة خنشلة)،
على تفضّلهم بتقييم الأطروحة.

وأخصّ شكرًا خاصًا، بل أسمى عبارات الامتنان والتقدير، لزميلتي ورفيقة دربي في الدفعة، ميساء مسلم، التي كانت لي الدعم المعنوي الدائم، والملهمة التي لم تبخل يوماً بحفزي وتشجيعي، رفيقة السهر والجد، التي شاركتني الأفراح والتحديات، وأضاعت طريقي بابتسامتها وأملها اللامحدود، كانت سنداً صلباً في لحظات الضعف، ونبع طاقة لا ينضب، لولا وقفها إلى جانبي، لما وصلت إلى هذه اللحظة، فهي حقاً أكثر من زميلة، بل أخت وصديقة وفيّة أعتز بها كثيراً.

وأخيراً، أتقدم بالشكر الجزيل لكل الزملاء، الأساتذة، والإداريين، الذين قدموا لي يد العون والمساعدة من قريب أو بعيد، فلكم جميعاً أسمى عبارات الشكر والتقدير، وأسأل الله أن يوفقنا جميعاً.

الاهداء

إلى من كانت لي وطنًا لا تغادره روعي،
إلى من ضمّنتني بدعائها حين لم يضمّني غيرها،
إلى أمي الحبيبة،
يا من اختزلت الحنان كله في قلبك، والطمأنينة في صوتك،
يا من كانت كلماتك دعمي، وصبرك ملهمي،
أنتِ السرّ الأول في كل نجاح، والنور الذي لا يخبو أبدًا.

إلى أبي، الرجل الذي نقش الصبر على قسّمات وجهه،
الذي حمل همّي قبل أن أعيه،
يا من كانت ملامحك مدرسة في الكرامة،
وخطاك طريقًا للاستقامة،
أنت أول من آمن بقدرتي، وأول من بارك خطواتي،
فلك من قلبي عرفان لا يُوزن، ومحبة لا تُفاس.

إلى زوجي الحبيب،
رفيق دربي، ونصفي الآخر،
يا من احتملت تقلبات مزاجي، وأعباء مشواري،
يا من منحنتني من صبرك ما يفيض، ومن دعمك ما لا يُحصى،
في كل لحظة ضعف، كنت قوتي،
وفي كل لحظة يأس، كنت أملّي.
لك أقول: ما كان لهذا الحلم أن يكتمل لولاك.

إلى أبنائي الأحبة،
أنتم نُور هذا القلب، وسرّ العزم في خطواتي،
أنتم الضحكة الصافية حين تعبت، واليد الصغيرة التي أمسكت قلبي بلطف
كبرت أحلامي بكم، وصار لطموحي ملامح تشبه وجوهكم النقية،
أنتم الحكاية الأجل التي أرويها لنفسي كل ليلة.

إلى إخوتي وأخواتي،
أنتم السند الذي لا يُهزم،
أنتم العائلة التي لم تكن يومًا مجرد دم، بل كانت حبًا واحتواء
بحضوركم، خفّفت عني الكثير، وبمواقفكم، ثبتت قدمي،
لكم مكانة لا تعلوها إلا القلوب التي تنبض وفاءً

وإلى كل من مدّ لي يد العون في هذا الدرب العلمي،
كل من منحني فكرة، أو فتح لي بابًا، أو قدّم لي توجيهًا،
إلى من ساهم بكلمة، أو دعم، أو دعاء صادق،
أهديكم هذا العمل المتواضع عرفانًا بفضلكم،
فأنتم منارات هذا البحث، وبكم اكتملت ملامحه.

ملخص:

استهدفت هذه الأطروحة دراسة أثر السياستين النقدية والمالية على مؤشر أسعار الاستهلاك من خلال دراسة قياسية لحالة الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع الخطي ARDL وغير الخطي NARDL خلال الفترة 1990-2022. إذ يعتبر هذا المؤشر من بين أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي، لما له من تأثيرات سلبية على الحياة الاقتصادية للدولة إذا لم يكن في مستويات معينة. لذا سنحاول إبراز فعالية أدوات السياستين المالية والنقدية في تحسين مستويات أسعار الاستهلاك خاصة في الجزائر خلال الفترة المعنية بالدراسة.

توضح النتائج المتوصل إليها إلى وجود علاقة طويلة المدى بين مؤشر أسعار الاستهلاك كمتغير تابع ونفقات التجهيز والحماية البترولية كمتغيرات مستقلة وعدم وجود علاقة طويلة المدى بينه وبين نسبة الاحتياطي الاجباري ومعدل إعادة الخصم والكتلة النقدية، ونفقات التسيير. مع وجود أثر معنوي متماثل للصدمات الموجبة والسالبة لتغيرات الإيرادات العامة، الانفاق العام والكتلة النقدية بمفهومها الواسع على مؤشر أسعار الاستهلاك. تساعد هذه الدراسة السلطات النقدية والمالية على توجيه السياسات الاقتصادية لضمان التوازن بين النمو الاقتصادي والسيطرة على التضخم.

الكلمات المفتاحية: مؤشر أسعار الاستهلاك، السياسة المالية، السياسة النقدية، نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع الخطي ARDL، نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع الخطي غير الخطي NARDL.

Abstract :

This thesis aims to study the impact of monetary and fiscal policies on the Consumer Price Index (CPI) through an econometric analysis of the case of Algeria using the autoregressive time lag model (ARDL) and non-linear (NARDL) during the period 1990-2022. The CPI is considered one of the most important macroeconomic indicators due to its negative effects on a country's economic life if it is not maintained at appropriate levels. Therefore, we seek to highlight the effectiveness of

fiscal and monetary policy instruments in improving consumer price levels, particularly in Algeria during the studied period.

The results indicate the existence of a long-term relationship between the Consumer Price Index as a dependent variable and capital expenditures as well as oil taxation as independent variables. However, no long-term relationship was found between the index and the required reserve ratio, the rediscount rate, the money supply, or operating expenses. Moreover, there is a significant and symmetric effect of both positive and negative shocks in public revenue changes, public spending, and broad money supply on the Consumer Price Index.

This study helps monetary and fiscal authorities guide economic policies to ensure a balance between economic growth and inflation control.

Keywords: Consumer Price Index, Fiscal Policy, Monetary Policy, Linear Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model, Nonlinear Autoregressive Distributed Lag NARDL.

Résumé :

Cette thèse a pour objectif d'étudier l'impact des politiques monétaire et budgétaire sur l'indice des prix à la consommation à travers une étude économétrique du cas de l'Algérie utilisant le modèle autorégressif à décalage temporel (ARDL) et non linéaire (NARDL) durant la période 1990-2022. Cet indice est considéré comme l'un des indicateurs macroéconomiques les plus importants, en raison de ses effets

négatifs sur la vie économique du pays s'il ne se maintient pas à des niveaux appropriés. Ainsi, nous chercherons à mettre en évidence l'efficacité des instruments des politiques budgétaire et monétaire dans l'amélioration des niveaux des prix à la consommation, en particulier en Algérie au cours de la période étudiée.

Les résultats obtenus indiquent l'existence d'une relation de long terme entre l'indice des prix à la consommation en tant que variable dépendante et les dépenses d'équipement ainsi que la fiscalité pétrolière en tant que variables indépendantes. En revanche, aucune relation de long terme n'a été trouvée entre cet indice et le taux de réserve obligatoire, le taux de réescompte, la masse monétaire ainsi que les dépenses de fonctionnement. De plus, il existe un effet significatif et symétrique des chocs positifs et négatifs des variations des recettes publiques, des dépenses publiques et de la masse monétaire au sens large sur l'indice des prix à la consommation.

Cette étude permet aux autorités monétaires et budgétaires d'orienter leurs politiques économiques afin d'assurer un équilibre entre la croissance économique et le contrôle de l'inflation.

Mots-clés : Indice des prix à la consommation, Politique budgétaire, Politique monétaire, Modèle de régression autorégressive à retards échelonnés linéaire (ARDL), Modèle de régression autorégressive à retards échelonnés non linéaire NARDL.

فهرس المحتويات

العنوان

شكر وعرهان

ملخص

الصفحة	العنوان
VI	فهرس المحتويات
XX	فهرس الجداول
XXII	فهرس الأشكال
1	مقدمة
11	الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية
12	تمهيد
13	1. ماهية السياسة النقدية
13	1.1 مفهوم السياسة النقدية
14	2.1 تطور السياسة النقدية عبر النظريات الاقتصادية
15	1.2.1 السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي
16	1.1.2.1 النظرية الكمية للنقود: Quantity Theory of Money
17	2.1.2.1 الطلب على النقود
19	3.1.2.1 التوازن العام الكلاسيكي ودور النقود
20	2.2.1 السياسة النقدية في الفكر النيوكلاسيكي
21	3.2.1 السياسة النقدية في الفكر الكينزي
22	1.3.2.1 نظرية كينز في الطلب على النقود

24	2.3.2.1 دوافع الطلب على النقود
27	3.1 أهداف السياسة النقدية وآثارها الاقتصادية
27	1.3.1 أهداف السياسة النقدية
27	1.1.3.1 الأهداف الأولية
28	2.1.3.1 الأهداف الوسيطة
29	3.1.3.1 الأهداف النهائية
32	2.3.1 الآثار الاقتصادية للسياسة النقدية
32	1.2.3.1 أثر السياسة النقدية على التوازن في سوق الانتاج والنقود
34	2.2.3.1 أثر السياسة النقدية على المستوى العام للأسعار
34	2. أدوات السياسة النقدية
35	1.2 الأدوات غير المباشرة
35	1.1.2 سياسة سعر الخصم (Discount Rate Policy)
36	2.1.2 عمليات السوق المفتوحة (Open Market Policy)
37	3.1.2 سياسة الخصم (Discount Policy)
38	4.1.2 سياسة الاحتياطي الاجباري (Reserve Requirement Policy)
39	2.2 الأدوات المباشرة للسياسة النقدية
40	1.2.2 السياسة النقدية الأمريكية والأزمة المالية العالمية لسنة 2008
42	2.2.2 التيسير الكمي (Quantitative Easing)
42	3. السياسة النقدية في الدول النامية

43	1.3 قنوات نقل السياسة النقدية في البلدان النامية
43	1.1.3 قنوات نقل السياسة النقدية
45	2.1.3 قنوات نقل السياسة النقدية في الدول النامية
47	2.3 استقلالية البنوك المركزية في الدول النامية
47	1.2.3 استقلالية البنك المركزي
48	2.2.3 استقلالية البنوك المركزية في الدول النامية
49	3.3 السياسة النقدية في الدول النامية
49	1.3.3 فعالية السياسة النقدية
50	2.3.3 فعالية السياسة النقدية في الدول النامية
52	خلاصة
53	الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية
54	تمهيد
55	1. ماهية السياسة المالية
55	1.1 مفهوم السياسة المالية
55	1.1.1 تعريف السياسة المالية
56	2.1.1 أهداف السياسة المالية
57	1.2.1.1 السياسة المالية والأهداف قصيرة المدى
57	2.2.1.1 السياسة المالية والأهداف الهيكلية
58	3.2.1.1 السياسة المالية وإعادة توزيع الدخل

59	2.1 تفسير السياسة المالية في النظريات الاقتصادية
59	1.2.1 السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي
60	2.2.1 السياسة المالية في الفكر الكينزي
61	3.2.1 السياسة المالية في الفكر النقدي
62	3.1 الآثار الاقتصادية للسياسة المالية
64	1.3.1 الآثار الاقتصادية للنفقة العامة
64	1.1.3.1 الآثار المرتبطة بالإنتاج القومي
66	2.1.3.1 الآثار المرتبطة بالاستهلاك القومي
67	3.1.3.1 تأثير الانفاق الحكومي على الدخل التوازني
68	4.1.3.1 الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة
71	2.3.1 الآثار الاقتصادية للضرائب
71	1.2.3.1 أثر الضرائب في الاستهلاك والادخار
71	2.2.3.1 أثر الضرائب في الإنتاج والتوزيع
72	3.2.3.1 أثر الضرائب في المستوى العام للأسعار
73	3.3.1 الآثار الاقتصادية للدين العام
74	1.3.3.1 الآثار الاقتصادية للدين العام في مرحلة الإصدار
74	2.3.3.1 الآثار الاقتصادية للدين العام في مرحلة انفاقه
75	3.3.3.1 الآثار الاقتصادية للدين العام عند انقضائه
75	4.3.1 الآثار الاقتصادية لسياسة الموازنة
76	2. أدوات السياسة المالية
77	1.2 الانفاق الحكومي

77	1.1.2 مفهوم الانفاق الحكومي
78	2.1.2 خصائص الانفاق العام
78	1.2.1.2 النفقة العامة مبلغ من النقود
78	2.2.1.2 صدور النفقة العامة عن الدولة أو احدى هيئاتها العامة
78	3.2.1.2 هدف النفقة العامة تحقيق نفع عام
78	3.1.2 تقسيم الاقتصادي للنفقات العامة
79	1.3.1.2 نفقات التسيير
79	2.3.1.2 نفقات التجهيز
80	2.2 الايرادات العامة
81	1.2.2 الضرائب
81	1.1.2.2 مفهوم الضرائب
82	2.1.2.2 خصائص الضرائب
83	3.1.2.2 تقسيم الضرائب: الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة
84	2.2.2 الدين العام
84	1.2.2.2 مفهوم الدين العام
84	2.2.2.2 القدرة على تحمل الدين العام
85	3.2.2.2 تصنيف الدين العام
87	3.2 الموازنة العامة
87	1.3.2 مفهوم الموازنة العامة
88	2.3.2 خصائص الموازنة العامة
89	3.3.2 أهداف الموازنة العامة

90	3. السياسة المالية في الدول النامية
91	1.3 خصائص المالية العامة في الدول النامية
91	2.3 ظاهرة تزايد النفقات العامة
92	1.2.3 الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة
92	1.1.2.3 تدهور قيمة العملة
92	2.1.2.3 اختلاف طرق المحاسبة المالية
93	3.1.2.3 زيادة مساحة اقليم الدولة وعدد سكانها
93	2.2.3 الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة
93	1.2.2.3 الأسباب الايديولوجية
93	2.2.2.3 الأسباب الاقتصادية
94	3.2.2.3 الأسباب المالية
94	4.2.2.3 الأسباب الاجتماعية
96	خلاصة
98	الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022
99	تمهيد
100	1. مؤشر أسعار الاستهلاك وعلاقته بالتضخم
100	1.1 مفهوم الأرقام القياسية للأسعار
100	1.1.1 مفهوم الأرقام القياسية للأسعار
101	2.1.1 مقاييس الأرقام القياسية

101	1.2.1.1 الرقم القياسي لأسعار المنتج (Producer Price Index)
101	2.2.1.1 المكش الضمني للناتج الداخلي الخام (Deflator PIB)
102	3.2.1.1 الرقم القياسي لأسعار المستهلك (Consumer Price Index)
102	3.1.1 صيغ الأرقام القياسية المرجحة
102	1.3.1.1 الرقم القياسي المرجح بالأسعار وسنة الأساس (لاسيير Laspeyres)
103	2.3.1.1 الرقم القياسي المرجح بأسعار سنة المقارنة باش (Paache)
103	3.3.1.1 الرقم القياسي الأمثل فيشر (Fisher)
104	2.1 تعريف مؤشر أسعار الاستهلاك
106	1.2.1 كيفية حساب مؤشر أسعار الاستهلاك
107	2.2.1 استخدامات مؤشر أسعار الاستهلاك
108	3.1 مؤشر أسعار الاستهلاك ومعدلات التضخم
108	1.3.1 تعريف التضخم وآثاره الاقتصادية
109	1.1.3.1 تعريف التضخم
109	2.1.3.1 الآثار الاقتصادية للتضخم
110	2.3.1 قياس معدل التضخم من خلال مؤشر أسعار الاستهلاك
111	3.3.1 أسباب التضخم
113	4.1 الكساد التضخمي في الدول النامية
114	2. التحكم في التضخم بالسياسات النقدية والمالية
115	1.2 وجهة نظر الكينزيين والنقديين
115	1.1.2 وجهة نظر الكينزيين (The Keynesian Perspective)

115	2.1.2 وجهة نظر النقديين: (The Monetarist Perspective)
116	2.2 التحكم في التضخم بالسياستين النقدية والمالية
116	1.2.2 التحكم في التضخم بالسياسة النقدية
117	1.1.2.2 العلاقة بين التضخم واستقلالية البنك المركزي
118	2.1.2.2 سياسة استهداف التضخم
118	1.2.1.2.2 مفهوم سياسة استهداف التضخم
119	2.2.1.2.2 دوافع تطبيق سياسة استهداف التضخم
120	2.2.2 التحكم في التضخم بالسياسة المالية
121	3.2 التنسيق بين السياسة النقدية والمالية للتحكم في التضخم
122	1.3.2 نماذج التنسيق بين السياستين المالية والنقدية
122	1.1.3.2 نموذج نورد هاوس (Nordhaus)
122	2.1.3.2 نموذج توازن ناش لنظرية الألعاب (Equilibrium Nash)
122	3.1.3.2 نموذج توازن ستاكلبيرج (Stackelberg Equilibrium)
123	2.3.2 شروط التنسيق بين السياسة النقدية والمالية
124	3.3.2 الآليات اللازمة لتحقيق التنسيق بين السياستين المالية والنقدية
125	3. تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر
127	1.3 تطور نظام الأسعار في الجزائر
127	1.1.3 نظام الأسعار في الفترة ما بين 1962-1980

129	2.1.3 نظام الأسعار من الثمانينيات الى اقتصاد السوق
132	3.1.3 أسباب ارتفاع الأسعار في الجزائر
133	1.3.1.3 الأسباب الهيكلية
133	2.3.1.3 الأسباب المؤسسية
134	2.3 تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر في الفترة 1990-2022
135	1.2.3 الأهداف من تحرير الأسعار
136	2.2.3 تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة ما بين 1990-2000
137	3.2.3 تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة ما بين 2001 إلى يومنا هذا
140	خلاصة
141	الفصل الرابع: تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022
142	تمهيد
143	1. تطور مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر
143	1.1 الإصلاحات المالية في الجزائر
143	1.1.1 اتفاقية صندوق النقد الدولي والجزائر
144	1.1.1.1 الاتفاق الأول 30 ماي 1989
144	2.1.1.1 الاتفاق الثاني 3 جوان 1991
145	2.1.1 البرامج التنموية الاقتصادية
145	1.2.1.1 برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي 1995-1998
146	2.2.1.1 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004
146	3.2.1.1 برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009

147	4.2.1.1 برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014
148	5.2.1.1 برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019
148	3.1.1 الإصلاحات الضريبية
149	2.1 الإصلاحات المصرفية في الجزائر
150	1.2.1 صدور قانون النقد والقرض
151	2.2.1 استقلالية البنك المركزي
152	2. تطور السياسة النقدية وأدواتها في الجزائر خلال الفترة 1990-2022
152	1.2 تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022
152	1.1.2 تطور السياسة النقدية خلال الفترة 1990-2000
152	1.1.1.2 تطور السياسة النقدية خلال الفترة 1990-1994
153	2.1.1.2 تطور السياسة النقدية خلال الفترة 1995-2000
154	2.1.2 تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2009
154	1.2.1.2 تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2004
155	2.2.1.2 تطور السياسة النقدية خلال الفترة 2005-2009
155	3.1.2 تطور السياسة النقدية خلال الفترة 2010-2022
155	1.3.1.2 تطور السياسة النقدية خلال الفترة 2010-2014
156	2.3.1.2 تطور السياسة النقدية خلال الفترة 2015-2018
157	3.3.1.2 تطور السياسة النقدية خلال الفترة 2019-2022
158	2.2 تطور بعض متغيرات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022
158	1.2.2 تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

159	2.2.2 تطور سياسة الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة 1990-2022
161	3.2.2 تطور سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022
162	4.2.2 تطور الكتلة النقدية (M2) في الجزائر خلال الفترة 1990-2022
163	3. تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022
164	1.3 تطور السياسة المالية وأدواتها في الجزائر خلال الفترة 1990-2022
164	1.1.3 تطور مسار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-1999
164	2.1.3 تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014
165	3.1.3 تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022
166	2.3 تطور بعض أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022
166	1.2.3 تطور سياسة الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022
168	2.2.3 تطور سياسة الإنفاق العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022
170	3.2.3 تطور سياسة الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022
173	خلاصة
174	الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022
175	تمهيد
176	1. منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL
176	1.1 مدخل للسلاسل الزمنية
176	1.1.1 مفهوم السلاسل الزمنية
177	2.1.1 الارتباط الذاتي لقيم السلسلة الزمنية

178	3.1.1 اختبار التكامل المشترك لـ Pesaran
179	2.1 نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL
179	1.2.1 مفهوم نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL
181	2.2.1 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية
182	1.2.2.1 اختبار جذر الوحدة
182	1.1.2.2.1 اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey Fuller)
183	2.1.2.2.1 اختبار فيليبس بيرون PP ((Philips Perron (1988))
183	3.2.1 اختبار التوزيع الطبيعي (Normality Test)
184	4.2.1 اختبار الحدود (Bound test)
185	2. قياس أثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL
185	1.2 وصف وتحديد متغيرات الدراسة
185	1.1.2 تحديد متغيرات الدراسة ودراسة التجانس
185	1.1.1.2 تحديد متغيرات الدراسة
185	1.1.1.1.2 مصدر البيانات
186	2.1.1.1.2 الاتجاه العام لمتغيرات الدراسة
188	2.1.1.2 دراسة تجانس متغيرات الدراسة
193	2.1.2 معاملات دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة
196	3.1.2 تحليل استقراره السلاسل الزمنية
196	1.3.1.2 تحديد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة
197	2.3.1.2 اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة
198	2.2 قياس أثر السياسة النقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

198	1.2.2 اختبار التكامل المشترك
199	1.1.2.2 اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج
199	2.1.2.2 اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود (The Bound Test)
200	2.2.2 تقدير النموذج
201	3.2.2 نتائج تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل
201	1.3.2.2 تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير
202	2.3.2.2 تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل الطويل
203	4.2.2 اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر
204	5.2.2 نتائج الدراسة
205	3.2 قياس أثر السياسة المالية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022
205	1.3.2 اختبار التكامل المشترك
205	1.1.3.2 اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج
206	2.1.3.2 اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود (The Bound Test)
207	2.3.2 تقدير النموذج
208	3.3.2 نتائج تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل
208	1.3.3.2 تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير
209	2.3.3.2 تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل الطويل
210	4.3.2 اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر
210	5.3.2 نتائج الدراسة
211	3. قياس أثر تفاعل السياستين النقدية والمالية على مؤشر أسعار الاستهلاك على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 باستخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع غير الخطي NARDL

212	1.3 مفهوم الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة غير الخطي NARDL
213	2.3 تحليل استقراره السلاسل الزمنية
213	1.2.3 تحديد فترات الابطاء المثلى لمتغيرات الدراسة
213	2.2.3 اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة
214	3.3 اختبار التكامل المشترك
215	4.3 تقدير النموذج
216	1.4.3 اختبار والد Wald Test
217	2.4.3 اختبار مضاعف التأثير التراكمي الديناميكي غير المتماثل
219	3.4.3 نتائج تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل
219	1.3.4.3 تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير
220	2.3.4.3 تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل الطويل
222	3.4.3 اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج NARDL المقدر
222	5.3 نتائج الدراسة
224	خلاصة
226	خاتمة
233	قائمة المراجع
257	الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
105	كيفية حساب نسبة تطور والمؤشر في الأساس 100 لرقم الأعمال	1-3
158	تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	1-4
159	تطور نسبة الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)	2-4
161	تطور سعر الفائدة الإقراض في الجزائر خلال الفترة 2022-1990	3-4
162	تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2022-1990	4-4
167	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2022-1990	5-4
168	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2022-1990	6-4
171	تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 2022-1990	7-4
189	المقاييس الوصفية لمتغيرات السياسة المالية ومؤشر أسعار الاستهلاك	1-5
191	المقاييس الوصفية لبعض متغيرات السياسة النقدية	2-5
196	نتائج فترات الابطاء المثلث باستخدام معيار Schawrz	3-5
197	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey Fuller للسلاسل الزمنية محل الدراسة	4-5
200	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود The Bound Test	5-5
200	نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL	6-5
201	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير	7-5
202	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل الطويل	8-5
206	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود The Bound Test	9-5
207	نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL	10-5
208	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير	11-5
209	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل الطويل	12-5
213	نتائج فترات الابطاء المثلث باستخدام معيار Schawrz	13-5
214	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey Fuller واختبار فيليبس بيرون Philips Perron للسلاسل الزمنية محل الدراسة	14-5

214	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود The Bound Test	15-5
215	نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج NARDL	16-5
217	اختبار التماثل للأجلين القصير والطويل	17-5
219	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير	18-5
220	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل الطويل	19-5

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الأشكال	الرقم
16	العلاقة بين النقود والأسعار	1-1
19	التوازن العام الكلاسيكي	2-1
24	دالة الطلب على النقود لغرض المبادلات والاحتياط	3-1
26	الطلب على النقود لدافع المضاربة	4-1
30	الأهداف النهائية للسياسة النقدية حسب مربع كالدور	5-1
33	أثر السياسة النقدية التوسعية على التوازن	6-1
33	أثر السياسة النقدية الانكماشية على التوازن	7-1
63	السياسة المالية التوسعية في سوق الانتاج والنقود	1-2
63	السياسة المالية الانكماشية في سوق الانتاج والنقود	2-2
67	تأثير ارتفاع الانفاق الحكومي على الدخل التوازني في النموذج الكينزي المبسط	3-2
73	تأثير زيادة الضرائب على الدخل التوازني في النموذج الكينزي المبسط	4-2
186	الاتجاه العام لمؤشر أسعار الاستهلاك، نفقات التسيير، نفقات التجهيز والايادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	1-5
187	الاتجاه العام للكتلة النقدية، معدل إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة 1990-2022	2-5
193	دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند المستوى	3-5
194	دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول	4-5
199	اختبار فترات الابطاء المثلي	5-5
203	اختباري CUSUM و CUSUM of Squares	6-5
206	اختبار فترات الابطاء المثلي	7-5
210	اختباري CUSUM و CUSUM of Squares	8-5
217	مضاعف التأثير التراكمي الديناميكي	9-5
222	اختباري CUSUM و CUSUM of Squares	10-5

مقدمة

مقدمة:

تعد السياستين المالية والنقدية من بين الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها مختلف الدول لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد والتحكم في معدلات التضخم مع تحقيق النمو المستدام. وعليه مر فهم فعالية هاتين السياستين خاصة في مدى تأثيرهما على النشاط الاقتصادي، بمراحل مختلفة عبر مختلف المدارس والنظريات الاقتصادية، فكان الفكر الاقتصادي الكلاسيكي هو المسيطر على السياسات الاقتصادية، والذي يؤمن بمبدأ اليد الخفية للسوق، أي قدرة الاقتصاد على تحقيق التوازن ذاتيا دون أي تدخل من الدولة. فجاءت الأزمة العالمية لسنة 1929 كمنعرج كبير أين ظهر الفكر الكينزي الذي أظهر مدى فعالية دور الدولة في الاقتصاد عن طريق السياسة المالية، كما بينت هذه الأزمة فشل الفكر الكلاسيكي في حل أزمة الكساد العظيم. وتختلف فعالية كل من السياسة النقدية والسياسة المالية بحسب عدة عوامل وآليات وشروط يمتاز بها اقتصاد كل دولة على حدى.

في هذا السياق، تزداد أهمية دراسة تأثير هاتين السياستين على مختلف المؤشرات الاقتصادية، ومن بينها مؤشر أسعار الاستهلاك، الذي يعتبر مؤشر رئيسي ومهم يعكس تطور تكاليف المعيشة ومستوى التضخم في الاقتصاد. يعد مؤشر أسعار الاستهلاك مرجعا أساسيا لقياس التضخم، الذي من خلاله يمكن معرفة تأثير السياسات الاقتصادية على القدرة الشرائية للأفراد. كما يمكن من خلال مؤشر أسعار الاستهلاك معرفة مدى تحكم الدولة في أوضاع الاقتصاد الكلي، حيث تشير العديد من الدراسات على أن التوسع المالي الناتج عن اتباع سياسة مالية توسعية، إذا لم يكن مدعوما بقدرة إنتاجية مماثلة قد يؤدي الى ارتفاع الأسعار، بينما السياسات المالية التقشفية تساعد وتساهم في الحد من الضغوط التضخمية. أما السياسة النقدية فهي التي يشرف على إدارتها البنك المركزي من خلال تحديد أسعار الفائدة وتنظيم المعروض النقدي وإدارة الاحتياطات النقدية بهدف التأثير على النشاط الاقتصادي بصورة عامة والحفاظ على استقرار مستويات الأسعار بصورة خاصة.

شهدت معظم الدول النامية خلال النصف الثاني من القرن العشرين عدة تحولات اقتصادية كبيرة، خاصة بعد استقلالها السياسي. فاعتمدت على اقتصاد موجه يعتمد أساسا على تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ومع ذلك واجهت تحديات كبيرة، كضعف التنوع الاقتصادي بالاعتماد على تصدير المواد الأولية كالنفط مثلا، مما جعل اقتصاداتها عرضة لتقلبات أسعارها في الأسواق الدولية.

في الجزائر، عرف الاقتصاد عدة تحولات عميقة منذ التسعينات نتيجة للأزمات المالية والاقتصادية، والانتقال من اقتصاد موجه مركزيا الى اقتصاد السوق. وقد ارتبطت إدارة السياسة النقدية والمالية بهذه التحولات التي انعكست

مباشرة على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية خاصة مستويات الأسعار. فخلال الفترة 1990-2022، واجه الاقتصاد الجزائري تغيرات كبيرة في الأسعار لتأثره بعدة عوامل، أهمها تذبذب أسعار النفط في الأسواق الدولية خاصة أزمة 1986 أين سجلت أسعار المحروقات أدنى مستوياتها بسبب تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، مما جعل تطبيق أدوات السياستين النقدية والمالية الأكثر ملاءمة أمر ضروري لضبط مستويات الأسعار وتحقيق الاستقرار في تكاليف المعيشة، مع مرافقة هذه السياستين بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية المالية والنقدية كالإصلاحات الضريبية لتحسين كفاءته للرفع من الإيرادات الحكومية مع تعزيز العدالة الاجتماعية، وقانون النقد والقرض الذي كان بداية لتحقيق استقلالية البنك المركزي وتحرير النظام المصرفي وإدارة العرض النقدي للتحكم بصورة فعالة في التضخم وضمان استقرار الأسعار.

1- إشكالية البحث :

تعد أزمة مؤشر أسعار الاستهلاك من أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول، حيث أن هذه الأزمة تبرز ارتفاعا حاد في أسعار السلع والخدمات، الذي يؤدي إلى ضعف القدرة الشرائية للأفراد. والجزائر كغيرها من الدول تسعى نحو تحقيق قيم لمؤشر أسعار الاستهلاك المثالي الذي يعبر عن مدى تطور واستقرار الاقتصاد الوطني وعن المستوى المعيشي المعتدل أو المستقر. حيث شهد الاقتصاد الوطني عدة فترات من عدم الاستقرار في الأسعار، خاصة خلال الازمات الاقتصادية والسياسية وانخفاض عائدات النفط. حاولت خلالها السلطات مواجهة أزمة مؤشر أسعار الاستهلاك من خلال تفعيل السياستين المالية والنقدية.

ومن هنا فإن دراستنا سوف تتمحور حول إبراز أثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك، لذلك يتم طرح الإشكالية الرئيسية كالتالي :

- ما مدى تأثير أدوات السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر؟

2- الأسئلة الفرعية:

تندرج تحت هذه الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية:

- أ- ما هي أهم أدوات السياسة النقدية التي تؤثر في مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر وصيغة العلاقة بينهما؟
- ب- ما هي أهم أدوات السياسة المالية التي تؤثر في مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر وصيغة العلاقة بينهما؟
- ج- ما هو أثر المعروض النقدي على مؤشر أسعار الاستهلاك؟
- د- ما هو أثر الإنفاق العام على مؤشر أسعار الاستهلاك؟

مقدمة

هـ- ما هو أثر الإيرادات العامة على مؤشر أسعار الاستهلاك؟

3- الفرضيات:

وللإجابة على هذه الإشكالية والأسئلة الفرعية ارتأينا وضع الفرضيات التالية:

أ- الفرضية الأولى: وجود علاقة طويلة الأجل بين أدوات السياسة النقدية ومؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر؛

ب- الفرضية الثانية: عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين أدوات السياسة المالية ومؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر؛

ج- الفرضية الثالثة: يوجد أثر معنوي غير متماثل للصدمات الموجبة والسالبة لتغيرات الكتلة النقدية بمفهومها الواسع على مؤشر أسعار الاستهلاك؛

د- الفرضية الرابعة: يوجد أثر معنوي متماثل للصدمات الموجبة والسالبة لتغيرات الانفاق العام على مؤشر أسعار الاستهلاك؛

هـ- الفرضية الخامسة: يوجد أثر معنوي غير متماثل للصدمات الموجبة والسالبة لتغيرات الإيرادات العامة على مؤشر أسعار الاستهلاك.

4- حدود الدراسة :

من أجل تحقيق هذه الدراسة ودراسة فرضياتها، تم وضع حدود هذه الدراسة كما يلي:

أ- الحدود المكانية: تم حصر الحدود المكانية لموضوع الدراسة في دولة الجزائر، وذلك لمعالجة مشكلة الدراسة والمتمثلة في أثر أدوات السياسات الاقتصادية المالية والنقدية في مؤشر أسعار الاستهلاك.

ب- الحدود الزمنية: تمتد فترة الدراسة من سنة 1990 إلى 2022، بحيث تمثل سنة 1990 بداية الإصلاحات الاقتصادية المبرمة مع صندوق النقد الدولي. وقد عاشت الجزائر وضع اقتصادي صعب في هذه الفترة.

5- أهداف الدراسة :

أ- إن الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو تحديد مدى تأثير كل من السياسة المالية والنقدية على مؤشر أسعار المستهلك مع التركيز على الأدوات الأكثر فعالية في الأجل الطويل والقصير، وعلى كون أن التنسيق بين

مقدمة

السياستين يكون أكثر تأثيرا أو أن استعمال أدوات إحدى السياستين يكون أفضل في التأثير. مع الاستعانة بالنظريات الاقتصادية لنوضح هذا الأثر؛

ب- دراسة مدى مصداقية واستقلالية قرارات بنك الجزائر، المتمثلة في السياسة النقدية المطبقة لمواجهة التغيرات في الأسعار؛

ج- دراسة تطور أدوات السياستين المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022. ومحاولة استخدام منهجية ARDL وNARDL في توضيح هذا الأثر وأثر الصدمات لتغير أدوات السياستين على مؤشر أسعار الاستهلاك.

6- أهمية الدراسة:

يعتبر مؤشر أسعار الاستهلاك من بين أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تسعى أي دولة للتحكم فيه لإبقائه في مستويات معينة، لما له من تأثيرات سلبية على الحياة الاقتصادية للدولة. لذا تكمن أهمية الدراسة في إبراز وإظهار فعالية السياستين المالية والنقدية في تحسين مستويات أسعار الاستهلاك خاصة في الجزائر في الفترة الممتدة بين 1990 و2022 أين باشرت برنامجا للإصلاحات الاقتصادية. ومعرفة سلوك أدوات السياسات النقدية والمالية لتحقيق استقرار مؤشر أسعار الاستهلاك ومن ثم تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

7- أسباب اختيار الموضوع:

تعود الرغبة في معالجة هذا الموضوع إلى عدة أسباب نذكر منها ما يلي:

أ- رغم الدراسات العديدة حول السياسات الاقتصادية ومؤشر أسعار الاستهلاك، تبقى هذه المواضيع جد مهمة ولا بد من التطرق إليها، لما يعانيه الاقتصاد الجزائري من ضغوط تضخمية للمساهمة في إيجاد حلول وأساليب وطرق للحفاظ على استقرار الأسعار في الاقتصاد الجزائري؛

ب- من خلال هذه الدراسة يمكننا معرفة النقائص التي تمنع وصول السياسات الاقتصادية المالية والنقدية الى أهدافها المسطرة، أو بعبارة أخرى أن تكون ذات فعالية في المحافظة على استقرار مؤشر أسعار الاستهلاك، وعلى هذا الأساس يمكن للحكومة الجزائرية أن تقضي على هذه النقائص، كما يمكن من خلال هذه الدراسة التعرف على الإيجابيات التي تمتاز بها السياسات المالية والنقدية في الجزائر ويجدر على الحكومة الجزائرية تعزيزها.

8- المنهج المستخدم في الدراسة:

بناء على طبيعة الموضوع والإشكالية المطروحة وخدمة لأهداف البحث، فإن المنهج المتبع يكون مزيجا مركبا من أدوات المناهج العلمية، حيث تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى الجانب النظري

لكل من مؤشر أسعار المستهلك المعبر عنه في معدل التضخم والسياسة النقدية والمالية وأثر كل منهما على مؤشر أسعار المستهلك.

وكذا على المنهج التحليلي وذلك من خلال تحليل مسار كل من السياسة المالية و النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990 إلى 2022.

وفي الأخير تم اعتماد أسلوب التحليل الكمي، الذي يقوم على أساس تقدير العلاقة الكمية بين أدوات السياسة المالية والنقدية والمتغير التابع مؤشر أسعار المستهلك، مع اعتماد منهجية ARDL و NARDL الذي يعد من نماذج قياسية حديثة لدراسة أثر العلاقة بين أدوات السياسة المالية والنقدية وأثرها على مؤشر أسعار الاستهلاك في الأجل القصير والطويل. وبناء نموذج اقتصادي يعتمد على الأساس النظري والعملي لعلاقة التأثير بين المتغيرات قيد الدراسة.

9-الدراسات السابقة:

أ. أطروحة بعنوان: دراسة قياسية واقتصادية لفعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق هدف استقرار الأسعار دراسة حالة الجزائر، تخصص اقتصاد كلي مطبق، شعبة علوم اقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020-2021، من اعداد الباحثة: صالح نادين، هدفت هذه الدراسة للإجابة عن إشكالية ما مدى فعالية أدوات السياسة النقدية في تحقيق هدف استقرار الأسعار، كما هدفت هذه الدراسة أساسا دراسة وتحليل تطور السياسة النقدية في الجزائر وأهم مراحلها والعوامل المؤثرة على قرارات السلطة النقدية، مع تقييم قدرة السياسة النقدية باستخدام أدواتها في تحقيق استقرار مستويات الأسعار في الاقتصاد الجزائري، توصل الباحث من خلال هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج من بينها: عدم نقل أثر عدم فعالية قناة القرض في نقل أثر أدوات السياسة النقدية لعدم فعالية قناة القرض في الاقتصاد الجزائري، أدوات السياسة النقدية غير فعالة في التأثير على استقرار مستويات الأسعار.

ب. مقال بعنوان: مؤشر أسعار الاستهلاك وعلاقته بمتغيرات السياسة النقدية في الجزائر (1995-2020)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد 07، العدد 02، 2022، الجزائر، من إعداد رباحي إبراهيم وجاب الله مصطفى، عالجت هذه الدراسة إشكالية دور السياسة النقدية في تحديد مستويات الأسعار في الجزائر خلال الفترة 1995-2020، خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها: عدم امتلاك السلطة النقدية الاستقلالية الواجب توفرها لأخذ قرارات مثل امتصاص الكتلة النقدية من خلال رفع سعر الفائدة، سعر

الفائدة غير فعال في الحد من التضخم في الجزائر، باعتبار الاقتصاد الجزائري غير منتج يؤدي قرار رفع سعر الفائدة الى رفع من تكلفة رأس المال التي تؤدي الى ارتفاع أسعار السلع خاصة منها واسعة الاستهلاك لدى الأفراد.

ج. مقال بعنوان: دراسة قياسية لأثر العرض النقدي على مؤشر أسعار الاستهلاك بالجزائر خلال الفترة 1990-2021، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد 12، العدد 01، 2023، الجزائر، من اعداد الأستاذة الدكتورة نوة بن يوسف، عالجت هذه الدراسة إشكالية مدى تأثير العرض النقدي على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، خلصت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج باستخدام نموذج VAR التي نذكر منها: يتأثر مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر تأثيرا سلبا من عرض النقود في الأجل الطويل، الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقود يرتبطان بإيرادات وهمية لاقتصاد ربعي، فحتى يصبح الناتج المحلي الإجمالي قادرا على التأثير في مؤشر أسعار الاستهلاك لا بد من تغيير النمط الاقتصادي الجزائري.

د. أطروحة بعنوان: دور السياستين النقدية والمالية في استهداف التضخم في الجزائر للفترة 1990-2022، تخصص اقتصاد كمي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمين العقال الحاج موسى أق اخاموك تامنغست، الجزائر، 2023-2024، من اعداد الباحث مصباح سعيد، هدفت هذه الدراسة للإجابة عن إشكالية ما مدى فعالية كل من السياسة النقدية والمالية في استهداف التضخم في الجزائر خلال فترة 1990-2022، كما هدفت هذه الدراسة فهم التضخم وتحليل أسبابه وكيفية تأثيره على الاقتصاد الجزائري، وتقدير فعالية الأدوات النقدية والمالية في التحكم في التضخم والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، توصل الباحث من خلال هذه الدراسة باستخدام نموذج ARDL إلى العديد من النتائج نذكر منها: من أسباب التضخم في الاقتصاد الجزائري ارتفاع الطلب الكلي، ارتفاع تكاليف الإنتاج، التضخم المستورد والتخلف الاقتصادي، ولكل من عرض النقود، الانفاق العام، معدل البطالة، سعر الصرف والناتج المحلي الاجمالي أثر إيجابي على معدل التضخم في الأجلين القصير الطويل .

هـ. أطروحة بعنوان: إشكالية فعالية السياسة المالية والسياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري دراسة قياسية، تخصص سياسات اقتصادية ومنظورة، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطنبولي معسكر، الجزائر، 2023-2024، من اعداد الباحث بوخايبة سليم، هدفت هذه الدراسة للإجابة عن إشكالية فعالية السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد الجزائري من 1970-2020، كما هدفت هذه الدراسة تبيان نوع العلاقة التي تربط بين مؤشرات السياستين المالية والنقدية في الجزائر، الاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL لقياس فعالية ونجاعة السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد الجزائري على النمو الاقتصادي، توصل الباحث من خلال هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج نذكر:

يتأثر الناتج المحلي الخام نسبيا بالنفقات العامة في المدى الطويل، عدم فعالية تأثير الكتلة النقدية على الناتج المحلي الخام في المدى الطويل، أما معدل الفائدة ومعدل التضخم تأثيرهما كان فعال .

و. أطروحة دكتوراه بعنوان: محاولة استهداف معدل التضخم الأمثل من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية دراسة حالة الجزائر 1990-2019، تخصص اقتصاد كلي نقدي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2021-2022، من اعداد الباحث مطهري بهاء الدين، هدفت هذه الدراسة للإجابة عن إشكالية كيف يمكن لأدوات السياسة المالية والنقدية أن تحقق معدل التضخم الأمثل في الجزائر، كما هدفت هذه الدراسة التحقق من مدى نجاح سياسة استهداف التضخم في الجزائر، وقياس أثر الانفاق العام، الإيرادات العامة، والكتلة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، توصل الباحث من خلال من خلال هذه الدراسة وباستخدام نموذج ARDL إلى عدة نتائج من بينها: انعدام التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية في الجزائر، لسعي السياسة المالية وراء تخفيض معدل البطالة الذي يؤدي الى ارتفاع الأسعار، ينتج التضخم المستورد في الاقتصاد الجزائري لتأثر هذا الأخير بسعر الصرف.

ز. أطروحة دكتوراه بعنوان: فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1995-2019، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، 2021-2022، من اعداد الباحثة كرمي زينب، هدفت هذه الدراسة للإجابة عن إشكالية هل السياسة النقدية المستهدفة للتضخم في الجزائر تنتهج سلوك قاعدة خطية أو غير خطية، كما هدفت هذه الدراسة في تقييم وتحديد سلوك البنك المركزي منذ تبنيه لقاعدة تايلور وذلك من خلال تقدير هذه الأخيرة بمختلف الصيغ، توصل الباحث من خلال هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج من خلال نماذج العتبة ذات الانتقال السلس STAR نذكر منها: استخدام سعر الفائدة في الجزائر لتسيير السياسة النقدية ليس قريبا من الأساس النظري لقاعدة تايلور الاصلية، وقاعدة تايلور الخطية هي القاعدة المثلى التي تعكس سلوك البنك المركزي الجزائري، ولا بد من توفر أمرين مهمين وهما تمتع بنك الجزائر بنوع من الاستقلالية لإدارة السياسة النقدية وعدم الاهتمام باستهداف متغيرات أخرى مثل مستويات التشغيل أو سعر الصرف والأجور لاستهداف التضخم.

ح. مقال بعنوان: فعالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في محاربة التضخم دراسة حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2020، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 25، العدد 02، 2022، الجزائر، من إعداد موسى بوشنب وحسين قاصب، تعالج هذه الدراسة إشكالية ما مدى فعالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في الحد من التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2020، وتوصل الباحث من خلال هذه

الدراسة الى عدة نتائج من بينها: التنسيق بين السياستين النقدية والمالية ضعيف جدا في الجزائر لعدم قدرة بنك الجزائر من تحقيق استقلاليته في إدارة السياسة النقدية، ساهمت السياسة المالية التوسعية التي اعتمدت خلال فترة الدراسة في تغذية الضغوط التضخمية، كما أن السياسة النقدية تمكنت خلال نفس الفترة من ضبط معدل التضخم عند مستوى أقل من المعدل المستهدف المقدر ب 4٪ .

ط. مقال بعنوان:

The impact of public expenditure on inflation rate in Algeria during the period 1986–2016, Jornal of Quantitative Economics Studies, N° 04, Mai 2019, Algeria.

من اعداد بن البار محمد وسنوسي علي، عالجت هذه الدراسة إشكالية ما هو تأثير الإنفاق العام على معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-2016، تشير النتائج الرئيسية للدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين النفقات الجارية ومعدلات التضخم، في حين تُلاحظ علاقة إيجابية بين النفقات الرأسمالية ومعدل التضخم، باستخدام نموذج .VAR

ي. مقال بعنوان:

Essaie d'évaluation de la politique monétaire de l'Algérie à travers « le carré magique de Kaldor », Algerian Business Performance Review, Volume 11, Numéro 01, 2022, Algérie.

من اعداد بخالد عائشة وبوعلي ليندة، تناولت هذه الدراسة مشكلة السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2012-2021، وهل كانت فعالة في تحقيق أهدافها. وقد أسفرت هذه الدراسة عن مجموعة من النتائج مثل: هشاشة الوضع الاقتصادي في الجزائر التي تتجلى من خلال مؤشرات اقتصادية كبرى مقلقة واعتماد كبير على المحروقات.

ك. مقال بعنوان:

Abdessamad ZAKANI, L'indépendance de la Banque centrale et le ciblage d'inflation : Cas de Bank Al-Maghrib, International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and

**Economics, International Journal of Accounting Finance
Auditing IJAFAM, Maroc IJAFAM, Volume 3, 2022.**

من اعداد زكاني عبدالصمد، تناولت هذه الدراسة إشكالية مدى استعداد البنك المركزي المغربي لاستهداف التضخم، خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها: يبلغ مستوى الاستقلالية الفعلية والقانونية للبنك المركزي المغربي حاليًا مستوى مقبولًا، مما قد يعزز فرص نجاح السلطات النقدية المغربية خلال الانتقال إلى نظام استهداف التضخم.

10 - مصادر الدراسة:

لإنجاز بحث أكاديمي متكامل، اعتمدنا على مصادر متنوعة تشمل:

أ- الكتب والمراجع النظرية باللغة العربية، الفرنسية والانجليزية؛

ب- الدراسات الأكاديمية والبحوث السابقة: الأطروحات والرسائل الجامعية من الجامعات الجزائرية والعربية التي تناولت موضوع مؤشر أسعار الاستهلاك أو التضخم والسياسات الاقتصادية، المجالات العلمية المحكمة؛

ج- مصادر البيانات الإحصائية: بنك الجزائر، الديوان الوطني للإحصائيات، وزارة المالية الجزائرية، البنك الدولي؛

د- تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول الاقتصاد الجزائري.

11- هيكل وخطة الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وللتحقق من صحة الفرضيات، تم تقسيم الأطروحة إلى خمسة فصول:

جاء الفصل الأول بعنوان " الإطار النظري للسياسة النقدية "، حيث تناولنا في المبحث الأول منه ماهية السياسة النقدية، وفي المبحث الثاني أدوات السياسة النقدية، في حين في المبحث الثالث تطرقنا إلى السياسة النقدية في الدول النامية .

أما الفصل الثاني فكان بعنوان " الإطار النظري للسياسة المالية "، تناول المبحث الأول منه ماهية السياسة المالية، والمبحث الثاني أدوات السياسة المالية، في حين في المبحث الثالث تطرقنا إلى السياسة المالية في الدول النامية.

أما الفصل الثالث كان بعنوان "تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022"، تناول المبحث الأول منه مؤشر أسعار الاستهلاك وعلاقته بالتضخم، والمبحث الثاني التحكم في التضخم بالسياسات النقدية والمالية، أما المبحث الثالث تطرقنا إلى تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر.

أما الفصل الرابع كان بعنوان "تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022"، حيث تناولنا في المبحث الأول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، والمبحث الثاني تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022، كما تطرقنا في المبحث الثالث الى تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.

في الفصل الخامس قمنا بدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022"، تناولنا في المبحث الأول منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه الى قياس أثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2024 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL. كما تطرقنا في المبحث الثالث الى قياس أثر تفاعل السياستين النقدية والمالية على مؤشر أسعار الاستهلاك على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 باستخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع غير الخطي NARDL.

نختم دراستنا بخاتمة عامة استخلصنا فيها عدة نتائج أدت الى طرح بعض الاقتراحات في هذا الموضوع، كما قمنا بطرح بعض الآفاق لمواصلة البحث ودراسة الموضوع من نقاط أخرى.

12- صعوبات الدراسة:

عند دراسة هذا الموضوع، واجهت الباحث عدة صعوبات من أبرزها:

- أ- صعوبة في جمع البيانات الدقيقة للبيانات الإحصائية حول المؤشرات الاقتصادية.
- ب- صعوبة تحليل أثر السياسة المالية والنقدية بسبب التغيرات في النهج الاقتصادي.
- ج- صعوبة الفصل بين أثر السياستين النقدية والمالية وتقلبات أسعار النفط والتأثيرات الخارجية كالأزمات المالية العالمية، جائحة كوفيد19، التي قد أثرت على مؤشر أسعار الاستهلاك بطريقة ليس لها أي صلة بالسياستين.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة النقدية

تمهيد

تعد السياسة النقدية أداةً جوهريةً في توجيه مسار الاقتصاد الكلي نحو تحقيق أهدافه المنشودة، من خلق فرص عمل كاملة إلى المحافظة على استقرار الأسعار ودعم النمو الاقتصادي وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات. وقد جعل ذلك من فعالية السياسة النقدية وتأثيرها على النمو الاقتصادي محور اهتمام العديد من الباحثين على المستويين النظري والتطبيقي.

وهي من أهم أدوات السياسة الاقتصادية التي تعتمد عليها الدول لإدارة المعروض النقدي والائتمان. وتهدف هذه السياسة إلى تحقيق أهداف اقتصادية متنوعة، منها: استقرار الأسعار من خلال السيطرة على التضخم، تعزيز معدلات النمو الاقتصادي عن طريق تحفيز الاستثمار والنشاط الاقتصادي، معالجة الاختلالات الاقتصادية المختلفة (مثل البطالة والعجز التجاري)، حل مشكلات اقتصادية أخرى (مثل الركود الاقتصادي). بفضل هذه الأهداف المتنوعة، تحتل السياسة النقدية مكانة الصدارة بين أدوات السياسة الاقتصادية التي يُعول عليها في تحديد الأهداف النهائية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

فالسياسة النقدية بمثابة نعمة تُنظم سيمفونية الاقتصاد، فهي أداة حاسمة في يد صانعي القرار تسهم في توجيه مسار الاقتصاد الكلي للدول، وتترك بصماتها على مختلف المتغيرات الاقتصادية، من أسعارٍ وسلعٍ وخدمات، إلى مستوياتٍ للعمالة والنمو.

ويهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري شامل لفهم ماهية السياسة النقدية، وأدواتها، وأهدافها، وتأثيرها على الاقتصاد.

في هذا الإطار، سنناقش في هذا الفصل النقاط التالية:

1. ماهية السياسة النقدية
2. أدوات السياسة النقدية
3. السياسة النقدية في الدول النامية

1. ماهية السياسة النقدية:

السياسة النقدية هي مجموعة من الاستراتيجيات والإجراءات التي يعتمد عليها البنك المركزي في أي دولة بهدف التحكم في المعروض النقدي من أجل تحقيق أهداف اقتصادية معينة كالنمو الاقتصادي، استقرار قيمة العملة واستقرار مستويات الأسعار.

1.1 مفهوم السياسة النقدية:

السياسة النقدية هي واحدة من الأدوات الرئيسية للسياسة الاقتصادية، يتم وضعها تحت مسؤولية البنوك المركزية. دورها ضمان الاستقرار النقدي والمالي، والتي تتمثل في توفير السيولة اللازمة لنمو الاقتصاد مع ضمان استقرار العملة، والهدف الرئيسي للسياسة النقدية هو استقرار الاسعار.¹

تشير السياسة النقدية الى جميع القرارات والاجراءات التي تنفذها السلطات النقدية من أجل تحقيق الأهداف من حيث النمو، التضخم، سعر الصرف أو التوظيف، غير أن مكافحة التضخم أصبحت هدفا ذا أولوية لمخاظمي البنوك المركزية ويتم ذلك عن طريق تنظيم غير مباشر لعرض النقود من خلال عدد من الأدوات.²

حيث تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، والمساهمة بشكلٍ فعّالٍ في تحقيق أهداف المجتمع جنبًا إلى جنب مع السياسات الاقتصادية الأخرى. وتكمن أهميتها من خلال تأثيرها الكبير على النظام الاقتصادي فأبي اختلال في أداء النظام النقدي يلقي بظلاله على أداء النظام الاقتصادي لوظائفه من حيث معدلات النمو ومستوى الانتاج والتشغيل وتوزيع الثروة والدخل الحقيقي.

إنّ مصطلح "السياسة النقدية" قد ظهر للمرة الأولى في القرن التاسع عشر، بينما شهد تطبيقه العملي على أسس علمية نضجًا ملحوظًا خلال القرن العشرين، خاصّةً في أعقاب الأزمات الاقتصادية التي اجتاحت العالم آنذاك.³

¹ Vie publique, qu'est-ce qu'une politique monétaire. <https://www.vie-publique.fr/fiches/270253-quest-ce-quune-politique-monetaire> consulté le 30/05/2023 à 15h00.

²Coupey-Soubeyran, Jézabel. « Sixième chapitre - La politique monétaire », *Monnaie, banques, finance*. Sous la direction de Coupey-Soubeyran Jézabel. Presses Universitaires de France, France, 2012, P227.

³محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص13.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

تُعرّف السياسة النقدية على أنها كل ما تقوم به السلطة النقدية من أساليب وإجراءات وتدابير للتحكم في المعروض النقدي يتلاءم مع النشاط الاقتصادي بغية تحقيق أهداف اقتصادية محددة.¹

تُعرّف السياسة النقدية بأنها مجموعة من الأدوات والوسائل التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد ومعدلات الفائدة، بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية. وتشمل هذه الأهداف: تحفيز الاستثمار والإنفاق (من خلال زيادة كمية النقود وخفض أسعار الفائدة)، مكافحة الانكماش (من خلال زيادة كمية النقود وخفض أسعار الفائدة)، مكافحة التضخم (من خلال خفض كمية النقود ورفع أسعار الفائدة)، الحفاظ على الاستقرار والتوازن الاقتصادي (من خلال التحكم في كمية النقود ومعدلات الفائدة).

تلعب السياسة النقدية دورًا هامًا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو الاقتصادي، فهي تُساهم في التحكم في معدلات التضخم والبطالة، وتُحفز الاستثمار والإنفاق، وتُحافظ على استقرار النظام المالي.²

وتشير كذلك إلى الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي لبلد ما لتحقيق أهداف سياسة الاقتصاد الكلي، تكلف بعض البنوك المركزية باستهداف مستوى معين من التضخم. ففي الولايات المتحدة الأمريكية تم انشاء بنك الاحتياطي الفدرالي (la Fed) لضمان أقصى قدر من التوظيف واستقرار الأسعار.³

2.1 تطور السياسة النقدية عبر النظريات الاقتصادية:

يُعدّ تحقيق الاستقرار الاقتصادي هدفًا أساسيًا تسعى إليه جميع الدول، وتلعب السياسة النقدية دورًا هامًا في تحقيق هذا الهدف، إلا أن جدلاً واسعاً يدور حول مدى فاعلية هذه السياسة في هذا المجال، حيث تنقسم الآراء بين مؤيدين لفاعليتها ومعارضين لها. يؤمن الاقتصاديون التقليديون (النقديون) بقدرة السياسة النقدية على تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم في كمية النقود ومعدلات الفائدة. ويرون أن هذه الأدوات تُمكن من التأثير على الطلب الكلي، وبالتالي التحكم في مستوى الأسعار والتشغيل. ويعتقدون أن السياسة النقدية هي أداة فعالة لتحقيق الاستقرار حتى في ظل الأزمات الاقتصادية. في المقابل، يشكك الاقتصاديون الكينزيون في قدرة السياسة

¹ عادل مختاري، دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 دراسة تحليلية قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2023، ص 4.

² محمد ضيف الله القطايري، مرجع سابق، ص 18.

³ The press free, politique budgétaire vs politique monétaire avantages et inconvénients. https://thepressfree.com/politique-budgetaire-vs-politique-monetaire-avantage-et-inconvenients/Consulté_le_31/05/2023_à_18h00.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

النقدية على تحقيق الاستقرار بمفردها، فهم يؤكدون على أهمية السياسة المالية كوسيلة أساسية لتحفيز الطلب الكلي من أجل الوصول إلى مستوى التشغيل الكامل في الاقتصاد. ويرون أن السياسة النقدية تؤثر على المتغيرات الحقيقية للاقتصاد بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على معدلات الفائدة التي تؤثر بدورها على الطلب الكلي. ويعتقدون أن السياسة النقدية تصبح عديمة الفائدة عند المستويات المنخفضة لمعدلات الفائدة، حيث لا يكون لها تأثير كبير على الطلب الكلي.¹

1.2.1 السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي:

في صميم الفكر الاقتصادي الكلاسيكي، ركزت السياسة النقدية على هدف محوري: المحافظة على قيمة النقود. وبعبارة أخرى، سعت هذه السياسة إلى منع تدهور القوة الشرائية للعملة، أي ظاهرة التضخم، اعتقد اقتصاديو المدرسة الكلاسيكية أن التضخم يشكل تهديدًا خطيرًا على الاستقرار الاقتصادي، ويُعيق تحقيق التنمية والازدهار.²

تعود جذور النظرية النقدية الكلاسيكية إلى منتصف القرن الثامن عشر، حينها برز عدد من الاقتصاديين المبدعين الذين وضعوا الأسس العامة للتحليل الاقتصادي الكلاسيكي، أمثال ديفيد هيوم، وآدم سميث، وديفيد ريكاردو. يتمتع ديفيد ريكاردو بمكانة بارزة في تطوير النظرية الكلاسيكية النقدية. فقد أظهر ريكاردو، من خلال تحليله، وجود علاقة عكسية بين قيمة النقود وكميتها.

شهدت النظرية الكلاسيكية النقدية تحولًا هامًا في تركيزها، فقد انتقل اهتمام الاقتصاديين الكلاسيكيين من تحليل قيمة النقود إلى دراسة رغبة الأفراد في الاحتفاظ بها. تمثل هذه الخطوة نقطة تحول محورية في التحليل الاقتصادي، وفتحت الباب لفهم أعمق لدور النقود في الاقتصاد. في مراحلها الأولى، ركزت النظرية الكلاسيكية النقدية على جانب العرض من النقود، أي على العوامل التي تؤثر على كمية النقود المتاحة في الاقتصاد. أدرك الاقتصاديون الكلاسيكيون لاحقًا أهمية تحليل جانب الطلب على النقود. فبدأوا بدراسة رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود، وما هي العوامل التي تحفزهم على ذلك.³

¹ محمد ضيف الله القطايري، مرجع سابق، ص 13.

² محمد خير العكام، المالية العامة، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018، ص 73.

³ محمد أحمد الافندي، النقود والبنوك، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2009، ص 242.

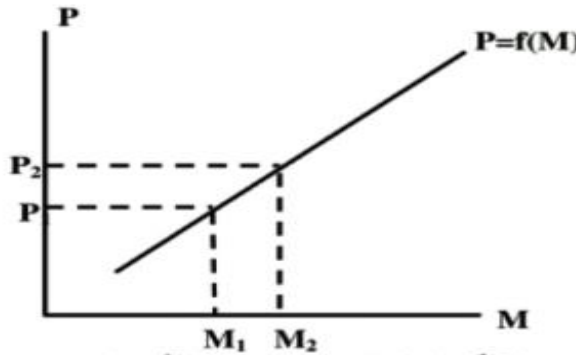
1.1.2.1 Quantity Theory of Money: النظرية الكمية للنقود

في النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، تُعتبر كمية النقود نجد أن كمية النقود تلعب دورًا محوريًا في تحديد حجم الطلب الكلي في الاقتصاد. وبالتالي، يصبح فهم العلاقة بين كمية النقود (M) والمتغيرات الأخرى أمرًا بالغ الأهمية، مثل الدخل (Y) والمستوى العام للأسعار (P). تحدد معادلة كمية النقود (**Quantity Equation**) of Money إطارًا لفهم العلاقة بين هذه المتغيرات وكمية النقود على النحو التالي:¹

$$M.V = P.T$$

بالنسبة للاقتصاديين الكلاسيكيين ليس للظواهر النقدية أي تأثير على التبادل، النقود هي (حجاب) يتم من خلاله تبادل البضائع. فحسب نظرية كمية النقود لفيشر Irving Fisher يحدد مخزون النقود المستوى العام للأسعار حيث: عرض النقود M مضروبًا في سرعة تداوله V يساوي إلى حجم الانتاج T مضروبًا في مستوى الأسعار العام P . تفترض هذه النظرية أن V مستقرة و T تحددها عوامل الانتاج المتاحة ونتاجية هذه العوامل، وبالتالي أي اختلاف في M يترجم مباشرة إلى تباين في P . وبالتالي فإن أي زيادة في المعروض النقدي غير مصحوب بزيادة في الانتاج تترجم أساسًا إلى تضخم، والعكس كذلك.²

الشكل رقم (1-1): العلاقة بين النقود والأسعار



المصدر: محمد أحمد الافندي، النقود والبنوك، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2009، ص247

¹ عبد الرحمان محمد السلطان، النظرية الاقتصادية الكلية، الرياض، 2018، ص59.

² LES DOCUMENTS DE TRAVAIL DU SÉNAT, LA POLITIQUE MONÉTAIRE, Objectifs, méthodes et nouveaux problèmes https://www.senat.fr/eco/ec-04/ec-04_mono.html Consulté le 31/05/202 à 21h00.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

في ضوء عدم واقعية استخدام عدد المعاملات كمؤشر قياسي لقيمة النشاط الاقتصادي، تم التفكير في صياغة بديلة لمعادلة كمية النقود. يمكن استبدال عدد المعاملات T بالدخل الكلي Y ، حيث يُمكن استخدام مستوى الأسعار P كمقياس مناسب للأسعار العامة. بناءً على ذلك، يمكن إعادة صياغة معادلة كمية النقود على النحو التالي:

$$M.V = P.Y$$

وحيث أن النظرية الكلاسيكية، تفترض أن الانتاج الكلي ثابت عند مستوى التوظيف الكامل ومحدد من خلال العرض الكلي فقط، تموضع خطأ فوق الانتاج الكلي للإشارة الى ثبات قيمته عند \bar{Y} ، كما وضع خطأ فوق معدل دوران النقود أيضا بافتراض بأنه ثابت في المدى القصير عند V وعليه فان معادلة كمية النقود ستأخذ الشكل التالي:

$$M^s.V = P.\bar{Y}$$

وبإعادة صياغتها أصبحت:

$$P = V/\bar{Y}.M^s$$

في ظل النظرية الكمية للنقود، تُصبح معادلة كمية النقود أكثر من مجرد أداة تحليلية، بل تتحول إلى مبدأ محوري له تأثير عميق على فهم العلاقة بين عرض النقود (M^s) والمستوى العام للأسعار (P). تنص النظرية الكمية للنقود على وجود علاقة مباشرة بين عرض النقود (M^s) والمستوى العام للأسعار (P) وبمعنى آخر، فإن ارتفاع عرض النقود بنسبة معينة سيؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بنفس النسبة. تُقدم لنا النظرية الكمية للنقود نتيجة كلاسيكية ذات أهمية كبيرة، وهي أن عرض النقود هو المحدد الوحيد للمستوى العام للأسعار في الاقتصاد. بعبارة أخرى، لا تؤثر العوامل الأخرى، مثل الإنتاج أو التكنولوجيا، على المستوى العام للأسعار، بل يُحدد ذلك حصرياً بواسطة كمية النقود المتاحة في الاقتصاد.¹

2.1.2.1 الطلب على النقود:

في ظل النظرية الكمية للنقود، نجد أنفسنا أمام صيغتين رئيسيتين لهذه النظرية: معادلة فيشر ومعادلة كامبريدج. على الرغم من اشتراكهما في نفس الهدف الأساسي، وهو شرح العلاقة بين كمية النقود والمتغيرات

¹عبد الرحمن محمد السلطان، مرجع سابق، صص 60-61.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

الاقتصادية الأخرى، إلا أن كل معادلة تُقدم وجهة نظر مختلفة لفهم هذه العلاقة. نُسبت معادلة فيشر إلى إيرفينج فيشر، أحد رواد الاقتصاد الكلاسيكي، تركز هذه المعادلة على كمية النقود التي يحتاجها الاقتصاد لإنجاز كمية معينة من المعاملات. وبالتالي، تُعطي هذه المعادلة أهمية لسرعة دوران النقود، حيث تُحدد سرعة دوران النقود كفاءة استخدام النقود في المعاملات. في المقابل، تُنسب معادلة كامبريدج إلى جامعة كامبريدج، التي كانت مركزًا هامًا للفكر الاقتصادي الكلاسيكي. تركز هذه المعادلة على سلوك الأفراد في الاحتفاظ بالنقود. وبالتالي، تُعطي هذه المعادلة أهمية لدوافع الأفراد في الاحتفاظ بالنقود، مثل دافع المعاملات ودافع الاحتياط ودافع المضاربة، ما يجعل دالة للطلب الحقيقي على النقود Real Money Demand Function تأخذ الصيغة التالية:

$$(M/P)^d = kY$$

حيث:

$(M/P)^d$: يمثل الطلب الحقيقي على النقود، أي كمية النقود مقاسة بما يمكن أن تشتريه من سلع وخدمات.

k : تمثل نسبة ثابتة يرغب الأفراد الاحتفاظ بها نقداً من كل وحدة نقدية من دخلهم لمواجهة احتياجاتهم اليومية ومشترياتهم من السلع و الخدمات أي أنه مبلغ يتزايد مع تزايد الدخل لكن نسبته من الدخل الحقيقي ثابتة.

ومن هذا يتضح أن النظرية الاقتصادية الكلاسيكية قد ركزت بشكل كلي على وظيفة النقود كوسيلة تبادل . بمعنى آخر، اعتبرت النقود أداة أساسية لإتمام المعاملات بين البائعين والمشتريين. نتيجة لهذا التركيز، أهملت النظرية الكلاسيكية وظيفة النقود كمخزن للقيمة. وبمعنى آخر، لم تُعطِ الأهمية الكافية لدور النقود كملجأ آمن لحفظ القيمة من التآكل بمرور الوقت¹.

قدم الاقتصاديون الكلاسيكيون مساهمات هامة في فهم الطلب على النقود. فقد وضعوا أسسًا وقواعد لهذه النظرية، والتي تركز على أن النقود وسيط للتبادل بشكل أساسي. بمعنى آخر، لا تُمثل النقود قيمة بحد ذاتها، بل هي مجرد وسيلة لتحديد قيم السلع والخدمات وتبادلها. كما ركزوا في تحليلهم على جانب العرض من النقود. بمعنى آخر، اعتقدوا أن التغيرات في كمية النقود المتاحة في الاقتصاد هي العامل الرئيسي الذي يُحدد المستوى العام للأسعار.²

¹ عبد الرحمان محمد السلطان، مرجع سابق، ص 62-63.

² محمد أحمد الافندي، مرجع سابق، ص 243.

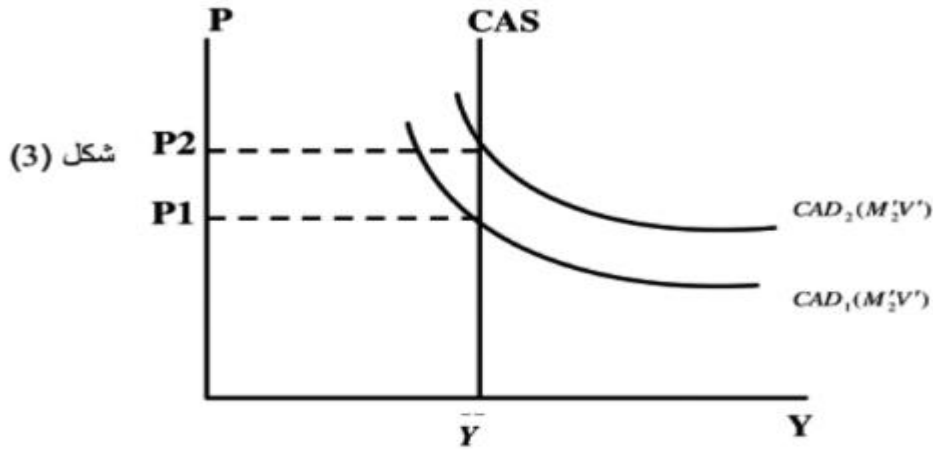
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

3.1.2.1 التوازن العام الكلاسيكي ودور النقود:

تُبنى النظرية الكلاسيكية على افتراض أساسي هو ثبات الناتج، أو الدخل الحقيقي، عند مستوى التشغيل الكامل. وبمعنى آخر، يفترض الاقتصاديون الكلاسيكيون أن جميع عناصر الإنتاج تُستخدم بشكل كامل، وألا يوجد بطالة. ولذلك فإن منحنى العرض الكلاسيكي (CAS) سيكون عمودياً ومستقلاً عن تغير المستوى العام للأسعار.

يمكننا الآن توضيح التوازن العام الكلاسيكي في الشكل رقم (1-2):

الشكل رقم (1-2): التوازن العام الكلاسيكي



المصدر: محمد أحمد الافندي، النقود والبنوك، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2009، ص 249.

لنفرض أن البنك المركزي قرر زيادة كمية النقود في الاقتصاد من $M1$ إلى $M2$ ستؤدي هذه الزيادة إلى نتائج محددة، وفقاً للتحليل الكلاسيكي. زيادة الإنفاق على السلع (مع ازدياد كمية النقود في أيدي الأفراد، سيزداد رغبتهم في الإنفاق. وبالتالي، سيرتفع الطلب الكلي على السلع)، ثبات الناتج الحقيقي (يبقى العرض ثابتاً عند مستوى التشغيل الكامل (Y) ويرجع ذلك إلى افتراض عدم وجود هامش متاح لزيادة الإنتاج)، انتقال منحنى الطلب الكلي (نتيجة زيادة الطلب الكلي على السلع، سينتقل منحنى الطلب الكلي من $CAD1$ إلى $CAD2$. بمعنى آخر، سيرتفع الطلب على السلع عند كل مستوى من مستويات الأسعار).¹

¹ محمد أحمد الافندي، مرجع سابق، ص 249-250.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

2.2.1 السياسة النقدية في الفكر النيوكلاسيكي:

ظهرت النظرية النقدية في نهاية الستينات، أراد مروجها الرئيسي فريدمان Friedman Milton إعادة تأهيل نظرية كمية النقود كرد فعل ضد الكينزيين بدءاً من منحى فيليبس، الذي يظهر علاقة تجريبية عكسية بين معدل البطالة والتضخم. حسب فريدمان فان الوكلاء الاقتصاديين ليسوا سوى ضحايا للوهم النقدي في حالة تطبيق سياسة نقدية توسعية، بحيث يعود معدل البطالة بسرعة الى مستواه الطبيعي بينما التضخم في المقابل يصبح في مستوى أعلى. لوضع حد لهذه الدائرة التضخمية المفرغة، يدعو فريدمان الى تحديد هدف نمو للعرض النقدي يتوافق مع متوسط معدل نمو الانتاج لضمان استقرار الأسعار على المدى الطويل. وفقاً لهذا المنطق إذا تجاوز النمو معدله الهيكلي المحتمل، يصبح عرض النقود غير كاف وترتفع أسعار الفائدة، مما يبطئ النمو ويمنع التضخم المفرط. وعلى العكس من ذلك فإن انخفاض أسعار الفائدة من شأنه أن يدعم النشاط إذا انخفض النمو الى ما دون مستوياته طويلة الأجل.¹

قام الاقتصادي الشهير ملتون فريدمان بإعادة صياغة نظرية الكمية في الطلب على النقود، ليحلل الدوافع الخاصة بالطلب على النقود وفي إطار نظرية طلب الأصول التي تقرر العوامل التي تؤثر على طلب أي أصل من الأصول، بحيث جاءت دالة الطلب على النقود عنده لتشمل العوائد على مختلف أشكال الثروة وتجدر الإشارة الى أن فريدمان قد استخدم المعنى الواسع للنقود M_2 ، وعليه يمكن إعطاء الصيغة الرياضية لدالة الطلب على النقود عند فريدمان كما يلي:

$$Md/P = f (y_p, r_b, r_s, r_m, p_e ,)$$

حيث أن:

Md/P : الطلب الحقيقي على النقود

Y_p : الدخل الدائم وهو القيمة الحالية المخصومة لتدفقات الدخل المتوقعة لفترة طويلة في المستقبل

r_b : العائد المتوقع من السندات

¹ https://www.senat.fr/eco/ec-04/ec-04_mono.html LES DOCUMENTS DE TRAVAIL DU SÉNAT, LA POLITIQUE MONÉTAIRE, Objectifs, méthodes et nouveaux problèmes Consulté le 31/05/2023 à 21h00.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

IS: العائد المتوقع من الأسهم

IM: العائد المتوقع من النقود

Pe: معدل التضخم المتوقع (وهو بمثابة ضريبة على الاحتفاظ بالنقود)¹

يرى فريدمان أن سرعة دوران النقود ليست عشوائية بل متوقعة، أي أنها تتبع مسارًا محددًا نسبيًا على مدار الزمن. وبناءً على ذلك، يفترض فريدمان استقرار الطلب على النقود على المدى الطويل. مما يؤدي إلى سهولة التنبؤ بآثار السياسة النقدية على الاقتصاد. فعندما تتغير كمية النقود المتداولة، تُصبح ردود الفعل على المتغيرات الاقتصادية مثل الناتج وسعر الفائدة والتضخم أكثر وضوحًا وقابلية للتنبؤ.²

3.2.1 السياسة النقدية في الفكر الكينزي:

كرد فعل على سياسات التقييد النقدي التي تجسدت في أزمة 1929، انتقد كينز النظرية التقليدية فيما

يلي:

- يمكن أن تكون النقود مرغوبة في حد ذاتها (لدوافع المضاربة والاحتياط) لتحديد الطلب على النقود والذي حدده المفهوم الكينزي بتفضيل السيولة.
 - الأسعار ثابتة على المدى القصير
 - العرض لا يخلق طلبًا خاصًا به ولكنه يعتمد على الطلب الذي يتوقعه رواد الأعمال (الطلب الفعال)
- تظهر النظرية الكينزية أن السياسة النقدية يمكن أن تكون ضرورية لتحقيق العمالة الكاملة، والتي لا تؤدي إليها قوانين السوق بشكل عفوي. ففي حالة العمالة الناقصة من الضروري زيادة عرض النقود بحيث تنخفض أسعار الفائدة وبالتالي يزيد الاستثمار حتى يتم تحقيق التوظيف الكامل. ولكن في بعض الأحيان تصبح السياسة النقدية غير فعالة بمجرد أن ينخفض سعر الفائدة إلى حد معين وهو ما يعرف بفخ السيولة حيث يصبح تفضيل السيولة مطلقًا ولم تعد الزيادة في عرض النقود تترجم إلى انخفاض في أسعار الفائدة.³

¹ مناقر نورالدين، جمعي سميرة، محددات الطلب على النقود في الجزائر دراسة قياسية، Revue économie & Management، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير، جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، الجزائر، العدد 14، 2015، ص 181.

² أحمد بن عبد الكريم المحميد، مدى انطباق دالة فريدمان للطلب على النقود في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، م 26، العلوم الإدارية (2)، الرياض، 2014، ص 146.

³ LES DOCUMENTS DE TRAVAIL DU SÉNAT, LA POLITIQUE MONÉTAIRE, Objectifs, méthodes et nouveaux problèmes https://www.senat.fr/eco/ec-04/ec-04_mono.html Consulté le 31/05/2023 à 21h00.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

في خضم أزمة الكساد الكبير التي عصفت العالم في بداية الثلاثينيات من القرن الماضي، برز الاقتصادي البريطاني "جون مينارد كينز" بفكر اقتصادي ثوري تحدى الأسس الكلاسيكية التي سادت لفترة طويلة. وتركز أحد أهم مساهمات كينز على نظرية الطلب على النقود، والتي مثلت بديلاً جذرياً للرؤية الكلاسيكية السائدة آنذاك.¹

1.3.2.1 نظرية كينز في الطلب على النقود:

يطلق على نظرية كينز في الطلب على النقود بنظرية تفضيل السيولة أو نظرية التفضيل النقدي The Liquidity Theory of Money Demand وقد انطلقت هذه النظرية من الفروض الآتية :

- وظيفة النقود كوسيط للتبادل وكمخزن للثروة (مخزن للقيمة أو الادخار).

- يوزع الأفراد ثروتهم على الأصول النقدية السائلة والسندات.

- يتحدد سعر الفائدة النقدي عند توازن سوق النقد.

- الطلب على النقود يكون مرناً بالنسبة للتغير في سعر الفائدة.²

تبنى كينز دافع المعاملات من النهج النقدي من مدرسة كامبردج، واعتبر أن جزء من الطلب على النقود مرتبط بالمعاملات المتعلقة بتطورات الدخل، والطلب على النقود لأجل المضاربة وهو ما أسماه كينز "تفضيل السيولة" أي:

$$M_d = L_1(y) + L_2(i)$$

حيث M_d هو الطلب على النقود، L_1 يعبر عن دافع المعاملات والاحتراز، L_2 يعبر عن دافع المضاربة لتفضيل السيولة، Y هو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي و i هو معدل الفائدة (كينز، 1936).

يعتمد تفسير Neo-Keynesian للطلب على النقود على مبادئ كينز، ويمكن التعبير عن الطلب على النقود على النحو التالي:

$$M_{da} = kY$$

¹محمد أحمد الافندي، مرجع سابق، ص 250

²محمد أحمد الافندي، مرجع سابق، ص 255.

$$M_{ds} = \alpha - \beta i$$

حيث M_{da} هو الطلب على الأرصدة النشطة، M_{ds} هو الطلب المضارب على المال، k هي حصة الأرصدة النشطة في الناتج المحلي الإجمالي، وهي المعلمة¹.

ركزت نظرية كينز في الطلب على النقود على الأسس التالية:

• الأساس الأول: رفض الفروض الكلاسيكية الأساسية التالية:

- رفض كينز فكرة ثبات الدخل (أو الناتج) عند مستوى التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، وهي حجر الأساس في النظرية الكلاسيكية.

- رفض كينز قاعدة أخرى راسخة في النظريات الكلاسيكية، وهي افتراض ثبات سرعة دوران النقود. يُعارض كينز بشدة فكرة أن سرعة دوران النقود (V)، أي عدد مرات تبادل الوحدة النقدية خلال فترة زمنية معينة، ثابتة ولا تتأثر بالعوامل الاقتصادية.

• الأساس الثاني: التركيز على جانب الطلب على النقود ونظرية كينز في سعر الفائدة:

ففي حين ركز الاقتصاديون الكلاسيكيون على جانب عرض النقود فقط، مُهملين جانب الطلب على النقود، ينقل كينز الاهتمام بشكلٍ جذريٍّ إلى جانب الطلب. بذلك أسس نظريته المتعلقة بتحديد سعر الفائدة². حيث يرى كينز أن سعر الفائدة هو بمثابة تكلفة الفرصة التي يتحملها الأفراد لقاء حيازة النقود بشكلٍ سائلٍ بدلاً من استثمارها في أصولٍ أخرى ذات عائدٍ مرتفعٍ³.

¹Nobinkhor Kundu, Muhammad Musharuf Hossain Mollah, Empirical Approaches to the Post-Keynesian Theory of Demand for Money: An Error Correction Model of Bangladesh, Trade and Development Review, Department of Economics, Comilla University, Bangladesh, Vol. 7, Issue 2, 2014, P 3.

² محمد أحمد الافندي، مرجع سابق، ص 253

³مصطفى عبد اللطيف، مراد عبد القادر، تحليل دالة الطلب على النقود في الجزائر 1972-2010 باستخدام منهج التكامل المشترك، مجلة إضافات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 03، العدد 02، 2019، ص 29.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

2.3.2.1 دوافع الطلب على النقود:

افترض كينز أن هناك ثلاث دوافع وراء الطلب على النقود: دافع المبادلات Transaction Motive، دافع الاحتياط Precautionary Motive، دافع المضاربة Speculative Motive.

• دافع المبادلات Transaction Motive:

تلعب النقود دوراً هاماً كوسيط للتبادل، تُسهّل المعاملات اليومية للأفراد وتُشكل عصب الحياة الاقتصادية. والتي تُعرف باسم دافع المبادلات، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمستوى الدخل.

$$L_1 = f(Y)$$

حيث: L_1 هو الطلب على النقود لغرض المبادلات.

• دافع الاحتياط Precautionary Motive:

الذي يُمثل رغبة الأفراد في حيازة كمية من النقود كاحتياطٍ لمواجهة الطوارئ أو الصعوبات التي قد يتعرضون لها في المستقبل.

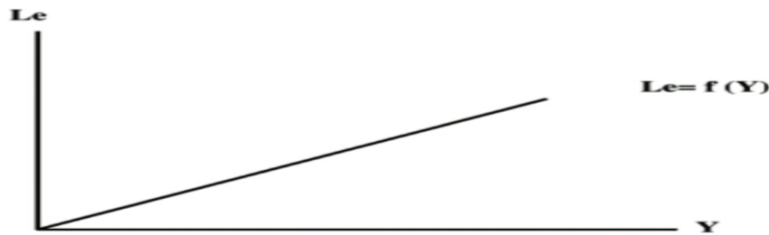
$$L_2 = f(Y)$$

حيث L_2 هو الطلب على النقود لغرض الاحتياط.

يمكن جمع كلا من دافع المبادلات ودافع الاحتياط في دافع واحد يطلق عليه الطلب على النقود لغرض المبادلات والاحتياط.

$$L_e = L_1 + L_2 = f(Y)$$

الشكل رقم (3-1): دالة الطلب على النقود لغرض المبادلات والاحتياط



المصدر: محمد أحمد الافندي، النقود والبنوك، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2009، ص255.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

يتفق كينز مع الكلاسيكيين على أن الطلب على النقود يتناسب طردياً مع مستوى الدخل. ففي كلتا النظريتين، كلما ارتفع الدخل، ازدادت الحاجة للنقود لإتمام المعاملات الاقتصادية. يكمن الاختلاف الجوهرى في شمولية دالة الطلب على النقود. ففي النظرية الكلاسيكية، تُمثّل دالة الطلب على النقود كل الطلب على النقود في الاقتصاد. بينما يرى كينز أن دالة الطلب على النقود لا تُمثّل سوى جزءٍ من الطلب الكلى على النقود.¹

• دافع المضاربة **Speculative Motive**:

يُمثّل هذا الدافع قفزةً نوعيةً في نظرية الطلب على النقود، حيث يُقدّم تحليلاً عميقاً لسلوك الأفراد في حيازة النقود. يُشير دافع المضاربة إلى رغبة الأفراد في الاحتفاظ بالنقود كأصلٍ مالى لتحقيق مكاسب رأسمالية من خلال تقلبات أسعار السوق. بمعنى آخر، يُفضّل بعض الأفراد حيازة النقود بدلاً من استثمارها في أصولٍ أخرى، توقّعا منهم لارتفاع قيمة النقود في المستقبل.

رَكَز الاقتصاديون الكلاسيكيون على العوامل الحقيقية مثل مستوى الدخل في تحليل الطلب على النقود، ولم يُدركوا أهمية العوامل النفسية مثل التوقعات والمخاطرة في تأثير سلوك الأفراد، حيث اعتقدوا أنّ النقود هي وسيلة تبادلٍ فقط، ولم يتصوروا أنّها قد تُستخدم كأصلٍ مالى لتحقيق مكاسب رأسمالية.

إن الطلب على النقود لأغراض المضاربة وفقا لكينز يقوم على أساس وظيفة النقود كمخزن للثروة أو للقيمة. أي أنّها تطلب لذاتها كأصل وليس باعتبارها وسيلة للتبادل. يرتبط الطلب على النقود لأغراض المضاربة L_p بعلاقة عكسية مع سعر الفائدة r

$$L_p = f(r)$$

حيث r سعر الفائدة ويمثل تكلفة الاحتفاظ بالأصول في شكل نقدي بهدف المضاربة. وبالتالي فإن ارتفاع سعر الفائدة يعني ارتفاع تكلفة الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل وضياع فرصة الحصول على هذا العائد.

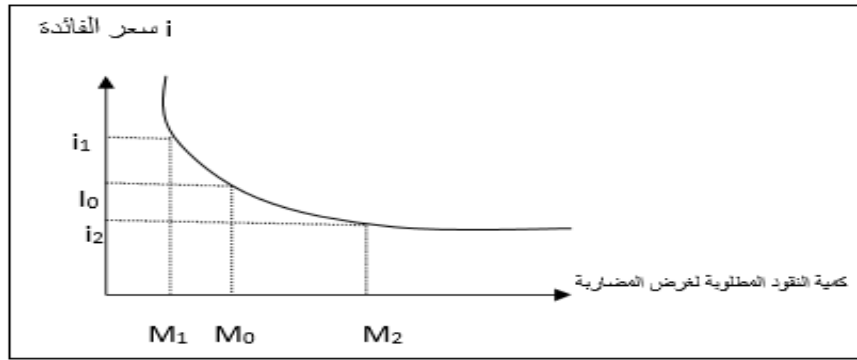
لذلك يلجأ الأفراد إلى التخلص من النقود السائلة وشراء السندات للحصول على هذا العائد ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الفائدة. أي أن سعر الفائدة يمثل ثمن التخلي عن السيولة النقدية، وبصورة عامة فإن الطلب

¹ محمد أحمد الافندي، مرجع سابق، ص255.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

على النقود لأغراض المضاربة يعتمد بصورة عكسية على سعر الفائدة. فكلما ارتفع سعر الفائدة كلما انخفض الطلب على النقود لغرض المضاربة واتجه الأفراد نحو اقتناء السندات كما يوضحه الشكل رقم (1-4).¹

الشكل رقم (1-4): الطلب على النقود لدافع المضاربة



المصدر: إكن لونيس، تقييم فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (2014-1990)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، 2017، ص 15.

"يرى كينز وجود حد أدنى لسعر الفائدة يصبح فيه الطلب على النقود ذا مرونة غير متناهية لسعر الفائدة. وفي هذه الحالة فإن أي زيادة في كمية النقود المعروضة لن تؤدي إلى تخفيض سعر الفائدة عن حده الأدنى. لأن الأفراد يحتفظون بهذه الزيادة في صورة نقود عاطلة، وهي الحالة التي وصفها كينز بمصيدة السيولة² أو فخ السيولة Liquidity Trap. وهي الحالة التي تحدث في حالة الكساد حسب كينز.³"

¹ محمد أحمد الافندي، مرجع سابق، ص 255-256.

² يشير مصطلح مصيدة السيولة إلى ظاهرة اقتصادية تنسم بتفضيل الجميع الاحتفاظ بالنقود في صورتها السائلة، بدلا من إنفاقها في أية أنشطة، سواء كانت استهلاكية أو استثمارية. وتقترب ظاهرة مصيدة أو فخ السيولة عادة بفترات الركود الاقتصادي، وانخفاض أسعار الفائدة إلى مستويات متدنية قد تصل إلى الصفر، وتعجز حينها أدوات السياسة النقدية التقليدية عن تحفيز النشاط الاقتصادي والخروج من تلك الأزمة.

³ محمد أحمد الافندي، مرجع سابق، ص 258.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

3.1 أهداف السياسة النقدية وآثارها الاقتصادية

يسعى البنك المركزي من خلال التحكم في المعروض النقدي وأسعار الفائدة الى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية التي تنعكس بشكل مباشر على مختلف القطاعات الاقتصادية

1.3.1 أهداف السياسة النقدية

تتمثل المسؤولية الأساسية للبنك المركزي في ضمان حصول الاقتصاد على السيولة التي يحتاجها للعمل والنمو. وقد شهد الإطار الاستراتيجي الذي تقوم عليه اجراءات السياسة النقدية المنفذة في هذا الصدد تغيرات مرتبطة بالبيئة الاقتصادية والمالية، وكذلك بالدروس المستفادة من الدراسات التجريبية والأبحاث المتعلقة بشروط فعاليتها. فلطالما اعتبرت السياسة النقدية مكونا في حد ذاتها من مكونات السياسة العامة التي تنتهجها الحكومات. وقد تم استخدامها لتحقيق عدة أهداف في نفس الوقت وهي: النمو، العمالة الكاملة، السيطرة على التضخم والتوازن الخارجي.

أظهر ارتفاع التضخم والبطالة (الركود التضخمي) في السبعينيات والثمانينيات الدور المحدود للسياسة النقدية، فقد أدركت البنوك المركزية تدريجيا أن أدوات تدخلها التقليدية لم تعد فعالة. فقامت معظم البنوك المركزية بتوضيح وتبسيط أهدافها، مع التركيز بشكل أساسي على هدف أساسي هو استقرار الأسعار. تجدر الإشارة الى أنه دون المساس باستقرار الأسعار، تسمح قوانين بعض البنوك المركزية لها بمتابعة أهداف مثل النمو الغير تضخمي أو التشغيل الكامل كما هو الحال في الولايات المتحدة.¹

وسنحاول إبراز أهداف السياسة النقدية فيما يلي:

1.1.3.1 الأهداف الأولية:

تُمثل الأهداف الأولية مجموعة من المتغيرات التي يسعى البنك المركزي إلى التحكم فيها بشكل مباشر، وتُشكل هذه المتغيرات الأساس لتحقيق الأهداف الوسيطة، والتي بدورها تؤدي إلى تحقيق الأهداف النهائية للبنك المركزي. تضم الأهداف الأولية مجموعتين من المتغيرات وهما مجتمعات الاحتياطات النقدية وظروف سوق النقد.

– **مجتمعات الاحتياطات النقدية:** مفهوم مجتمعات الاحتياطات النقدية يلعب دورًا هامًا في فهم أدوات التحكم التي يستخدمها البنك المركزي. تُستخدم من قبل البنك المركزي كأداة للتحكم في كمية النقود في الاقتصاد، للتأثير على أسعار الفائدة وشروط الائتمان في الاقتصاد. تُشكل مكونات أساسية مجتمعات الاحتياطات النقدية، وهي:

¹ Aminata HAÏDARA M, Toussaint Bléhoué DAMOH M, Demba DIA, MONNAIE ET POLITIQUE MONETAIRE, Banque Centrale des Etats de l'Afrique de l'Ouest BCEAO, Dakar, Sénégal, 2012, P18.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

- **القاعدة النقدية:** تُمثل النقود المتاحة في أيدي الجمهور، وتتكون من: النقود المتداولة (وهي الأوراق النقدية والنقود المعدنية التي يستخدمها الأفراد في معاملاتهم اليومية)، النقود المساعدة: (وهي النقود ذات القيمة الصغيرة، مثل القطع المعدنية والعملات الورقية ذات القيمة المنخفضة)، نقود الودائع: (وهي الأموال المودعة لدى البنوك، والتي يمكن سحبها عند الطلب).
- **الاحتياطات المصرفية:** تُمثل الأموال التي تحتفظ بها البنوك لدى البنك المركزي، وتتكون من: الاحتياطات الإلزامية (وهي الحد الأدنى من الاحتياطات التي يُلزم البنك المركزي البنوك بالحفاظ عليها)، الاحتياطات الإضافية (وهي الاحتياطات التي تحتفظ بها البنوك طواعية لدى البنك المركزي لإدارة مخاطر السيولة)، النقود الحاضرة (وهي الأموال التي تحتفظ بها البنوك في خزائنها لتلبية احتياجات السحب الآلي والمعاملات اليومية).
- **احتياطات الودائع الخاصة:** تُمثل إجمالي الاحتياطات مطروحًا منها الاحتياطات الإلزامية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى.
- **احتياطات غير مقترضة:** تُمثل إجمالي الاحتياطات مطروحًا منها الاحتياطات المقترضة، أي كمية القروض التي يتم الحصول عليها من البنك المركزي.

- **ظروف سوق النقد:** الذي يتكون من:

- **الاحتياطات الحرة:** تمثل الفرق بين الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي والاحتياطات المقترضة من البنك المركزي.
- **معدل الأرصد البنكية:** يمثل متوسط الاحتياطات الحرة للبنوك خلال فترة زمنية محددة.
- **أسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد:** تشمل أسعار الفائدة على القروض بين البنوك وأسعار الفائدة على الأوراق التجارية وأسعار الفائدة على الودائع قصيرة الأجل.¹

2.1.3.1 الأهداف الوسيطة:

تمثل الأهداف الوسيطة المتغيرات التي يُستخدمها البنك المركزي للتأثير على الأهداف النهائية للسياسة النقدية. بمعنى آخر، هي خطوات يتخذها البنك المركزي لتحقيق أهدافه النهائية، مثل الاستقرار الاقتصادي والنمو. وتمثل في:

¹ مطهري بماء الدين، محاولة استهداف معدل التضخم الأمل من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية دراسة حالة الجزائر 1990-2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر، 2022، ص ص 61-62.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

● **معدل الفائدة:** على الرغم من صعوبة تحديد معدل الفائدة المناسب، تُعتبر معدلات الفائدة أدوات فعالة للسياسة النقدية. حيث يستخدم البنك المركزي معدلات الفائدة للتحكم في كمية النقود في الاقتصاد، ويرى الكينزيون أنه يجب تثبيت معدل الفائدة في أدنى مستوى ممكن في حين يهمله النقديون ويهتمون أكثر بكمية النقود.

● **سعر الصرف:** يعد انخفاض سعر الصرف بمثابة عامل إيجابي لميزان المدفوعات، تصبح صادرات البلد أرخص للأجانب، مما يزيد من الطلب عليها ويؤدي إلى زيادة الصادرات وارتفاع دخلك من العملات الأجنبية، لكن يُمكن أن يؤدي انخفاض سعر الصرف أيضًا إلى زيادة الضغوط التضخمية. وعلى العكس، يُمكن أن يُسبب ارتفاع سعر الصرف ضغطًا انكماشياً وبالتالي انخفاض في مستويات النمو.

● **المجمعات النقدية:** تعد المجمعات النقدية مجموعة من الأدوات التي تقيس كمية النقود المتاحة في الاقتصاد. بمعنى آخر، هي تُظهر كمية النقود التي يمكن للأفراد والشركات استخدامها للإنفاق والشراء والاستثمار.¹ لكي يتم اعتبار المتغير النقدي هدفًا وسيطًا، يجب أن يستوفي ثلاث معايير:

✓ يجب أن يكون الهدف الوسيط قابل للتحكم: يجب أن يكون البنك المركزي قادرًا على التحكم في تطور متغير بحيث يصبح هدفًا وسيطًا، فإذا تحرك الهدف الوسيط بعيدًا عن نموه المتوقع يجب أن يكون البنك المركزي قادرًا على تصحيح مساره من خلال الأدوات المستخدمة.

✓ الهدف الوسيط يجب أن يكون له تأثير فعال على الهدف النهائي (علاقة مستقرة بين الأهداف الوسيطة والنهائية).

✓ يجب أن يكون تطورها قابلاً للقياس بسهولة ومعروفًا بسرعة (توفر المعلومات الاحصائية).²

3.1.3.1 الأهداف النهائية:

تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق المربع السحري الشهير مربع كالدور مع وجود هدف نهائي رئيسي وهو استقرار الأسعار.

¹ حمداني معمر، بناي مصطفى، أهمية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (200-2017)، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، الجزائر، المجلد 12، العدد 04، 2021، ص 90.

² Ayoub Matioui, les objectifs de la politique monétaire. <https://etude-generale.com/les-objectifs-de-la-politique-monetaire/> Consulté le 18/05/ 2023 à 22h00.

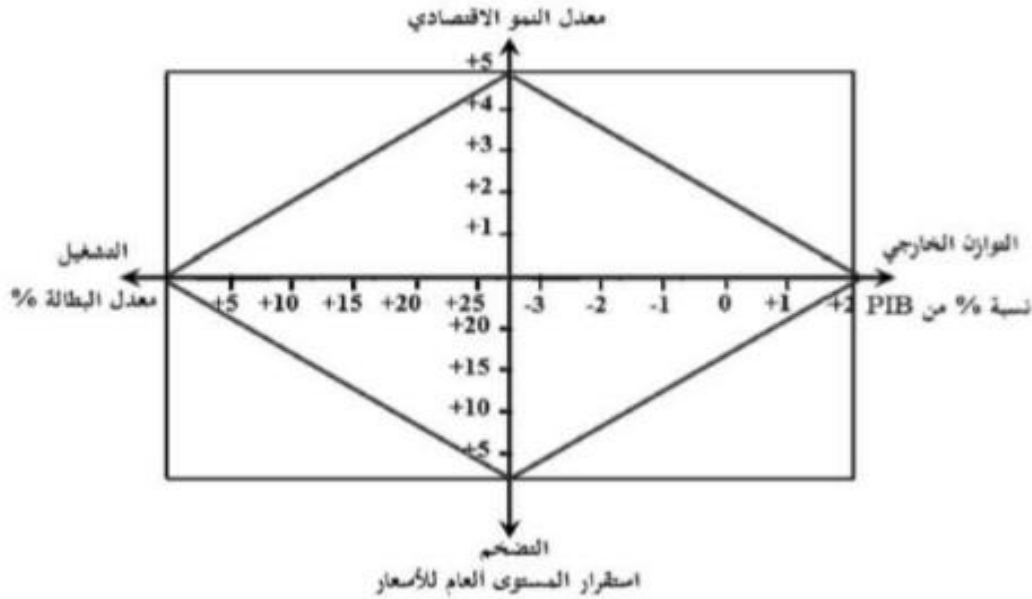
الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

يعتبر الاقتصادي البريطاني نيكولاس كالدور (1908-1986)، أن الهدف الرئيسي من السياسات الاقتصادية هو تحقيق في نفس الوقت معدل نمو مرتفع ومعدل بطالة منخفض مع احترام عدد من التوازنات الأساسية، وهي استقرار الأسعار وتوازن ميزان المعاملات الجارية.¹

يمثل المربع السحري الوضع المثالي للاقتصاد: أعلى معدل نمو ممكن، فائض في التجارة الخارجية، معدل البطالة القريب من الصفر حالة التشغيل الكامل وأدنى معدل تضخم ممكن (معدل قريب من الصفر).²

تتنوع أهداف السياسة النقدية تبعًا لظروف وخصائص كل مجتمع، ونوع نظامه الاقتصادي، إذ تركز الدول المتقدمة على تحقيق العمالة الكاملة والاستقرار النقدي ومكافحة التقلبات الاقتصادية، بينما تهدف الدول النامية إلى دعم التنمية الاقتصادية وتوفير التمويل اللازم لها، ويمكن تلخيص أهم الأهداف النهائية للسياسة النقدية في:³

الشكل رقم (1-5): الأهداف النهائية للسياسة النقدية حسب مربع كالدور



المصدر: بجاوي إيمان، زيرار سمية، أدوات السياسة النقدية وانعكاسها على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2020)، مجلة البشائر الاقتصادية، جامعة طاهري محمد بشار، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر، المجلد التاسع، العدد 02، 2023، ص 525.

¹ BEKHALED Aicha, BOUALI Lynda, Essai d'Evaluation de la politique monétaire de l'Algérie à travers « le carré magique de Kaldor » Etude analytique, pendant la période 2012-2021, Algerian Business Performance Review (ABPR), University of Kasdi Merbah Ouargla, faculty of economic and commercial sciences and management, Algeria, Volume 11, N° 01, 2022, P90.

²Articles économiques et financières, les objectifs et instruments de la politique monétaire. <https://concept-economique.blogspot.com/2016/11/les-objectifs-et-instruments-de-la.html/> consulté le 18/05/2023 à 22h00.

³ حمداني معمر، مرجع سابق، ص 904.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

- **استقرار الأسعار:** تسعى السلطات النقدية الى العمل على التقليل من التغيرات العنيفة والمستمرة في مستوى الأسعار للحفاظ على القدرة الشرائية للفاعلين الاقتصاديين وذلك بمكافحة التضخم والحفاظ على قيمة العملة لتجنب أي اثار اقتصادية أخرى سلبية. يمثل التضخم على الجانب السلبي من المحور للمربع، فالتضخم في حدود 10% يؤدي إلى تدهور كبير في مستوى المعيشة والقدرة الشرائية.¹
- **تحقيق توازن ميزان المدفوعات:** يعد ميزان المدفوعات مؤشراً هاماً على صحة الاقتصاد الوطني، حيث يرصد حركة التدفقات النقدية بين الدولة وباقي دول العالم. وعندما يعاني البلد من عجز في ميزان المدفوعات، فهذا يعني أن وارداته من السلع والخدمات تفوق صادراته، مما يُشكل ضغطاً على العملة الوطنية. لعلاج العجز في ميزان المدفوعات رفع البنك المركزي معدل إعادة الخصم، فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة على القروض، يصبح الاقتراض أكثر تكلفة، مما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك والاستثمار، أصبح شراء السلع المستوردة أكثر تكلفة، مما يُشجع المستهلكين على شراء السلع المحلية، تُصبح العائدات على الاستثمار في البلد أكثر جاذبية، مما يؤدي إلى تدفق المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية.²
- عندما يحقق البلد فائضاً في ميزان المدفوعات، فهذا يعني أن صادراته من السلع والخدمات تفوق وارداته، مما يُشير إلى قوة الاقتصاد الوطني.³
- **محاربة البطالة (تحقيق العمالة الكاملة):** تعد البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية خطيرة تُؤثر على الأفراد والمجتمعات ككل. تسعى السياسات الاقتصادية بما في ذلك السياسة النقدية، إلى خفض معدلات البطالة وتحقيق العمالة الكاملة. وذلك من خلال زيادة حجم الائتمان المصرفي من خلال خفض أسعار الفائدة أو شراء السندات الحكومية، مما يُشجع على الاستثمار في مشاريع جديدة، ويؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، كما يُساهم في خفض معدلات البطالة، وهذا ما يؤدي الى تحفيز النمو الاقتصادي.⁴
- **تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة:** يساهم النمو الاقتصادي في تحسين مستوى معيشة المواطنين وخلق فرص عمل جديدة وتعزيز رفاهية المجتمع. ولتحقيق ذلك يمكن للبنك المركزي خفض سعر الفائدة الحقيقي من

¹ Hamid MOKRANI, La causalité à court terme et à long terme entre les variables représentées sur le carré magique de Kaldor -Cas de l'Algérie pour la période (1970-2020), Economic Researcher Review, Université of 20 Aout 1955 Skikda, Algérie, VOL 11, N°01, 2023, P 258.

² حمداني معمر، مرجع سابق، ص 905.

³ صلاح محمد (واخرون)، استشراف تحديات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالاقتصاديات النامية - إشارة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2018، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 14، العدد 01، 2021، ص 570.

⁴ هشمي عبد الكامل، خطاب موراد، أثر السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2019، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تامنغست، الجزائر، المجلد 10، العدد 02، 2021، ص 565.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

خلال خفض أسعار الفائدة الاسمية بمعدل يفوق معدل التضخم. مما يشجع على الاستهلاك، هذه الزيادة في الاستهلاك تؤدي الى تحفيز النمو الاقتصادي.¹

النمو الاقتصادي هو عملية مستمرة لزيادة القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية معينة، عادة سنة. يقاس النمو الاقتصادي باستخدام مؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وهو القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية معينة، منقصة قيمة السلع والخدمات الوسيطة التي استُخدمت في الإنتاج. وحسب كالدور يجب أن يكون معدل النمو الاقتصادي أعلى من معدل النمو السكاني لنفس الفترة ضمان تحسين مستوى معيشة الفرد.²

2.3.1 الآثار الاقتصادية للسياسة النقدية

آثار السياسة النقدية الاقتصادية كبيرة على جميع جوانب الاقتصاد، لتأثيرها المباشر على الطلب الكلي، التضخم، أسعار الفائدة والأسواق المالية. فيما يلي بعض الآثار الاقتصادية للسياسة النقدية:

1.2.3.1 أثر السياسة النقدية على التوازن في سوق الانتاج والنقود:

السياسة النقدية هي مجموعة من الاجراءات والتدابير التي يستخدمها البنك المركزي بهدف التأثير على حجم المعروض النقدي وصولا إلى تحقيق أهداف اقتصادية معينة. ففي فترات الكساد تستخدم سياسة نقدية توسعية هدفها زيادة التشغيل ومستوى النشاط الاقتصادي بزيادة العرض النقدي، وفي فترات التضخم والرواج الشديد يستخدم سياسة نقدية انكماشية للحد من التضخم والنشاط الاقتصادي بخفض المعروض النقدي.

● أثر استخدام السياسة النقدية التوسعية على التوازن في سوق الانتاج والنقود:

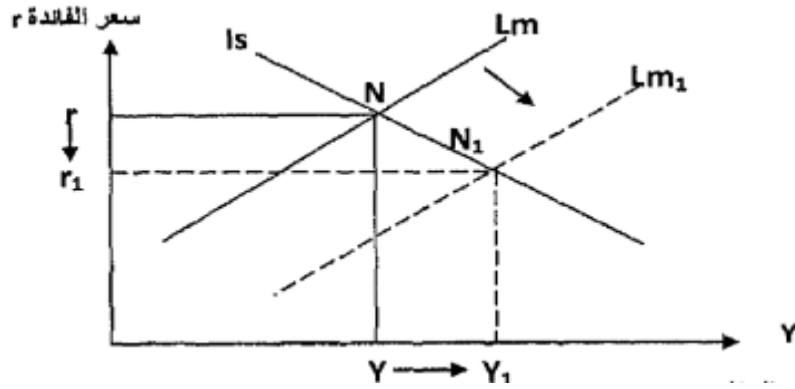
يظهر الشكل رقم (6-1) أن قيام الدولة باستخدام سياسة نقدية توسعية تؤدي إلى انتقال منحنى Lm إلى جهة اليمين إلى Lm_1 مع بقاء منحنى IS مكانه. مما يؤدي إلى تغيير نقطة التوازن من N إلى N_1 مما يؤدي إلى زيادة في الدخل من Y إلى Y_1 ، ونقص في سعر الفائدة من r إلى r_1 .

¹ حمداني معمر، مرجع سابق، ص 905.

² حسينة جواني، سليم العمراوي، دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج VAR للفترة (1993-2020)، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2023، ص 60.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

شكل رقم (6-1): أثر السياسة النقدية التوسعية على التوازن

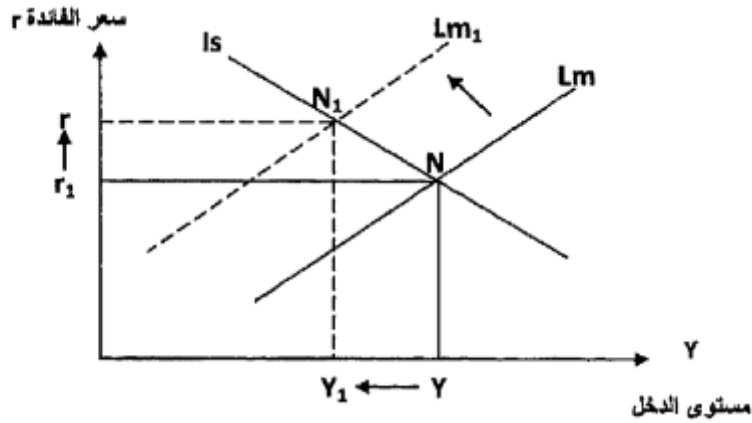


المصدر: محمد عبد الحميد شهاب، التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة الطائف، السعودية، 1968، ص 275.

● أثر استخدام السياسة النقدية الانكماشية على التوازن في سوق الانتاج والنقود:

يظهر الشكل رقم (7-1) أن قيام الدولة باستخدام سياسة نقدية انكماشية تؤدي إلى انتقال منحنى Lm إلى جهة اليسار إلى Lm_1 مع بقاء منحنى IS مكانه. مما يؤدي إلى تغيير نقطة التوازن من N إلى N_1 . يؤدي ذلك لحدوث زيادة في أسعار الفائدة من r إلى r_1 . في حين يحدث انخفاض في مستوى الدخل التوازني من Y إلى Y_1^1 .

شكل رقم (7-1): أثر السياسة النقدية الانكماشية على التوازن



المصدر: محمد عبد الحميد شهاب، التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة الطائف، السعودية، 1968، ص 276.

¹ محمد عبد الحميد شهاب، التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة الطائف، السعودية، 1968، ص 275-276.

1.2.3.1 أثر السياسة النقدية على المستوى العام للأسعار:

لعبت السياسة النقدية دورًا هامًا في التحكم بالمستوى العام للأسعار من خلال التأثير على الكتلة النقدية (كمية النقود المتداولة في الاقتصاد)، فعندما تزداد الكتلة النقدية مع بقاء كمية السلع والخدمات ثابتة، تنخفض القدرة الشرائية للنقود، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار (التضخم) والعكس، عندما تنخفض الكتلة النقدية، ترتفع القدرة الشرائية للنقود، مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار. وتستخدم أدوات السياسة النقدية، مثل طباعة النقود ورفع أسعار الفائدة، للتحكم في الكتلة النقدية وبالتالي التحكم في المستوى العام للأسعار. مع ذلك، لا تكون العلاقة بين الكتلة النقدية والمستوى العام للأسعار مباشرة أو آلية، حيث تتأثر الأسعار أيضًا بعوامل أخرى، مثل التوقعات والتغيرات في تكاليف الإنتاج. لذلك، يجب استخدام السياسة النقدية بحذر لتجنب حدوث التضخم أو الركود.¹

2. أدوات السياسة النقدية:

السياسة النقدية هي تنظيم نقدي فالبنوك التجارية تخلق النقود من خلال القروض التي تمنحها البنوك المركزية، والتي غالبًا ما تكون مستقلة عن السلطة السياسية، فتؤثر بذلك على مؤسسات الائتمان من خلال أدوات تشكل قيودًا على السيولة.²

تتمثل أدوات السياسة النقدية في الوسائل المختلفة التي تستعين بها الدولة في إدارة حجم المعروض من النقود من خلال تدابير واجراءات سيادية تهدف الى تعظيم أهداف معينة.³

كما تعد أدوات السياسة النقدية نقطة البداية داخل آلية انتقال أثر السياسة النقدية بالنسبة للسلطات النقدية، وهي تلك الأدوات المتاحة التي يمكن للسلطة النقدية استخدامها للتأثير على الوضع الاقتصادي.⁴

¹ سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، البازوري، الأردن، 2009، ص 34.

² LES DOCUMENTS DE TRAVAIL DU SÉNAT, LA POLITIQUE MONÉTAIRE, Objectifs, méthodes et nouveaux problèmes https://www.senat.fr/eco/ec-04/ec-04_mono.html 31/05/2023 à 23h00.

³ حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد اسلامي، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006، ص 13.

⁴ فالي بوحنية، كريمة حبيب، أهمية أدوات السياسة النقدية في التأثير على السيولة في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2009-2020)، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس 1، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص 315.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

تستطيع الدولة التدخل في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة النقدية والتي يتحكم فيها البنك المركزي، حيث يقوم بإدارة السياسة النقدية عن طريق التحكم في الكمية المعروضة من النقود، بإستخدام عدد من الأدوات والسياسات.

أدت حركة تبسيط الأهداف التي تنتهجها البنوك المركزية الى تبسيط أدوات السياسة النقدية، وقد اختارت أدوات غير مباشرة، تتمثل خصوصيتها في السماح للسلطات النقدية بالتأثير على تطور تكلفة الأموال وحجم السيولة المصرفية من خلال المعاملات مع البنوك.¹

1.2 الأدوات غير المباشرة:

يتمثل الهدف الأساسي من استخدام الأدوات غير مباشرة للسياسة النقدية في التأثير على حجم عمليات الإقراض والاقتراض حسب حالة النشاط الاقتصادي، وتتمثل هذه الأدوات في:²

1.1.2 سياسة سعر الخصم (Discount Rate Policy):

سعر الخصم، هو سعر الفائدة الذي يُقرضه البنك المركزي للبنوك لتغطية احتياجاتها من السيولة. يعد سعر الخصم أداة فعالة للتحكم في الكتلة النقدية (كمية النقود المتداولة في الاقتصاد) والمستوى العام للأسعار، وكلما ارتفع السعر تصبح القروض من البنك المركزي أكثر تكلفة، مما يُثني البنوك عن الاقتراض، وتُصبح كمية النقود المتداولة في الاقتصاد أقل. وكلما انخفض هذا كلما زاد خصم البنوك للأوراق، وكلما زاد اقتراضها من البنك المركزي وبالتالي تزيد احتياطياتها.³

في إطار الأهداف المرسومة للسياسة النقدية، يعتبر سعر الخصم من الأدوات التي يلجأ إليها البنك المركزي للتحكم والتأثير على حجم المعروض النقدي، إذ تتحدد العلاقة بين هذا السعر وقدرة البنوك المركزية على التحكم في حجم المعروض النقدي في مدى تأثير هذا السعر على تكلفة عمليات الائتمان التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها.

¹ Aminata HAÏDARA M, Toussaint Bléhoué DAMOH M, Demba DIA, op.cit, P19.

² فالي بوحنية، كريمة حبيب، مرجع سابق، ص315.

³ عبد المنعم أحمد البنا، الازمات والسياسات النقدية، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، مصر، 1953، ص41.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

كما يلعب سعر الخصم، دورًا محوريًا في توجيه مسار الاقتصاد الكلي من خلال تأثيره المباشر على أسعار الفائدة في السوق النقدي. فعندما يرتفع سعر الخصم ترتفع أسعار الفائدة في السوق النقدي ينخفض الاقتراض ومنه ينكمش المعروض النقدي، فينخفض النمو الاقتصادي لانخفاض الاستثمار والإنفاق نتيجة لارتفاع تكلفة الاقتراض. والعكس عندما ينخفض سعر الخصم.¹

فعالية هذه السياسة تعتمد على:

- يجب على البنوك التجارية تغيير معدل الفائدة أثناء تغيير معدل الخصم في نفس الاتجاه، في جميع الأحوال هذا الشرط لا يتم احترامه، خاصة عند وجود مصادر أخرى للسيولة أو الائتمان سواء في سوق المال نفسه أو في الأسواق الخارجية.

- يجب أن يكون الطلب على النقود حساسا للتغيير في معدلات الفائدة، أي يزيد الطلب إذا نقص معدل الفائدة وينخفض إذا ارتفع معدل الفائدة.²

2.1.2 عمليات السوق المفتوحة (Open Market Policy):

العمليات السوق المفتوحة (OMO) هي أداة أساسية من أدوات السياسة النقدية يستخدمها البنك المركزي للتأثير على عرض النقود في الاقتصاد وتحقيق أهدافه الاقتصادية، وتمثل هذه العمليات في شراء وبيع الأوراق المالية، مثل السندات الحكومية، في السوق المفتوحة.³

تلجأ إليها البنوك المركزية لأثرها الفعال والمباشر على كمية الاحتياطي في النظام المصرفي. عندما يشتري البنك المركزي الأوراق المالية من البنوك التجارية، فإنه يدفع ثمنها عن طريق الشيكات، يتم إيداع هذه الشيكات في حسابات العملاء الذين باعوا الأوراق المالية في البنوك التجارية، يؤدي ذلك إلى زيادة احتياطيات هذه البنوك من النقود. وبالتالي، تصبح البنوك التجارية قادرة على زيادة ودائعها والإقراض للعملاء. وعندما يبيع البنك المركزي الأوراق المالية في السوق المفتوحة، يتم دفع ثمنها من حسابات المشترين في بنوكهم. يؤدي ذلك إلى سحب النقود من احتياطيات

¹ حسين كامل فهمي، مرجع سابق، ص 16-17.

² Farida BENACHENHOU, From the Conventional Monetary Policy to the Modern Policy of the Bank of Algeria, Trending Towards the Strategy of Islamic Finance, Al Bashaer Economic Journal, faculty of Economic and Management Sciences, Tahri Mohamed University Bechar, Algeria, volume 08, N°01, 2022, P 776.

³ Madjida MEHERHERA, Mustapha BOUCHAMA, The Effectiveness of the Monetary Policy in Achieving Monetary Stability in Algeria for the Period of (2000-2019), Al Bashaer Economic Journal, faculty of Economic and Management Sciences, Tahri Mohamed University Bechar, Algeria, Volume 07, N° 01, 2021, P855.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

هذه البنوك. وبالتالي، تنخفض قدرة البنوك التجارية على الإقراض. ويلاحظ أن عمليات السوق المفتوحة تعتمد على قرار البنك المركزي عكس سياسة سعر الخصم التي تعتمد على قرار البنوك التجارية، فهي أكثر تأثيراً في سوق الائتمان.¹

تسمح عمليات السوق المفتوحة للبنوك المركزية بتنفيذ اجراءات ادارة السيولة المصرفية، مع اعطاء اشارات دقيقة حول اتجاه السياسة النقدية وإدارة أسعار الفائدة. ويعتبر وجود الطلب على النقود المركزية من جانب البنوك التجارية أحد شروط الاستخدام الفعال لهذه الأداة.²

أهداف عمليات السوق المفتوحة تنقسم الى ثلاث أبعاد:

- التأثير على حجم الائتمان وحجم المعروض النقدي بالتأثير على حجم الاحتياطي الفائض Excess Reserves لدى البنوك التجارية بالزيادة أو بالنقصان؛
- التأثير على حجم الاستثمار بالتأثير على تكلفة الائتمان المصرفي عن طريق إيجاد علاقة مستقرة بين سعر الفائدة في كل من السوق النقدي وسوق رأس المال؛
- محاولة إيجاد استقرار نقدي والتغلب على التقلبات قصيرة الأجل في حجم المعروض النقدي الناتجة عن عوامل السوق.

في حالة التضخم، يمكن للبنك المركزي بيع أذونات الخزينة لفترات مختلفة بسعر فائدة أعلى من سعر الفائدة السائد في السوق المصرفي، مما يؤدي إلى شراء المستثمرين لأذونات الخزينة، وإلى سحب السيولة من الودائع في البنوك لجذب المدخرين، تضطر البنوك إلى رفع سعر الفائدة على الودائع. وللمحافظة على هامش الربح، تضطر البنوك إلى رفع سعر الفائدة على القروض، مع ارتفاع تكلفة الاقتراض، ينخفض الطلب على القروض خاصة من قبل المستثمرين، مما يؤدي إلى انكماش النشاط الاقتصادي.³

3.1.2 سياسة الخصم (Discount Policy):

سياسة الخصم هي إتباع سياسة سعر الخصم وسياسة السوق المفتوحة معاً. فسياسة سعر الخصم تكون أكثر فعالية إذا ما أيدتها سياسة السوق المفتوحة، فالتغير الفعلي في الاحتياطي النقدي لدى البنوك التجارية يجعل سعر الخصم يؤثر بشكل كبير في السياسة الائتمانية أكبر مما لو استعملت تلك السياسة لوحدها.

¹ عبد المنعم احمد البنا، مرجع سابق، ص43-44.

² Aminata HAÏDARA M, Toussaint Bléhoué DAMOH M, Demba DIA, op. cit, P20.

³ حسين كامل فهمي، مرجع سابق، ص15-16.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

في فترات الرواج الاقتصادي، تزداد رغبة الأفراد والشركات في الاقتراض من البنوك لتمويل مشاريعهم واستثماراتهم. يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على القروض، مما ينتج عنه انخفاض احتياطيات البنوك، ازدياد الطلب على الاقتراض من البنك المركزي (لتعويض البنوك التجارية الانخفاض في احتياطياتها)، هذه الأخيرة تقوم بإتباع سياسة سعر الخصم الذي يرفع من معدل الخصم، حيث تكون البنوك التجارية مضطرة إلى التقليل من الإقراض نظرا لنقص ما لديها من احتياطي وهذا ما يرجوه البنك المركزي.

في فترات الكساد الاقتصادي، تقل رغبة الأفراد والشركات في الاقتراض من البنوك، مما ينتج عنها ازدياد احتياطيات البنوك، انخفاض الطلب على الاقتراض من البنك المركزي، في هذه الحالة يمكن للبنك المركزي خفض سعر الخصم لتشجيع البنوك التجارية على الاقتراض، بدورها هذه الأخيرة تقوم بخفض أسعار الفائدة على القروض لتشجيع الطلب على القروض وتحفيز النشاط الاقتصادي.¹

4.1.2 سياسة الاحتياطي الاجباري (Reserve Requirement Policy):

ظهرت هذه السياسة في البداية في الولايات المتحدة عام 1913 بعد مشكلة الذعر المصرفي. حيث كانت البنوك غير قادرة على تلبية طلبات السحب من عملائها. في البداية كان هذا النظام يهدف الى إلزام البنوك بالاحتفاظ بالسيولة الكافية لتلبية عملية سحب المودعين، ولكن سرعان ما أصبح أداة للسياسة النقدية. فاذا اضطرت البنوك مثلا الى الاحتفاظ بنسبة 10% من الحسابات الجارية لعملائها في شكل احتياطي لدى البنك المركزي، فإن هذا يؤدي تلقائيا الى خلق الحاجة للسيولة، وهذا ما يشجع البنوك على ادارة السيولة لديها وفقا لتوقعات لمعدلات الخصم مما يساهم في استقرار أسعار الفائدة لديها.²

بعد استخدامه قبل الثمانينيات كأداة للسياسة النقدية قصيرة الأجل، تم استخدامه من قبل معظم البنوك المركزية كأداة تهدف الى تعزيز فعالية سياسة أسعار الفائدة. يتم استخدامه لخلق أو زيادة عجز السيولة على مستوى البنوك، من أجل تعزيز قدرة البنوك المركزية على التدخل بشكل فعال للتحكم في السيولة.³

¹ عبد المنعم أحمد البنا، مرجع سابق، ص 44-45.

² Denizet, Cours de la théorie et politique monétaires, licence de sciences économiques, Université Paris Nanterre, France, P9.

³ Aminata HAÏDARA M, Toussaint Bléhoué DAMOH M, Demba DIA, op cit, P20.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

تزيد البنوك المركزية من مستوى الاحتياطي الذي يجب أن تحتفظ به البنوك التجارية مما يحد من قدرتها على منح قروض جديدة.¹

نسبة الاحتياطي الاجباري هي النسبة التي تقتطع من ودائع البنوك التجارية ويحتفظ بها لدى البنك المركزي، فهذه السياسة تأثيرها قوي على الائتمان وعرض النقود، لتأثيرها على حجم مضاعف الائتمان والاحتياطات النقدية، اذ تنقلص نسبة الاحتياطات الفائضة لدى البنوك التجارية بإرتفاع نسبة الاحتياطي الاجباري، مما يؤدي ذلك الى تقليص حجم الودائع المشتقة، وهذا ما يؤدي الى تقليص عرض النقود، والعكس في حالة انخفاض نسبة الاحتياطي الاجباري التي تؤدي الى زيادة عرض النقود.²

2.2 الأدوات المباشرة للسياسة النقدية:

تلجأ السلطات النقدية الى أدوات مباشرة لإدارة السياسة النقدية، عن طريق إلزام البنوك مباشرة بالتقيد بأسعار فائدة محددة محددة، تحدد هذه الأخيرة من طرف البنك المركزي على كل من القروض الممنوحة من البنوك التجارية وودائع العملاء، كما قد تفرض السلطات نسبة معينة من السيولة للأصول التي تملكها البنوك يشترط عدم تجاوزها، تتغير هذه النسبة بتغير الأوضاع الاقتصادية للدولة وحسب نوع الأصول. كما يمكن للسلطات فرض سقف ائتمانية على حجم الائتمان الممنوح على البنوك عدم تجاوزها.

وتتحدد الأهداف الأساسية من استخدام أدوات الرقابة المباشرة في:

- التأثير على حجم الائتمان وذلك عن طريق التأثير على تكلفة الإقراض بالزيادة أو بالنقصان.
- محاولة النهوض ببعض القطاعات نحو الازدهار والنمو، وذلك بمنحها ميزات تفضيلية في الاقتراض من البنوك لتغطية احتياجاتها التمويلية.
- توفير قدر ممكن من الأصول القابلة للتحويل لسيولة في أسرع وقت ممكن لمواجهة طلبات السحب التي يتقدم بها عملاء البنوك وبصفة خاصة في أوقات الأزمات النقدية.³

¹The press free, politique budgétaire vs politique monétaire avantages et inconvénients. <https://thepressfree.com/politique-budgetaire-vs-politique-monetaire-avantages-et-inconvénients/> Consulté le 31/05/2023 à 22h00.

²عادل مختاري (وآخرون)، قياس أثر السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة (1990-2019)، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، مخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، المجلد 10، العدد 01، 2021، ص 215.

³ حسين كامل فهمي، مرجع سابق، ص 18.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

دعت الازمة المالية لعام 2008 البنوك المركزية الى تنفيذ ما يسمى بالإجراءات الجديدة الغير تقليدية، كان الهدف هو اعتماد وسائل جديدة لتحسين تمويل الاقتصاد لمحاربة مخاطر الانكماش (انخفاض الاسعار) وتباطؤ النمو. تختلف هذه الاجراءات باختلاف الهدف المنشود وطريقة تمويل الاقتصاد عبر الاسواق المالية او من خلال النظام المصرفي. يمكننا أن نذكر على سبيل المثال:

- ادخال معدلات فائدة سالبة من أجل جعل البنوك التجارية تدفع ودائعها تحت الطلب في البنك المركزي الأوروبي من أجل تشجيعها على اقراض هذه الأموال.
- تنفيذ استراتيجية اتصال شفافة تعرف بإسم التوجيه المستقبلي والتي تتكون من الاعلان المسبق عن توجهات البنك المركزي، بالإضافة إلى مؤشرات حول المسار المستقبلي لأسعار الفائدة الرئيسية. في حين كانت البنوك المركزية في الماضي تفضل أن تكون قراراتها غير متوقعة، فإن هذا النهج الجديد يوفر للعملاء الاقتصاديين رؤية أفضل لتطور السياسة النقدية (البيئة النقدية أكثر استقرارا مما يسهل مشاريع الاقتراض المستقبلية).
- اعتماد سياسة سعر فائدة رئيسي ملائمة للغاية من أجل تشجيع الطلب على السيولة من قبل البنوك التجارية، لاسيما من خلال منح قروض طويلة الأجل.
- إطلاق برامج التيسير الكمي في حالة البنك المركزي الاوروي للتدخل المباشر في السوق الثانوي عن طريق شراء كميات ضخمة من الأوراق المالية للبنوك (مثل شراء السندات الصادرة عن دول منطقة اليورو)، من أجل تزويدها بمزيد من السيولة وخفض أسعار الفائدة بهدف تحفيز الائتمان. من النتائج غير المباشرة الأخرى المحتملة لانخفاض أسعار الفائدة التأثير على سعر الصرف من خلال انخفاض قيمة العملة التي يمكن أن تعزز الصادرات.¹

1.2.2 السياسة النقدية الأمريكية والأزمة المالية العالمية لسنة 2008:

كانت بداية الأزمة المالية العالمية Global Financial Crisis في سبتمبر 2008 بإعلان افلاس أحد البنوك الاستثمارية الكبرى في الولايات المتحدة الأمريكية هو بنك Brothers Lehman، تعتبر هذه الأزمة أسوأ من الكساد العظيم لسنة 1929 ألحق ضررا كبيرا في الاقتصاد العالمي، استجابت الحكومة لهذه الأزمة بصورة سريعة وحاسمة، لتخوفهم من تكرار ما حدث في 1929.²

¹ Vie publique, qu'est-ce qu'une politique monétaire. <https://www.vie-publique.fr/fiches/270253-quest-ce-quune-politique-monetaire> Consulté le 30/05/2023 à 15h00.

² عبد الرحمان محمد السلطان، مرجع سابق، ص355.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

هناك أسباب عديدة أسهمت في خلق بيئة ملائمة لحدوث هذه الأزمة الخطيرة، يمكن ايجازها فيما يلي:

- قيام بنك الاحتياطي الفدرالي The Federal Reserve Bank بتخفيض معدلات الفائدة خلال الفترة (2000-2004) مما تسبب في انخفاض معدلات فائدة الرهون العقارية Loans Mortgage فارتفعت أسعار المنازل بنسبة تزيد عن 60% جراء زيادة الطلب على شرائها. وارتفاع أرباح الرهون العقارية أدى بالبنوك في التوسع فيها بمنح قروض عقارية لأفراد دون توفر شرط الملاءة الائتمانية.
- قيام البنك الاحتياطي الفدرالي بزيادة معدلات الفائدة بشكل سريع نسبيا خلال الفترة (2004-2006)، فأدى ذلك في انخفاض أسعار المنازل لانخفاض الطلب عليها، وزيادة حالات تعثر المقترضين، مما تسبب في أزمة في قطاع التمويل العقاري الأمريكي تحولت سريعا الى أكبر أزمة مالية يتعرض لها الاقتصاد العالمي منذ الكساد الكبير.
- بعد الارتفاع الذي طرأ على معدلات الفائدة أصبحت تكلفة خدمة القروض العقارية تفوق القدرة المالية للأفراد.
- حصول سندات الرهن العقاري المضمونة برهون عقارية متدنية الملاءة على تصنيف AAA¹ من وكالات التصنيف الائتماني العالمية المعروفة مثل موديز Moody's وستاندر أند بورز Standard & Poor's، وهي في الحقيقة تستحق تصنيف أقل من ذلك بكثير، تسبب في توسيع دائرة الضرر من هذه السندات.²
- في بداية الأزمة كانت استجابة بنك الاحتياطي الفدرالي تقليدية بتخفيض سريع في معدل الفائدة، خفض من 5.25% الى صفر تقريبا بين سبتمبر 2007 وديسمبر 2008. وبما أن هذه الأزمة ناتجة عن أزمة مالية ترتب عليها بقاء معدلات الفائدة الفعلية مرتفعة لتحفظ مؤسسات الإقراض الشديد.

هذه الأزمة افقدت قدرة البنك المركزي من التحكم بمعدلات الفائدة الفعلية، وإنعاش الاقتصاد من خلال تخفيض معدلات الفائدة. لأن السياسة النقدية لم تستطع تحويل منحني LM الى اليمين كون أن ارتفاع عرض النقود تزامن مع ارتفاع علاوة المخاطر وعلاوة الأجل. أي بقاء معدلات الفائدة الفعلية مرتفعة رغم الإجراءات الكبيرة في خفض معدل الفائدة الأجل القصير. وأمام هذا العجز وجد بنك الاحتياطي الفدرالي أنه لا بد من حل آخر أكثر فاعلية وقدرة على تخفيض علاوة المخاطرة والأجل في معدلات الفائدة. وذلك من خلال أداة نقدية

¹ التصنيف AAA هو أعلى تصنيف (درجة أمان عالية) للجدارة الائتمانية التي تمثل معدل الثقة التي يوليها المصرف للعملاء مقابل التصرف بالأموال الخاصة به خلال الفترة زمنية معينة.

² عبد الرحمان محمد السلطان، مرجع سابق، ص 356-359.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

جديدة تعيد الثقة في المؤسسات المالية، تحد من تحفظ البنوك على الإقراض فتراجع فعليا في معدلات الفائدة لينتعث الاقتصاد ويخرج من هذه الأزمة، وأطلق على هذه الأداة اسم التيسير الكمي.

2.2.2 التيسير الكمي (Quantitative Easing):

في خريف 2008، قرر البنك الاحتياطي الفدرالي إطلاق أداة نقدية جديدة أطلق عليها اسم التيسير الكمي، على إثرها لا يكتفي البنك الاحتياطي الفدرالي بشراء السندات الحكومية قصيرة الاجل مثلما كانت العادة التي تؤدي الى تخفيض معدلات الفائدة قصيرة الأجل، وإنما يقوم أيضا بشراء سندات حكومية طويلة الأجل وخاصة تلك التي فقدت قيمتها في السوق لخلق طلب عليها لاستقرار أسعارها، فمن خلال شراء سندات الرهن العقاري متدنية الملاءة والسندات الحكومي طويلة الأجل تنخفض معدلات الفائدة طويلة الأجل، كما يمكن للمؤسسات المالية المستثمرة في تلك السندات تجنب الإفلاس فتتخفف علاوة المخاطرة التي تفرضها البنوك في معدلات الفائدة.

3. السياسة النقدية في الدول النامية:

تتميز الدول النامية بخصائص مالية ومصرفية تحد من فعالية السياسة النقدية في هذه الدول، الا أن هناك تفاوت في هذه الخصائص وعلى العموم لا تزال تشترك في كثير من هذه الخصائص نذكر أهمها:

➤ انتشار ضعيف لشبكات الجهاز المصرفي¹: يعتبر كثرة انتشار البنوك وفروعها من أحد مؤشرات تطور الجهاز المصرفي داخل الدولة، الدول النامية تمتاز بشبكة البنوك قليلة فعدد الجمهور المتعامل معها أيضا قليل، فهو يعتمد بشكل كبير على النقود في المعاملات.

➤ ضعف انتشار الوعي المصرفي في المجتمع: أي إلى أي مدى يتم استخدام الشيكات في المعاملات النقدية والادخار في البنوك، يقاس هذا الوعي بنسبة الودائع الجارية إلى النقود الإجمالية ونسبة المدفوعات التي تستعمل الشيكات، مع وجود شبكة كبيرة للجهاز المصرفي. يعتبر انخفاض مستوى الدخل الوطني وانتشار ظاهرة اكتناز الأصول النقدية وارتفاع نسبة الأمية أحد أسباب تدني العادة المصرفية في البلدان النامية.

¹ يحسب مؤشر تطور الجهاز المصرفي من ناحية انتشاره بنسبة عدد فروع البنوك لكل من مساحة الدول بالكيلومتر المربع وكذلك نسبتها الى عدد السكان.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

➤ تغير المعروض النقدي: تعتمد معظم الدول النامية في اقتصادها على منتج واحد كالبتروول أو السكر أو القطن... الخ، مع اعتمادها على الواردات بشكل كبير لتغطية احتياجاتها المحلية، فمن الصعب تحديد المعروض النقدي بصفة دقيقة نتيجة لتغير صافي المدفوعات الخارجية.¹

1.3 قنوات نقل السياسة النقدية في البلدان النامية:

حسب الاقتصادي Coudert² تختلف الأهمية النسبية لقنوات الانتقال وطرق التمويل حسب البلدان لأسباب عديدة هي: النظم المالية التي لها هياكل وتنظيمات وشبكات تمويل مختلفة، درجات الانفتاح، درجة المنافسة البنكية... الخ³

1.1.3 قنوات نقل السياسة النقدية

قناة نقل السياسة النقدية هي القناة التي من خلالها يبلغ أثر أدوات السياسة النقدية الى الهدف النهائي. إن تحديد قنوات انتقال السياسة النقدية يجعل من الممكن تحديد آثار قرارات السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي والتحكم فيها. وبعبارة أخرى فإن الافتقار الى المعرفة بهذه القنوات من قبل البنك المركزي أو التقييم الخاطئ لها يمكن أن يفسر عدم فاعلية السياسة النقدية. بالإضافة الى ذلك فإن تحديد فترات تأخر انتقال تأثير السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي مفيد للسلطة النقدية من أجل التحكم بشكل أفضل في تصرفاتها خلال الفترة بين اتخاذ القرار واللحظة التي تصبح فيها آثار قراراتها واضحة على متغيرات الاقتصاد الكلي، فخلال هذه الفترة غالبا ما يكون الضغط على البنك المركزي لتغيير سياسته كبيرا كما أشار Metzler (1995)⁴ وتنحصر هذه القنوات فيما يلي:

● **قناة سعر الفائدة:** تعتبر آلية الانتقال الرئيسية للسياسة النقدية في النظرية الكينزية. تتعلق قناة سعر الفائدة بجميع الوسائل التي من المحتمل أن يؤثر بها التباين في أسعار الخصم في المجال الحقيقي من خلال قرارات الاستثمار واستهلاك المؤسسات والعائلات. ومع ذلك، في النظرية النقدية كان ميلتون فريدمان أول من اقترح قاعدة للسياسة النقدية تتمثل في زيادة المعروض النقدي باستمرار وفقا للزيادة في حجم الانتاج في الواقع. بينما

¹ صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص ص 185-186-187.

² Docteur en économie mathématique. - Membre du Centre d'études prospectives et d'informations internationales.

³ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 178.

⁴ Bikai, J. Landry, Guy Albert Kenkouo, Analyse et évaluation des canaux de transmission de la politique monétaire dans la CEMAC: une approche SPVAR-X, *Mondes en développement*, Université de Lorraine, Laboratoire BETA-CNRS, France, vol 185, n° 1, 2019, P110.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

ركز الكينزيون على شراء الأوراق المالية وبالتالي التغيرات في أسعار الفائدة، يشير علماء النقد إلى أن الوكلاء الاقتصاديين يشترون أيضا أوراق مالية حقيقية، وبالتالي يفضلون تأثير الثروة. في حالة حدوث تغيير في سعر الفائدة فإنه يؤثر مباشرة في دالة الاستهلاك.

يؤدي تخفيض معدلات الخصم للبنك المركزي الى انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار التجاري وإنفاق الأسر على السلع الاستهلاكية والذي يؤدي بدوره الى زيادة الانتاج من خلال إحياء الطلب. أما ارتفاع أسعار الفائدة أي سياسة نقدية انكماشية الى تأثير ايجابي على الدخل للمدخرين، وتأثير سلبي على المقترضين ويتأثر الاستهلاك ولاسيما استهلاك الأسر. فإن ارتفاع أسعار الفائدة يقلل من سعر بعض الأصول غير النقدية مثل الأسهم، مما يقلل من قيمة أصول الأسر ينتج عن هذا انخفاض في الدخل الدائم للأسر، وبالتالي في طلبها على السلع الاستهلاكية.¹

تشير هذه الآلية الى أن السياسة النقدية يمكن أن تستمر في أن تكون فعالة حتى عندما تكون السلطات النقدية قد خفضت بالفعل أسعار الفائدة الاسمية الى الصفر.

قدم Taylor (1995) لمحة عامة عن الدراسات الحديثة على قنوات أسعار الفائدة، وحسب دراسته هناك أدلة كثيرة على أن أسعار الفائدة لها تأثير كبير على الانفاق الاستهلاكي والاستثماري مما يجعله آلية قوية لنقل السياسة النقدية. لكن العديد من الباحثين مثل Gertler و Bernank (1995) لديهم وجهات نظر مختلفة تماما حيث واجهت الدراسات التجريبية صعوبة كبيرة في اكتشاف تأثير سعر الفائدة من خلال تكلفة رأس المال، ويعتبر هؤلاء الخبراء أن فشل سعر الفائدة كآلية لنقل السياسة النقدية شجع البحث عن آلية أخرى بما في ذلك قناة الائتمان.²

- **قناة الائتمان:** خلال النصف الثاني من الثمانينيات، تطورت الأدبيات الاقتصادية حول دور الائتمان في التحويل النقدي، أتاح عمل BERNANKE و BLINDER و SOLOW (1987 ثم 1992) تحسين آليات التحويل النقدي من خلال قناة الائتمان، وأكدوا على دور عدم تناسق المعلومات في سوق الائتمان في تحليل سلوك البنوك في منح الائتمان. وبالتالي قد ثبت أن ارتفاع أسعار الفائدة، لأنه يقلل من نسبة الوكلاء الذين يظهرون نفورا من المخاطرة، يزيد من احتمال عدم سداد القروض. لتجنب هذه الظاهرة

¹ Aminata HAÏDARA M, Toussaint Bléhoué DAMOH M, Demba DIA, Op cit, P21.

² Frederic S Mishkin, Les canaux de transmission monétaire, Bulletin de la Banque de France, N°27, Mars 1996, P92-93.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

المعروفة بالاختيار العكسي، أصبحت البنوك أكثر طلبا لمنح الائتمان، والنتيجة الأساسية لذلك هي انخفاض الاستثمار مما ينتج عنه انخفاض في الانتاج الوطني.¹

● **القناة السعرية للأصول الأخرى:** يعتبر معظم المفكرين الكينزيين أن مراعاة أسعار الأصول الأخرى أمر ضروري لتقييم السياسة النقدية وبالتالي لاستكمال التحليلات التي أجريت على سعر الفائدة وقنوات الائتمان، حددوا سعري أصول رئيسيين هما سعر الصرف وسعر الأسهم. تظهر قناة سعر الصرف التي تم تحديدها في الاقتصاديات ذات أسعار الصرف المرنة في العديد من الدراسات التجريبية كأحد العوامل التفسيرية لكيفية تأثير السياسة النقدية على الاقتصاد، يعكس هذا التأثير من خلال ميزان الحسابات الخارجية والتأثير المتزايد لحركات رأس المال. يوجه ارتفاع أسعار الفائدة تفضيل الوكلاء الاقتصاديين نحو الودائع المقومة بالعملة الوطنية بدلا من الودائع المقومة بالعملة الأجنبية على المدى القصير، يؤدي هذا إلى زيادة الطلب على العملة الوطنية، مما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الاسمي، وهذا الارتفاع في قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى تقليل القدرة التنافسية الخارجية على المدى الطويل.

تجادل نظرية قناة سعر الأسهم بأن السياسة النقدية تؤثر على قيمة سوق الأوراق المالية للشركات وبالتالي على خططها الاستثمارية. تدفع السياسة النقدية التقييدية الوكلاء الاقتصاديين إلى بيع أصولهم غير المالية من أجل إعادة تكوين أرصدهم النقدية، ويتبع ذلك انخفاض في الطلب على الأسهم مما أدى إلى انخفاض قيمة سوق الأوراق المالية للشركات. عدم زيادة عدد الأسهم المصدرة ثم تضطر الشركات بعد ذلك إلى تقليل استثماراتها.²

2.1.3 قنوات نقل السياسة النقدية في الدول النامية:

قنوات نقل السياسة النقدية غير ثابتة وغالبا ما تختلف من بلد إلى آخر اعتمادا على أهمية القطاع المصرفي، عمق القطاع المالي وأيضا الإصلاحات التي تقوم بها الدول.

وفقا لـ Blinder و Bernanke في 1992، فإن تأثيرات السياسة النقدية على الانتاج والأسعار يعتمد على مزيج من تأثيرات القنوات الثلاث التقليدية (أسعار الفائدة، الائتمان وأسعار الصرف). فيما يتعلق بالبلدان

¹ Aminata HAÏDARA M, Toussaint Bléhoué DAMOH M, Demba DIA, Op cit, P21.

² Aminata HAÏDARA M, Toussaint Bléhoué DAMOH M, Demba DIA, Op cit, P22.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

النامية تعتبر سياستها النقدية غير فعالة لضعف قنواتها التقليدية بسبب ضعف الإطار المؤسسي وانعدام المنافسة في القطاع المصرفي والأسواق المالية في طور الانشاء وارتفاع تكلفة القروض المصرفية.¹

تعرف البلدان النامية باعتماد نظام سعر الصرف الثابت والحد من تحركات رأس المال، مما يؤدي الى ابطاء قناة سعر الصرف. في ظل هذه الظروف إذا أرادت الدولة دعم صادراتها من خلال قناة سعر الصرف عن طريق خفض أسعار الفائدة لخفض قيمة العملة الوطنية، لتصبح البضائع المعدة للتصدير أكثر تنافسية، لكن ستجد نفسها أمام نظام سعر الصرف الثابت.

الاستقلالية المحدودة لمعظم البنوك المركزية في الدول النامية، ودرجة الاندماج الضعيلة في أسواق رأس المال الدولية وانخفاض مرونة سعر الصرف، كلها عوامل لها آثار على قنوات انتقال السياسة النقدية فهي تحد من دور قناة سعر الفائدة، قناة أسعار الأصول وقناة سعر الصرف. بنك مركزي أقل استقلالية في الممارسة يعني أنه يخضع لتوجيهات وزارة المالية وبالتالي حساس للتغيرات في البيئة السياسية. فضعف الانفتاح على أسواق رأس المال الدولية يعني موازنة محدودة بين الأوراق المالية الوطنية والأجنبية، وبالتالي انخفاض حساسية تدفقات رأس المال للتغيرات في أسعار الفائدة المحلية.

في البلدان النامية لاتزال أسواق السندات في المراحل الأولى من التنمية وتهمين عليها السندات الحكومية قصيرة الأجل، بالإضافة الى ذلك تم ادراج عدد قليل من الشركات في البورصات الوطنية ولا يتم تداول الأسهم المدرجة بنشاط مع الاصدار المحدود للسندات والأسهم فالشركات المحلية التي لا تستطيع الوصول الى الأموال الأجنبية لذلك تميل الى اللجوء الى التمويل الذاتي أو القروض المصرفية.

انخفاض مستوى تنمية أسواق رأس المال له تأثير كبير على كفاءة قناة أسعار الأصول، وبالتالي إذا كانت أسواق السندات والأسهم، سندات الخزانة وكذلك سوق سندات الدين القابلة للتداول لا تمثل وزنا كبيرا في الاقتصاد، اجراءات السياسة النقدية لا تنتقل الى الاقتصاد الحقيقي عبر قناة أسعار الأصول بكفاءة.

تتميز معظم أسواق ما بين البنوك في البلدان النامية بنقص الشفافية التي تؤدي الى عدم الثقة المتبادلة بين البنوك، أضف الى ذلك أن البنوك في البلدان النامية تميل الى امتلاك احتياطات فائضة مزممة، مما يحد من ديناميكية

¹Bikai, J. Landry, et Guy Albert Kenkouo, Op cit, p116.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

أسواق ما بين البنوك. هذه العوامل تعرقل التنظيم السليم لأسعار الفائدة بين البنوك من خلال البنك المركزي، مما يؤثر على كفاءة قناة سعر الفائدة.¹

2.3 استقلالية البنوك المركزية في الدول النامية:

يعتبر البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية ويأتي على رأس النظام المصرفي ويعتبر الدعامة الأساسية للهيكل النقدي والمالي في كل أقطار العالم. ووجوده ضروري لتنفيذ السياسة النقدية للحكومة.

1.2.3 استقلالية البنك المركزي

ذكر مصطلح استقلالية البنك المركزي لأول مرة في مقال فريدمان² عام 1962 بعنوان "هل يجب أن تكون هناك سلطة نقدية مستقلة" حيث يقول فريدمان أن البنك المركزي يجب أن يتم تنظيمه بهدف نظام نقدي مستقر وخالي من العبث الحكومي غير المسؤول.³

في تحليله لتاريخ السياسة النقدية والاقتصادية في الولايات المتحدة، قال فريدمان في 1968 أن الحكومة تسمح للتضخم بالانزلاق من أجل جمع المزيد من الضرائب، فهو يعتبر التضخم نوعاً من الضرائب. ولذلك طالب باستقلال البنك المركزي لمنع الحكومة من طباعة المزيد من النقود، يعتقد أن الاستقلال يحمي البنك المركزي من التلاعب وضغط الحكومة.

في نفس السياق يجادل Blinder في 1998، بأن البنوك المركزية بقيت لفترة طويلة تخضع للسلطة السياسية التي تستخدمها لتحقيق أهدافها الانتخابية في بعض الأحيان، هذا هو السبب في أن يوصي بإعطاء البنك المركزي المزيد من الاستقلالية، حتى لو تم تحديد الأهداف بالتشاور مع السلطات الحكومية.⁴

البنك المركزي المستقل هو البنك الذي يفوض لتحقيق السيطرة المسؤولة على السياسة النقدية لا يتأثر بأي شيء قد تفعله الحكومة.⁵ البنوك المركزية يجب تكون مستقلة عن النفوذ السياسي للأسباب الأربعة التالية:

¹ Younes AIT HMADOUC, Mohammed AKAABOUNE, LES MÉCANISMES DE TRANSMISSION DE LA POLITIQUE MONÉTAIRE DANS LES PAYS EN VOIE DE DEVELOPPEMENT, Revue D'Etudes en Management et Finance D'Organisation, Institut Marocain de l'Information Scientifique et Technique, Maroc, N°4 Décembre 2016, P 04.

² فريدمان كان يكتب في وقت كان فيه نظام بريتن وودز أين تقيم العملات بالدولار والدولار بالذهب.

³ Mario I Blejer and Paul Wachtel, A FRESH LOOK AT CENTRAL BANK INDEPENDENCE, Cato Journal, Cato Institute, Etats-unis d'Amérique, Vol. 40, No. 1 (Winter 2020), p 4.

⁴ Benaissa NAHHAL, Transmission de la politique monétaire à l'économie marocaine, Thèse Pour obtenir le grade de Docteur de l'Université Mohammed V et de l'Université Jules Vernes, Janvier 2016, PP 30-31.

⁵ Mario I Blejer and Paul Wachtel, Op cit, p4.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

- أدت فترات التضخم في السبعينيات الى قدر كبير من عدم الرضا من أداء البنوك المركزية، فقد تم القاء اللوم عليها للسماح بحدوث ذلك.
- انشاء البنوك المركزية أو إعادة تشكيلها في العديد من البلدان المتقدمة، والبلدان المستقلة حديثا والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، أي كان البحث عن دور ومكانة البنك المركزي في الهياكل الحكومية.
- التفكير في دور السياسة النقدية في الاقتصاد الكلي. التطورات في نمذجة الاقتصاد الكلي في السبعينيات بما في ذلك معدل البطالة الطبيعي، توقعات منحني فيليبس، ومنطقية التوقعات لها آثار على فهم ما يمكن أن ينجزه البنك المركزي.
- أشارت التحقيقات التجريبية الأولية أن البلدان التي تتمتع بنوكها المركزية بقدر أكبر من الاستقلال تعاني من تضخم أقل.¹

2.2.3 الدول النامية واستقلالية البنوك المركزية:

لتحقيق التنمية على المدى الطويل لابد أن تكون أهداف السياسة النقدية الحفاظ على استقرار الأسعار وقيمة العملة أحسن من كونها أداة لتمويل العجز والتوسع في الائتمان لتمويل الإنفاق العام كما هو الحال في البلدان النامية.

لهذا يجب على الدول النامية أن تخطوا نحو إتباع آليات السوق في تسيير العجلة الاقتصادية مع انسحاب دور الدولة في العملية التنموية. وفيما يخص استقلالية البنوك المركزية هناك العديد من التحفظات والتي تتمثل أهمها فيما يلي:

✓ أهم أهداف السياسة النقدية محاربة التضخم، غير أن في الدول النامية ولأسباب اجتماعية، سياسية، هيكلية واقتصادية قرار إتباع سياسة انكماشية للحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار يؤدي الى نتائج وخيمة على الإنتاج والعمالة وحتى على التضخم في حد ذاته.

✓ ترتبط استقلالية البنوك المركزية في الدول النامية بنظام للمساءلة والمحاسبة أمام الجهات التشريعية وأمام الرأي العام، مع تطور الأسواق المالية، وهذا نادر وجوده في الدول النامية.²

¹ Mario I Blejer and Paul Wachtel, Op cit, p5.

² صوان أسماء، أثر التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2020، ص46-47.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

3.3 السياسة النقدية في الدول النامية:

يقع على عاتق السياسة النقدية في الدول النامية المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية التي تعتبر ضرورية في الاقتصاديات المتخلفة، وذلك من خلال ما يلي:

- ✓ تساهم السياسة النقدية بصفة مباشرة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال منح القروض التي تقوم بها البنوك إلى المؤسسات والمشاريع في مختلف قطاعات التنمية.
- ✓ توجه السياسة النقدية المدخرات إلى قطاعات معينة تريد الدولة تشجيعها.
- ✓ تساهم السياسة النقدية في توفير جملة من البيانات والمعلومات حول المتغيرات المالية والنقدية التي تستخدم في رسم السياسات الاقتصادية في الدولة.
- ✓ تساهم السياسة النقدية في فرض رقابة فعالة على الجهاز المصرفي واخضاعه إلى توجيهاتها.
- ✓ للسياسة النقدية دور مهم في التأثير على حجم الائتمان والحفاظ على توازن ميزان المدفوعات.¹

1.3.3 فعالية السياسة النقدية:

زيادة فاعلية عمل البنك المركزي، يجب أن يكون ذا مصداقية وفي هذا الصدد فإن استقلالية البنك المركزي هي أحد الشروط الرئيسية لهذه الفعالية. ومعنى ذلك امتناع السلطات العامة عن التدخل في تحديد أدوات ووسائل عمل البنك المركزي لتنفيذ مهمتها. ولهذا أنشأت البنوك المركزية هيئاتها الخاصة لتنفيذ السياسة النقدية.²

حتى الآن أثبتت العديد من الدراسات الأهمية الكبيرة لاستقلالية السياسة النقدية التي تهدف إلى تضخم منخفض ومستقر. وأظهر البحث الذي يستند إلى قاعدة بيانات تشريعات البنك المركزي التابعة لصندوق النقد الدولي أن معظم قوانين البنوك المركزية في البلدان تسعى لحماية استقلالية البنك المركزي، تهدف هذه القوانين إلى عزل السياسة النقدية عن التدخل السياسي الذي يمكن أن يعيق البنوك المركزية في تحقيق أهدافها ويحتمل أن يخلق مخاطر طويلة الأجل على الاستقرار الاقتصادي والمالي. أي مكاسب سياسية على المدى القصير يمكن أن تؤدي إلى خطر طويل الأجل في شكل تضخم أعلى.³

¹ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 197.

² Aminata HAÏDARA M, Toussaint Bléhoué DAMOH M, Demba DIA, Op cit, P22.

³ Tobias Adrian, International monetary fund, Central bank independence and the development of payments and CBDCs. <https://www.imf.org/en/News/Articles/2023/01/10/sp-central-bank-independence-development-payments-and-cbdc> consulté le 22/06/2023 à 23h00.

2.3.3 فعالية السياسة النقدية في الدول النامية:

فعالية السياسة النقدية في البلدان النامية لا تتعلق فقط بكيفية استخدام أدواتها، بل تتأثر بشكل كبير بمدى إمكانية تطبيق هذه الأدوات وتحقيق النتائج المرجوة منها. وترتبط صعوبة تطبيق السياسة النقدية في هذه الدول إلى ظروف وعوامل هيكلية مميزة لها، مما يُعيق قدرتها على التأثير على النشاط الاقتصادي بشكل فعال. فسياسة إعادة الخضم وسياسة عمليات السوق المفتوحة، تفقد فعاليتها في البلدان النامية التي تفتقر إلى أسواق مالية ونقدية متطورة. وذلك لعدة أسباب، أهمها:

- ✓ عجز المؤسسات المالية عن مواكبة توجهات البنك المركزي في ظل ضعف الأسواق المالية والنقدية.
- ✓ تُواجه سياسة إعادة الخضم في الدول النامية تحديًا خاصًا يتعلق بهيمنة المؤسسات العامة على الاقتراض من البنوك. تُشكل قروض المؤسسات العامة نسبة كبيرة من إجمالي محفظة القروض لدى البنوك، مما يُقلل من قدرة سياسة إعادة الخضم على التأثير على عرض النقود والائتمان في القطاع الخاص.
- ✓ تُعد سياسة الاحتياطي النقدي القانوني أداة فعالة للسياسة النقدية في البلدان النامية، خاصة تلك التي تفتقر إلى أسواق مالية ونقدية متطورة. يتمكن البنك المركزي من التحكم في عرض النقود والائتمان من خلال تحديد نسبة الاحتياطيات النقدية التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها من إيداعاتها. ولكن، على الرغم من فاعليتها، تواجه سياسة الاحتياطي الإجباري بعض الصعوبات في الدول النامية، وذلك لعدم استقرار احتياطيات البنوك مع صعوبة التنبؤ بها لقلّة مصادر السيولة قصيرة الأجل، ومحدودية الأوراق كأدوات ائتمان قصيرة الأجل بديلة عن النقود، تتعرض البنوك في الدول النامية لسحوبات كثيرة غير متوقعة من قبل المودعين، كما تتميز حركة الائتمان في الدول النامية بالتذبذب والموسمية.¹

تُعد سياسة الاحتياطي النقدي الإجباري أداة فعّالة للتحكم في حجم الائتمان في الاقتصاد، وذلك من خلال تأثيرها المباشر على قدرة البنوك التجارية على منح القروض. ونظرًا لسيطرة البنك المركزي على هذه النسبة، يمكنه التحكم بدقة في المعروض النقدي وضبطه حسب الحاجة. تختلف فعالية هذه السياسة من دولة إلى أخرى، وذلك تبعًا للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة. ففي الدول النامية، قد تواجه هذه السياسة بعض التحديات بسبب التذبذب والموسمية التي تميز حركة الائتمان في هذه الدول. فقد تؤدي التغيرات المتكررة في نسبة الاحتياطي النقدي إلى إرباك حركة الائتمان في الدول النامية، خاصةً تلك التي تتميز بتذبذبها الموسمي وقد تواجه

¹ صوان أسماء، مرجع سابق، ص 53-54.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

الدول النامية صعوبة في تطبيق هذه السياسة بشكل فعال بسبب اختلالات في هيكلها الاقتصادي، مثل ضعف القطاع المالي أو انخفاض مستوى الادخار.¹

في ظل محدودية فعالية أدوات السياسة النقدية غير المباشرة، مثل سعر الفائدة والاحتياطي النقدي الإجمالي، في الدول النامية، اتجهت البنوك المركزية في هذه الدول إلى استخدام أدوات التوجيه المباشر للقروض لتحقيق أهدافها الاقتصادية وهي مجموعة من الأساليب التي تستخدمها البنوك المركزية لتوجيه الائتمان نحو قطاعات اقتصادية محددة، عادةً ما تكون القطاعات الإنتاجية مثل الزراعة والصناعة.²

¹ صالح مفتاح، مرجع سابق، ص191.
² صوان أسماء، مرجع سابق، ص53-54.

خلاصة:

تطور واختلف مفهوم السياسة النقدية من فكر لآخر، فإعتبر الفكر الكلاسيكي أن السياسة النقدية وسيلة فعالة وتقتصر فقط للمحافظة على قيمة النقود كون أن هذا الفكر يعتبر وظيفة النقود كوسيلة تبادل ومقياس للقيمة فقط، أما الفكر النيو كلاسيكي لفريدمان يرى أن لضمان استقرار الأسعار على المدى الطويل، يرجع للتوافق بين الهدف من نمو العرض النقدي مع متوسط معدل نمو الإنتاج، والفكر الكينزي يرى أن السياسة النقدية غير محايدة وتصبح غير فعالة بمجرد انخفاض مستويات الفائدة الى حد يعرف بمصيدة السيولة التي يكون فيه تفضيل السيولة مطلقا وتكون النقود معطلة وهي الحالة التي يحدث فيها الكساد حسب كينز.

فالسياسة النقدية عبارة عن سيطرة البنك المركزي على المعروض النقدي لتحقيق أهداف محددة تعرف بالأهداف النهائية للسياسة النقدية، وهو تحقيق مربع كالدور مع جعل استقرار الأسعار الهدف الرئيسي والنهائي لها، مروراً بالأهداف الأولية المتمثلة في مجتمعات الاحتياطات النقدية وظروف السوق، والأهداف الوسيطة وهي تلك المتغيرات النقدية التي يتمكن البنك المركزي من التأثير عليها والتي تحدد استراتيجية البنك المركزي (معدل الفائدة، سعر الصرف والمجمعات النقدية). ولتحقيق هذه الأهداف تستخدم السياسة النقدية أدوات غير مباشرة للتحكم في حجم الائتمان والمعروض من النقد، كسياسة سعر الخصم وهو الثمن الذي تدفعه البنوك التجارية للرفع من احتياطاتها النقدية، عمليات السوق المفتوحة التي لها أثر فعال ومباشر على كمية الاحتياطي النقدي، وسياسة الاحتياطي الاجباري، وهي وسيلة للتأثير على عرض الائتمان من خلال رفع وخفض من نسبة الاحتياطي الاجباري. كما للسياسة النقدية أدوات مباشرة تتدخل بصفة مباشرة كتحديد أسعار فائدة معينة على كل من ودائع العملاء والقروض الممنوحة من البنوك التجارية، كما يمكن للبنك المركزي فرض سقوف ائتمانية للتأثير على تكلفة الإقراض ومنه التأثير على المعروض النقدي. ففعالية السياسة النقدية غير مرتبطة بكيفية استخدام هذه الأدوات وإنما الى أي مدى يمكن لهذه الأدوات من الوصول الى الأهداف المخطط لها، ولهذا كون أن الدول النامية تتسم بصفات هيكلية تفقد السياسة النقدية فاعليتها ويصعب الاعتماد عليها في التأثير على النشاط الاقتصادي كضعف انتشار شبكات الجهاز المصرفي مع ضعف الوعي المصرفي في المجتمع، مع اعتماد بعض الدول النامية في اقتصادها على منتج واحد كالبترو، القطن،... مع الواردات الضخمة لتغطية احتياجاتها المحلية تؤدي الى تغيرات كبيرة في المعروض النقدي مما يؤدي الى صعوبة تحديده بدقة.

الفصل الثاني

الإطار النظري للسياسة المالية

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

تمهيد:

تعد السياسة المالية أحد أهم أدوات الاقتصاد الكلي التي تعتمد عليها الدول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو. هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات الحكومية المتعلقة بالإيرادات والنفقات العامة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية معينة. فالسياسة المالية تسعى الى معالجة الاختلالات الاقتصادية، كالتضخم والبطالة، وتحقيق توزيع عادل للثروة. ظهرت أهمية السياسة المالية مع حدوث الأزمة حدود الأزمة العالمية الكساد الكبير خلال الفترة (1929-1933) التي تعرضت لها اقتصاديات البلدان الرأسمالية، وأثر هذه الأزمة تزعزعت ثقة العديد من الاقتصاديين في فعالية السياسة النقدية وقدرتها في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال التحكم في ادارة عرض النقود، أين رأى الاقتصادي الانجليزي (جون ماينارد كينز) أن السياسة المالية الى جانب السياسة النقدية قادرة على احداث التوازن والقضاء على مشكلة الكساد من خلال زيادة الانفاق الحكومي لتحفيز الطلب الكلي. ولمكافحة التضخم تستخدم الحكومة أدوات السياسة المالية المتمثلة في تقليل الانفاق الحكومي وزيادة الإيرادات من الضرائب، ويعتبر الاجراء المالي مهما في مواجهة القوى التضخمية في الاقتصاد.

ويهدف هذا الفصل إلى تقديم إطار نظري شامل لفهم ماهية السياسة المالية، أدواتها، أهدافها، وتأثيرها على الاقتصاد.

في هذا الإطار، سنباش النقاط التالية:

1. ماهية السياسة المالية
2. أدوات السياسة المالية
3. السياسة المالية في الدول النامية

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

1. ماهية السياسة المالية:

تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة الاجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة أهداف اقتصادية معينة ك معالجة التضخم والبطالة.

1.1 مفهوم السياسة المالية:

تعتبر السياسة المالية الاستخدام النشط للإيرادات والنفقات المالية قصد التأثير على النشاط الاقتصادي للبلد، وتكون لتصحيح الاختلالات الاقتصادية كالبطالة والتضخم لتعزيز نمو الاقتصاد على المدى الطويل.

1.1.1 تعريف السياسة المالية:

لقد تعددت التعاريف التي أعطيت للسياسة المالية كغيرها من المصطلحات الاقتصادية الأخرى، سوف نتطرق الى البعض منها.

"عرف بعض الاقتصاديين السياسة المالية على أنها قرار الحكومة حول الضرائب والنفقات العامة."

ومع زيادة وتطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، أصبحت السياسة المالية تتمثل في الوسائل والتدابير والإجراءات المتخذة من قبل الدولة لإدارة نشاطها المالي بأكبر كفاءة ممكنة، لتحقيق أهداف اقتصادية، اجتماعية وسياسية محددة في فترة زمنية معينة. أي أن السياسة المالية تعتبر السياسة التي تتبعها الحكومة في تخطيط النفقات العامة وتوفير وسائل التمويل كما يظهر في الموازنة العامة للدولة.

فالنفقات والايادات الحكومية يعتبران جانبي السياسة المالية للحكومة، تتلخص في الموازنة العامة للدولة، على أساسها يحدد حجم النفقات العامة وكيفية تغطيتها، أما من الإيرادات الحكومية أو عن طريق الاقتراض الداخلي أو الخارجي.¹

وفقا ل Paul Samuelson السياسة المالية هي عملية تستخدم فيها الضرائب والانفاق الحكومي للمساعدة في تخفيف التقلبات في الدورة الاقتصادية للحفاظ على النمو الاقتصادي ودرجة عالية من العمالة خالية من التضخم المفرط أو الانكماش. وبالتالي فإن السياسة المالية الى جانب السياسة النقدية هي واحدة من المقومات

¹ جمعة أحمد خليفة الزيادات، التفاعلات بين السياسات المالية والنقدية واثارها على الاقتصاد الأردني، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، الأردن، 2010، ص23.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

الأساسية للسياسة الاقتصادية التي تنتهجها السلطات العامة، هذه السياسة تستخدم أدوات الموازنة مثل نفقات الموازنة والإيرادات، بهدف إنعاش النمو البطيء والحفاظ على التوازنات الرئيسية للاقتصاد الكلي.¹

السياسة المالية هي أداة مهمة لإدارة الاقتصاد، لقدرتها على التأثير على الناتج المحلي الإجمالي، حيث يؤدي التوسع المالي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع الإنتاج والأسعار، وتعتمد الدرجة التي يؤدي بها ارتفاع الطلب إلى زيادة الإنتاج والأسعار على حالة سوق العمل. إذا كان الاقتصاد في حالة ركود مع قدرة إنتاجية غير مستخدمة وعمال عاطلين عن العمل، فإن الزيادة في الطلب ستؤدي في الغالب إلى زيادة الإنتاج دون تغيير مستوى الأسعار وإذا كان الاقتصاد يعمل بشكل كامل فسيكون للتوسع المالي تأثير أكبر على الأسعار وتأثير أقل على إجمالي الناتج.²

"فالسياسة المالية هي من أهم وأبرز الوسائل التي تعتمد عليها الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها كالأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فهي جزء من السياسة الاقتصادية والتي تعتمد على استعمال النفقات العامة والإيرادات العامة من أجل التأثير على الأنشطة الاقتصادية للنهوض بالاقتصاد الوطني."³

2.1.1 أهداف السياسة المالية:

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف المربع السحري كالدور: التوظيف الكامل، استقرار الأسعار، النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي، كما تستهدف العديد من الأهداف الاجتماعية، ثقافية، تعليمية وصحية.

حيث تطرق الاقتصادي (1959) Musgrave في كتابه «The Theory of Public Finance» بأن تدخل الدولة في الاقتصاد باستخدامها السياسة المالية بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وإعادة توزيع الدخل الوطني وتخصيص الموارد.⁴

¹ C. Bouthevillain (et autres), les politiques budgétaires dans la crise, De Boeck, 1^{ère} édition, Louvain-la-Neuve, Belgique, 2013, P 20.

² David N Weil, Fiscal policy. <https://www.econlib.org/library/Enc/FiscalPolicy.html> Consulté le 17/07/2023 à 20h00.

³ لحسن دردوري، لقلبي الأخضر، أساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2018، ص13.

⁴ جهيدة العياطي، تأثيرات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي: مقارنة قياسية للعلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في حالة الاقتصاد الجزائري، مجاميع المعرفة، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، 2017، ص 155.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

1.2.1.1 السياسة المالية والأهداف قصيرة المدى:

هذا النوع من السياسة المالية مستوحاة من النظرية الكينزية الذي يعتبر أن الطلب هو المحدد لمستوى الانتاج وتنظيم النشاط الاقتصادي، فيجب اتخاذ اجراءات بشأن المكونات المختلفة للطلب الكلي (الاستهلاك الخاص، الاستهلاك العام، الاستثمار والصادرات).

● في حالة الركود الاقتصادي يكون الطلب الكلي غير كاف للسماح بالتوظيف الكامل لعوامل الانتاج، يمكن للدولة بعد ذلك ممارسة زيادة الطلب باتباع سياسة مالية توسعية من خلال الأداتين التاليتين:

✓ **زيادة الانفاق العام:** وهذا يؤثر على مستوى الاستهلاك العام والاستثمار العام ولكن أيضا على مستوى الاستثمار الخاص (الاعانات المقدمة الى الاستثمار) والاستهلاك الخاص (زيادة العلاوات العائلية) أو الصادرات (تقديم مساعدات للتصدير).

✓ **تخفيض الضرائب:** يمكن أن يؤثر ذلك على الاستهلاك الخاص (زيادة الدخل المتاح للعائلات)، على الاستثمار الخاص (زيادة فرص التمويل الذاتي للشركات) أو على الصادرات (امكانية البيع بأسعار أقل).

● في حالة الازدهار يكون مستوى الطلب الكلي مرتفعا جدا، فيما يتعلق بإجمالي العرض ويواجه الاقتصاد اتجاهات تضخمية. ففي هذه الحالة تمارس الدولة سياسة تقليل الطلب الكلي بإتباع سياسة مالية انكماشية بخفض الانفاق العام وزيادة الضرائب.

2.2.1.1 السياسة المالية والأهداف الهيكلية:

تهدف السياسة المالية الهيكلية الى احداث تغييرات عميقة في الهياكل الاقتصادية والجهاز الانتاجي للبلد فهي تؤثر فقط على قرارات الاستثمار للشركات (أي جانب العرض) وآثاره تظهر فقط على المدى الطويل. حيث يمكن للدولة أن تشجع انشاء شركات جديدة من خلال منح الاعانات أو اعفاءات ضريبية، كما يمكن أن يدعم ويعزز القدرة التنافسية طويلة الأجل للشركات المحلية من خلال تمويل جزء من البحث والتطوير لتحسين نوعية الانتاج.

كما يمكن للحكومة انشاء إطار عمل مناسب للاستثمار عن طريق بناء طرق، مطارات، أو موانئ جديدة.

الهدف من هذه السياسة لم يعد فقط التخفيف من التقلبات الدورية ولكن تعديل الاتجاه طويل المدى.¹

¹ Christophe chauvet, conjoncture, budget et politique budgétaire. <https://maint.gouvernement.lu/dam-assets/personnel-communal/matieres/cours-d-economie-politique-enseignement-secondaire-technique-pdf> consulté le 20/08/2023 à 23h00.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

تشير التقديرات إلى أن زيادة الاستثمار العام في البنية التحتية تزيد الانتاج بنسبة تصل الى (3%) في الاقتصاديات المتقدمة مع افتراض وجود ركود كبير (احصائيات صندوق النقد الدولي في سنة 2014)، أما الاقتصاديات النامية ذات الفجوات الكبيرة في البنية التحتية ستحقق عوائد عالية من زيادة الاستثمار العام لكن مع توفر استثمار عام كامل الكفاءة، فحسب احصائيات صندوق النقد الدولي تخسر الدول النامية حوالي 30% من قيمة استثماراتها العامة بسبب عدم الكفاءة في عملية الاستثمار. فعلى سبيل المثال نفذت تانزانيا تحسينات في عملية الاستثمار (التخطيط المتوسط الأجل وتحسين اختيار المشاريع وتحديد الأولويات) قبل زيادة الانفاق العام على البنية التحتية. أما في ماليزيا تم تفكيك المشاريع غير الفعالة المملوكة للدولة وأعيد تركيز الاستثمار العام على مشاريع البنية التحتية العامة الحيوية لتنمية القطاع الخاص.

يمكن أن يؤثر الانفاق العام على التعليم ويزيد من رصيد رأس المال البشري. فتانزانيا زادت الانفاق على التعليم بشكل كبير وقدمت المساعدة لفتح مدارس جديدة في المناطق الأقل نمواً وأضفت اللامركزية على ادارة المدارس لتعزيز المساءلة، ساعدت هذه الاصلاحات في تعزيز معدلات الالتحاق بالمدارس وتحفيز النمو الاقتصادي المستدام. كما في ايرلندا ساعد الاستثمار العام الكبير في التعليم منذ الستينات على خلق قوة عاملة ماهرة وهو عامل رئيسي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بعد تنفيذ اصلاحات مالية وهيكلية شاملة من سنة 1987 إلى سنة 1989.¹

3.2.1.1 السياسة المالية وإعادة توزيع الدخل:

يقصد بها التحويلات الاجتماعية وذلك بإعادة توزيع الدخل الذي يتكون من أخذ جزء أكبر من دخول الوكلاء الاقتصاديين الذين هم في وضع أفضل وتحويلها الى الوكلاء الاقتصاديين أقل ثراء. كمثال على ذلك نذكر: التعويضات العائلية، المعاشات، استحقاقات التأمين الصحي والتأمين على الأمومة، المساعدة في السكن، مساعدة الطلاب.²

للسياسة المالية دور كبير في عملية توزيع الدخل، باستخدام أدواتها (الانفاق العام والايادات العامة) بالتأثير على التوزيع الأولي للدخل بتحديد سقف الأجور ومعدلات الأرباح والفائدة وتحديد أسعار عوامل الانتاج. فتقوم الدولة بإعادة توزيع الدخل لفائدة الطبقات المحرومة وذلك بتوجيه الانفاق العام لإقامة وإنشاء المنشآت الخدمائية وتقديم الاعانات بمختلف أنواعها، مع فرض ضرائب مرتفعة على أصحاب الدخل المرتفع وضرائب منخفضة على

¹ IMF Staff, Fiscal Policy and long-term growth, International Monetary Fund paper, Washington, June 2015, P21.

² <https://maint.gouvernement.lu/dam-assets/personnel-communal/matieres/cours-d-economie-politique-enseignement-secondaire-technique-.pdf> consulté le 20/08/2023 à 23h00.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

أصحاب الدخل المنخفض. تستخدم الدولة السياسة المالية لتحقيق أكبر عدالة في عملية توزيع الدخل، حيث يرى الاقتصادي الألماني أودلف فاجنر أن الضريبة لها دور فعال في تحقيق العدالة في توزيع الدخل. كما يتأثر الدخل الحقيقي للأفراد بالنفقات العامة ذات أهداف اجتماعية، لكي يستفيد منها ذوي الطبقات المحرومة ومحدودة الدخل، مما يحسن ويرفع من مستواهم المعيشي لزيادة دخولهم الحقيقية.¹

2.1 تفسير السياسة المالية في النظريات الاقتصادية:

تطورت السياسة المالية عبر الزمن متأثرة بعدة نظريات اقتصادية، كل نظرية تعكس وجهة نظر مختلفة خاصة حول دور الدولة والحكومة في الاقتصاد، فيما يلي نظرة حول تفسير السياسة المالية من خلال النظريات الاقتصادية الرئيسية:

1.2.1 السياسة المالية في الفكر الكلاسيكي:

يعتبر الانفاق العام في الفكر الكلاسيكي محايد وغير منتج، فلا فرق بين الانفاق الحكومي والانفاق الاستهلاكي الفردي، باعتبارهما تضييع وفقدان للثروة. وحسب ساي SAY "ان أفضل النفقات أقلها حجماً".

فجهاز الأسعار والمبادرة الفردية كفيلا على تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاقتصادية للفرد والمجتمع فقط، فيما لو ترك الأفراد يعملون ويملكون وينتقلون دون تدخل من الحكومة في نشاطهم الاقتصادي. فمبدأ وعبارة "دعهم يعملون، دعهم يمرون" تلخص جميع جوانب الفكر الكلاسيكي مالياً، سياسياً واقتصادياً. حيث يرى آدم سميث Adam Smith وتلامذته بضرورة اهتمام الدولة فقط بالقضايا القانونية والدفاعية دون أن تتخطى ذلك إلى المجالات الاقتصادية.²

ووفقاً للمفهوم الليبرالي الكلاسيكي يجب ألا يكون للإنفاق العام أي تأثير على الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي، المال العام غرضه الوحيد تحقيق السير الحسن لإدارة الدولة وبالتالي فإن حجم ونمو النفقات العامة محدود. كذلك يرى المفهوم الليبرالي أنه يجب أن تكون الضريبة محايدة حيث كتب Robert Stourن في كتابه Le budget (باريس 1913) " لا ينبغي للضريبة أن تحفز أو تضفي طابعاً أخلاقياً أو تحمي بل ينبغي لها أن تكون الممول الوحيد للخزينة"، وبالتالي فإن الحياد المالي له كنتيجة أن يكون الاقتطاع الضريبي لا يمثل سوى جزء

¹ لحسن دردوري، مرجع سابق، ص14.

² محمود محمد داغر، علي محمد علي، الانفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 51، 2010، ص111.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

صغير من الناتج المحلي الإجمالي، بالنسبة لـ Gaston Jèze كان الحياد المالي الحجة الايديولوجية للطبقة الحاكمة للتهرب من العبء الضريبي، ويقترن الحياد المالي باللجوء الاستثنائي الى الاقتراض وليس لتغطية النفقات.

كان توازن الميزانية أكثر من مجرد ضرورة في ذلك الوقت بل كان بمثابة عقيدة، يجب ألا تظهر ميزانية الدولة عجزاً أو فائضاً في الإيرادات. سياسياً يصوت البرلمان على مبلغ الضريبة الضرورية والكافية لتغطية النفقات، اقتصادياً العجز يسبب اللجوء الى الاقتراض أو الموارد النقدية، مما قد يؤدي الى التضخم النقدي، كما يجب التخلص من الإيرادات الزائدة لأنها تترتب على ذلك تعقيم الأموال الخاصة.¹

ففي حالة الفائض في الميزانية العامة، يعني زيادة حجم الإيرادات، زيادة الضرر والعبء المالي على الأفراد بفرض الضرائب عليهم، كما يدفع فائض الحكومة الى التبذير، مما يؤدي الى آثار سلبية على النشاط الاقتصادي بما أن الحكومة في النشاط الإنتاجي. في حالة العجز يتم فرض المزيد من الضرائب لتغطية العجز في الميزانية العامة، وهذه العملية تكون على حساب المدخرات المعدة للاستثمار الخاص الممول الرئيسي للنشاط الاقتصادي وهذا ما يتناقض مع النظرية الكلاسيكية.²

رفض التقليديون اللجوء الى القروض لتغطية عجز الميزانية، إلا في الحالات الاستثنائية وفي أضيق الحدود الممكنة، وذلك لأن العجز يخصص لتغطية نفقات استهلاكية تعيق الاستثمارات الخاصة ويؤدي الى حدوث التضخم". نادى كل المفكرين الكلاسيكيين على ضرورة الحد من الانفاق العام، لتحقيق التوازن في ميزانية الدولة، وبأي ثمن يعتبر المبدأ الأمثل في الفكر المالي الكلاسيكي.³

2.2.1 السياسة المالية في الفكر الكينزي:

أدت أزمة الكساد العظيم (1929-1933) الى ظهور الأفكار الكينزية لعجز الفكر الكلاسيكي عن إيجاد حلول لمعالجة الركود. فبرزت دعوة كينز الى الانفاق غير المغطى بالإيرادات لتحفيز الطلب والتخلي عن قانون ساي ورفض مبدأ اليد الخفية، فرفض فكرة أن التوازن الاقتصادي يتحقق بصورة حتمية والذي يحقق التشغيل الكامل، هنا تكمن أهمية التدخل الحكومي لتصحيح الخلل، وعدم التوازن من خلال السياسة المالية والنقدية.⁴

¹ Philippe Boucheix, René Juillard, les finances publiques, Dunod, France, 2019, P5.

² صوان أسماء، مرجع سابق، ص 31-32.

³ عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة دراسة تحليلية لمقومات مالية الاقتصاد العام، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 1983، ص 43.

⁴ جمعة أحمد خليفة الزيادات، مرجع سابق، ص 38.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

أصبحت السياسة المالية تمثل مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار وتشجيع النشاط الاقتصادي، وجاء هذا المفهوم نتيجة لضرورة مقاومة الكساد ومحاربه من قبل الدول الرأسمالية المتقدمة.¹

إذ يعد الانفاق الحكومي لدى الكينزيين وسيلة مهمة من وسائل توزيع الثروة، للتأثير وتحويل القوة الشرائية من فئة الى أخرى داخل المجتمع. فيؤدي الانفاق الحكومي الى زيادة الطاقة الإنتاجية التي بدورها تؤدي الى الرفع من التوظيف. ومن ثم زيادة الدخل، فأصبح الانفاق الحكومي يلعب دورا إيجابيا في تحقيق أهداف اقتصادية محددة.

كما يرى الكينزيون أنه في غياب تدخل الدولة عجز النظام الرأسمالي عن تحقيق التوازن الكامل. فلا بد من تدخل الدولة التي تزيد من الطلب الكلي عند مستوى التشغيل الكامل عن طريق زيادة النفقات العامة بالقدر الذي يزيد من الطلب الكلي عند مستوى التشغيل الكامل، الذي يؤدي الى ارتفاع في مستويات الأسعار والوصول الى التضخم، مما يستدعي تدخل الدولة مرة أخرى عن طريق التقليل من حجم النفقات العامة، وبالتالي تخفيض الطلب الكلي الفعلي ليتوازن مع العرض الكلي للوصول الى الاستقرار الاقتصادي.²

كما انتقد كينز فكرة رفض الكلاسيكيون إلى اللجوء الى القروض لتغطية عجز الميزانية بقوله: أن الاقتصاديين افترضوا التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج، وكذلك تخصيص الأموال المدخرة كلها للاستثمار، مما يضر القرض بالمجتمع في هذه الحالات. ولكن هذا غير صحيح فالأموال المدخرة لا تستثمر حتما في المشروعات الإنتاجية، وإنما يوجد جزء تحت الطلب في البنوك والتي اذا استخدمت في القروض لا يؤدي الى نقص في مقدار الاستثمار الخاص، كما أن عناصر الانتاج ليست موظفة دائما توظيفا كاملا.³

3.2.1 السياسة المالية في الفكر النقدي:

ظهرت المدرسة النقدية بزعامة ميلتون فريدمان منددة بالأفكار الكينزية، بسبب الركود التضخمي " Stagflation " وأثاره السلبية وضعف معدل النمو الاقتصادي خلال الثمانينيات، فاهتموا بالسياسة النقدية والكتلة النقدية، واعتبروا أن مكافحة التضخم والاستقرار النقدي الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية، عكس الكينزيين الذين اعتبروا أن تحقيق التوظيف الكامل أهم هدف للسياسة الاقتصادية.⁴

¹ عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص44.

² محمود محمد داغر، مرجع سابق، ص111-112.

³ رانيا محمود عمارة، المالية العامة الإيرادات العامة، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015، ص54.

⁴ بن دقفل كمال، اتجاهات السياسة الانفاقية وأثرها على الموازنة العامة في الجزائر دراسة تقييمية وتحليلية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، العدد 3، 2017، ص118.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

كما عارض أصحاب المدرسة النقدية تدخل الدولة لاعتقادهم أن الاقتصاد يحقق الاستقرار دون الحاجة للتدخل الحكومي. فبتطبيق سياسة مالية توسعية بالتغيير في الضرائب والإنفاق دون التغيير في المعروض النقدي، قد يؤدي إلى أثر المزاخمة أي مزاخمة القطاع الخاص في الحصول على الموارد اللازمة للتمويل. "يعارضون السياسة المالية لما تسببه من عجز حكومي والتضخم الذي يعتبر أهم مشكلة عند النقداويين.¹ بعد أن ساد الاعتقاد بأن سياسة تحقيق الاستقرار في الفكر الكينزي قد أخفقت في الحد من التضخم، اعتقد أنصار المدرسة النقدية وعلى رأسهم ميلتون فريدمان أن السياسة النقدية هي المخرج الوحيد من هذه الأزمة." اعتبروا النقديون أن السياسة المالية واجراءاتها تؤدي الزيادة في العجز الحكومي، وبالتالي إلى ظهور التضخم. حيث يشير فريدمان إلى أهمية العودة للأسس التقليدية للسياسة المالية، كما يؤكد شكوكه حول فعالية السياسة المالية في تحقيق النمو الاقتصادي. فتعتبر هذه المدرسة تكملة وامتداد للفكر الكلاسيكي برفضهم لفكرة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي خاصة عن طريق السياسة المالية.²

3.1 الآثار الاقتصادية للسياسة المالية:

تُوظف الدولة أدوات السياسة المالية، المتمثلة في الإنفاق الحكومي والضرائب، للتحكم في مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق أهدافها الاقتصادية. في فترات الكساد، تلجأ الدولة إلى تطبيق سياسة مالية توسعية. وتهدف هذه السياسة إلى زيادة مستوى الدخل والنشاط الاقتصادي من خلال زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب أو كليهما معاً، مع مراعاة التوازن في الميزانية. أما في فترات التضخم، تُطبق الدولة سياسة مالية انكماشية. تهدف هذه السياسة إلى خفض مستوى الدخل والنشاط الاقتصادي عن طريق خفض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو كليهما معاً، مع الحفاظ على التوازن في الميزانية.³

ويمكن ايضاح أثر السياسة المالية على التوازن في سوق الانتاج والنقود فيما يلي:

- **أثر السياسة المالية التوسعية:** عند تطبيق الدولة لسياسة مالية توسعية ينتقل منحنى IS إلى اليمين مع بقاء منحنى LM ثابتاً كما في الشكل رقم (2-1).

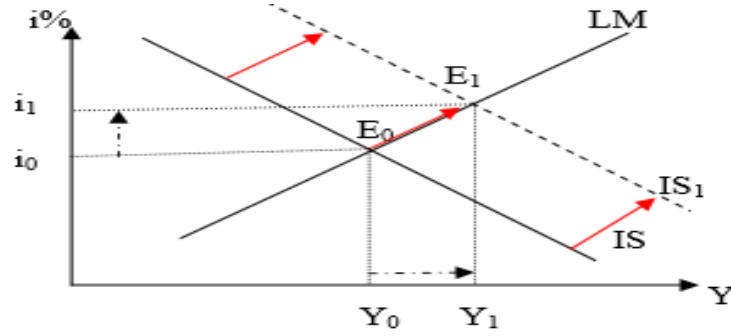
¹ صوان أسماء، مرجع سابق، ص32.

² بلقاسم لطيفة، دور السياسة النقدية والمالية في النشاط الاقتصادي-حالة الجزائر 2000-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، الجزائر، 2018-2019، ص 30-31.

³ محمد عبد الحميد شهاب، مرجع سابق، ص267.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

الشكل رقم (2-1): السياسة المالية التوسعية في سوق الانتاج والنقود

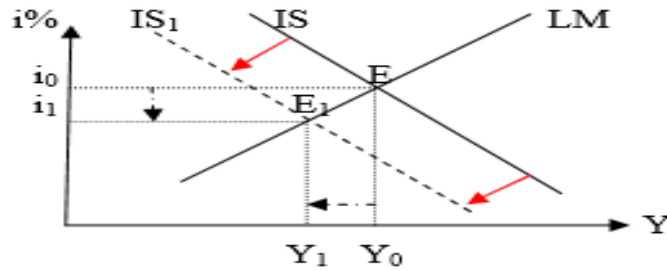


المصدر: إكن لونيس، تقييم فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03، 2016-2017، ص 154.

عند تقاطع IS مع LM تتحدد نقطة التوازن E_0 عند مستوى الدخل Y_0 وسعر الفائدة i_0 . عند اتباع السياسة المالية التوسعية انتقل منحنى IS الى اليمين الى IS_1 فتحدد مستوى توازن جديد E_1 عند مستوى الدخل توازني جديد ارتفع من Y_0 إلى Y_1 وسعر الفائدة التوازني الجديد ارتفع من i_0 إلى i_1 .

• أثر السياسة المالية الانكماشية: اتباع السياسة المالية الانكماشية ينتج عنها انتقال منحنى IS الى اليسار كما في الشكل رقم (2-9) مما يؤثر على مستوى التوازن مع بقاء منحنى LM ثابتا.

الشكل رقم (2-2): السياسة المالية الانكماشية في سوق الانتاج والنقود



المصدر: إكن لونيس، تقييم فعالية السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03، 2016-2017، ص 149.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

يحدث التوازن عند تقاطع منحنى IS ومنحنى LM عند النقطة التوازن E عند مستوى الدخل Y_0 وسعر الفائدة i_0 . وبتباعد سياسة مالية انكماشية يتجه منحنى IS إلى IS_1 جهة اليسار وتحديث نقطة توازن جديدة E_1 حيث ينخفض مستوى الدخل إلى Y_1 وينخفض سعر الفائدة إلى i_1 ¹.

التأثير الفوري للسياسة المالية هو تغيير إجمالي الطلب على السلع والخدمات. يؤدي التوسع المالي على سبيل المثال إلى زيادة الطلب الكلي من خلال إحدى القناتين:

- إذا زادت الحكومة مشترياتها لكنها أبقى الضرائب ثابتة فإنها تزيد الطلب مباشرة.
- إذا خفضت الحكومة الضرائب أو زادت مدفوعات التحويل، فإن الدخل المتاح للأسر يرتفع وسوف ينفقون المزيد على الاستهلاك سيؤدي هذا الارتفاع في الاستهلاك بدوره إلى زيادة الطلب الكلي.²

1.3.1 الآثار الاقتصادية للنفقة العامة:

من أجل الآثار التي تحدثها النفقة العامة ينبغي أن توضع أسس السياسة الانفاقية العامة وفقا لهذه الآثار. ويطلق على ذلك النفقات الوظيفية بحيث تصبح النفقات العامة أداة للقيام بوظيفة محددة ووسيلة لتحقيق هدف معين، وعندئذ تتضح أهمية الدراسة العلمية للآثار الاقتصادية للنفقات العامة وجدواها، لأن إهمال هذا النوع من الدراسة سيؤدي إلى فشل الدولة في تحقيق أهداف المجتمع المتوخاة من الانفاق العام، وبالتالي عجز المسؤولين عن تدبير شؤون الاقتصاد العام عن أداء واجباتهم الأساسية في توجيه هذا الانفاق في المجال الذي يحقق أكبر منفعة جماعية ممكنة.

1.1.3.1 الآثار المرتبطة بالإنتاج القومي:

تؤثر النفقات العامة على الإنتاج والقوى العاملة من خلال تأثيرها في حجم الطلب الكلي الفعلي، ذلك لأن النفقات التي تنفذها الدولة تشكل جزءا مهما من هذا الطلب، الذي تزداد أهميته كلما زاد حجم تدخلها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي. كذلك ترتبط آثار النفقات العامة في الإنتاج بمدى تأثير الإنتاج الكلي الفعلي في حجم الإنتاج والقوى العاملة، وهذا يتوقف على درجة مرونة الجهاز الانتاجي أو مستوى القوى العاملة والتشغيل في الدول المتقدمة وعلى درجة التنمية التي تحققت في الدول النامية. ومن أجل الوقوف على تأثير النفقات العامة على الإنتاج القومي ينبغي دراسة آثار الأنواع الرئيسية لتلك النفقات:

¹ محمود يونس (وآخرون)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2001، ص173.

² David N Weil, Fiscal policy. <https://www.econlib.org/library/Enc/FiscalPolicy.html> Consulté le 17/07/2023 à 20h00.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

- **النفقات الإنتاجية:** تتولى الدولة تنفيذ هذه النفقات بصورة مباشرة من خلال قيامها بالإنتاج (الدولة المنتجة)، أو أن تقدم اعانات اقتصادية الى بعض المشروعات الخاصة أو العامة لتحقيق هدف اقتصادي معين، حيث تساهم في انتاج السلع والخدمات بقصد اشباع الحاجات الاستهلاكية العامة. كما تقوم بإنتاج رؤوس الأموال العينية المعدة للاستثمار (أموال الاستثمار). وبالتالي فإن هذا الانفاق بشقيه الاستهلاكي والاستثماري يصنف ضمن النفقات المنتجة التي من شأنها أن تساهم في زيادة الدخل القومي ورفع الكفاءة الانتاجية للاقتصاد القومي.
- **النفقات الاجتماعية:** تأخذ شكل تحويلات نقدية صرفه أو تحويلات عينية في شكل سلع وخدمات، في كلتا الحالتين فإنها تؤثر على الانتاج القومي، فالتحويلات النقدية تحول جزء من القوة الشرائية لصالح الفئات محدودة الدخل، حيث يتجه المقابل النقدي للصرف على استهلاك السلع الأساسية، وبالتالي يزداد الطلب على هذه السلع مما يزيد من انتاجها. أما التحويلات العينية أهم اثارها المباشرة هي تشجيع استهلاك سلع وخدمات معينة تعطيها الدولة الأولوية، وترى أنها تتفق وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية. حيث تستطيع الدولة من خلال علاقاتها مع منتجي هذه السلع والخدمات بصفتها مشتري وسلطة عامة معا أن تمارس دورا تحكيميا في سوق هذه السلع والخدمات الى الدرجة التي توجه هذه السوق بالاتجاه الذي يحقق النفع العام. مثلا تدخلها في نطاق الاسكان وتشبيدها للمساكن الاقتصادية للفئات الاجتماعية محدودة الدخل فإنها تشجع الانتاج الصناعي المتعلق بمواد البناء.
- **النفقات العسكرية:** تمثل عبئا كبيرا على الموازنة العامة في العديد من الدول، فهذه النفقات تخرج في كثير من الأحيان عن النطاق الاقتصادي لتستقر في النطاق السياسي والاستراتيجي، مما يجعل التحكم فيها أمرا صعبا. لذلك على الدولة أن تكون حذرة إزاء ما تسببه النفقات العسكرية من آثار اقتصادية بحيث تستفيد من الجوانب الايجابية فيها وتقلص حجم الآثار السلبية.
- فقد تتسبب النفقات العسكرية في آثار توسعية في حجم الانتاج القومي إذا استخدمت الدولة هذه النفقات في تأسيس صناعات معينة أو منشأة حيوية (المطارات، الموانئ، السدود، الطرق) التي يستفيد منها الاقتصاد القومي في الانتاج المدني. وفي كثير من الأحيان يوجه هذا الانفاق نحو انشاء صناعات جديدة يستفيد منها المجالين العسكري والمدني.
- وتتسبب النفقات العسكرية في آثار انكماشية عندما تقوم الدولة بتمويل بعض عناصر الانتاج من قطاع الانتاج المدني المخصص لإشباع الحاجات الخاصة الى العمليات العسكرية، كذلك تؤدي النفقات العسكرية بما فيها

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

الاستهلاك الحربي الى منافسة الانتاج والاستهلاك الفرديين بصورة غير متكافئة، مما يؤدي الى ارتفاع أسعار عناصر الانتاج وبالتالي تخفيض الاستهلاك الكلي للمجتمع، هذه هي الناحية السلبية للإنفاق العسكري وتشتد خطورتها كلما زادت نسبة هذا الانفاق في الدخل القومي.

2.1.3.1 الآثار المرتبطة بالاستهلاك القومي:

إذا كان للنفقات العامة آثار مباشرة على الانتاج القومي فإن لها آثار مباشرة على الاستهلاك القومي أيضاً، من خلال الزيادة التي تحدثها في الطلب على الاستهلاك جراء الانفاق العام، ويحدث ذلك من خلال نفقات الاستهلاك الحكومي ونفقات الأجور والمرتبات التي تدفعها الدولة لموظفيها.

- نفقات الاستهلاك الحكومي: يتضح أثر هذه النفقة على زيادة الاستهلاك من خلال ما تقوم به الدولة وهي بصدد اشباع الحاجات العامة، وعلى الرغم من أنها تمثل نوعاً من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة، إلا أنها لا تؤثر على حجم الاستهلاك الكلي.
 - نفقات الاستهلاك المتعلقة بالأجور والمرتبات: تظهر آثار هذه النفقات عندما تخصص الدولة جزءاً من النفقات العامة للمرتبات والأجور بصورة معاشات لموظفيها وعمالها، ويتجه الجزء الأكبر من هذه الدخول نحو اشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من السلع والخدمات. وتمثل هذه النفقات مقابل لما يؤديه هؤلاء من أعمال أو خدمات للدولة، لهذا فهي تصنف ضمن النفقات العامة المنتجة حيث تساهم في زيادة الانتاج الكلي، وبالتالي فإنها تؤدي الى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره الى زيادة الانتاج من خلال الآثار التي يحدثها المضاعف.
 - النفقات العامة في شكل اعانات اقتصادية: هي نفقات تقدمها الدولة لبعض الصناعات رغبة منها في تخفيض أسعار منتجاتها، حيث يترتب على هذه النفقات زيادة الطلب وبالتالي زيادة الاستهلاك.
- لذلك يجب على الدولة أن توجه نفقاتها العامة وفقاً لسياسة محددة تنسجم وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية للتأثير على حجم الاستهلاك القومي.¹

¹ طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، المكتبة القانونية، بغداد، 1970، ص 44-50.

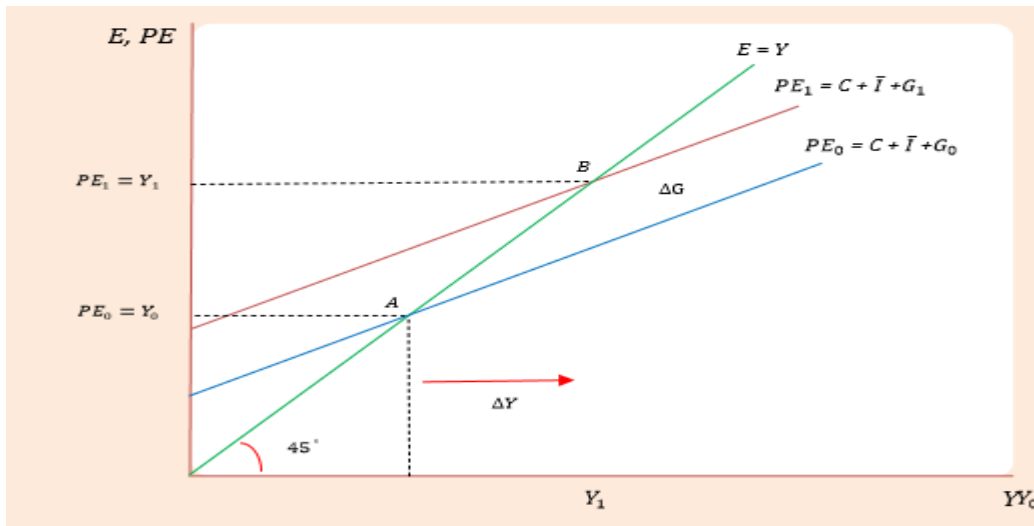
الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

3.1.3.1 تأثير الانفاق الحكومي على الدخل التوازني:

من خلال الشكل أدناه الشكل رقم (2-3) لنفترض أن الانفاق الحكومي ارتفع من G_0 إلى G_1 ينتقل خط دالة الانفاق المخطط PE إلى أعلى من PE_0 إلى PE_1 ، والمسافة بين الخطين تساوي حجم التغير في الانفاق الحكومي ΔG وأصبح توازن الدخل يتحقق عند النقطة B بدلا من النقطة A ، أي أن الدخل التوازني سيرتفع من Y_0 إلى Y_1 .

يظهر الرسم البياني أن التغير في الدخل التوازني (ΔY) يفوق التغير في الإنفاق الحكومي (ΔG) وبعبارة أخرى، يُصبح مضاعف الإنفاق الحكومي أكبر من واحد. يتيح ذلك للحكومة، من خلال إتباع سياسة مالية توسعية، زيادة الإنتاج الكلي (أو الدخل) بأكثر من الزيادة في الإنفاق الحكومي. ويرجع ذلك إلى التأثيرات المتضاعفة لزيادة الدخل على الاستهلاك. فمع زيادة الدخل، يزداد الإنفاق الاستهلاكي أيضاً، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي، تُحفز هذه الزيادة في الطلب الكلي المزيد من الإنتاج والنشاط الاقتصادي، مما يؤدي إلى زيادة أكبر في الدخل. وبشكل عام، يمكن للسياسة المالية التوسعية أن تُحقق زيادة كبيرة في الإنتاج الكلي بفضل تأثير مضاعف الإنفاق الحكومي. "ومن ثم فالسياسات الحكومية الهادفة لتعزيز الطلب الكلي من خلال السياسات المالية التوسعية ستكون في غاية الفعالية في التأثير على النشاط الاقتصادي وبالتالي على مستوى الدخل التوازني".¹

الشكل رقم (2-3): تأثير ارتفاع الانفاق الحكومي على الدخل التوازني في النموذج الكينزي المبسط



المصدر: عبد الرحمان محمد السلطان، النظرية الاقتصادية الكلية، الرياض، 2018، ص 107.

¹ عبد الرحمان محمد السلطان، مرجع سابق، ص 106.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

4.1.3.1 الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة:

تعرف التأثيرات غير المباشرة لدورة الدخل بإسم "أثر المضاعف والمعجل". "أثر المضاعف يُطلق عليه أيضاً "الاستهلاك المولد" ويشير إلى الزيادة في الاستهلاك الكلي الناتجة عن زيادة في النفقات العامة. أثر المعجل يُطلق عليه أيضاً "الاستثمار المولد" ويشير إلى الزيادة في الاستثمار. فالنفقات العامة لا تؤثر فقط على الاستهلاك بشكل مباشر (أثر المضاعف)، بل تؤثر أيضاً على الاستهلاك بشكل غير مباشر من خلال تحفيز الاستثمار (أثر المعجل). وبالتالي، تؤدي النفقات العامة إلى زيادة الإنتاج الكلي بأكثر من الزيادة الأولية في الإنفاق الحكومي.

➤ أثر المضاعف:

يشير مضاعف الإنفاق العام إلى الزيادة في الدخل الوطني الناتجة عن زيادة في الإنفاق الحكومي. فعندما تزيد الحكومة من إنفاقها، يتم توزيع جزء من هذا الإنفاق على شكل أجور ومرتبوات وفوائد وأسعار للمواد الخام للمقاولين والموردين، يقوم الأفراد الذين يتلقون هذه الدخول بإنفاق جزء منها على السلع والخدمات الاستهلاكية، بينما يُدخرون الباقي، يؤدي إنفاق الدخل على السلع والخدمات الاستهلاكية إلى خلق دخول جديدة لأصحاب هذه السلع والخدمات، يقوم هؤلاء الأفراد بإنفاق جزء من هذه الدخول الجديدة على السلع والخدمات الاستهلاكية، بينما يُدخرون الباقي، تستمر هذه العملية في التكرار من خلال دورة الدخل (الإنتاج - الدخل - الاستهلاك - الإنتاج). وبالتالي، تؤدي الزيادة في الإنفاق الحكومي إلى زيادة في الدخل الوطني بأكثر من الزيادة في الإنفاق الحكومي نفسه. ويرجع ذلك إلى التأثير المضاعف لإنفاق الدخل على الاستهلاك، فمع كل زيادة من الإنفاق والاستهلاك، يتم خلق دخول جديدة بذلك، تصبح الزيادة في الدخل الوطني مضاعفة لذلك، يطلق على هذا التأثير اسم "مضاعف الإنفاق العام".¹

"وبعبارة أخرى فإننا نجد أن الزيادة الأولية في الانفاق تؤدي الى متواليه من الانفاقات التي تتناقص طبقا للميل الحدي للاستهلاك، ولكنها في مجموعها تزيد عن كمية الانفاق الأولى. وهكذا فإن اصطلاح المضاعف ينصرف في التحليل الاقتصادي للإشارة الى الآثار المتكررة التي تنتج عن الزيادة أو النقص في الانفاق بالنسبة للدخل القومي. يمكن أن تعبر عن المضاعف (م) العلاقة التالية:"

¹ محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة النفقات العامة - الإيرادات العامة الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص 130 -

م = (1- الميل الحدي) / 1

"أي أنه يساوي مقلوب الميل الحدي للادخار. وواضح مدى تأثير المضاعف بالميل الحدي للاستهلاك، فهو يزيد إذا ما زاد هذا الميل وينخفض بانخفاضه. فإذا ما لاحظنا أن الميل الحدي للاستهلاك يختلف من قطاع لآخر ومن طبقة لأخرى، أمكننا أن نتعرف على مدى أهمية كل ذلك في تحديد الآثار المترتبة على الإنفاق العام في شتى القطاعات وبالنسبة لمختلف الطبقات."¹

يختلف تأثير مضاعف الإنفاق على الدخل القومي بين الدول المتقدمة والنامية. ويرجع ذلك إلى اختلاف مرونة ومدى توسع الجهاز الإنتاجي في كلتا النوعين من الدول. في الدول المتقدمة يتمتع الجهاز الإنتاجي بمرونة كبيرة وقدرة على التجاوب مع الزيادات في الاستهلاك. وبالتالي، يكون تأثير مضاعف الإنفاق ملموساً وفعالاً في تحفيز النمو الاقتصادي. فعندما تزيد الحكومة من إنفاقها، تؤدي هذه الزيادة إلى سلسلة من الإنفاقات المتتالية التي تحفز الإنتاج والاستثمار وتؤدي إلى زيادة أكبر في الدخل القومي. ففي الدول النامية يعاني الجهاز الإنتاجي من نقص في المرونة وقلة القدرة على التجاوب مع الزيادات في الاستهلاك. وبالتالي، يكون تأثير مضاعف الإنفاق ضعيفاً، فعندما تزيد الحكومة من إنفاقها، قد لا يؤدي ذلك إلى زيادة كبيرة في الإنتاج والاستثمار لأن الجهاز الإنتاجي غير قادر على تلبية الطلب المتزايد على السلع والخدمات. وبالتالي، قد تكون الزيادة في الدخل القومي محدودة.²

➤ أثر المعجل:

في التحليل الاقتصادي، يُشير "معجل الاستثمار" إلى تأثير التغيرات في الإنفاق (الزيادة أو النقصان) على حجم الاستثمار. وبشكل مبسط، فإن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية تؤدي حتماً إلى زيادات في الاستثمار.

يقصد بالمعجل في التحليل الاقتصادي أثر التغير في الإنفاق بالزيادة أو بالنقصان على حجم الاستثمار. الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية، يتبعها على نحو حتمي زيادات في الاستثمار والعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل.

¹ عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 126.

² محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 130-131.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

كما رأينا سابقاً، تؤدي الزيادة في الإنفاق العام إلى زيادة في الدخل الوطني من خلال تأثير المضاعف. وتؤدي هذه الزيادة في الدخل بدورها إلى زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية. مع مرور الوقت، يواجه منتجو هذه السلع نقصاً في مخزونهم. ولذلك، يضطرون إلى زيادة إنتاجهم لتلبية الطلب المتزايد. ولكن، لا يمكنهم زيادة الإنتاج بشكل فوري، فهم بحاجة إلى استثمار المزيد من الأموال في شراء معدات وآلات جديدة، وبناء مصانع جديدة. وبالتالي، تؤدي الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية، ويزداد الطلب على السلع الاستثمارية مع زيادة الاستثمار.¹

فالمعجل اذن يوضح أثر نسبة التغير في الإنتاج على الاستثمار حيث تؤدي الزيادة الأولية في الإنفاق المؤدية إلى زيادة الإنتاج القومي إلى أحداث زيادة في الاستثمار بنسبة أكبر. ويتم احتساب عامل التعجيل على أساس النسبة بين التغير في مقدار الاستثمار وبين التغير في مقدار الإنفاق. فلو أن إنفاقاً أولياً على الاستهلاك بمقدار 3 000 000 دينار جزائري مثلاً، أدى إلى زيادة الاستثمار بمقدار 1 000 000 دينار جزائري فإن عامل التعجيل يكون:

$$\text{(الزيادة في الاستثمار) / (الزيادة في الإنفاق)} = 3\,000\,000 / 1\,000\,000 = 3/1$$

يفسر تأثير معجل الاستثمار على الاستثمار بعدة عوامل، أهمها معامل رأس المال، يُشير هذا الأخير إلى مقدار رأس المال اللازم لإنتاج وحدة واحدة من منتج معين. ويختلف هذا المعامل من قطاع إلى آخر. وبالتالي، يكون لكل قطاع معجل استثمار خاص به. في القطاعات ذات معامل رأس المال المرتفع، تؤدي الزيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية إلى زيادة أكبر في الطلب على السلع الاستثمارية. وذلك لأن الشركات في هذه القطاعات بحاجة إلى المزيد من رأس المال لإنتاج وحدات إضافية من السلع. وبالتالي، يكون تأثير معجل الاستثمار على الاستثمار أكبر. والعكس بالنسبة للقطاعات ذات معامل رأس المال المنخفض.²

¹ محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 132.

² عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 127.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

2.3.1 الآثار الاقتصادية للضرائب:

تعد الضرائب أداة أساسية تستخدمها الحكومات لتمويل نفقاتها وتوجيه مسار الاقتصاد. إلا أن فرض الضرائب يُلقي بظلاله على القوة الشرائية للمكلفين، مما يُقلل من دخلهم المتاح ويُؤثر على سلوكياتهم الاقتصادية. وبالتالي، فإن فهم التأثيرات الاقتصادية للضرائب يعد أمراً بالغ الأهمية لواضعي السياسات المالية والضريبية.

2.2.3.1 أثر الضرائب في الاستهلاك والادخار:

يعد الاستهلاك والادخار مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، حيث يمثل الاستهلاك الإنفاق على السلع والخدمات، بينما يُمثّل الادخار الجزء المتبقي من الدخل بعد خصم الاستهلاك. وتتحدد مستويات الاستهلاك والادخار من خلال عوامل متعددة، أهمها: حجم الدخل والميل الحدي للاستهلاك (ميل الاستهلاك + ميل الادخار=1).

تلقي الضرائب المفروضة على الأفراد عبئاً مالياً يقلل من دخلهم المتاح. ويُؤدّي ذلك إلى تغييرات في سلوكياتهم الاستهلاكية، مما يُؤثر على الطلب على السلع والخدمات، تُقلل الضرائب من القوة الشرائية للأفراد، مما يدفعهم إلى التقليل من إنفاقهم، خاصة على السلع والخدمات الكمالية. يكون التأثير على الطلب حسب نوع السلعة، فالسلع ذات الطلب المرن يتأثر استهلاكها بشكل كبير بارتفاع الأسعار الناتج عن الضرائب، قد يُقلل المستهلكون من شراء هذه السلع أو يُبحثون عن بدائل أرخص. والسلع ذات الطلب غير المرن يتأثر استهلاكها بشكل أقل بارتفاع الأسعار، قد يستمر المستهلكون في شراء هذه السلع، حتى لو ارتفعت أسعارها.

تؤثر الضرائب على سلوكيات الاستهلاك للأفراد بشكل مختلف، وذلك اعتماداً على الطبقة الاجتماعية التي تُفرض عليها الضريبة. ويرجع ذلك إلى درجة مرونة طلب كل طبقة على السلع والخدمات.

3.2.3.1 أثر الضرائب في الإنتاج والتوزيع:

تعد الضرائب أداة تستخدمها الحكومات لجمع الإيرادات، مما يُؤثر على الاستهلاك والإنتاج. وترتبط هذه العوامل ببعضها البعض بعلاقات متشابكة. تُقلل الضرائب من القوة الشرائية للأفراد، مما يدفعهم إلى التقليل من إنفاقهم على السلع والخدمات، يُؤدّي انخفاض الإنفاق إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات عندما ينخفض الطلب على السلع والخدمات، تقلل الشركات من إنتاجها، مما يؤدي إلى تسريح العمال وتقليل الاستثمار، يُؤدّي انخفاض الإنتاج إلى ركود اقتصادي.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

تلعب الضرائب دورًا هامًا في تحديد عرض رأس المال وتوزيع الدخل في الاقتصاد. وتتوقف هذه العوامل على نوع الضريبة وطريقة استخدامها. يُعدّ الادخار المصدر الرئيسي لرأس المال، الضرائب تقلل من الدخل المتاح للأفراد، مما قد يؤدي إلى انخفاض الادخار. كما قد تؤدي الضرائب إلى انخفاض الاستثمار من خلال تقليل حوافز الاستثمار، فالضرائب تخلق عدم اليقين للمستثمرين، مما قد يثبطهم عن الاستثمار. أما فيما يخص تأثير الضرائب على توزيع الدخل، فالضرائب غير المباشرة (مثل ضريبة القيمة المضافة) تؤدي إلى سوء توزيع الدخل والثروات، حيث تُثقل كاهل الطبقات الفقيرة بشكل أكبر من الطبقات الغنية.

3.2.3.1 أثر الضرائب في المستوى العام للأسعار:

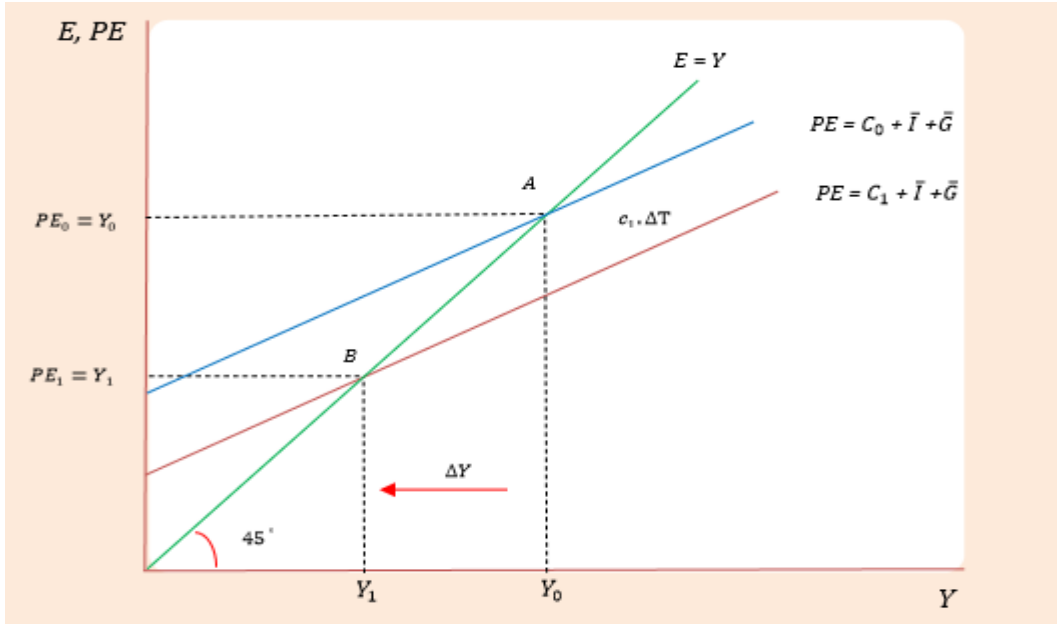
تؤثر كل من الزيادة في الإيرادات الضريبية والزيادة في الإنفاق الحكومي على الاقتصاد بشكل معاكس. تقلل الضرائب من الدخل المتاح للأفراد ($Y-T$)، مما يؤدي إلى انخفاض في حجم الاستهلاك (C) فينتقل منحنى دالة الإنفاق EP إلى الأسفل كما هو موضح في الشكل رقم (4-2)، حيث أن زيادة الإيرادات الضريبية تؤدي إلى انخفاض الإنفاق المخطط بمقدار تغير حجم الضريبة ($T\Delta$) مضروبًا في الميل الحدي للاستهلاك (c_1). تؤثر الضرائب على الاستهلاك بشكل غير مباشر، مما يؤثر على الإنفاق المخطط. يمثل $(c_1 \cdot \Delta T)$ التغير في الإنفاق الاستهلاكي نتيجة الزيادة في الضريبة. والزيادة في الضرائب (ΔT) تؤدي إلى انخفاض مبدئي في الاستهلاك بمقدار $(c_1 \cdot \Delta T)$ ، انخفاض الاستهلاك يؤدي إلى انخفاضات متتالية في الدخل، ما يجعل التأثير النهائي على الدخل التوازني أكبر من الزيادة الأولية في الإيرادات الضريبية.¹

كما تؤدي الضرائب المقتطعة من دخل الأفراد إلى انخفاض قدرتهم الشرائية، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على السلع والخدمات، من الناحية النظرية، يُفترض أن انخفاض الطلب ينتج عنه انخفاض في مستوى الأسعار. وهذا في حال عدم قيام الدولة بإعادة تداول حصيلة الضرائب لتسديد قروض خارجية أو تكوين احتياطي مالي. أما في حال إعادة تداول حصيلة الضرائب من خلال الإنفاق العام، وشراء سلع وخدمات أو دفع مرتبات العاملين، فإن ذلك يلغي تأثير خفض الطلب على الأسعار. وفي الواقع تميل الضرائب إلى رفع ثمن السلع بمقدار الضريبة كليًا أو جزئيًا.²

¹ عبد الرحمن محمد السلطان، مرجع سابق، ص 108.

² طاهر الجنابي، مرجع سابق، ص 156-157.

الشكل رقم (2-4): تأثير زيادة الضرائب على الدخل التوازني في النموذج الكينزي المبسط



المصدر: عبد الرحمان محمد السلطان، النظرية الاقتصادية الكلية، الرياض، 2018، ص 108.

ينتقل منحنى دالة الانفاق المخطط PE_0 في حالة زيادة الضرائب الى أسفل PE_1 بما يساوي قيمة الارتفاع في الضريبة مضروباً بالميل الحدي للاستهلاك $c_1 \cdot \Delta T$. ينتج عنه انخفاض في الدخل التوازني بقيمة أكبر من الزيادة الحاصلة في الضريبة لكون القيمة المطلقة لمضاعف الضريبة تزيد عن واحد صحيح.¹

3.3.1 الآثار الاقتصادية للدين العام:

إن الآثار الاقتصادية للدين العام مرهونة بعوامل متعددة، تشمل:

– مصدر الأموال: إما قرض داخلي ممول من خلال المدخرات المتراكمة لدى الأفراد والمؤسسات داخل البلد، أو الاقتراض من جهات خارجية مثل الدول أو المؤسسات المالية الدولية.

¹ عبد الرحمان محمد السلطان، مرجع سابق، ص 108.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

- استخدامات القرض: قد يُستخدم القرض لتمويل النفقات الاستهلاكية، ممّا قد يُؤدّي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات على المدى القصير. وقد يُستخدم القرض لتمويل النفقات الاستثمارية، مثل بناء البنية التحتية أو شراء المعدات، ممّا قد يُؤدّي إلى زيادة الإنتاج على المدى الطويل.¹

1.3.3.1 الآثار الاقتصادية للدين العام في مرحلة الإصدار:

تؤثّر عملية اقتراض الدولة من أفرادها على الاقتصاد بشكلٍ قد ينتج عنه آثار انكماشية، وذلك لتوجه الدولة هذه الأموال لتمويل احتياجاتها، بدلاً من استثمارها من قبل الأفراد.² يظهر هذا التأثير عندما تُنافس الدولة القطاع الخاص على جذب المدخرات فترتفع أسعار الفائدة، ويقلل ذلك من جاذبية الاستثمار في القطاع الخاص. أما في حالة استخدام الدولة هذه القروض لتمويل مشاريع استثمارية ذات جدوى اقتصادية، تُؤدّي المشاريع الاستثمارية الممولة بالقروض العامة إلى خلق فرص عمل جديدة، يُؤدّي ذلك إلى زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة.³ في مرحلة إصدار القرض العام، قد يُؤثّر ذلك سلباً على القطاع الخاص من ناحية تحفيز الإنتاج، وذلك ما لم يكن القرض مستمد من أموال مكتنزة، وما لم يستخدم أفضل من استخدامه عن طريق القطاع الخاص.⁴

2.3.3.1 الآثار الاقتصادية للدين العام في مرحلة انفاقه:

في مرحلة إنفاق الدين العام، يعوض الانكماش الذي كان في مرحلة الإصدار بالآثار التوسعية خاصة في حالة تخصيصه لتمويل نفقات عامة استثمارية منتجة، كما أن النفقات الاستهلاكية يمكنها أن تحدث آثار إيجابية في حالة تخصيصها لتغطية نفقات ثقافية، صحية أو تعليمية، أو عند تقديم اعانات لمشاريع خاصة لزيادة قدرتها الإنتاجية فيؤثر إيجاباً على الناتج القومي.⁵

¹ عبد الكريم صادق بركات، دراسة في الاقتصاد المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1983، ص234.

² عبد الكريم صادق بركات، مرجع سابق، ص235.

³ رانيا محمود عمارة، مرجع سابق، ص74.

⁴ عبد الكريم صادق بركات، مرجع سابق، ص236.

⁵ رانيا محمود عمارة، مرجع سابق، ص74.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

3.3.3.1 الآثار الاقتصادية للدين العام عند انقضائه:

للدين الداخلي أثر كبير في إعادة توزيع الدخل القومي لصالح الفئات المكتتبة في القرض الداخلي، فتزداد القدرة الشرائية لديهم، أي أنه لا يشكل الدين الداخلي عبئا على الاقتصاد القومي، فهي عملية تحويل جزء من القدرة الشرائية للدولة الى الأفراد.

أما بالنسبة للقروض الخارجية فتزيد من العبء المالي كونها تدفع بالعملة الصعبة، وهذا له آثار انكماشية على الناتج القومي والدخل القومي. فلا بد على الدولة الرفع من حجم صادراتها والحد من حجم وارداتها، وهو ما يصعب تنفيذه في الدول النامية.¹

4.3.1 الآثار الاقتصادية لسياسة الموازنة:

سياسة الموازنة يكون تأثيرها فعال في حالة تلاءم أو تأثر العرض الكلي بالتغير الحاصل في الطلب الكلي بدون احداث أي تأثيرات تضخمية، بالتالي في حالة عدم تحقق مرونة التلاؤم هذه تصبح أو تفقد سياسة الموازنة فاعليتها في محاربة البطالة، كما تؤدي الى خلق ضغوط التضخمية.

فرصيد الموازنة العامة يؤثر في الاقتصاد، خاصة بالأساليب المنتهجة لتمويل العجز في الموازنة فهي تنقص من حصة الادخار الخاص لاسثمارات المشروعات.²

فحسب الفكر الكينزي للدولة دور فعال في التأثير على الطلب الكلي اما بشكل مباشر عن طريق الانفاق الحكومي (الاستهلاكي أو الاستثماري)، أو بشكل غير مباشر عن طريق الإعانات المقدمة أو الامتيازات الضريبية الممنوحة أو من خلال التأثير في معدلات الضريبة. فالزيادة الحاصلة في الطلب الكلي من خلال زيادة الانفاق الحكومي، يؤدي الى تحفيز المستثمرين لزيادة الإنتاج لامتصاص الفجوة الناتجة عن ارتفاع الطلب الكلي.

كما تستطيع الدولة بهدف إنعاش أو تشجيع الاستثمار في قطاعات معينة أو بغية ترقية الصادرات اتباع إجراءات لها صلة بالموازنة العامة، من خلال منح قروض خاصة ذات فترات طويلة بأسعار فائدة منخفضة.

¹ رانيا محمود عمارة، مرجع سابق، ص75.

² برنييه.ب، سيمون.إ، ترجمة عبد الأمير ابراهيم شمس الدين، أصول الاقتصاد الكلي، الكتاب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1989، ص375.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

"إلا أن الاجراءات ذات الأصل الضريبي لابد أن تتمتع بنظام ضريبي مستقر وواضح، وهذا حتى يطمئن المستثمر للمستقبل، فأرس المال يبحث دوما عن الأمان والاستقرار."¹

2. أدوات السياسة المالية:

تتمثل أدوات السياسة المالية في ثلاث أدوات رئيسية: النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة، لبلوغ أهداف معينة للدولة. فالنفقات العامة تعبر عن السياسة المالية والوضع المالي للدولة، والمحرك الرئيسي للإنفاق العام تتمثل في الإيرادات العامة، فحجم هذه الأخيرة يحدد مسار السياسة العامة عموما والسياسة الانفاقية خصوصا. ولمسايرة احتياجات النفقات العامة تسعى الدولة تنمية وتنويع إيراداتها.² فالضرائب تعتبر من المصادر الهامة لإيرادات الدولة، الضرائب تؤثر على الطلب الكلي وحتى على قرارات الاستثمار، لأن الضرائب تخفض أو ترفع من دخول الأفراد فيتأثر حجم الانفاق. والانفاق العام هو أحد عناصر الطلب الكلي ويمثل نفقات الحكومة على السلع والخدمات، فيتأثر حجم الانفاق الوطني وحجم الناتج الوطني.³

السياسة المالية تعمل على زيادة الإيرادات العامة وتوجيه الانفاق العام فلا يكون انفاقا عشوائيا لكي يكون هناك توازن بين الجانبين، وهو ما يكون لنا الموازنة العامة للدولة.⁴

للحد والتحكم في التضخم الناتج عن ارتفاع الطلب الكلي عن العرض الكلي يمكن للدولة استخدام السياسة المالية إما بواسطة خفض الانفاق الحكومي أو زيادة الضرائب أو كلاهما معا.⁵

¹ محمد عبد المؤمن، السياسة الاقتصادية بين أدوات السياسة المالية وأدوات السياسة النقدية حالة الجزائر 1963-2011، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية،

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2016، ص 340.

² لحسن دردوري، مرجع سابق، ص 7.

³ محمد عبد الحميد شهاب، مرجع سابق، ص 21.

⁴ لحسن دردوري، مرجع سابق، ص 8.

⁵ محمد عبد الحميد شهاب، مرجع سابق، ص 21.

1.2 الانفاق الحكومي:

تستخدم الدولة عند قيامها بتنفيذ نفقاتها مبالغ نقدية لتحقيق أغراض النفع العام.

1.1.2 مفهوم الانفاق الحكومي:

تعرف النفقات الحكومية بكونها المبالغ المالية التي تصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية) أو يمكن تعريفها على أنها مبلغ نقدي ينفقه شخص عام لتحقيق منفعة عامة. أو من طرف هيئة عامة لإشباع حاجة عامة.¹

"يرمز له بـ G مبلغ نقدي يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام (جماعي)." وهو جزء تشتريه الحكومة من الإنتاج الحالي. هذه المشتريات تتمثل في كل ما تنفقه الدولة من أجل تقديم الخدمات الحكومية وشراء السلع المختلفة، كما لا يدخل في عناصر الانفاق الإعانات والتأمينات الاجتماعية كون أن المدفوعات التحويلية عبارة عن إعادة توجيه الدخل الحالي ولا تدفع مقابل سلع وخدمات مبيعة للحكومة، أي الجزء الذي لا يدخل في قياس الناتج المحلي الإجمالي لا يعتبر جزء من الانفاق الحكومي.²

فالإنفاق الحكومي يعكس مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتطوره، وقد تطور الانفاق العام مع تطور دور الدولة من الحراسة الى الدولة المتدخلة فالمنتجة، فإزداد حجم الانفاق العام وتعددت تقسيماته، أصبح من الأدوات الرئيسية للسياسة المالية للدولة.³

2.1.2 خصائص الانفاق العام:

تمتاز النفقات العامة عن النفقات الخاصة بخصائص أساسية، فهي تهدف لتحقيق واشباع حاجات عامة للأفراد من طرف الدولة التي تعتبر شخصا اعتباريا.

يغلب على النفقة العامة الطابع النقدي فهي مبلغ من المال ينفقه شخص معنوي لتحقيق منفعة عامة تتعلق بأهداف الدولة العامة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية. وعليه يتميز الانفاق العام بثلاث خصائص:

¹ محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 65.

² عبد الرحمان محمد السلطان، مرجع سابق، ص 11.

³ محمد خير العكام، مرجع سابق، ص 32.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

1.2.1.2 النفقة العامة مبلغ من النقود:

يعتبر استخدام مبلغ من النقود للنفقة العامة العنصر الأساسي لها والذي يشكل ثمن احتياجات الدولة من السلع والخدمات لتأمين سير المرافق العامة وكذا ثمن لرؤوس الأموال الإنتاجية لتنفيذ المشاريع الاستثمارية التي تتولى أمر تنفيذها. فالنقود هي وسيلة الدولة في الانفاق.

2.2.1.2 صدور النفقة العامة عن الدولة أو احدى هيئاتها العامة:

الدولة وهيئات الاقتصاد العام ومؤسساته التي تتمتع بشخصية معنوية هي التي تصدر النفقة العامة، فالمبالغ النقدية التي تنفقها الافراد الخاصة والطبيعية والمعنوية لا تعتبر نفقة عامة حتى إذا كانت بغرض تحقيق نفع عام. مثال على ذلك لا يدخل تبرع شخص بمبلغ مالي لإنجاز أو بناء مستشفى ضمن النفقة العامة بل يدخل ضمن الانفاق الخاص.

3.2.1.2 هدف النفقة العامة تحقيق نفع عام:

الهدف من النفقة العامة اشباع أو تحقيق النفع العام، أي لا تعد نفقة عامة التي لا تحقق نفع عام للأفراد. فتحمل الأعباء العامة التي تتمثل في الضرائب يكون بالتساوي بين الافراد وبذلك فهم متساوون في الانتفاع بالنفقات العامة للدولة. فلتحقيق المنفعة العامة يكون طبقا لقواعد وضوابط لتحقيق أقصى قدر ممكن من المنفعة العامة باستخدام أقل قدر ممكن من الايرادات العامة.¹

3.1.2 تقسيم الاقتصادي للنفقات العامة:

في السابق كانت النفقات العامة محدودة وموجهة لتقديم خدمات معينة تقوم بها الدولة. الا أنه مع تطور دور الدولة وتحولها من خانة الدولة الحارسة الى خانة الدولة المتدخلة ازدادت أهمية تقسيم النفقات نظرا لتنوع وتزايد النفقات العامة.

على أساس القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بالقوانين المالية المعدلة والمتممة بشأن النفقات العامة، يقسم المشرع الجزائري النفقات العامة للدولة الى نفقات التسيير ونفقات التجهيز.²

¹ طاهر الجنابي، مرجع سابق، ص 17-19.

² BECHAREF Kheira, IMEKHELAF Rachida, l'efficacité de la politique de dépenses dans le cadre des programmes de développement du troisième millénaire en Algérie, Revue Algérienne d'Economie et gestion, faculté des

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

1.3.1.2 نفقات التسيير:

النفقات الإدارية الخاصة برواتب العمال ونفقات خاصة بالتشغيل كإيجار مصنع، الإدارة والمياه، كل ما يسمح بضمان سير العمل الحكومي. كانت تعتبر في مرحلة الدولة الحارسة النفقات الأساسية للدولة، الذي لا يخلق ثروة قومية للاقتصاد، يؤثر فقط في الطلب الكلي الفعال بالزيادة.¹

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الادارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب... الخ، ومنه لا يمكن ملاحظة أي قيمة مضافة منتجة تحملها هذه النفقات للاقتصاد الوطني. هذا النوع من النفقات موجه لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه.

تناسب نفقات التسيير هذه مع دور الدولة المحايدة التي لا تتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فهي لا تؤدي الى انتاج عقارات أو قيمة مضافة لصالح الاقتصاد الوطني من خلالها.²

مادامت نفقات التسيير غير منتجة لابد على السلطات التنفيذية تخفيضها فهي ضياع للثروة المحصل عليها عن طريق الضرائب. غير أنه باعتبارها تضمن السير الحسن للمؤسسات العمومية، لا يمكن تجنبها. فتطوير وعصرنة المصالح المدنية، وزيادة عدد العمال والموظفون، ارتفاع الأجور ومصاريف الصيانة المنشآت جديدة في حالة انجاز تجهيزات عامة كل هذه العوامل ساعدت وساهمت في ارتفاع نفقات التسيير.³

2.3.1.2 نفقات التجهيز:

تعرف بالنفقات الرأسمالية أو الاستثمارية، وهو كل ما ينفق على المعدات والتجهيزات وعلى السلع الإنتاجية التي ينتج زيادة في الثروة القومية، مما يؤثر على الهيكل الاقتصادي. كإنشاء سد لتوليد الكهرباء عن طريق تخزين المياه، هذا الانفاق العام أدى الى خلق مورد اقتصادي جديد للاقتصاد القومي، أي نفقة عامة منتجة.⁴

sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion, université d'Oran 2 Mohamed Ben Ahmed, Algérie, vol15, N°02, 2021, P 888.

¹ سهير محمد السيد الحسن، الاقتصاد المالي، كلية التجارة، جامعة المنوفية، مصر، 2002، ص62.

² BECHAREF Kheira, IMEKHELAF Rachida, Op. Cit, P 888.

³ محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 77-78.

⁴ سهير محمد السيد الحسن، مرجع سابق، ص62-63.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

وتسمى أيضا بميزانية المعدات أو ميزانية الاستثمار وتنقسم الى ثلاثة أقسام: الاستثمارات التي تنفذها الدولة، اعانات الاستثمار التي تمنحها الدولة والنفقات الاستثمارية الأخرى.¹

يتميز هذا النوع من النفقات بزيادة حجم التجهيزات لدى الدولة وبتأثيراتها الكبيرة. ففي حالة الركود الاقتصادي، حسب ما برهنه الاقتصادي البريطاني جون مينارد كينز أن نفقات التجهيز من خلال مضاعف الاستثمار تقوم بإعادة التوازن العام للاقتصاد. ويمكن توضيح ذلك مثلا في حالة بناء طريق سيار من طرف الدولة في فترة أزمة اقتصادية، هذه النفقة الاستثمارية تؤدي الى توزيع المداخيل على العمال وشراء المواد والمعدات للبناء من طرف الموردين بدورهم يستعملون هذه المداخيل لشراء سلع استهلاكية أو مواد أولية أخرى لزيادة مخزونهم، أي مداخيل جديدة للتجار وللمنتجين الصناعيين الذين يقومون كذلك باستعمال هذه المداخيل وهكذا.²

2.2 الإيرادات العامة:

الإيرادات العامة هي الأداة الثانية لعلم المالية العامة، ومع تطور دور الدولة في الاقتصاد تطورت هذه الأداة، فأصبحت الدولة تستخدمها للتأثير على الاقتصاد بحسب أهدافها الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، ولها عدة أشكال أهمها الضرائب، الرسوم والقروض.

فعلى الدولة تحديد مصادر الإيرادات العامة، والازمة للدولة حتى تستطيع هذه الأخيرة من ممارسة دورها الاقتصادي والاجتماعي وتقوم بالنفقات العامة. فالإيرادات العامة عبارة عن دخول للدولة تعتمد عليها لمواجهة نفقاتها العامة في جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

كلما أصبحت الدولة متدخلة في الاقتصاد كلما زاد حجم النفقات العامة كلما اتسع حيز الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة. هذا ما أدى الى تطوير هيكل الإيرادات العامة وتعددت مصادرها الضرائب، الرسوم، القروض، الإيرادات من مشاريع وأملاك الدولة، الإصدار النقدي... الخ.³

¹ BECHAREF Kheira, IMEKHELAF Rachida, Op. Cit, P 888.

² محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 78-79.

³ نفس المرجع، ص 136.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

1.2.2 الضرائب:

تعتبر الضرائب أهم مصدر لإيرادات الدولة، كانت لمراحل طويلة موضوع الدراسات المالية، لأهمية الدور الذي تلعبه لتجسيد السياسة المالية للدولة فتتغير بتغير أهداف الدولة.¹

1.1.2.2 مفهوم الضرائب:

"الضريبة عبارة عن فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا الى الدولة أو احدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية مساهمة منه في تحمل التكاليف و الأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة، ويقترب هذا التعريف من أكثر التعريفات شهرة وهو التعريف الذي قدمه الأستاذ جاستون جيز GEZE GASTON باعتباره الضريبة أداء نقدي تفرضه السلطة على الأفراد بطريقة نهائية وبلا مقابل بقصد تغطية الأعباء العامة."²

تستخدم الحكومات الضرائب كأداة من أدوات السياسة المالية لتحقيق سياستها المالية وفقا لمتطلبات المنفعة العامة، تستخدم الضرائب كأداة فاعلة في إعادة توزيع الدخل والثروة، كما تستخدم في تمويل الموازنة والحفاظ على استقرار المستوى العام للأسعار، وتعتبر الضرائب أداة مهمة وفعالة في جذب الاستثمار وتوجيه الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

حيث يتم إدارة جميع أشكال الضرائب بالسياسة الضريبية مثل الضرائب على التجارة الخارجية، ضريبة الدخل والأرباح والضرائب غير المباشرة. تفرض الضريبة من طرف الدولة للوصول الى أهداف وضعتها السياسة الاقتصادية للدولة. فالسياسة الضريبية تستخدم كوسيلة لإعادة توزيع الدخل، بفرض ضرائب مباشرة ينخفض الدخل للأفراد أصحاب الدخل الثابت، أما في حالة فرض ضرائب غير مباشرة من قبل الدولة ترتفع الأسعار، وبالتالي إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب الدخول النقدية المتغيرة. كما أن السياسة الضريبية تؤثر في الدخل المتاح المخصص للإنفاق كلما تغيرت أوعية ونسب الضرائب الحكومية.

¹ عبد الكريم صادق بركات، مرجع سابق، ص 63.

² عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 161.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

تتغير الضريبة نتيجة عوامل كثيرة، منها ما يتعلق بهدف تمويل العجز في الميزانية، ومنها ما يتعلق بظروف خاصة بالاقتصاد، وغيرها من العوامل التي لا علاقة لها باتباع أي سياسة معينة كالغيرات التي تحدث نتيجة التضخم أو نتيجة لاعتماد الضريبة على الدخل.¹

2.1.2.2 خصائص الضرائب:

باعتبار الضريبة أداء نقدي تفرضه السلطة بطريقة نهائية وبدون مقابل نستطيع أن نخلص إلى خمس خصائص تتميز بها الضريبة.

- **الضريبة فريضة نقدية:** الأصل أن تدفع الضريبة في العصر الحديث في صورة نقود تماشياً مع مقتضيات النظام الاقتصادي ككل، عكس ما كان عليه الوضع في النظم الاقتصادية التقليدية تدفع الضرائب عينياً. ويتقدم المجتمع وارتقاء نظمه الاقتصادية ظهرت عيوب متعددة للضرائب التي تدفع عينياً، لما تتحمله الإدارة المالية من نفقات باهظة في نقل وحفظ التحصيلات، كما دفع الضرائب عينياً يخالف فكرة العدالة، لأن الأفراد يلتزمون بدفع النسبة من التحصيل رغم ما قد يكون هناك من تفاوت في مراكزهم المالية، فيما يتعلق بالتكاليف الحقيقية التي أنفقها. يضاف إلى هذا أنه من الصعب ادخال عناصر الشخصية، وبالتالي فإن الأسلوب العيني لا يسمح بتحقيق مبدأ العدالة الضريبية.

- **الضريبة تدفع جبراً:** ويعني هذا أن الفرد ليس حراً في دفع الضريبة بل هو مجبر على دفعها إلى الدولة. والجبر والإكراه هنا قانوني لا معنوي، بالنظر إلى أن قانون الضريبة هو تعبير عن القوة الإلزامية للقاعدة القانونية، التي تفرض على المكلف (الممول) النزول أو الخضوع لها من كافة زواياها. ولا يعني عنصر الجبر في الضريبة جواز فرضها وتحصيلها دون ضوابط قانونية محددة بل يلزم أن تصدر الضريبة بقانون وتلتزم الدولة بمراعاة أحكام هذا القانون عند تحصيل الضريبة، وإلا كان عملها غير مشروع.

- **الضريبة تدفع بشكل نهائي:** الفرد الذي يلتزم بدفع الضريبة إنما يدفعها للدولة بصفة نهائية فلا تلتزم الدولة برد قيمتها إليه بعد ذلك، وفي هذا تختلف الضريبة عن القرض العام الذي تلتزم الدولة برده إلى المكتتبين في سندات، وبدفع فوائد عن المبالغ المكتتب بها في أغلب الأحيان.

- **الضريبة تدفع بدون مقابل:** يعني المكلف لا يتمتع بمقابل أو بمنفعة عامة من جانب الدولة، وإن كان هذا لا ينفي أن الفرد ينتفع بالخدمات التي تقدمها الدولة بواسطة المرافق العامة المختلفة باعتباره فرداً من المجتمع وليس

¹جمعة أحمد خليفة الزيادات، مرجع سابق، ص 27.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

باعتباره دافع للضريبة. إذ يتعين على الفرد باعتباره عضواً في مجتمع سياسي منظم هو الدولة أن يساهم بالتضامن

م

- ع غيره من الأفراد في تحمل الأعباء العامة عن طريق دفع الضرائب الى الدولة، وأن تكون مساهمته بحسب قدرته بالنسبة الى غيره من الأفراد على تحمل هذه الأعباء العامة.
- الضريبة تحصل لتحقيق النفع العام: تحصل الضريبة من طرف الدولة مع غيرها من الإيرادات العامة من أجل استخدامها في مصاريف الانفاق العام، الذي يترتب عن القيام به من تحقيق منافع عامة للمجتمع.

3.1.2.2 تقسيم الضرائب: الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة:

يتفق أغلبية الاقتصاديين على أن الضرائب المباشرة تقتطع من الدخل والثروة، والضرائب غير المباشرة هي ضرائب على الانفاق والتداول.

- الضرائب المباشرة: اقتطاع مباشر على مداخيل الأفراد أو على الممتلكات، ينتقل مبلغ هذه الضريبة الى الخزينة العمومية مباشرة من المكلف بالضريبة. تؤثر هذه الضرائب على الدخول النقدية فتؤدي الى تخفيضها، فتساهم في إعادة توزيع الدخل القومي من خلال التقليل من حدة التفاوت في التوزيع.
- الضرائب غير المباشرة: يدفعها المكلف مؤقتاً وبإمكانية نقل عبئها الى شخص آخر، فعبء الضرائب الغير المباشرة يقع على المستهلكين الذين يدفعون ثمن السلعة إضافة الى الضريبة، أي أن هذه الضريبة تؤثر في الدخل من خلال رفع أثمان السلع والخدمات فينخفض الدخل، أما فيما يخص أثرها في إعادة توزيع الدخل فهي عكس الضريبة المباشرة تزيد من حجم التفاوت في التوزيع لأنها تؤثر في الدخل الحقيقي.
- الضرائب المباشرة ليست في صالح أصحاب الدخول المرتفعة، والتوسع في فرض الضرائب غير المباشرة يكون لصالح الطبقات الغنية في المجتمع.¹

¹ دين مختارة، فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية، مجلة الاقتصاد والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدية، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2018، ص 181-182.

2.2.2 الدين العام:

تحتاج الحكومة الى الاقتراض من مصادر مختلفة، عندما تكون الايرادات الحالية أقل من مستوى النفقات العامة، وبالتالي يشير الدين العام الى القروض التي تتكبدتها الحكومة لتمويل أنشطتها عندما تفشل مصادر الدخل العام الأخرى في ذلك. وبما أن الدين يجب أن يتم سداده مع الفوائد لا يشكل دخلا بل يشكل إنفاقا عاما.

1.2.2.2 مفهوم الدين العام:

تقتضى الدولة عموما لتلبية ثلاث أنواع من المصروفات:

➤ **الدين العام لمواجهة عجز الموازنة:** ليس من المناسب دائما اجراء تغيير في النظام الضريبي، كلما كان الانفاق العام يتجاوز الايرادات العامة خاصة إذا كان العجز عرضيا، يمكن اللجوء الى القروض لسد العجز. أما إذا كان العجز منتظما يحدث بصفة دورية في فترة محددة من السنة فإن المسار الصحيح للدولة هو رفع أو زيادة الايرادات عن طريق الضرائب أو تقليل نفقاتها.

➤ **الدين العام لمواجهة حالات الطوارئ مثل الحرب:** في العديد من البلدان يكون الدين العام الى حد كبير بسبب نفقات الحرب.

➤ **الدين العام لأغراض التنمية:** خلال الحكم البريطاني في الهند، كان لا بد من رفع الدين العام لبناء السكك الحديدية، مشاريع الري وغيرها من المشاريع التنموية.¹

2.2.2.2 القدرة على تحمل الدين العام:

غالبا ما تضطر الدولة الى الاقتراض لتمويل انفاقها الحكومي إذا كانت عائداتها من الضرائب غير كافية. لكن لا يجب للدين العام أن يتجاوز حد معين لا يمكن للدولة تحمله أي عدم قدرة الدولة على سداد الدين وخدمة الدين. لما يسببه من خلق للأزمات وعواقب وخيمة على الاقتصاد. وبالتالي فإن ضمان القدرة على تحمل الدولة (أي ملاءة الدولة) يمثل تحديا كبيرا للسياسة الاقتصادية.

¹ Suhas Pednekar (et autres), Public Finance, institute of distance and open learning, Mumbai, 2021, P66.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

نحلل أولاً القيود المفروضة على ميزانية الدولة والطريقة التي تحدد تطور الدين العام. ثم ندرس المعايير التي تتيح تقييم ما إذا كان الدين العام مفرطاً، مما يثير التساؤل حول قدرة الدولة على تحمله. وأخيراً نستعرض المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها القدرة على سداد الدين والطريقة التي يتم بها تحديد وتقدير هذه المخاطر.

- قيود ميزانية الدولة وتطور الدين العام: يمол عجز ميزانية الدولة عن طريق إصدار سندات سيادية بالعملة الوطنية أو بالعملات الأجنبية المكتسبة من قبل المستثمرين الوطنيين أو من غير المقيمين، وهذا يؤدي إلى زيادة الدين العام. حيث شهدت الاقتصاديات المتقدمة زيادة كبيرة في العجز في ميزانياتها منذ الأزمة المالية عام 2008 أدى ذلك إلى زيادة الدين العام حيث تجاوز 100% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ 70% قبل الأزمة. فقيود الميزانية التي تفرضها الحكومة تربط تراكم الدين العام إلى عجز الموازنة.¹
- بسبب استقلالية البنك المركزي أصبح من الصعب على الحكومات أن تلجأ للإصدار النقدي لتمويل العجز في الميزانية. إعادة هيكلة الديون تزيد من آثار أزمات الدين العام.²

3.2.2.2 تصنيف الدين العام:

هيكل الدين العام ليس موحد يختلف باختلاف الأسواق التي يتم فيها طلب وعرض القروض، باختلاف شروط السداد وسعر الفائدة وباختلاف الغرض من الاقتراض.

- **الدين الداخلي والخارجي:** تسمى المبالغ المستحقة للمواطنين والمؤسسات بالدين الداخلي، التي تشير إلى القروض الحكومية التي طرحت في أسواق رأس المال داخل البلاد، وتلك المستحقة للأجانب تسمى بالدين الخارجي.³ والتي تصدرها الدولة خارج حدودها الإقليمية ويكتتب فيها الأفراد أو الهيئات الخاصة أو العامة الأجنبية مثل المنظمات والمؤسسات الدولية.

لا بد من توافر المدخرات الوطنية الكافية لتغطية مبلغ القرض الداخلي مع توفير تحفيزات ومزايا تشجع المواطنين بالإقبال عليه والاكنتاب فيه. أما عقد القرض الخارجي هي الحالة العكسية لعقد القرض الداخلي وهو عدم توافر مدخرات أو رؤوس أموال وطنية، مما يجعل الدولة مضطرة إلى اللجوء إلى الجهات الخارجية لتمويل مشاريعها

¹ Sidiropoulos, Moïse, Aristomène Varoudakis, *Macroéconomie en pratique*, Dunod, France, 2019, P126.

² Sidiropoulos, Moïse, et Aristomène Varoudakis., *Op. Cit* , P133.

³ Suhas Pednekar (et autres), *Op. Cit*, P 67.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

الإنتاجية المهمة والضرورية للاقتصاد الوطني، كما تلجأ الدولة الى هذا النوع من القرض لمواجهة العجز في ميزان مدفعاها في حالة نقص حصيلتها من العملات الأجنبية.¹

➤ **القروض قصيرة وطويلة الأجل:** يتم تصنيف القروض حسب مدتها، حيث يتم الاحتفاظ بالدين الحكومي في أوراق مالية ذات فائدة قصيرة الأجل مثل أذونات الخزانة عادة ما تكون 90 يوما. تقترض الحكومة الأموال ذات الأجل القصير من البنك المركزي لتغطية العجز المؤقت في الميزانية. أما القروض طويلة الأجل تكون لأغراض التطوير لفترة تتجاوز 5 سنوات أو أكثر.

➤ **القروض الطوعية والإجبارية:** تقوم الحكومة بجمع القروض من المواطنين على أساس طوعي أي بإرادتهم. لكن أثناء حالات الطوارئ (مثل الحرب والكوارث الطبيعية) يمكن للحكومة اجبار المواطنين على اقراضها وتسمى بالقروض الاجبارية.² للأفراد حرية الاكتتاب في سندات القرض بحسب المزاي الذي يوفرها هذا الاكتتاب دون أي ضغط، الا أنه قد تلجأ الدولة الى اصدار قروض اجبارية في ظروف جد استثنائية وطارئة. كما يمكن للدولة اصدار قرض اختياري ويتحول الى قرض اجباري في حالة تأجيل تسديده، دون الأخذ بعين الاعتبار موافقة المقرضين على هذا التأجيل.³

➤ **الديون الانتاجية والغير المنتجة:** الدين العام يكون منتجا عندما يتم استخدامه في المؤسسات المدرة للدخل أي الدين الذي تجمهه الحكومة لزيادة القوة الانتاجية للاقتصاد. يخلق الدين الانتاجي أصولا كافية يمكن من خلالها سداده في نهاية المطاف. فلو يتم إنفاق القروض التي حصلت عليها الحكومة على بناء السكك الحديدية، تطوير المناجم والصناعات وأعمال الري والتعليم وغيرها سوف يزيد دخل الحكومة في نهاية المطاف. وبالتالي فإن القروض الانتاجية تضيف الى اجمالي القدرة الانتاجية للبلاد. فالدين العام يصبح غير منتج عندما يتم انفاقه على أغراض لا تدر بالفائدة على الحكومة، ويمكن اعتبار القروض المخصصة لتمويل الحرب قروضا غير منتجة.⁴

➤ **القروض التضخمية والغير التضخمية:** القروض التي تغطي من مدخرات الأفراد والهيئات الخاصة تعتبر قروض غير تضخمية، لأنها تمتص جزء من القدرة الشرائية للأفراد. أما القروض التضخمية يكون مصدرها قدرة شرائية جديدة، فتخلق هذه القروض نقود كالاتئمان الخاص. فللبنك المركزي فرصة في زيادة النقود المتداولة في حالة

¹ رانيا محمود عمارة، مرجع سابق، ص 57.

² Suhas Pednekar (et autres), Op. Cit, P 67-68.

³ رانيا محمود عمارة، مرجع سابق، ص 60.

⁴ SuhasPednekar (et autres), Op. Cit, P 67-68.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

شراء سندات القرض العام، وفرصة للبنوك التجارية لخلق النقود المصرفية فنكون بصدد اقتراض تضخمي يخلق قوة شرائية جديدة.¹

3.2 الموازنة العامة:

الموازنة العامة تحدد العلاقة بين النفقات العامة والإيرادات العامة والتنظيم المالي بينهما، كما توجه كل من النفقات العامة والإيرادات العامة لتطبيق السياسة المالية. وبمفهوم آخر الميزانية تفصل جميع أنواع الإيرادات خاصة منها الضرائب وجميع أنواع النفقات التي تقدمها السلطة التنفيذية باقتراحها إلى السلطة التشريعية ممثلة في المجالس النيابية. فهي خطة مالية موثقة في الميزانية، نجد في هذه الوثيقة تفصيل تقديري لإيرادات ونفقات الدولة لفترة مقبلة وهي سنة في المعتاد.²

1.3.2 مفهوم الموازنة العامة:

تمثل الموازنة العامة الخطة المالية للحكومة، فهي سجل للإيرادات والنفقات العامة وربطها بالبرامج والسياسات ذات الصلة. مصطلح الميزانية باللغة الإنجليزية (Budget) مشتق من الكلمة الفرنسية (Bougette)، والتي تعني حقيبة تحتوي على البيانات المالية للدولة المكونة من مصادر مختلفة الإيرادات العامة للحكومة وخطة الإنفاق لهذا العام. حسب تايلور Taylor "الميزانية هي الخطة المالية الرئيسية للحكومة"، فهي تجمع بين تقديرات الإيرادات المتوقعة والنفقات المقترحة. الموازنة العامة هي بيان سنوي للسياسة المالية التي أعدتها حكومة البلد.

هناك ثلاث احتمالات مختلفة للميزانية: عندما تكون الإيرادات العامة أكبر من النفقات العامة يحدث فائض في ميزانية الإنفاق في حالة الإيرادات أقل من النفقات يتسبب في عجز الميزانية والمستوى الأمثل للميزانية هو عندما تكون الإيرادات مساوية للنفقات العامة.³

كما عرف القانون الأمريكي الموازنة العامة بأنها صك تقدر فيه نفقات وواردات السنة الموالية بموجب القانون المعمول به.⁴

¹ رانيا محمود عمارة، مرجع سابق، ص 62.

² عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 29-30.

³ SuhasPednekar (et autres), Op. Cit, P29-30.

⁴ بورابة إيمان، الموازنة العامة وعلاقتها بتقلبات أسعار المحروقات دراسة حالة الجزائر للفترة 2000/2018، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2021، ص 55.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

إذا كانت الزيادة الحاصلة في الضريبة تتبعها زيادة ماثلة في الانفاق العام $\Delta T = \Delta G$ بدون أي تأثير على توازن ميزانية الحكومة، فالزيادة في الدخل التوازني الى التغير المتماثل في الانفاق والضريبة يسمى مضاعف الميزانية المتوازنة BALANCE BUDGET MULTIPLIER BBM وهو مجموع مضاعفي الانفاق الحكومي والضريبة:

$$BBM = \Delta Y / \Delta G + \Delta Y / \Delta T = (1/1 - C1) + (-C1/1 - C1) = 1$$

تكون قيمة المضاعف في هذه الحالة (1) واحد أي أن الزيادة الحاصلة في الانفاق الحكومي تقدر بواحد يعول بزيادة ماثلة في الضريبة، ويزيد الدخل التوازني بمقدار يساوي تماما مقدار النمو في الانفاق العام أي يزيد بدولار واحد أيضا. يرجع التأثير الإيجابي لزيادة الانفاق مع الزيادة الحاصلة في الضرائب، إلى أن مضاعف الضريبة بالقيمة المطلقة أقل من مضاعف الانفاق العام بواحد صحيح.¹

"ينظر للموازنة من الجانب الاداري على أنها متضمنة لتوزيع المسؤوليات المختلفة المتعلقة باتخاذ القرارات، وتمثل مجموعة من القواعد الادارية التي تنظم العلاقة والصلاحيات بين المستويات المختلفة لإدارات السلطة التنفيذية. أما من جانب محاسبي الموازنة هي جداول الأرقام التي تتعلق بالاعتمادات المقدر انفاقها والايادات المتوقع تحصيلها، ومن جانب قانوني هي أداة تمكن السلطة التشريعية من فرض رقابتها على السلطة التنفيذية."²

وفيما يخص الناحية المالية الموازنة العامة تتمثل في تقدير السلطة التشريعية للنفقات والايادات العامة لفترة مستقبلية، ليعين من خلالها الأهداف الاقتصادية للدولة.

2.3.2 خصائص الموازنة العامة:

بناء على تعريف الموازنة العامة يمكننا تلخيص خصائصها كالتالي:

- الموازنة العامة تقديرية: أي أنه الأرقام التي تحتويها الموازنة العامة للتعبير عن قيم النفقات والايادات العامة هي أرقام تقديرية غير حقيقية.
- الموازنة العامة لا بد لها من اعتماد: أي منح السلطة التنفيذية الإذن مسبقا للإنفاق والجباية من طرف سلطة مختصة، وغير ذلك يطلق عليها مشروع الموازنة.

¹ عبد الرحمان محمد السلطان، مرجع سابق، ص109.

² سعد بن حمدان اللحاني، الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، البنك الاسلامي للتنمية، الطبعة الأولى، جدة، المملكة العربية السعودية، 1997، ص26.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

- الموازنة العامة مرتبطة بفترة زمنية محددة: تقدر الإيرادات والنفقات العامة لفترة محددة ببداية ونهاية، وهي عادة ما تكون سنة.
- الموازنة العامة تعبر عن أهداف الدولة الاقتصادية: اقترنت هذه الخاصية مع تطور تدخل الدولة في الاقتصاد، وتم استخدام الموازنة العامة كأحد الأدوات الرئيسية لبلوغ الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للدولة.
- الموازنة العامة تتعلق بإيرادات ونفقات الدولة: الأرقام التقديرية في الموازنة العامة لنفقات وإيرادات العامة للدولة وليس لها علاقة بالقطاع الخاص.¹

3.3.2 أهداف الموازنة العامة:

باعتبار الموازنة العامة أداة من أدوات السياسة المالية فيتم من خلالها تحقيق أهداف متعددة حسب الحاجة. وهي كما يلي:

- **تخصيص الموارد:** هو الهدف الأساسي لأي موازنة، وبما أن الموارد محدودة فالحكومة تستخدم هذه الموارد على النحو الأمثل، محاولة تحويل الموارد المتاحة الى الغرض الانتاجي المطلوب.
- **الحد من الفقر وعدم المساواة في الدخل:** أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها الدول النامية، اتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء ومشكلة عدم المساواة. على أساس مبدأ القدرة على الدفع تقوم الحكومة بفرض الضرائب على الأغنياء لأنهم قادرين على الدفع ومنه توفر الحكومة الإيرادات المزمعة لبرنامج ومشروع الرعاية الاجتماعية مما يعزز مستوى المعيشة ويقلل الفجوة بين الأغنياء والفقراء.
- **النمو الاقتصادي:** تساعد الموازنة العامة على تعزيز الناتج المحلي الاجمالي. تخطط الحكومة في تطبيق سياسات مختلفة مع الأخذ بالاعتبار العوامل المطلوبة لتحقيق نمو اقتصادي (تعبئة الادخار، زيادة الانتاجية والاستثمار، وتعبئة الموارد لتكوين رأس المال لتشجيع الاستثمار).
- **الاستقرار الاقتصادي:** التقلبات الدورية للتجارة، التضخم والركود هما الوضع الحرج للاقتصاد الذي يسبب اقتصاد غير مستقر. لإعادة الاستقرار في الاقتصاد مرة أخرى تستخدم الحكومة أدواتها المالية المتمثلة في الضرائب والانفاق. تزيد معدل الضريبة وتخفض الانفاق العام في حالة التضخم والعكس تماما خلال فترة الركود الاقتصادي.

¹ سعد بن حمدان اللحياني، مرجع سابق، ص 27.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

- **ادارة المؤسسات العامة:** المؤسسات العامة مملوكة ومدارة وتسيطر عليها السلطة العامة أي الحكومة. المؤسسات العامة لها مسؤولية السلع الضرورية الأساسية بأسعار مدعومة مثل الغذاء، الصحة والتعليم، ففي حالة عدم كفاية الموارد لتحقيق هذه الأهداف تختار الحكومة عدم الاستثمار في ميزانيتها.
- **خلق فرص العمل:** تحاول الحكومة من خلال ميزانيتها ضمان مختلف البرامج المتعلقة بخلق فرص عمل كتعزيز الصناعات، من خلال التركيز أكثر على المشاريع الصغيرة والمتوسطة.¹

3. السياسة المالية في الدول النامية:

تشارك اقتصاديات الدول النامية بخصائص عامة على الرغم من الاختلافات الاقتصادية فيما بينها كمستوى الدخل القومي، والتنوع في الموارد المادية والبشرية وطبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، يمكن تلخيص هذه الخصائص كالتالي:

- انخفاض الدخل الفردي - ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للاادخار - عدم مرونة الجهاز الإنتاجي - ضعف القطاع الصناعي وانخفاض الإنتاجية - التضخم والبطالة والعجز المالي... الخ²
- تسعى الدول النامية إلى تحقيق الاستقرار السياسي، الاجتماعي والاقتصادي دائما من خلال السياسة المالية.³ فالبلدان النامية تقوم بتفعيلها أي السياسة المالية لتغطية متطلبات التنمية الاقتصادية لديها أولا كون أن هذه المتطلبات لم تحقق بعد، والتطور الاقتصادي ثانيا، فلا بد من وضع إجراءات وقرارات من هدفها التخلص من التبعية الاقتصادية والقضاء على التخلف الاقتصادي والوصول الى الاستقرار الاقتصادي.⁴

¹Suhas Pednekar, Ravindra, Kulkarni, Prakash Mahanwar, Op. Cit, P 30-31.

² محمد صقر (آخرون)، واقع وآفاق السياسة المالية والنقدية في البلدان النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 27، العدد 03، 2005، ص 118.

³ حدادي عبد الطيف، صالح الياس، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 2000-2014، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي اليابس سبوس بلعباس، الجزائر، 2017، ص 90.

⁴ حدادي عبد الطيف، تطور السياسة المالية في ظل النظم الاقتصادية، مجلة التكامل الاقتصادي، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الافريقي، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، المجلد 05، العدد 03، 2017، ص 39.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

1.3 خصائص المالية العامة في الدول النامية:

تتميز الدول النامية بعجز في الموازنة العامة بمعدلات كبيرة وذلك الى ضعف السياسة الضريبية لكثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي مع زيادة أعباء الديون الخارجية.¹

من أهم خصائص المالية العامة في الدول النامية نذكر ما يلي:

1. انخفاض نسبة الاقتطاع الضريبي: لا تتجاوز نسبة الاقتطاع الضريبي (20%-25%) من الناتج القومي الاجمالي مع اضافة الاقتطاعات شبه الضريبية، مقارنة مع الدول المتقدمة التي تصل نسبة الاقتطاع الضريبي فيها (35%-40%)، ويرجع ذلك الى انخفاض نصيب الفرد منه، الأمر الذي يحول دون امكانية زيادة نسبة الاقتطاع الضريبي لعدم المساس بالحاجات الأساسية للأفراد. فالأقتطاع الضريبي في وعاء ضريبي صغير الحجم لا يمكن أن تكون حصيلته الضريبية إلا ضئيلة الحجم.
2. انخفاض نسبة مساهمة الضرائب المباشرة في الإيرادات العامة.

2.3 ظاهرة تزايد النفقات العامة:

ظاهرة تزايد النفقات العامة من الظواهر الاقتصادية التي شددت اهتمام الاقتصاديين خاصة مع العلاقة الطردية بينها وبين حجم الدخل الوطني، كما أن هذه الظاهرة تطورت مع تطور وتوسع دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

الاقتصادي الألماني فاجنر **A. Wagner**، هو أول من درس وحلل ظاهرة تزايد النفقات العامة، وذلك عندما خرج بنتيجة فحواها وجود علاقة طردية بين التطور الاقتصادي وإزدياد الدور المالي للدولة، خلال دراسة قام بها تتعلق بتزايد النفقات العامة في بعض الدول الأوروبية. وتم صياغته في قانون اقتصادي حمل اسم فاجنر **A. Wagner** تضمن " أنه كلما حقق مجتمع معين معدلا من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يتبعه اتساع نشاط الدولة المالي وبالتالي زيادة الانفاق العام بمعدل أكبر من الزيادة الحاصلة في نصيب الفرد من الناتج الوطني وهذا تحت تأثير التصنيع.²

ففي كتاب **A. Wagner** (أسس الاقتصاد السياسي 1912) بين أن نمو الانفاق في البلدان الصناعية دائما أكبر نسبيا من الدخل القومي. يرجع قانون زيادة الاحتياجات المالية المعروف بقانون فاجنر الى التطور المتزامن

¹ زهير حميلي، دور السياسة المالية في ترشيد النفقات العامة في الدول النامية- دراسة حالة الجزائر 2000-2016، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019، ص 7.

² محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 104-105.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

لثلاث أنواع من أنشطة الدولة: النشاط التشريعي، مشاركة الدولة في النشاط الانتاجي، امداد الخدمات العامة الاقتصادية والاجتماعية.¹

ترجع الزيادة في النفقات العمومية الى أسباب تعتبر ظاهرية، لأن هذه الزيادة لا تقابلها زيادة في المنفعة الحقيقية للخدمات العامة، وهي زيادة فقط في عبء التكاليف العامة. أما الزيادة في النفقات العامة التي ترجع الى أسباب حقيقية، فهي تزيد حتما من في عبء التكاليف العامة ولكن يقابله زيادة المنفعة الحقيقية.²

1.2.3 الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة:

الزيادة الظاهرية للنفقات العامة هي الزيادة التي لا يقابلها زيادة في حجم السلع والخدمات الموجهة للأفراد، أي زيادة رقمية لا تؤدي الى زيادة في نصيب الفرد من الخدمات التي تقدمها الدولة.³ قد ترجع الأسباب الظاهرية المؤدية الى ارتفاع النفقات العامة الى ثلاث عوامل رئيسية:

1.1.2.3 تدهور قيمة العملة:

تدهور قيمة العملة يعبر عنه بانخفاض القدرة الشرائية أي نفس الحجم من الوحدات النقدية الحالية لا تشتري نفس المقدار من السلع والخدمات للفترة السابقة بل بمقدار أقل، وهو ما يفسر ارتفاع أسعار السلع والخدمات. ففي هذه الحالة أي حالة تدهور قيمة النقود، يزداد عدد وحدات النقد التي تدفعها الدولة لاقتناء نفس حجم السلع والخدمات التي كانت تقتنيها سابقا. أي أنه حدث زيادة في الانفاق العام ظاهريا دون الزيادة في المنفعة العامة الحقيقية. فتدهور قيمة النقود من الأسباب الرئيسية للزيادة الظاهرية في النفقات العامة.

2.1.2.3 اختلاف طرق المحاسبة المالية:

بعد اتباع مبدأ وحدة أو عمومية الميزانية العامة الذي يقر بضرورة تقييد جميع نفقات وإيرادات الدولة في الميزانية العامة، ظهرت نفقات عامة لم تكن تظهر من قبل في الميزانية، فهي زيادة ظاهرية في هذه الحالة لأن أثرها الاقتصادي قد تحقق بالفعل وإعادة ادراجها في الميزانية، أدى فقط الى رفع من قيمة النفقات العامة دون احداث أي أثر جديد في الاقتصاد.

¹Philippe Boucheix, René Juillard, Op. Cit, P6.

²محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص103-104-105.

³لحسن دردوري، لقلبي الأخضر، مرجع سابق، ص73.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

3.1.2.3 زيادة مساحة إقليم الدولة وعدد سكانها:

زيادة عدد السكان أو زيادة مساحة إقليم الدولة (عن طريق احتلال دولة أخرى أو استعادة جزء من إقليمها)، تؤدي الى زيادة ظاهرية في النفقات العامة، فزيادة النفقات العامة في هذه الحالة لا يؤثر على الزيادة في متوسط نصيب الفرد من هذه النفقات.¹

2.2.3 الأسباب الحقيقية لتزايد النفقات العامة

تعتبر الزيادة في النفقات العامة زيادة حقيقية، عندما تكون هذه الزيادة تؤدي الى زيادة متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة مع تحسن قدرته الشرائية.²

فالزيادة الحقيقية للنفقات العامة يقصد بها تحقيق زيادة في المنفعة الحقيقية من جراء الزيادة الحاصلة في هذه النفقات مع زيادة الأعباء والتكاليف العامة، وتكون الزيادة حقيقية في النفقات العامة لعدة أسباب نذكر أهمها:

1.2.2.3 الأسباب الايديولوجية:

نقصد بها الأسباب التي لها علاقة بالتطور التاريخي لدور الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، من الدولة الحارسة الى الدولة المتدخلية. فمع زيادة تدخل الدولة خاصة بعد الحرب العالمية الثانية في الدول الليبرالية حصلت زيادة مطلقة لحجم النفقات العامة بالنسبة الى الدخل الوطني في نفس الوقت. ولم يكن الأمر مختلفاً بالنسبة للدول الاشتراكية أين كانت الدولة تتدخل في جميع العمليات الإنتاجية بسبب الأيديولوجية الجماعية السائدة لديهم، الذي نتج عنه زيادة في النفقات العامة متساوية مع الدخل الوطني.

2.2.2.3 الأسباب الاقتصادية:

تعتبر الزيادة الحاصلة في الدخل الوطني وإنجاز المشاريع العامة من أهم الأسباب الاقتصادية. فيزداد حجم الاقتطاع الضريبي للدولة مع زيادة الدخل الوطني، التي تعتبر مداخيل وإيرادات عامة بارتفاعها يشجع الدولة على

¹ محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 106-107.

² لحسن دردوري، لقلبي الأخضر، مرجع سابق، ص 75.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

الزيادة في حجم نفقاتها العامة، كما أن انجاز المشاريع الاقتصادية تزيد من النفقات العامة وتهدف الى التنمية الاقتصادية ومحاربة الاحتكار، وهذا حسب السياسة المطبقة في الدولة.¹

ومن جهة أخرى رغم الآثار السلبية للكساد، إلا أن الدولة تكون مجبرة على زيادة النفقات العامة لرفع من مستوى الطلب الكلي الفعلي الى الحد الذي يسمح بتحقيق التشغيل التام لليد العاملة، حسب حجم الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني.

تؤدي المنافسة الاقتصادية الدولية الى زيادة النفقات العامة في صورتين، في صورة اعانات اقتصادية للنهوض بالمشاريع الوطنية وتحفيزها على التصدير ومنافسة سلع ومنتجات الدول الأخرى في الأسواق الدولية، أو بصورة اعانات تقدم للمشاريع الوطنية لتطوير من جودة منتجاتهم لمواجهة ومنافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق الوطنية.

3.2.2.3 الأسباب المالية:

تتمثل هذه الأسباب في عنصرين أساسيين:

- لجوء الدولة الى الاقتراض لسهولة هذا الأخير في العصر الحديث، لزيادة نفقاتها العمومية رغم العجز الحاصل في الخزينة العمومية الناتج عن نقص الإيرادات العامة، كما دفع الأقساط وفوائد القرض تزيد من حجم النفقات العامة.
- وجود فائض في الإيرادات العامة تشجع الدولة على الانفاق خاصة إذا لم تكن هذه الإيرادات مخصصة لهدف معين.

4.2.2.3 الأسباب الاجتماعية:

النمو الديموغرافي ونزوح السكان الى المدن والمناطق الصناعية يزيد من حجم النفقات العامة لتلبية وتغطية حاجات المواطنين من الخدمات الاجتماعية التعليمية، الصحية، خدمات النقل والمواصلات وغيرها من المتطلبات، كون متطلبات مواطني المدن أكبر وأعقد من متطلبات وحاجيات مواطني الأرياف والقرى.

¹ محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص 108-109.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

زيادة نمو الوعي الاجتماعي لدى المواطنين يزيد من حجم النفقات العامة بصفة عامة وذلك من خلال مطالبتهم للدولة بقيام بوظائف كالتأمين ضد البطالة، الشيخوخة، الفقر وغيرها.¹

¹ محمد عباس محرز، مرجع سابق، ص ص 110-111.

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

خلاصة:

تطور مفهوم السياسة المالية عبر العصور، كان مرتبط بمدى تطور دور وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، ففي العصور القديمة مع الغياب التام لتدخل السلطات الحكومية في الشؤون الاقتصادية، تميزت هذه الفترة بعدم وجود معالم محددة للسياسة المالية، بعدها في الفكر الكلاسيكي حيث اتسمت السياسة المالية في ظل النظرية المالية التقليدية بمقومات المنافسة التامة والحرية الاقتصادية، واقتصر دور الدولة حياديا في الحياة الاقتصادية في الحصول على الإيرادات (الضرائب) لتغطية النفقات التقليدية للدولة الحارسة، هذا الفكر ظل سائدا الى غاية بداية نشوء بوادر الأزمة العالمية للكساد سنة 1929م أين ظهر الفكر الكينزي، حيث نادى كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي للمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والخروج من هذه الأزمة، واعتبرت السياسة المالية في الفكر الكينزي من أهم السياسات الاقتصادية لمكافحة الكساد والبطالة. ومع ارتفاع معدلات التضخم ومعدلات البطالة ارتفاعا جنونيا في سبعينيات القرن الماضي فشلت السياسة الكينزية في وضع حد لهذا الارتفاع ظهرت النظرية النقدية أين زعموا أصحابها بأن السياسة النقدية وحدها القادرة على محاربة التضخم والسياسة المالية لا تؤثر على الحياة الاقتصادية بصفة عامة ولا على مستوى الأسعار بصفة خاصة.

تمثل السياسة المالية قرارات الحكومة حول الإيرادات والنفقات العامة، فمع تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية اعتبر أن السياسة المالية متمثلة في الإجراءات، القرارات والتدابير التي تقوم بها الدولة لإدارة نشاطها المالي بأعلى كفاءة ممكنة لتحقيق أهداف اقتصادية محددة. ويمكن تقسيم هذه الأهداف الى أهداف قصيرة المدى، تتمثل في الخروج من حالة الركود الاقتصادي عن طريق رفع من الانفاق الحكومي وتخفيض الضرائب، ومحاربة التضخم في حالة الازدهار الاقتصادي بسبب زيادة الطلب العام، عن طريق اتباع سياسة مالية انكماشية بخفض الانفاق العام وزيادة الضرائب. وأهداف هيكلية أين تسعى السياسة المالية الى احداث تغيير في الجهاز الإنتاجي والهياكل الاقتصادية للتأثير على جانب العرض الكلي ليصبح أكثر مرونة للتغيرات الحاصلة في الطلب الكلي، وتحقق هذه الأهداف في المدى الطويل. ولتحقيق هذه الأهداف تستخدم السياسة المالية ثلاثة أدوات رئيسية: الانفاق العام، الإيرادات العامة والموازنة العامة. فالنقطة العامة عبارة عن مبلغ مالي ينفق لتحقيق منفعة عامة من طرف السلطات العامة، والإيرادات العامة هي عبارة عن مداخيل للدولة لتغطية نفقاتها في جميع النواحي الاقتصادية والاجتماعية، ولالإيرادات العامة العديد من المصادر الرسوم، الضرائب، الإصدار النقدي، القروض ومداخيل الدولة من أملاكها ومشاريعها الاقتصادية. من خلال هذه الأدوات تؤثر الدولة على بشكل فعال على الحياة الاقتصادية وتحقق الاستقرار

الفصل الثاني: الإطار النظري للسياسة المالية

الاقتصادي، غير أنه في البلدان النامية تواجه السياسة المالية العديد من الصعوبات لتحقيق أهدافها في تنمية وتطوير الاقتصاد، كون أن البلدان النامية رغم الاختلافات الاقتصادية بينها في مستوى الدخل ومواردها الطبيعية والبشرية التي تعتمد عليها كل دولة، الا أنهم يشتركون في العديد من النقاط تحد من فعالية السياسة المالية كضعف القطاع الصناعي، انخفاض الإنتاجية، ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وانخفاض الميل الحدي للادخار، التضخم والبطالة وغيرها من النقاط، كما أن السياسة المالية في الدول النامية تسعى أولاً الى تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، والاستقرار الاقتصادي في الدرجة الثانية.

الفصل الثالث

تطور مؤشر أسعار الاستهلاك

في الجزائر خلال الفترة

2022-1990

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

تمهيد:

يعتبر مؤشر أسعار الاستهلاك أداة أساسية في الاقتصاد، يستخدم لقياس التغيرات في مستويات الأسعار التي تكون تحت عاتق المستهلكين لشراء سلة من السلع والخدمات. حيث يعتبر مؤشر حيوي لمراقبة التضخم وقياس التغيرات في تكلفة المعيشة، فهو يعكس بصورة مباشرة الأثر الذي تخلفه التغيرات في الأسعار على القدرة الشرائية. في الجزائر، عرف مؤشر أسعار الاستهلاك تطورا ملحوظا منذ بداية التسعينات، يعكس من خلالها التحولات والتغيرات السياسية والاقتصادية الكبيرة التي مرت بها البلاد، ففي فترة التسعينات شهدت الجزائر عدة تحديات اقتصادية، مما أدى الى احداث إصلاحات اقتصادية تسعى من خلالها الى تحقيق النمو الاقتصادي وتحرير السوق، هذه الإصلاحات أدت الى حدوث تغييرات جذرية في نظام الأسعار، كتحرير الأسعار من القيود الحكومية، الذي أثر بشكل مباشر على التضخم ومستوى العام للأسعار.

واجه الاقتصاد الجزائري مع بداية التسعينات عدة تقلبات، خاصة فيما يخص أسعار المواد الأولية والضغط الاقتصادية العالمية. كل هذه العوامل ساعدت على زيادة تعقيد ديناميكية مؤشر أسعار الاستهلاك، فأصبح أداة لا غنى عنها في فهم التحديات الاقتصادية التي تواجهها البلاد.

فمن خلال تحليل تطور مؤشر أسعار الاستهلاك، يمكننا تحسين الرؤية حول كيفية تفاعل السياسات الاقتصادية مع التغيرات في الأسعار، وكيفية تأثير ذلك على مستويات المعيشة والاقتصاد الوطني بشكل عام. إن دراسة هذا المؤشر تساعدنا على فهم أفضل لتأثير السياسات الاقتصادية على التضخم ومستوى المعيشة في الجزائر، وعلى تطوير الاستراتيجيات الاقتصادية المستقبلية.

في هذا الإطار، سنناقش النقاط التالية:

1. مؤشر أسعار الاستهلاك وعلاقته بالتضخم
2. التحكم في التضخم بالسياسات النقدية والمالية
3. تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

1. مؤشر أسعار الاستهلاك وعلاقته بالتضخم:

مؤشر أسعار الاستهلاك هو مقياس للتغيرات في أسعار السلع والخدمات التي تشتريها الأسر كمستهلكين، كما أنه يستخدم كمقياس للتضخم، وأصبحت احصائية مهمة لصنع السياسات الاقتصادية خاصة السياسة النقدية. يعتبر مؤشر أسعار الاستهلاك الآن واحد من أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتجها المكاتب الاحصائية في جميع أنحاء العالم، لاستخدامه كمؤشر عام للاقتصاد الكلي خاصة فيما يتعلق باستهداف التضخم.¹

1.1 مفهوم الأرقام القياسية للأسعار:

مؤشر أسعار الاستهلاك من الأرقام القياسية للأسعار، قبل التطرق اليه لابد من التطرق الى مفهوم الأرقام القياسية للأسعار.

1.1.1 مفهوم الأرقام القياسية للأسعار:

الرقم القياسي هو مقياس احصائي نسبي، يقاس به تغير مختلف الظواهر كالأسعار، قوة العمل، الكميات، الأجور وغيرها، ينسب فيه معدل الظاهرة أو مجموع أو بعض أجزائها، في فترة زمنية معينة تدعى الفترة الجارية الى نفس الظاهرة في فترة زمنية أخرى تدعى فترة الأساس.

كمثال على ذلك: إذا كانت قيمة صادرات الجزائر 400000 مليون دينار جزائري في سنة 1970 وفي سنة 1975 بلغت مقدار 500000 مليون دينار جزائري، فان الرقم القياسي لقيمة الصادرات في سنة 1975 بالنسبة الى سنة 1970 هو:

$$\text{الرقم القياسي} = \left[\frac{\text{القيمة في 1975}}{\text{القيمة في 1972}} \right] \times 100\%$$

$$\text{أي الرقم القياسي} = \left[\frac{400000 \times 500}{500000} \right] \times 100\% = 125\%$$

أي أن هناك زيادة في صادرات الجزائر في سنة 1975 مقارنة بسنة 1970 بلغت نسبتها 25%.²

¹ International Monetary Fund, Consumer price index manual, 2020, P1.

² عبد الحسين زيني، الأرقام القياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2012، ص 20.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

وفيما يخص الأرقام القياسية للأسعار هي عبارة عن التغير النسبي في أسعار مجموعة من السلع في مدة زمنية معينة مقارنة بمستواها في فترة أخرى تؤخذ أساسا للقياس أو للمقارنة.¹ وتستخدم لقياس معدل التضخم وشدة حدته من سنة معينة، فهناك عددا من الأرقام القياسية للأسعار نذكر: الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الرقم القياسي لأسعار الجملة والرقم القياسي للنتاج المحلي. ويكون معدل التضخم المقدر بإحدى هذه الأرقام مختلف عن تقديره باستخدام الأرقام الأخرى.

2.1.1 مقاييس الأرقام القياسية:

يمكن التمييز بين ثلاث مقاييس للأرقام القياسية:

1.2.1.1 الرقم القياسي لأسعار المنتج: (Producer Price Index)

يغطي جميع السلع التي تدخل في العملية الإنتاجية، يقيس التغير الشهري في أسعار الجملة للسلع والصناعة، يعكس تكلفة المنتجين. بهذا الرقم يمكننا التنبؤ بمؤشر أسعار الاستهلاك المستقبلي، ويؤثر على قيمة العملة، حيث أنه يفسر معدل التغير الشهري في مخرجات المصانع، المناجم والخدمات المحلية من حيث الكمية.

2.2.1.1 المكمش الضمني للنتاج الداخلي الخام: (Deflator PIB)

يغطي جميع السلع والخدمات في الاقتصاد المحلي، فهو يبين التغيرات في الأسعار لمجموعة معينة من السلع ما بين الفترة الحالية وفترة الأساس، يعكس هذا الرقم التضخم في الاقتصاد ككل ويقاس كالتالي:

$$D.PIB = PIB_N / PIB_R$$

حيث: D.PIB المكمش الضمني للنتاج الداخلي الخام، PIB_N الناتج الداخلي الخام الاسمي بالأسعار الجارية، PIB_R الناتج الداخلي الخام الحقيقي بالأسعار الثابتة.

¹ تقار عبد الكريم، آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2014، ص 12.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

3.2.1.1 الرقم القياسي لأسعار المستهلك: (Consumer Price Index)

يغطي السلع الاستهلاكية التي يقوم المستهلك بشرائها، أي سلة سوقية من السلع والخدمات التي يشتريها الأسر متوسطي الدخل في المناطق الحضرية. فالرقم القياسي لأسعار المستهلك يقيس التغير الحاصل في تكلفة معيشة المستهلك العادي، مما يجعله من أهم المؤشرات الاقتصادية.¹

3.1.1 صيغ الأرقام القياسية المرجحة:

الرقم القياسي المرجح يستخدم في الظواهر التي تكون مفرداتها مختلفة فيما بينها فلا يمكن تجميعها لاختلافها. مما وجب تحويلها الى نوعية واحدة بترجيحها بأوزان تعتبر الأهمية النسبية لتلك المفردات. وعليه نذكر ثلاث صيغ للأرقام القياسية المرجحة:

1.3.1.1 الرقم القياسي المرجح بالأسعار وسنة الأساس لاسبير Laspeyres

اقترح Laspeyres سنة 1864، ترجيح الرقم القياسي التجميعي باستخدام سنة الأساس، ولهذا الرقم

صيغتان:

$$100 \times \frac{\sum P_n Q_0}{\sum P_0 Q_0} = \text{صيغة لاسبير للأسعار}$$

حيث:

P_n : أسعار سنة المقارنة، P_0 : أسعار سنة الأساس، Q_0 : كميات سنة الأساس.

بفرض استمرار المستهلكون باستهلاك نفس كميات السلع حتى ولو تغيرت انخفاضا أو ارتفاعا.

$$100 \times \frac{\sum Q_n P_0}{\sum Q_0 P_0} = \text{صيغة لاسبير للكميات}$$

حيث:

Q_n : كميات سنة المقارنة، P_0 : أسعار سنة الأساس، Q_0 : كميات سنة الأساس.

بفرض ثبات الأسعار في فترتي الأساس والمقارنة حتى ولو تغيرت الكميات المستهلكة في الفترتين.

¹ بديار أحمد (وآخرون)، تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نماذج ARMA، مجلة دفاتر بوادكس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن باديس مستغانم، الجزائر، المجلد 11، العدد 01، 2022، ص ص 313-314.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

2.3.1.1 الرقم القياسي المرجح بأسعار سنة المقارنة باش: (Paache)

هو الرقم القياسي التجميعي المرجح باستخدام سنة المقارنة، وله صيغتان:

$$100 \times \frac{\sum P_n Q_n}{\sum P_0 Q_n} = \text{صيغة باش للأسعار}$$

حيث: P_n : أسعار سنة المقارنة، P_0 : أسعار سنة الأساس، Q_n : كميات سنة المقارنة.

تقيس هذه الصيغة التغير في النفقات للحصول على كميات السلع في سنة المقارنة مرجحة بأسعار سنة المقارنة وأسعار سنة الأساس، أي بافتراض عدم تغير الكميات المستهلكة.

$$100 \times \frac{\sum Q_n P_n}{\sum Q_0 P_n} = \text{صيغة باش للكميات}$$

هنا يفترض تقييم الكميات المستهلكة في فترتي الأساس والمقارنة بنفس أسعار سنة المقارنة.

3.3.1.1 الرقم القياسي الأمثل فيشر: (Fisher)

يستند رقم باش على الترجيح بأوزان سنة المقارنة، مما يدفع صيغة الرقم الى أسفل، على عكس رقم لاسبير المتحيز الى أعلى لاستناده على الترجيح بأوزان سنة الأساس. وعليه تم اقتراح عدة صيغ لمعالجة الاختلاف بين الترجيحين وقد كانت صيغة فيشر أهمها.

$$\sqrt{\frac{\sum P_n Q_n}{\sum P_0 Q_n} \times \frac{\sum P_n Q_0}{\sum P_0 Q_0}} \times 100 = \text{الرقم القياسي الأمثل للأسعار}$$

$$\sqrt{\frac{\sum Q_n P_n}{\sum Q_0 P_n} \times \frac{\sum Q_n P_0}{\sum Q_0 P_0}} \times 100 = \text{الرقم القياسي الأمثل للكميات}$$

أي أنه عبارة عن الوسط الهندسي لصيغة لاسبير للأسعار أو للكميات مضروب بصيغة باش للأسعار أو للكميات.¹

¹ بن يوسف نوة، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016، ص ص 99-102.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

2.1 تعريف مؤشر أسعار الاستهلاك:

مؤشر أسعار المستهلك هو من أهم المؤشرات الاقتصادية الرئيسية يقيس متوسط التغير في الأسعار التي يدفعها المستهلكين مقابل سلة من السلع والخدمات. تستخدم هذه التغيرات لقياس ارتفاع تكلفة المعيشة. كما أنه مقياس احصائي لتطور أسعار السلع والخدمات التي يستهلكها السكان المقيمون في البلد.¹

تسمى الزيادة العامة والمستمرة في مستوى الأسعار في اقتصاد معين بالتضخم. ومقياس التضخم شائع الاستخدام هو مؤشر أسعار المستهلك، والذي يقيس أسعار سلة من السلع والخدمات التي تشتريها أسرة نموذجية. ولذلك لا بد من تعريف الأسرة، سلة السلع والتغطية الجغرافية (حضرية أو ريفية) التي تختلف من بلد لآخر، فعلى الرغم من أن مؤشر أسعار الاستهلاك مفيد لقياس تضخم أسعار المستهلك في بلد ما، إلا أنه أقل قيمة بالنسبة للمقارنة بين البلدان.²

المؤشر: يقيس التغيرات في الظواهر بمرور الوقت. يمنح معلومات تركيبية عن تباين المتغير بين فترتين.

المؤشر في الأساس 100 بالنسبة للفترة الأولى، تشير القيمة التي تزيد عن 100 إلى زيادة من خط الأساس وتشير القيمة الأقل من 100 إلى انخفاض عن خط الأساس

مثال: تطور رقم الاعمال

لدينا تطور رقم الأعمال لمؤسسة معينة لأربع فترات. يعطي الجدول رقم (1-3) النسبة المئوية للتطور والمؤشر في الأساس 100. الفترة الأولى هي فترة الأساس.³

¹ <https://fbs.ae/glossary/consumer-price-index-134> consulté le 23/07/2023 à 22h35.

² World Bank, <https://databank.worldbank.org/metadataglossary/world-development-indicators/series/FP.CPI.TOTL> 30/01/2023 à 18h30.

³ Makhlouf Farid, Fiche 10. Indices et concentration, *Fiches de Statistique descriptive*. Sous la direction de Makhlouf Farid. Ellipses, 2022, pp 1-5.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

الجدول رقم (3-1): كيفية حساب نسبة تطور والمؤشر في الأساس 100 لرقم الأعمال

المؤشر في الأساس 100	نسبة التطور	رقم الأعمال	الفترة
100	/	26000	1
$100 \times (26000 - 23560)$ 90.61 =	$100 \times (26000 / (26000 - 23560))$ %9.38 - =	23560	2
$100 \times (26000 - 25631)$ 98.58 =	$100 \times (23560 / (23560 - 25631))$ %8.79 =	25631	3
$100 \times (26000 - 26430)$ 101.65 =	$100 \times (25631 / (25631 - 26430))$ % 3.12=	26430	4

Source : Makhlouf Farid. Fiche 10. Indices et concentration, Fiches de Statistique descriptive. Sous la direction de Makhlouf Farid. Ellipses, 2022, pp1-5.

للدفاع عن القدرة الشرائية للأسر أو الموظفين، مؤشر أسعار المستهلك (CPI) هو الأداة التي توفر المعلومات المطلوبة عن متوسط التغيير المرجح في الأسعار المعروضة (وبالتالي جميع الضرائب المدرجة) بين فترتين في منطقة معينة. السلع والخدمات التي يتم أخذها بالاعتبار هي تلك الموجودة في السوق، بغض النظر عن بلد المنشأ.¹ يأخذ مؤشر أسعار المستهلك في الحسبان أسعار عينة كبيرة من الانفاق الاستهلاكي الحالي للأسر: الملابس، الطعام، الايجار، النفقات الطبية والمعدات المنزلية.

مؤشر أسعار المستهلك هو قبل كل شيء مؤشر لتكلفة المعيشة. اذا كان مستوى معين من التضخم أمرا طبيعيا، بل و مرغوبا فيه، فإن التسارع المعمم وغير المتحكم فيه في ارتفاع أسعار المستهلك، و بالتالي في تكلفة المعيشة، يؤدي إلى الاختلال أو عدم الاستقرار النقدي مع ارتفاع التضخم، فيرى المستهلك أن قدرته الشرائية مهددة و يرى المستثمر أن قيمة استثماراته تنخفض بانخفاض القيمة النقدية.

¹ Silem, Ahmed, Chapitre 11. Le déséquilibre inflationniste et les politiques de stabilité des prix, L'économie politique. Bases méthodologiques et problèmes fondamentaux, sous la direction de Silem Ahmed. Armand Colin, France, 2011, pp. 354-369.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

الهدف من مؤشر أسعار المستهلك هو التمسك بأكبر قدر ممكن بمفهوم تكلفة المعيشة، يجب مؤشر تكلفة المعيشة على السؤال التالي: بأي تكلفة، سعر السوق الحالي، يمكن للمرء أن يحقق نفس مستوى المعيشة كما كان خلال الفترة المرجعية؟¹

يقيس مؤشر أسعار الاستهلاك القوة الشرائية للسلع الاستهلاكية، استخداماته كثيرة، حيث يعتبر مؤشر احصائي يقيس تغيرات أسعار السلع والخدمات، فهو يشرح اتجاهات التضخم ويعبر عن القوة الشرائية للعملة.²

1.2.1 كيفية حساب مؤشر أسعار الاستهلاك:

يتم حساب مؤشر أسعار المستهلك بإعطاء أوزان للمجموعات السلعية التي تدخل في قياس المؤشر، فمن خلال دراسات مسحية لمتوسط ما ينفقه المستهلك من الدخل على كل مجموعة سلعية وعلى كل سلعة من المجموعة يتم تحديد الأوزان. فعلى سبيل المثال من خلال دراسة مسحية تبين أن 35% من متوسط الانفاق الاستهلاكي للعائلات يذهب لشراء السلع الغذائية، فالتغيرات التي تحدث في الأسعار تكون بنسبة 35% ناتجة عن تغيرات حدثت في أسعار تلك السلع. ونفس الشيء بالنسبة لكل مجموعة سلعية وكل سلعة من المجموعة. "فبضرب أوزان تلك السلع بأسعارها وجمع النتيجة نحصل على رقم مرجح بأوزان تلك السلع يقيس أسعار سلع كل مجموعة، ثم يجمع ما حصلنا عليه للمجموعات السلعية المختلفة نحصل على رقم موحد يقيس قيمة السلة السلعية مرجح بأوزان المجموعات السلعية المكونة لها". مع اختيار سنة الأساس، نحصل على رقم موحد من خلال جمع للمجموعات السلعية التي تحصلنا عليها، هذا الرقم الموحد يقيس قيمة السلة السلعية مرجح بأوزان المجموعات السلعية المكونة لها. فيحسب المؤشر بعد اختيار سنة الأساس بالطريقة نفسها التي يحسب بها منخفض الناتج المحلي الإجمالي، نقسم قيمة السلة بأسعار السنة الحالية على قيمة نفس السلة بأسعار سنة الأساس كما يلي:

$$CPI = 100 \left(\frac{\sum_{i=1}^n p_{ti} q_i}{\sum_{i=1}^n p_{0i} q_i} \right)$$

حيث p_{ti} سعر السلعة i في السنة t و p_{0i} سعر السلعة i في سنة الأساس و q_i وون السلعة i في حساب المؤشر و n عدد السلع المدرجة في المؤشر.

¹Keller, Stefan, Julien Browaey, Chapitre 18. Les prix à la consommation, *Guide des indicateurs de marché*. sous la direction de Keller Stefan, Browaey Julien. Dunod, France, 2009, pp. 237-248.

² أسماء درود، أثر سعر الصرف الموازي على مؤشر أسعار الاستهلاك بالجزائر خلال الفترة 1990-2020، باستخدام نموذج ARDL، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص 618.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

ولحساب معدل التضخم السنوي نحسب نسب التغير المئوية في مؤشر أسعار الاستهلاك من عام لآخر. نعطي مثال على ذلك: إذا بلغت قيمة المؤشر في سنة ما تمثل 120 نقطة يعني ذلك أن الأسعار في تلك السنة ارتفعت بنسبة 20٪ عن مستويات الأسعار في سنة الأساس.

وتختلف قيمة معدل تغير الأسعار باستخدام مخفض الناتج المحلي الإجمالي وقيمه المتحصل عليها باستخدام مؤشر أسعار المستهلك وذلك لأسباب ثلاثة وهي:

- السلع والخدمات المستخدمة في قياس التغيرات في الأسعار تختلف فالمخفض يقيس هذه التغيرات في الأسعار لجميع السلع والخدمات بينما المؤشر يقيس التغيرات في أسعار السلع والخدمات المشتراة من قبل المستهلك فقط وهناك العديد من السلع التي لا تكون داخلة في الحساب كالسلع الصناعية التي يشتريها عادة قطاع الأعمال.
- السلع والخدمات المنتجة محليا لا تدخل في حساب المخفض، في حين تدخل جميع السلع والخدمات المستهلكة من طرف العائلات دون الاخذ بعين الاعتبار أنها منتجة محليا أو دوليا في حساب المؤشر.
- أوزان السلع والخدمات في المؤشر تكون ثابتة لا تتغير من عام لآخر حسب الكمية المنتجة منها. وبصفة عامة عندما يكون الاقتصاد يعتمد أكثر على الاستيراد لاستهلاك العائلات يصبح التفاوت أكبر بين مؤشر أسعار الاستهلاك ومخفض الناتج المحلي الإجمالي.¹

2.2.1 استخدامات مؤشر أسعار الاستهلاك:

يعتبر مؤشر أسعار المستهلك مهم كونه مؤشر اقتصادي له القدرة على قياس التضخم وتوفير معلومات قيمة لصانعي القرارات والسياسات الاقتصادية والشركات والمستثمرين. فاستعمالاته تتمثل فيما يلي:

- تعديل الأجور والضرائب وأسعار الفائدة: وهذا يساعد في الحفاظ على القدرة الشرائية للعمال والمستثمرين ويمنع عدم الاستقرار الاقتصادي الناجم عن التضخم.²

¹ عبد الرحمن محمد السلطان، مرجع سابق، ص18-19-20.

² Finance strategists, Wealth management, Macroeconomique, consumer price index.

<https://www.financestrategists.com/wealth-management/macroconomics/consumer-price-index/consulté le 23/07/2023 à15h00>.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

- القدرة على اختيار السياسات الاقتصادية: من خلال تتبع تطور مؤشر أسعار المستهلك، يمكن لواضعي السياسات اتخاذ قرارات حول كيفية إدارة الاقتصاد.
- تحديد فرص الاستثمار والمخاطر: يستخدم المستثمرون المؤشر لتحديد الفرص والمخاطر المحتملة في مختلف الصناعات، كالصناعات الحساسة لتغيرات مؤشر أسعار المستهلك، مثل الرعاية الصحية والإسكان.
- اتخاذ قرارات التسعير واستراتيجية العمل: تستخدم الشركات المؤشر لمساعدتها على اتخاذ قرارات التسعير وتعديل استراتيجيات أعمالهم استجابة للتغيرات في الاقتصاد فإذا كان مؤشر أسعار المستهلك يرتفع بسرعة، فقد تحتاج الشركات الى رفع الأسعار للحفاظ على هامش الربح.
- فهم تأثير التضخم على القدرة الشرائية: يستخدم المستهلكون مؤشر أسعار المستهلك لفهم كيفية تأثير التضخم على قدرتهم الشرائية، من خلال تتبع المؤشر الذي يمكنهم من اتخاذ قرارات بشأن إدارة مواردهم المالية.
- حساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي: يتم استخدام مؤشر أسعار المستهلك لحساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والذي يتم تعديله وتصحيحه وفقا للتضخم، وهو المقياس الأكثر دقة للنمو الاقتصادي، لأنه يعكس التغيرات في الإنتاج بدلا من التغيرات في الأسعار.¹

3.1 مؤشر أسعار الاستهلاك ومعدلات التضخم:

من بين أهم القضايا التي يهتم بها صناع السياسة الاقتصادية في البلد هو التضخم، الذي يمثل الارتفاع المستمر والملموس في المستويات العامة للأسعار في فترة زمنية معينة، فاستقرار مستويات الأسعار من بين الأهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية تحقيقها مع محاربة التضخم، والآثار الاقتصادية السلبية والخطيرة، جراء ارتفاع معدلات التضخم كندهور وانخفاض في مستويات المعيشة لذوي الدخل الضعيفة والثابتة وتراجع القدرة التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محليا.

1.3.1 تعريف التضخم وآثاره الاقتصادية:

التضخم هو الزيادة المستمرة في مستوى الأسعار للسلع والخدمات في الاقتصاد في فترة زمنية معينة. وعليه سنتطرق الى تعريف التضخم وآثاره الاقتصادية.

¹ Finance strategists, Wealth management, Macroeconomique, consumer price index.

<https://www.financestrategists.com/wealth-management/macroeconomics/consumer-price-index/> consulté le 23/07/2023 à 15h00.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

1.1.3.1 تعريف التضخم:

للتضخم تعريف عديدة، فالبعض منهم اهتموا بالجانب النقدي للتضخم وعرفوه من خلال أسبابه، وآخرون اهتموا بالجانب السعري لظاهرة التضخم فعرفوه بحسب آثار هذه الظاهرة.

إذا نظرنا الى التضخم كونه ظاهرة نقدية فيعرف على أنه عبارة عن ارتفاع الأسعار جراء الزيادة في كمية النقود، سواء تلك الزيادة ظهرت جراء عرض النقود (التوسع في الائتمان أو الإصدار النقدي) أو جراء الطلب على النقود (الانفاق النقدي). أما إذا نظرنا الى التضخم كونه ظاهرة سعرية فيعرف من خلال آثاره، استمرارية ارتفاع الأسعار أي بديناميكية مستمرة نحو ارتفاع المستوى العام للأسعار.¹

في القرن التاسع عشر ميلادي اعتبر الكلاسيكيون التضخم ظاهرة نقدية، فكان التركيز على جانب التضخم النقدي، فعرفوه على أنه الزيادة المحسوسة في عرض النقود التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

وهناك من يرى أنه الارتفاع في مستويات الأسعار نتيجة لوجود فجوة بين حجم السلع المعروضة وحجم الدخل المتاحة للإنفاق.²

2.1.3.1 الآثار الاقتصادية للتضخم:

- انخفاض القدرة الشرائية للنقود من بين الآثار الاقتصادية للارتفاع المستمر في الأسعار والتضخم. ففرضا إذا كان المعدل السنوي للتضخم 10% فالقوة الشرائية لكمية معينة من النقود ستقل وتصبح 90% مما كانت عليه خلال سنة.

- عندما يرتفع معدل التضخم نسبيا، تفقد النقود خاصية نقل الثروة الى المستقبل، فتتقلص الثقة في العملة الوطنية، مما يؤدي بالأفراد الى الاحتفاظ بأموالهم على شكل عملات أجنبية كالدولار أو الأورو، وتسمى هذه الظاهرة بالدولرة Dollarization، وهذه الأخيرة تؤدي الى تناقص سريع لقيمة العملة وسبب آخر لارتفاع في مستويات الأسعار.

- تبني قرارات الاستثمار والادخار على معدل الفائدة الحقيقي وليس معدل الفائدة الاسمي. ومن بين آثار التضخم الاقتصادية الزيادة في الفجوة ما بين معدل الفائدة الحقيقي والاسمي، ومعدل الفائدة الحقيقي

¹ مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال "النظرية والمؤسسات النقدية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000، ص 69-70.

² نوة بن يوسف، النظريات الاقتصادية المفسرة لظاهرة التضخم، دار المنبي للطباعة والنشر، المسيلة، الجزائر، 2023، ص 18.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

يحسب عن طريق الفرق بين معدل الفائدة الاسمي ومعدل التضخم المتوقع، فإذا كان معدل التضخم أكبر من معدل الفائدة الاسمي يصبح معدل الفائدة الحقيقي سالبا أي الذي يقترض المال لا يستفيد شيئا في الحقيقة بذلك المعدل الاسمي، الفائدة المتحصل عليها تكون أقل من انخفاض القوة الشرائية للنقود المقرضة. فلا يجب أن يقل معدل الفائدة الاسمي عن معدل التضخم المتوقع.¹

2.3.1 قياس معدل التضخم من خلال مؤشر أسعار الاستهلاك:

لقياس التضخم هو أمر صعب ونسبي، يتم استخدام مؤشرات الأسعار لقياس ظاهرة التضخم، خاصة مؤشر الأسعار للاستهلاك، ومؤشر السعر الضمني للنواتج الداخلي الإجمالي ومؤشر أسعار الجملة.²

وأهم مقياس للتضخم هو مؤشر أسعار المستهلك Consumer Price Index والذي يقيس تغيرات أسعار التجزئة لسلة مكونة من عدد كبير من السلع والخدمات التي يستهلكها القطاع العائلي. ويعد مؤشر أسعار المستهلك المؤشر الأكثر أهمية لقياس مدى تأثير مستويات معيشة المستهلكين بتغيرات الأسعار، وهو المؤشر المعتمد في البلدان التي تربط الأجور والمدفوعات التحويلية بمعدل التضخم السنوية Indexing.³

يجب أولا اختيار مجموعة من السلع والخدمات لاستهلاك أسرة (عينة من المجتمع) متوسطة الدخل التي تحسب أسعار ضمن الرقم القياسي. تحسب بالأسعار الجارية قيمة هذه المجموعة السلعية للسنة المراد فيها قياس التضخم، ثم تحسب النسبة بين هذه القيمة للسنة الجارية وبين قيمة نفس كميات المجموعة بأسعار سنة الأساس.⁴

مثال تطبيقي:

المجموعة السلعية على سبيل المثال تتكون من ثلاث سلع: الطعام، الرعاية الطبية والسكن. وتمت دراسة مسحية افتراضية بأن المستهلكين ينفقون من ميزانيتهم 20% على الطعام و50% على المسكن و30% على الرعاية الطبية. وباستخدام عام 1995 كسنة أساس لضبط سعر كل سلعة عند الرقم 100 بحيث أن الاختلافات في وحدات كل سلعة لن يؤثر في مؤشر الأسعار. هذا يعني ضمنا أن مؤشر أسعار المستهلك يكون أيضا 100 في سنة الأساس. $[(0.20*100)+(0.50*100)+(0.30*100)]$

¹ أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002، ص314-315.

² ب.برنييه، ا.سموه، مرجع سابق، ص292.

³ BENACHENHOU Mourad, Inflation dévaluation marginalisation, édition DAR ECH'RIFA, Algérie, 1993, p4.

⁴ أحمد رمضان نعمة الله (وآخرون)، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2004، ص 247.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

بعد ذلك نحسب مؤشر أسعار المستهلك ومعدل التضخم لعام 1996. نفترض أن سعر الطعام ارتفع في عام 1996 بمقدار 2% ليصل الى 102%. وارتفع سعر السكن بمقدار 6% ليصبح 106% والرعاية الطبية 10% لتصبح 110%. ونعيد بذلك حساب مؤشر أسعار المستهلك كالتالي:

مؤشر أسعار المستهلك لعام 1996

$$[(0.20*102)+(0.50*106)+(0.30*110)]= 106.4$$

بكلمة أخرى، إذا كان عام 1995 هو سنة الأساس ومؤشر أسعار المستهلك هو 100 يكون معدل التضخم 6.4% في السنة.

$$(106.4-100)/100*100=6.4$$

لاحظ أنه في أرقام قياسية ذات أوزان ثابتة للقياس مثل مؤشر أسعار المستهلك تتغير الأسعار من سنة الى أخرى لكن الأوزان تبقى كما هي.

بهذا المثال التطبيقي تبين لنا الطريقة التي يتم بها قياس التضخم، غير أنه في الواقع يتم حساب التضخم بمؤشر أسعار الاستهلاك الذي يضم عدد كبير من السلع والخدمات ولكن الطريقة نفسها.¹

3.3.1 أسباب التضخم:

هناك عدة أنواع من التضخم نذكر أهمها:

➤ تضخم التكاليف: ينجم عن ارتفاع تكاليف الانتاج التي تنقلها الشركات الى أسعار البيع. وتصنف التكاليف الى ثلاثة أنواع:

- تكاليف دفع الأجور التي تؤدي الى ارتفاع الأسعار بسبب ارتفاع أجور العمال بنسبة تفوق الزيادة في الإنتاج.

- تكاليف دفع الأرباح التي تؤدي الى ارتفاع الأسعار بسبب ارتفاع أسعار السلع التي تنتجها منشآت أو مؤسسات احتكارية قررت رفع الأسعار لتحقيق أرباح احتكارية.

¹ وليام د. نوردهاوس، بول آ. سامويلسون، ترجمة هشام عبد الله، الاقتصاد، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2006، ص 609.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

- تكاليف دفع المنتجات التي تؤدي الى ارتفاع الأسعار بسبب الارتفاع المفاجئ دون سابق انذار لأسعار المنتجات والسلع الأولية.¹

فيما يخص ارتفاع تكاليف الإنتاج يمكن ألا تكون سبب في ارتفاع مستويات الأسعار في حالة ما اختارت الشركات الإنتاجية أن تقلل من أرباحها وتحمل الزيادة في النفقات، فتبقى أسعار المنتجات ثابتا، أما في حالة ما إذا اختارت وحرصت الشركات الإنتاجية على بقاء معدلات أرباحها ثابتة وبالتالي ينتقل ذلك العبء (ارتفاع التكاليف) الى المستهلك الذي يتحمل ارتفاع الأسعار.²

➤ التضخم الناجم عن الطلب: بسبب زيادة إجمالي الطلب في وقت معين على إجمالي العرض، يزداد الطلب الكلي بزيادة عرض النقود وبالتالي يرتفع معدل التضخم بسبب الطلب الكلي.³ هذا التحليل الاقتصادي يرجع الى الاقتصادي السويدي فيكسل والاقتصادي الانجليزي كينز، وذلك عند محاولتهم صياغة النظرية الكمية. قررا أن مستويات الأسعار مرتبطة بكمية النقود بعلاقة طردية وبصورة مباشرة، أي أن زيادة كمية النقود تؤدي الى حدوث التضخم.⁴

فزيادة دخول بعض الوحدات الاقتصادية ذات نشاط استهلاكي أو انتاجي نتيجة ارتفاع الأسعار يخلق لديها زيادة في الانفاق أي يزداد الطلب فترتفع الأسعار من جديد.⁵

➤ التضخم المستورد: والذي ينجم عن ارتفاع أسعار السلع المستوردة (منتجات أو مواد أولية) وينتقل الى تكاليف المنتجات المحلية (يشكل ارتفاع سعر برميل النفط نوع من التضخم في الواردات).

➤ التضخم الهيكلية: الذي يرتبط في كثير من الأحيان بالجمود الهيكلي للاقتصاديات وأحيانا بالصراعات بين الفئات الاجتماعية، مما يؤدي عموما الى زيادات في الأجور الاسمية بعد زيادات الأسعار.⁶

¹محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2004، ص 207-208.

²مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص78.

³محمد فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص 207-208.

⁴مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص84.

⁵أحمد الأشقر، مرجع سابق، ص318.

⁶ Aminata HAÏDARA M. Toussaint Bléhoué DAMOH M. Demba DIA, Op-cit, P27.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

مجموعة العلاقات بين المناطق والقطاعات والتيارات الاقتصادية مرتبطة بعمليات الإنتاج وتوزيع الموارد المادية في المجتمع. ينعكس أثر الضغوط التضخمية على الانفاق، أو على الطلب أو على الإنتاج بسبب سلوكيات للعناصر التي تشكل الاقتصاد السكان، السوق والمشاريع أو بسبب جمود العلاقات بين تلك العناصر.¹

4.1 الكساد التضخمي في الدول النامية:

تسمى الحالة التي تتحقق فيها مظاهر التضخم ومظاهر الكساد في نفس الوقت بالكساد التضخمي، مع العلم أن ظاهرة الكساد هي نقيض ظاهرة التضخم، ومن الناحية النظرية عدم تحقق النقيضين. يتمثل الكساد التضخمي في انخفاض حجم الإنتاج، ارتفاع الأسعار، انخفاض درجة استخدام الطاقات الإنتاجية، انخفاض الاستثمار، ارتفاع معدلات البطالة وعدم ارتفاع الأجور، بما يتوافق مع ارتفاع الأسعار مع انخفاض في معدلات النمو وهذه المظاهر كلها تمثل مظاهر الكساد الاقتصادي مع ارتفاع الأسعار التي تمثل ظاهرة التضخم وعليه سميت بالكساد التضخمي.²

تحتل دراسة وتحليل كل من ظاهري التضخم والكساد أهمية بالغة في الدول النامية ذلك لتواجدهما معا وفي نفس الوقت في اقتصادياتهم. وتعددت واختلقت الأسباب وراء ظهور هاتين الظاهرتين المتناقضتين من الناحية النظرية والمتواجدتين من الناحية الواقعية والعملية في الدول النامية عن تلك الأسباب في الدول المتقدمة، فمن بين أهم الأسباب في الدول النامية الأسباب الهيكلية خاصة فيما يخص منها الاختلال في الجهاز الإنتاجي لمحدودية النشاطات في خلق الناتج والدخل وتوفير مناصب الشغل والرفع من المستوى المعيشي وترقية الصادرات. الأهمية النسبية المرتفعة لبعض القطاعات إذا لم يكن قطاع واحد فقط، كما هو الحال في الدول التي تعتمد على قطاع المحروقات في اقتصادها أي نشاطات استخراج النفط ذات أهمية نسبية كبيرة في هذه البلدان في حين القطاعات الاقتصادية الأخرى تقل أهميتها النسبية بصورة كبيرة. ولضعف وانعدام الصناعات التحويلية في البلدان النامية فلا تستفيد من المواد الأولية المستخرجة خاصة منها النفطية التي تصدر على حالتها الخام الأولية، وهنا تخسر القيمة المضافة لعملية التحويل هذه.³

¹ مجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 78-79.

² فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدارا للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث اريد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الاولى، 2007، ص 325.

³ فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، مرجع سابق، ص 327.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

2. التحكم في التضخم بالسياستين النقدية والمالية:

يكشف التضخم عن اضطراب كامل في الاقتصاد والذي لا يمكن أن ينشأ بين عشية وضحاها، بل هو نتيجة لتدابير وقرارات غير مدروسة وسوء الاعداد والتطبيق من قبل المسؤولين عن الاقتصاد على المستوى الوطني. ليس العمال ولا التجار ولا حتى المضاربين هم الذين يخلقون حالة التضخم، لأن هذه المجموعات المختلفة لا تسيطر إلا على عدد محدود من العوامل التي يمكن أن يكون لها تأثير محدد على الأسعار. التضخم دائما ما يكون نتيجة لسلسلة من القرارات التي لها تأثير على المجال الاقتصادي ويتم اتخاذها على أعلى مستوى سياسي من قبل المسؤولين الوطنيين.¹

قوى العرض والطلب هي التي تحدد الأسعار في الأسواق ذات النظام الرأسمالي الذي يعتمد على المنافسة، غير أن هذه الأخيرة اختفت في بعض الأحيان، وظهر مكانها الاتفاقات والاحتكارات التي تسعى الى رفع الأسعار بصورة مفرطة. وللخروج من هذا الوضع تستخدم الدولة مجموعة من السياسات والاستراتيجيات،² هذه الأخيرة تهدف الى مكافحة التضخم عن طريق القضاء على أسبابه الرئيسية في الأجلين الطويل والقصير:

- في الأجل القصير: اتباع استراتيجيات تحد من ارتفاع الطلب الكلي والتقليل من مصادره خاصة تلك الناجمة عن اتباع سياسة مالية توسعية وسياسة نقدية توسعية. أي أن هذه الاستراتيجيات تعالج التضخم في الأجل القصير عن طريق التحكم في نمو الطلب وجعله أكثر انسجاما مع نمو العرض الكلي.
- في الأجل المتوسط والطويل: هنا تهدف الاستراتيجيات إلى التخلص من التضخم عن طريق مصادره في جانب العرض الكلي، أي أن هذه الاستراتيجيات تهتم بالعرض الكلي للقضاء على التضخم وذلك عن طريق التحكم في استقرار الأسعار وتكاليف الإنتاج. وهو الأمر الذي يتطلب تواجد قدرات إنتاجية واسعة في الاقتصاد، وتشغيل كامل لعناصر الإنتاج لزيادة العرض من السلع والخدمات. فلا بد من التحكم في الأجل القصير على نمو الطلب الكلي لكي تتحقق أهداف الأجل المتوسط والطويل.

¹ BENACHENHOU Mourad, Op.cit., p4.

² أ. قيوح، م. ألبيرتيني، ترجمة صافي فلوح، ما هو التضخم معلومات أولية دراسة نظرية- تطبيقية، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، 1980، ص 165.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

ينتج عن تطبيق استراتيجيات مكافحة التضخم عدة تكاليف اقتصادية واجتماعية كإنخفاض النمو، الرفع من معدلات البطالة، ومنتج عنها كذلك وللأسف الرفع من التضخم. وتحمل المجتمع لهذه التكاليف راجع الى أولويات السياسات الاقتصادية وعلى وضع المجتمع الاقتصادي والاجتماعي.¹

1.2 وجهة نظر الكينزيين والنقديين:

معظم الاقتصاديين اتفقوا على أن باتباع سياسات مالية ونقدية أقل توسعا ينخفض معدل التضخم في الآجال الطويلة.

1.1.2 وجهة نظر الكينزيين: (The Keynesian Perspective)

يعتقد الكينزيون أن معدل التضخم ينخفض باتباع سياسات مالية ونقدية أقل اتساعا. غير أنها تتطلب وقت طويل حسب اعتقادهم. وأسعار أكبر عدد من السلع حسب الكينزيين يرتبط مع نفقات الإنتاج (جانبا الأ أكبر يتمثل في نفقات العمل)، فالتغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار تعكس التغيرات الحاصلة في الأجور النقدية التي ترتفع بانتعاش مستوى النشاط الاقتصادي وتنخفض في حالة ركود النشاط الاقتصادي.

وحسب جورج بيرري G.Perry للحفاظ على معدل البطالة فوق معدله الطبيعي بنقطة مئوية باستخدام سياسة مالية ونقدية مقيدة ينخفض التضخم أقل من نقطة مئوية واحدة ولو بعد ثلاث سنوات. كما وصل الى نفس النتيجة آرثراوكون Okun.A بعد عرض ست دراسات مختلفة. وبالاعتماد على هذه الدراسات إذا ظل معدل البطالة لمدة سنة مرتفعا بنقطة مئوية واحدة، ينخفض معدل التضخم جراء ذلك بمعدل ثلاث أعشار النقطة المئوية. فإذا انخفض معدل التضخم بنقطة مئوية واحدة تقدر تكلفته % من الناتج القومي الإجمالي في السنة. وبالاعتماد على هذه النتيجة مكافحة التضخم وتحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار يكون جد مكلف.²

2.1.2 وجهة نظر النقديين: The Monetarist Perspective

هناك ثلاثة قضايا أين يختلف فيها الكينزيين عن النقديين بخصوص تخفيض التضخم: كفاءة برامج ترشيد الأجور والأسعار، التكاليف وفعالية السياسة المالية.

¹ محمد أحمد الأندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، 2018، ص585-586.
² مايكل ايدجمان، ترجمة محمد ابراهيم منصور، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1999، ص425-426.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

للقديون اعتقاد بأن السياسة المالية تكون غير فعالة إذا لم تصاحبها تغيرات في عرض النقود على الأرجح في الأجل الطويل. حيث يرون أنه لا بد من حدوث تغييرات بالانخفاض في معدل نمو عرض النقود لتسجيل انخفاض في معدل التضخم.

وبخصوص التكاليف المرتبطة بتخفيض معدلات التضخم في نظر النقديين لا يعد بهذا الكبر المعتقد به لدى الكينزيين. ويؤكدون اعتقادهم بأن تخفيض معدلات التضخم يكون بالانخفاض المنتظم في معدل عرض النقود وينخفض بذلك توقعات العمال بخصوص مستويات الأسعار، وكنتيجة لذلك يقترب معدل البطالة الى معدله الطبيعي ويعدلون العمال من طلبهم على الأجور.¹

2.2 كيفية استخدام السياستين النقدية والمالية للتحكم في التضخم:

كلا السياستين المالية والنقدية تلعبان دورا مهما في تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار والتحكم في التضخم. وعليه مما يلي كيفية التحكم في التضخم باستخدام كل من السياستين:

1.2.2 التحكم في التضخم بالسياسة النقدية:

يعد التضخم المرتفع مشكلة لأنه يفرض تكاليف مرتفعة على المجتمع، وإبقاء التضخم منخفضا هو أحد أهداف صناع السياسات في جميع أنحاء العالم. وأحد أسباب ارتفاع معدل التضخم واستمرار ارتفاع الأسعار نمو كمية النقود في الاقتصاد، فعندما يصدر البنك المركزي كميات كبيرة من العملة المحلية دون أن يكون هناك أي نمو مماثل في الانتاج أو الانتاجية تنخفض قيمة العملة وترتفع بذلك الأسعار.²

التضخم في نظر الاقتصادي الشهير "ميلتون فريدمان" يبقى دائما وفي جميع الأحوال ظاهرة نقدية، فالتغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار التي مصدرها الرئيسي التغيرات في المعروض النقدي، فلعلاج ومحاربة التضخم حسب نظره من خلال الوصول الى مستويات منخفضة من معدل نمو المعروض النقدي. ففي الفترة ما بين 1977-1987 التي ساد فيها التضخم في دول أمريكا اللاتينية، كانت أسبابه في اعتقاد بعض الاقتصاديين في تلك الفترة

¹ مايكل ابدجمان، مرجع سابق، ص426.

² N.Gregory Mankiw, Mark P. Taylor, Principes de l'économie, 6eme édition, Deboeck Supérieur, Belgique, 2022, P16.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

الى وجود اختلالات هيكلية في النظم الاقتصادية في تلك البلدان، غير أن هناك دراسة بينت أن تلك الفترة تميزت بارتفاع معدلات نمو المعروض النقدي.¹

يعد استهداف التضخم من أهم أهداف السياسة النقدية، وبما أن فعالية السياسة النقدية كما رأينا سابقا مرتبط باستقلالية البنك المركزي، فلا بد من التطرق الى العلاقة بين التضخم واستقلالية البنك المركزي.

1.1.2.2 العلاقة بين التضخم واستقلالية البنك المركزي :

من بين الأهداف الرئيسية للبنك المركزي استقرار الأسعار واستهداف التضخم لحماية الاقتصاد من الأزمات والتقلبات الدورية. ولتحقيق هذه الأهداف يحتاج البنك المركزي أن يكون واضحا في أدواته وأن يكون تأثير الحكومة على السياسة النقدية مقيد بمعنى استقلالية البنك المركزي.²

إن نتائج الدراسات التجريبية حول تأثيرات استقلال البنك المركزي على أداء الاقتصاد ككل كان مثير للجدل. حيث البلدان التي أنشأت سلطات نقدية مستقلة، قد شهدت معدلات تضخم أقل من غيرها لمدة ثلاثين عاما، والبعض يؤكد على أن سبب اختيار هذه البلدان لهذه المنظمة هو على وجه التحديد بسبب ميلها الى استقرار مستوى الأسعار.³

كما أثبت Rogoff (1985) أن الاقتصاديات التي تملك بنوك مركزية مستقلة، الحفاظ على استقرار الأسعار وتحقيق معدل تضخم منخفض هدف رئيسي للسياسة النقدية.⁴

يحدد BatiniLaxton (2007) أن البنك المركزي الذي يستهدف التضخم يجب أن يتمتع بالاستقلالية القانونية والتحرر من أي قيود أو ضغوط حكومية تؤدي الى تمويل موجه لا يتوافق مع هدف التضخم المراد تحقيقه. إلا أن استقلالية البنك المركزي لا تعني استقلاليته بشكل كامل عن السياسة الاقتصادية للحكومة بل ينبغي أن تتبع

¹ محمد فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص 203-204.

² Zahaf youcef, Chibi abderrahim, the concept of central bank independence and its role in determining the fiscal-monetary coordination, the Algerian experience, Administrative and Financial Sciences Review, Faculty of Economic sciences Business sciences and Management, University of El Oued, Algeria, Volume 06, N° 02, 2022, P 383-384.

³ Vignolles, Benjamin, L'indépendance des banques centrales, *Regards croisés sur l'économie*, Ecole d'économie de Paris, France, vol. 11, no. 1, 2012, P77.

⁴ Mourougane Annabelle. Indépendance de la Banque centrale et politique monétaire : application à la Banque centrale européenne , *Revue française d'économie*, Centre national de la recherche scientifique, France, volume 13, n°1, 1998, P 159.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

تلك السياسة التي لا تتعارض مع أهدافها. يخلص Jansen (2001) الى أن استقلالية البنك المركزي يعني عدم تقيده مثل استخدامه لتمويل عجز الموازنة، وهذه النقطة أبرزها Wagner (2000) الذي يرى أن استقلالية البنك المركزي أمر ضروري لاستهداف التضخم.¹

تكمل السياسة النقدية السياسات الاقتصادية، فهي جزء لا يتجزأ منها، ارتباطها يكون وثيقا بجميع السياسات الاقتصادية بصفة عامة وبالسياسة المالية بصفة خاصة، فعندما يرتفع حجم الانفاق العام عن الإيرادات العامة وهي الحالة التي يكون فيها تداخل بين السياسة المالية والسياسة النقدية خاصة عن اللجوء الى الإصدار النقدي أو اللجوء الى البنك المركزي من خلال الاقتراض لسد الفجوة بين الانفاق والإيرادات الحكومية.²

السياسة النقدية تهدف أساسا وتسعى دائما الى تحقيق الاستقرار في مستويات الأسعار ويظهر ذلك من خلال السعي وراء بقاء معدلات التضخم في مستويات معينة ومحددة من قبل مسيري السياسة النقدية، لما لظاهرة التضخم من آثار سلبية كإخفاض معدلات النمو وانتشار حالات عدم اليقين في الاقتصاد.

2.1.2.2 سياسة استهداف التضخم :

يعتبر التضخم من القضايا الاقتصادية الأساسية التي تؤثر على إستقرار الاقتصاد والمستوى المعيشي للأفراد. لذلك تسعى البنوك المركزية الى إتباع سياسة نقدية فعالة للسيطرة عليه، من أهمها سياسة إستهداف التضخم. هذه الأخيرة أصبحت معتمدة في العديد من الدول لتحقيق إستقرار في مستويات الأسعار وتعزيز النمو الاقتصادي.

1.2.1.2.2 مفهوم سياسة استهداف التضخم:

طبقت لأول مرة سياسة استهداف التضخم سنة 1990 في نيوزيلاندا، ومن خلال ما حققته هذه السياسة من نتائج إيجابية تزايد عدد الدول المستهدفة للتضخم الى 35 دولة سنة 2015.³

¹ Abdessamad ZAKANI, L'indépendance de la Banque centrale et le ciblage d'inflation : Cas de Bank Al-Maghrib, International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics, International Journal of Accounting Finance Auditing IJAFAM, Maroc, Volume 3, 2022, P440.

² لحسن دردوري، لقلبي الأخضر، مرجع سابق، ص 41.

³ مرزوق فتيحة جبالى، فعاليات أدوات السياسة النقدية الكمية في الحد من التضخم في دول المغرب العربي دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2023، ص 88.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

تمثل سياسة استهداف التضخم إطار السياسة النقدية الذي من خلاله يضمن انخفاض في معدلات التضخم. الاستهداف يتمثل في تحديد معدل التضخم أو مجال له، تقوم السلطات النقدية على تحقيقه في حدود الفترة المحددة مسبقاً.¹

تعرف سياسة استهداف التضخم على أنها النظام النقدي الذي يستهدف التضخم بشكل مباشر دون أن يكون له هدف وسيط، باتباع ثلاث خطوات: تحدد أولاً السياسة النقدية القدرة على تحقيق معدل التضخم المستهدف، يتبناً ثانياً البنك المركزي بمعدل التضخم في المستقبل وأخيراً مقارنة المعدل المستهدف بالمتوقع، أين يمكن تحديد السياسة النقدية إما انكماشية أو توسعية، فإذا كان معدل التضخم المتوقع أعلى من المستهدف فعلى البنك المركزي إتباع سياسة نقدية إنكماشية والعكس صحيح.

تتمثل سياسة استهداف التضخم في إعلان صريح من قبل البنك المركزي بأن الهدف الأساسي للسياسة النقدية في تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم في فترة زمنية محددة، ويتوافق ذلك مع تحقيق الاستقلالية الكاملة للبنك المركزي في تبني ووضع الإجراءات والسياسات اللازمة لتحقيق الهدف المذكور سابقاً.²

2.2.1.2.2 دوافع تطبيق سياسة استهداف التضخم:

عدم قدرة الأدوات التقليدية للسياسة النقدية على تحقيق هدف التحكم ومكافحة التضخم، أدى إلى تبني سياسة استهداف التضخم، لأن هذه الأدوات تعتمد على أهداف وسيطية للوصول إلى الهدف النهائي وهو استقرار الأسعار. ومن أبرز الدوافع لتطبيق سياسة استهداف التضخم نذكر:

- سياسة استهداف النقدي لا تحقق نتائج جيدة في مراقبة التضخم، لعدم استقرار العلاقة ما بين التضخم والكتلة النقدية، وسياسة استهداف التضخم لا تتطلب التحلي بالشفافية أو مساءلة البنك المركزي؛
- قد يسهم انخفاض أسعار الفائدة قصيرة الأجل في زيادة الكتلة النقدية بشكل عام، حيث يفضل الفاعلون الاقتصاديون غير الممالين الاستثمار في السندات ذات الأجل القصير بدلاً عن الأجل الطويل. فتبني سياسة تهدف إلى تحقيق كمية معينة من النقود يمكن أن تؤدي إلى تفاوت بين المجموعات النقدية الضيقة والواسعة.

¹ الطاهر جليط، الهام حام، تقييم فعالية سياسة استهداف التضخم في الجزائر دراسة قياسية، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، المجلد 3، العدد 2، 2020، ص 38.

² عولي بسمه، شوقي جباري، فعالية سياسة استهداف التضخم في إدارة السياسة النقدية، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 06، 2014، ص ص 95-96.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

هذا التفاوت لا يعزز فعالية السياسة النقدية في تحقيق استقرار الأسعار، لعدم قدرة بعض الصدمات على التأثير بشكل فعال؛

- عدم كفاية استهداف العرض النقدي في كبح التضخم بسبب اختلال النمو ما بين الاقتصاد المالي والحقيقي، بسبب الابتكارات المالية، وتحرير حركة رؤوس الأموال وآلية الفوائد المسبقة.¹
- تحديد متغير اسمي كهدف للسياسة النقدية يساعد على تخطي مشكلة عدم الاتساق الزمني في السياسة النقدية، مما يضمن تركيز البنك المركزي على الأجل الطويل، ويتخلص من الضغوطات السياسية باتباع سياسة نقدية توسعية في الأجل القصير، التي يمكن ألا تتلاءم مع استقرار مستويات الأسعار في الأجل الطويل.²

2.2.2 التحكم في التضخم بالسياسة المالية

للوصول الى معدلات تضخم محددة لا تؤدي الى عرقلة المسار التنموي للبلد، تستخدم السياسة المالية أدواتها لمكافحة ظاهرة ارتفاع معدلات التضخم، عن طريق خفض الطلب الكلي الذي يفوق العرض الكلي بفرض الضرائب، وفي حالة عدم وصول الاقتصاد للتشغيل الكامل، يمكنها التدخل بسياسة الانفاق العام.³

فيما يلي يمكننا توضيح عمل أدوات السياسة المالية في محاربة التضخم:

- ترشيد النفقات: تقلص الدولة من حجم النفقات العامة لمحاربة التضخم، خاصة منها النفقات الاستهلاكية المعروفة بنفقات التسيير، كما تقوم بزيادة النفقات الاستثمارية (نفقات التجهيز)، مما يؤدي ذلك الى تخفيض معدلات نمو الطلب الكلي فتتخفف الأسعار.
- الزيادة في حجم الضرائب: من بين أهم مصادر الإيرادات الحكومية الضرائب، ينخفض معدل نمو الطلب الكلي عندما تقرر الدولة رفع معدلات الضرائب فتتخفف الاسعار.
- سياسة الدين العام: تعتبر سياسة الدين العام من أحد مصادر الإيرادات الحكومية أيضا، فمن خلاله يسحب من السوق فائض السيولة فينخفض الطلب الكلي فتتخفف الأسعار.

¹ مصباح سعيد، دور السياستين النقدية والمالية في استهداف التضخم في الجزائر للفترة (1990-2022)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمين العقال الحاج موسى أق اخاموك تامنغست، 2024، ص ص 87-88.

² العيفة الويزة، تومي صالح، واقع تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الرابع والعشرون، 2018، ص 229.

³ مطهري بقاء الدين، محاولة استهداف معدل التضخم الأملل من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية دراسة حالة الجزائر 1990-2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2022، ص 80.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

- الإعانات والتحويلات: هي عبارة عن دعم ومصدر دخل لعدة فئات من المجتمع، فبتخفيض حجم الإعانات والتحويلات ينقص من القدرة الشرائية لهذه الفئات فينخفض الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره لكبح التضخم.¹
- ### 3.2 التنسيق بين السياسة النقدية والمالية للتحكم في التضخم:

ضبط معدلات التضخم والتحكم فيه يعد من بين أهم الأهداف الاقتصادية التي لتحقيقها معظم الدول، فتعتمد بذلك لتنفيذ سياسة اقتصادية معينة لتحقيقه، وتعديل من السياسة المالية والنقدية أحد مكونات هذه السياسة الاقتصادية التي تعتمد كثيرا عليهما لبلوغ الأهداف المسطرة مسبقا من طرف الدولة باستخدام وسائل وأدوات هاتين السياستين. فمن الضروري وحتمية التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لتجنب أي تضارب محتمل بين وسائل وأهداف كل من السياستين.²

يعتبر التنسيق بين السياستين ذو أهمية كبيرة لقدرة على مواجهة عدة قضايا وأزمات اقتصادية، ككبح الضغوط التضخمية التي تنشأ نتيجة إرتفاع الطلب الكلي للسلع والخدمات عن العرض الكلي، وللتخفيف من حدة هذه الضغوط لا بد من إعادة التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، وفيما يلي بعض الإجراءات والتدابير التي تتخذها كل من السلطة المالية والسلطة النقدية:

- يقوم البنك المركزي بتقليص حجم الطلب الكلي بتقليص حجم الانفاق عن طريق امتصاصه الحجم الزائد من المعروض النقدي، كما يمكنه الحصول على نفس النتيجة أي تقليص الطلب الكلي عن طريق تخفيضه لحجم الائتمان المصرفي وحجم القروض الحكومية (طرح السندات الحكومية) الموجهة للبنوك والأفراد، فينخفض الانفاق الاستثماري والاستهلاكي بانخفاض حجم الكتلة النقدية المتوفرة لدى الافراد.
- فيما يخص السلطة المالية تقوم هي كذلك برفع حجم الإيرادات العامة وتخفيض حجم الانفاق العام من خلال زيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة والتقليل من حجم الإعانات.³

¹علي مكيد، علاء الدين عشيط، أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم: حالة الاقتصاد الجزائري (1990-2015)، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العددان 78-79، 2017، ص77-78.

²عبدلي رزيقة، أثر السياسة النقدية والمالية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة تحليلية قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه ل م د، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، 2019، ص102.

³عبدلي رزيقة، مرجع سابق، ص 102.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

فباتخاذ السلطتين النقدية والمالية لهذه التدابير والإجراءات نجد أن كل منهما يهدفان إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وإعادة التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، فالأجدر العمل على تحقيق التنسيق بين السياستين.¹

1.3.2 نماذج التنسيق بين السياستين المالية والنقدية:

1.1.3.2 نموذج نورد هاوس: (Nordhaus)

يتمحور هذا النموذج حول التنسيق التام بين السياستين المالية والنقدية. تحدد الأولويات الاقتصادية وبلوغ الأهداف دون أحداث أي ضرر في باقي المؤشرات. يحدد التنسيق مسار السياستين إما العمل على تحقيق مستويات أعلى من التوظيف والنتائج، إما محاولة محاربة التضخم والتحكم في المستوى العام للأسعار.

2.1.3.2 نموذج توازن ناش لنظرية الألعاب: (Equilibrium Nash)

من خلال هذا النموذج كل سياسة تعمل على تحقيق أهدافها المحددة، دون أي تنسيق مسبق بينهما بشرط أن تكون السياسة الأخرى تعمل بعقلانية. بتعبير آخر كل سياسة تحدد أدائها الفعالة التي تمكنها من تحقيق الأهداف الاقتصادية كخفض معدلات البطالة، الرفع من معدلات النمو أو كبح الضغوط التضخمية، دون أي تنسيق مسبق أو تشاور ما بين السياستين المالية والنقدية مع ضرورة تفهم ورشادة كل سياسة للسياسة الأخرى.

3.1.3.2 نموذج توازن ستيكلبيرج: (Stackelberg Equilibrium)

هذا النموذج يعتمد على نظرية المباريات بعلاقة القائد/التابع، يختلف عن النموذجين السابقين نورد هاوس وناش، فهو يعكس مباراة تتأرجح بين السياستين، بمعنى في حالة السلطة النقدية كقائد والسلطة المالية كتابع، يحدد البنك المركزي أهدافه أولاً، تأتي بعدها السياسة المالية بالاستجابة لأهداف السياسة النقدية، فبعد قرار البنك المركزي في رفع معدل الفائدة للتحكم في التضخم عن طريق الحد من تطور الكتلة النقدية مما يمنع ميول الحكومة في زيادة عجزها الموازي الذي يتوافق مع أهداف البنك المركزي لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.²

¹عبدلي رزيقة، مرجع سابق، ص 102.

² عياشي موسى، شليق عبد الجليل، التنسيق بين السياستين النقدية والمالية: سبيل نحو كبح التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2024، ص 366-367.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

2.3.2 شروط التنسيق بين السياسة النقدية والمالية

فالتنسيق هو التفاهم المشترك وتبادل المعلومات بين السلطة المالية والسلطة النقدية. يطرح¹ LainBegg تعريف للتنسيق بين السياسة المالية والنقدية جد مبسط "تصرف مضمونه إلى التدابير التي تضمن أن القرارات التي يتم اتخاذها من قبل صانعي القرار بإحدى السياستين لا يترتب عليها آثار غير مباشرة وغير مرجوة على السياسة الأخرى".

فالتفاوض هو الآلية التي يتم من خلالها التنسيق بين السياستين، ويتم هذا التفاوض بين سلطتين تتمتع كل سلطة باستقلاليتها التامة عن الأخرى (الحكومة والبنك المركزي) بغية الوصول لتحقيق الأهداف والنتائج المرجوة من كليهما، مع توفير المناخ الملائم لأداء كلتا السلطتين.

فالتنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية يهدف إلى تحقيق أقصى أداء للاقتصاد ككل في الأمد الطويل، ومن الشروط اللازمة لتحقيق التنسيق بين السياستين نذكر:

- شفافية السياستين النقدية والمالية: يعد وضوح ودقة وضع السياستين النقدية والمالية في غاية الأهمية، حتى تقدر كل من السلطتين النقدية والمالية التنسيق بين سياستهما فضع إحدى السياستين يلقي بعبء ثقيل على الأخرى.
- المساهمة الشاملة في تنفيذ ووضع السياسات: لتحقيق التنسيق بين السياستين النقدية والمالية لابد من مشاركة شاملة بين السلطة النقدية والسلطة المالية في تنفيذ وحتى في وضع السياسة وفي الرقابة على تأثيراتها، حتى في ردة الفعل المناسبة للسياستين تكون بالاتفاق لتحقيق أعظم أداء اقتصادي للدول خاصة النامية منها.²

¹ Iain Begg is an economist. He is a Professorial Research Fellow at London School of Economics and Political Science.

² زلاقي حنان، قدوري نورالدين، التنسيق بين السياستين النقدية والمالية للحد من التضخم- إشارة لحالة الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المركز الجامعي أحمد بن يحيى الونشريسي تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، 2019، ص 81-82.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

3.3.2 الآليات اللازمة لتحقيق التنسيق بين السياستين المالية والنقدية

عملية التنسيق بين السياسة المالية والسياسة النقدية تتطلب توفر ترتيبات ذات دعم وقبول مؤسسي وتنفيذي، تسير عليها صناع ومسيري السياستين المالية والنقدية لتحقيق مستويات كبيرة من التنسيق، تكمن هذه الترتيبات فيما يلي:

- **استقلالية البنك المركزي:** لا تعني استقلالية البنك المركزي عن الحكومة أن تكون بصورة مطلقة وإنما من الضروري أن تكون هذه الاستقلالية الى درجة تسمح له ببقاء السياسة النقدية فعالة في تحقيق أهدافها الرئيسية خاصة تلك التي تستهدف التضخم، وأن تسمح للبنك المركزي بالإضافة الى ذلك بأن يمارس عمله كسلطة نقدية مهمتها تنفيذ واعداد السياسة النقدية، فهذه الاستقلالية شرط أساسي ومهم لتعزيز طرق التنسيق ما بين السياسة المالية والبنك المركزي. فالأمور التي تترتب عن عدم استقلالية البنك المركزي عن سياسة الدولة أو الحكومة هي عجز السياسة النقدية وعدم قدرتها على تحقيق أهدافها، عند استجابة البنك المركزي لضغوطات الحكومة تكون العلاقة والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية ضعيف ومنعدم كذلك.¹ فلاستقلالية البنك المركزي أثر إيجابي على الانضباط المالي كما أوضحه Borrero (2001 م) من خلال الارتباط المباشر بين الأداء الاقتصادي واستقلالية البنك المركزي، هذا الأخير يؤدي في الأمد القصير إلى انخفاض معدلات النمو ومعدلات التضخم، غير أنه في الأمد الطويل يبقى أثره الإيجابي على معدلات التضخم والانضباط المالي، ليصل الى معدلات النمو الاقتصادية. إلا أن كل من Alesina و Summers (1993 م) أكدوا معدلات التضخم تنخفض باستقلالية البنك المركزي ولا ينتج عن ذلك أي تكاليف تثقل كاهل الأداء الاقتصادي كمستويات الأجور الحقيقية، سعر الفائدة الحقيقي والناتج الحقيقي، أي يعتمدان في دراستهما على حيادية النقود.²

- **تقليل الاقتراض المباشر الحكومي من البنك المركزي:** فالعمل على استقلالية البنك المركزي يعني العمل على الحد والتقليل من الاقتراض المباشر للحكومة منه. وهذا لآثاره السلبية على الاقتصاد، ولتفادي هذه الآثار تلجأ بعض الدول الى تسقيف الدين العام لا يستطيع كل من الحكومة والبنك المركزي تجاوزه. كما تلجأ بعض الدول

¹ موسى بوشنب، حسين قاصب، فعالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في محاربة التضخم، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2020، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، المجلد 25، العدد 02، 2022، ص 61.

² مجاهد الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2016، ص 78.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

لإنجاح التنسيق بين السياستين النقدية والمالية الى تحديث بعض الترتيبات والاليات يتبعها البنك المركزي لرفض أي قروض مباشرة أو غير مباشرة للحكومة.¹ فمن بين أهم الترتيبات والاليات الواجب توفرها لإنجاح التنسيق بين السياستين هو العمل على الحد والتقليل من تمويل العجز المالي الحكومي عن طريق الإقتراض من البنك المركزي، هذه الأهمية تكمن في أنه من الصعب تحقيق التنسيق بين السياستين مع إدارة الدين العام في حالة الكبح المالي²، خاصة مع قلة خيارات التمويل المتوفرة لدى الحكومة، في هذه الحالة لا بد من تقييد وتخفيض من درجة استقلالية البنك المركزي، من خلال شرائه للأوراق المالية الحكومية، خلق النقود، حتى من خلال السحب على المكشوف وهو ما يؤدي الى ظهور ضغوط تضخمية.³

- **تقليل عجز الموازنة:** تكون السلطة المالية مجبرة على تحقيق التوازن في الموازنة العامة بأي طريقة كانت لتحسين الانضباط المالي في ظل استقلالية البنك المركزي.
 - **إيجاد لجان التنسيق:** توفر وتكوين لجان التنسيق أمر ضروري لتحقيق التنسيق بين السياستين النقدية والمالية وقد تكون رسمية أو غير رسمية، تتكون من أعضاء يمثلون البنك المركزي ووزارة المالية، تنعقد اجتماعات بينهم بصورة منتظمة ودورية لمناقشة عدة قضايا ومواضيع، كموضوع السوق والسيولة، إدارة الدين العام وتطوير سوق المال، الأرصد النقدية للحكومة وغيرها.⁴
- 3. تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر:**

يحسب معدل التضخم في الجزائر عن طريق الاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء (ONS) الذي يعتمد على مؤشر أسعار الاستهلاك، يقوم الديوان بنشر بيانات بصورة دورية فصلية، سنوية وشهرية. السلع والخدمات تصنف في مجموعات، وفروع وهذا حسب نظام الحسابات الوطنية 1970 تبعا لتوصيات منظمة الأمم المتحدة، تكون المجموعات بحسب إنفاق كل فرد مرجحة بأوزان.

- التغذية والمشروبات غير الكحولية وزنها المرجح 43.09%
- الملابس والأحذية وزنها المرجح 9.29%
- الأثاث ولوازم المفروشات وزنها المرجح 4.96%

¹موسى بوشنب، حسين قاصب، مرجع سابق، ص62.

² حالة كبح النظام المالي تشير الى الإجراءات أو التدابير التي تتخذها السلطات النقدية أو الجهات التنظيمية للحد من النشاط المالي المفرط أو المخاطر المرتبطة به، يمكن أن تشمل عدة إجراءات كرفع أسعار الفائدة، تشديد معايير الائتمان أو زيادة متطلبات الاحتياطي للبنوك.

³ بجاء الدين طويل، مرجع سابق، ص 78-79.

⁴موسى بوشنب، حسين قاصب، مرجع سابق، ص62.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

- الصحة والعناية بالجسم وزنها المرجح 9.2%

- النقل والاتصالات وزنها المرجح 15.85%

- تربية وثقافة وترفيه وزنها المرجح 4.52%¹

مؤشر أسعار الاستهلاك هو المؤشر الأساسي المعتمد عليه في الجزائر في حساب معدل التضخم، الذي من خلاله يتم تكيف الإعانات بجميع أنواعها مباشرة وغير مباشرة، الضمان الاجتماعي والأجور، لتحسين من القدرة الشرائية للأفراد ومحاولة الوصول بهم الى العيش الرفيه أي السعي وراء تحقيق التوازن في الظروف التي تغيرت فيها تكاليف الحياة وأسعار الاستهلاك المرتفعة.²

تتكون فئة السكان المرجعية من جميع الأسر الجزائرية، باختلاف أحجامها وفئاتها الاجتماعية والمهنية. يتكون المؤشر من 261 مادة ويمثله 791 صنف أختيرت على أساس معايير كالتفقات السنوية، جدواها، وتكرارها،...
تصنف السلع والخدمات المستهلكة في مجموعات، مجموعات فرعية، تطبيقا لتوصيات منظمة الأمم المتحدة في نظام الحسابات الوطنية لعام 1970.

يستخدم رقم لاسبير في الجزائر، الذي يحدد لنا ما ننفقه في الفترة الحالية لاستهلاك نفس الكمية من السلع في فترة زمنية سابقة تعتبر سنة الأساس. والصيغة التي يستخدمها الديوان الوطني للإحصاء كالتالي:

$$I_{m/2001} = \sum_i (w_i / \sum_i w_i) (p^m_i / p^{2001}_i)$$

w_i = وزن الصنف i

p^m_i = السعر الجاري المتوسط للشهر m للصنف i

p^{2001}_i = سعر الأساس (متوسط في 2001) للصنف i

مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر حسب الديوان الوطني للإحصاء يتم تأسيسه بناء على مجموعة من المدن تشكل 17 مدينة تمثل مناطق مختلفة من الجزائر، تقسم الى خمسة مجموعات:

- الجزائر (الوسط): الجزائر العاصمة، البلدية، بجاية، تيزي وزو؛

¹خوالد مولود، رملي حمزة، أثر التداول النقدي على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2021، مجلة المنهل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، أكتوبر 2022، ص 680.

²رياحي إبراهيم، جاب الله مصطفى، مؤشر أسعار الاستهلاك وعلاقته بمتغيرات السياسة النقدية في الجزائر (1995-2020)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2022، ص 192.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

- وهران (الغرب): وهران، معسكر، تلمسان، سعيدة؛
- قسنطينة (الشرق): قسنطينة، بسكرة، ميله، باتنة؛
- ملحقة عنابة: عنابة، سكيكدة، قالمة، الطارف.¹

1.3 تطور نظام الأسعار في الجزائر:

تميز نظام الأسعار في الجزائر بمرحلتين أساسيتين: مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية (الاقتصاد الموجه) ومرحلة الإصلاحات الاقتصادية.

بعد الاستقلال ساد النظام الاشتراكي الذي يقوم على احتكار وسيطرة الدولة على جميع الميادين، واستمر هذا النظام في الجزائر لعقود من الزمن ولكن مع الأزمة النفطية لسنة 1986 والأزمة السياسية خاصة أحداث 1988 كان لابد من نظرة وتوجه جديد، بدأت بإصلاحات عميقة وكبيرة لتتوجه الى تبني نظام ليبرالي يعتمد على المنافسة وفتح المجال والفرص للأفراد، وهنا أصبح دور الدولة من المتدخل إلى الحارسة.

1.1.3 نظام الأسعار في الفترة ما بين 1962-1980

في سنة 1963 أكدت المادة العاشرة من دستور الجزائر على أن تشييد ديمقراطية اشتراكية من أهم الأهداف للجمهورية الجزائرية، أي عدم تطبيق أي مبدأ ليبرالي في الاقتصاد والمجتمع، فصدرت مجموعة من التنظيمات والتشريعات فيما يخص الأسعار تحدد إداريا.

نص أول قانون صدر بعد الاستقلال على أن القوانين الفرنسية تبقى سارية المفعول فيما عدى تلك القوانين التي تتعارض مع السيادة الوطنية، وفيما يخص الأسعار يعتبر الأمر الفرنسي رقم 45-1483 الصادر في 1945/06/30 أحد القوانين التي بقيت سارية المفعول، هدفت فرنسا من خلال اصدار هذا القانون الى وضع نظام خاص بالأسعار بعد الحرب العالمية الثانية والازمة الاقتصادية 1929، وضع هذا القانون لمواجهة ارتفاع الأسعار بإعطاء الحكومة السلطة التامة في تحديد الأسعار.

¹ ليمان بن زروق، التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2021، ص 89.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

توجه نظام الأسعار بداية من سنة 1966 الى نظام أكثر تضيقا لحرية الأسعار، بصدور ثلاث مراسيم رئاسية تراقب وتنظم الأسعار وهي:

- المرسوم رقم 66-112 المتضمن تثبيت هوامش البيع عند تجارة الجملة والتجزئة للمواد المصنوعة محليا.
- المرسوم رقم 66-113 المتضمن نظام تثبيت وتحديد أسعار المنتجات المستوردة والمعاد بيعها على حالها.
- المرسوم رقم 66-114 المتضمن أسعار كل المنتجات والخدمات الأخرى.¹

ومع بداية السبعينات ظهرت الأسعار المخططة كمرحلة جديدة تميزت بمخططين هما:

➤ **المخطط الرباعي الأول (1970-1973):** عرفت الأسعار خلال هذه الفترة نوع من المرونة وتقوم أنظمة الأسعار على الرقابة من قبل السلطة واستخدامها كأداة للسياسة الاجتماعية والاقتصادية، وقد كانت أربعة اشكال من الأسعار:

- الأسعار الثابتة: والتي تحدد من الإدارة المركزية لفترة زمنية معينة وتخص الخضرة والحبوب على العموم.
- الأسعار الخاضعة عند الإنتاج: ويشمل المنتجات الزراعية المرتفعة التكلفة أو المنتجات الصناعية الموجهة للزراعة كالأسمدة والأدوية لذلك سعرها يحدد عند تكلفة الإنتاج.
- الأسعار المستقرة عند الإنتاج: أسعار تحدد للسلع التي تدخل في الاستثمار لتكون تنافسية مقارنة بالسلع المستوردة.
- الأسعار المراقبة: وهي كل السلع التي تخرج عن الفئات الثلاثة السالفة الذكر تحدد من السلطات بسعر محدد هامش الربح.

➤ **المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):** يضمن هذا المخطط قاعدة تحديد الأسعار مع الأخذ بعين الاعتبار تكاليف الإنتاج من خلال وضع نسب معينة تحدد هوامش الأرباح، هذه النسب محددة قانونا ولقد وضع الأمر 37-74 المتعلق بالأسعار أربعة أنظمة للأسعار وهي كما يلي:

- الأسعار الثابتة: وتشمل على العموم المواد ذات الاستهلاك الواسع، ويتم تحديد قائمة هذه المواد بواسطة مرسوم.
- الأسعار الخاصة: تخص السلع أو الخدمات الموجهة للاستهلاك العام أو المواد الأولية الخاصة التي يتعلق نشاطها بمصلحة اجتماعية أو اقتصادية.

¹ ديش رياض، الأسعار في الجزائر بين الحرية والتقييد، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، الجزائر، المجلد 56، العدد 01، 2019، ص 87-88.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

- الأسعار المستقرة: يخص المواد التي حدد سعرها في مستقر لتفادي إعادة تقييم البرامج الاستثمارية وتخص عادة مواد البناء.

- الأسعار المراقبة: وهي تخص السلع والخدمات غير المبينة في الأسعار الثلاثة السالفة الذكر.¹

2.1.3 نظام الأسعار من الثمانينيات الى اقتصاد السوق:

حتى نهاية سنة 1980 نظام الأسعار الجزائري كان يعتبر سمة من سمات الاقتصاديات المدارة، فهذا النظام لا يسمح للشركات المحلية بتوجيه خياراتها الاقتصادية ولا تطوير جهودها الانتاجية لأن الأسعار المدارة غير مربحة بل هي أقل من تكاليف الإنتاج وهناك انفصال تام بين الأسعار المحلية والدولية بحيث تستفيد جميع المنتجات المستوردة في ظل هذا النظام من تدبيرين أساسيين: نظام سعر الصرف الثابت ونظام دعم الأسعار على الواردات، وهذا ما أدى الى جمود العرض المحلي وتشجيع الواردات من مختلف المنتجات، كما أدى هذا النظام الى نشأة سوق مضاربة بسبب النقص السلعي مما يؤدي لنظام سعري موازي.²

جاءت فترة الثمانينات بمخططين هما:

➤ **المخطط الخماسي الأول (1980-1984):** يهدف هذا المخطط الى إعادة تنظيم وتوجيه نظام الأسعار

ليكون أكثر فعالية من خلال إعطاء السعر دوره الحقيقي في الاقتصاد الوطني.³ ولقد تم اعتماد نظام جديد في

أكتوبر 1983 يعتمد على نوعين من الأسعار:

- الأسعار الثابتة: تحدد مركزيا من طرف السلطة المركزية وهي تخص المنتجات ذات الاستهلاك الواسع صناعية كانت أو زراعية أو خدماتية، تحدد في قائمة والتي تحدد من السلطة المركزية وتخص المنتجات ذات الأصل الزراعي أو الصناعي والخدمات والمنتجات ذات الاستهلاك الواسع والتي تحدد في قائمة تدرج ضمن المخططات السنوية والمخطط المتوسط.

¹ حدادي عبد الغاني، نظام الأسعار في الجزائر بين حرية السوق وسياسة الدعم الحكومي، مجلة التكامل الاقتصادي، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الأفريقي، جامعة أحمد دراجية أدرار، الجزائر، المجلد 11، العدد 04، 2023، ص25.

²DAHMANI Ahmed, l'algérie à l'épreuve économie politique des réformes 1980-1997, Casbah editions, Alger,1999,P126.

³ ديش رياض، مرجع سابق، ص89.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

- الأسعار المراقبة: وهي تعني المنتجات الأخرى الغير مدرجة في النظام الأول أي في الأسعار الثابتة أو بمعنى آخر تلك المنتجات التي لا تؤثر على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية بتطورها، ولهذا تم خلق أجهزة متخصصة كالمعهد الوطني للتكاليف والإنتاجية والمعهد الوطني للأسعار لمتابعة ومراقبة ودراسة الأسعار.¹

➤ **المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):** نظمت الأسعار في هذا المخطط وفقا لنظامين وهما: أسعار تخص المنتجات من السلع والخدمات الجدد ضرورية لتحديد مركزيا، التي تؤثر على القدرة الشرائية للمستهلك وعلى الاقتصاد الوطني، أما المنتجات الأخرى يطبق عليها نظام الأسعار المراقبة.²

بداية من جانفي 1988 تم اصدار الإجراءات الأولى بعد مدة من التحضير تقدر بستتين الخاصة بتحرير الاقتصاد، من بينها: قانون النقد والقرض الذي منح الحرية والاستقلالية للبنك المركزي في إدارة سياسته النقدية وجعله في مركز النظام البنكي، وقانون التجارة فيما يخص القانون الخاص الذي أصبحت تخضع له المؤسسات الاقتصادية العمومية، كما تم إقرار نظام جديد فيما يخص تحرير الأسعار وتكون خاضعة لقوى السوق، من خلال إصدار القانون 89-12 جويلية 1989 بعد اتفاق "ستاند باي" مع صندوق النقد الدولي لـ 30 ماي 1989.³ يميز هذا القانون بين نظامين رئيسيين: الأسعار الإدارية التي يتم ادارتها مركزيا، والأسعار الحرة.

- الأسعار الإدارية: تهيمن عليها إصلاحات التدخل المركزي وتأخذ ثلاث صيغ:

- ✓ الأسعار المضمونة: تطبق على أسعار العديد من المنتجات الزراعية والصناعية، تهدف السلطات من خلالها تشجيع انتاجها محليا أو وطنيا لإحلال الواردات.
- ✓ الأسعار المسقفة: تتأثر بها المنتجات التي تهدف الى دعم القدرة الشرائية للمواطنين (الزيوت الغذائية، الخبز، الحليب وغيرها)، كما تهدف الى دعم النشاط الإنتاجي بمنع القطاعات المعنية من المعانات ماليا جراء هذا القرار اذ لا يستبعد موازنة الدعم من قبل الدولة.
- ✓ الهوامش المسقفة: من المفترض أن يغطي هذا الاجراء حوالي ثلثي المنتجات، لا يؤثر هذا الاجراء على منتجات محددة بل على فئات من السلع والخدمات (كالمنتجات الصيدلانية مثلا).

¹ حدادي عبد الغاني، مرجع سابق، ص 25.

² ديش رياض، مرجع سابق، ص 89-90.

³ عبد القادر مشدال، تجربة الجزائر في الانتقال الى اقتصاد السوق واشكالية تطور الصناعة، Revu d'économie et de statistique appliquée، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، العدد 12، 2015، ص 151.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

- الأسعار الحرة: الشركات (التي تنتمي منتجاتها الى هذا النظام) ملزمة بتقديم اعلان مبسط يتضمن معلومات عامة عن المنتج والسعر المتوقع (عند الإنتاج أو الاستيراد)، وأي تعديل لاحق لهذا السعر يخضع لنفس الإجراءات. قد يتم اجراء عمليات فحص لاحقة للتحقيق من الامتثال لهذه الاقرارات. ومن ناحية أخرى، فان موزعي المنتجات الخاضعة لهذا النظام غير ملزمون بتقديم اعلان مسبق، حيث تكون أسعارهم حرة، مالم تكن هناك تجاوزات يحتمل أن تؤدي الى ردة فعل من وزارة التجارة في الأمور التنظيمية.¹

فالأمر رقم 95-06 (الملغى) يعد أول من اعتمد مبدأ تحرير الأسعار والقصد هنا ليس الحرية فمصطلح التحرير يدل على الانتقال الى نظام حر بدل نظام موجه يعتمد على تقنين الأسعار، فوجب الإلغاء التدريجي لنظام الأسعار المقننة، وذلك بإلغاء جميع أشكال الدعم والتدخل الإداري والمركزي للحكومة في أسعار المنتجات وترك تلك الأسعار تحدد بقوى العرض والطلب في السوق.

والأمر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة كرس مبدأ حرية الأسعار واعتبره من المبادئ المهمة للمنافسة في الفقرة الأولى من نص المادة 04، فبالاعتماد على قوانين المنافسة أصبحت الأسعار تحدد بصفة حرة، أصبحت تحدد وفقا لقوى العرض والطلب، إلا أن الاقتصاديين يرون أن تحديد أسعار السلع والخدمات وفق لقوى السوق تتغير باستمرار، فالطلب يتحكم بالمنفعة والعرض يتأثر بتكاليف الإنتاج، ومسار الطلب والعرض متعاكسان، فكلما زاد الطلب زاد سعر السلعة وكلما زاد العرض انخفض سعر السلعة. كما تشير المادة الرابعة في فقرتها الثانية لنفس الأمر على إمكانية تدخل الدولة في تقييد الأسعار.

وبموجب القانون رقم 10-05 لقانون المنافسة (المعدل والمتمم) عدلت المادة الرابعة منه، بقاء فقرة الأولى بإضافة مصطلحي النزاهة والحرية للمنافسة، وحذف منه الفقرة الثانية التي نصت على وجود الاستثناء في المادة الخامسة في القانون رقم 10-05 وأصبحت تنص على وجوب مراعات ضوابط في عملية تحديد الأسعار من قبل المؤسسات وهو الشيء الجديد الذي لم يكن موجود في ظل الأمر رقم 03-03 المتعلق بالمنافسة.²

¹MOHAMMED BELKACEM Faïza, Analyse et orientation stratégiques des entreprises Publiques vers l'économie de marché, Cas filière lait en Algérie, Mémoire de Magister en sciences commerciales, faculté des sciences économiques, des sciences de gestion et des sciences commerciales, Université d'Oran, Algérie, 2011, P20.

² أسماء شاوش، تدخل الدولة في تقنين الأسعار في قانون المنافسة الجزائري، مجلة طلبة للدراسات العلمية الأكاديمية، المركز الجامعي الشهيد سي الحواس بريكمة، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2022، ص 299.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

في بداية عام 2016، قامت الحكومة الجزائرية بزيادة سعر البنزين ومنتجات الطاقة الأخرى لأول مرة منذ عام 2005. وعلى الرغم من الزيادة التي بلغت 34%، إلا أنه لا يزال من بين أرخص الأسعار في العالم أعلى قليلا من المياه المعدنية. ولافتقار سياسة الدعم المطبقة في الجزائر الى العدالة تبين أن البنزين الرخيص تستفيد منه الأسر الثرية فلا بد من اصلاحه.

تعتمد الدولة على الاعانات لتقاسم ثروة البلاد من النفط والغاز مع مواطنيها، في حين أن هذا الهدف نبيل فإن محاولة إعادة توزيع الدخل من خلال الدعم الغير مستهدف له عيوب. دراسة جديدة لصندوق النقد الدولي تبحث العيوب الرئيسية لنظام الدعم في الجزائر وتقترح حلا آخر لمساعدة الفئات الضعيفة.¹

العيوب الرئيسية لدعم أسعار بعض المنتجات هو استفادة الأغنياء من معظم الاعانات أكثر من الفقراء، كما أن الدعم الكبير لبعض المنتجات يشجع على التهريب للبلدان المجاورة، ارتفاع تكلفة اعانات الدعم في الجزائر تشكل اشكالية كبيرة في وقت تسجل البلاد عجزا قياسيا في الميزانية بعد انخفاض أسعار النفط العالمية، وحسب تقديرات خبراء صندوق النقد الدولي الدعم كلف الحكومة حوالي 14% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2015، وهو ما يعادل تقريبا العجز في الميزانية نفسها وضعف ميزانيات وزارة الصحة والتعليم مجتمعين.

يوصي خبراء صندوق النقد الدولي بأن تقوم الجزائر بالإلغاء التدريجي لمعظم اعاناتها المعممة واستبدالها ببرامج تحويلات نقدية، تكون أكثر فاعلية في حماية الفقراء وأقل تكلفة من الاعانات تستهدف العائلات ذات الدخل الضعيف. ومن ثم يمكن للدولة أن تخصص المزيد من الانفاق للبنية التحتية والتعليم والصحة على سبيل المثال، الأمر الذي يحفز النمو والتوظيف.²

3.1.3 أسباب ارتفاع الأسعار في الجزائر:

إن أسباب ارتفاع الأسعار والتضخم في الجزائر حسب اثباتات بعض الدراسات الأكاديمية راجع الى أسباب مؤسسية وأخرى هيكلية.

¹Andrew Jewell, Une réforme des subventions s'impose en Algérie, Fonds Monétaire International, 2016, <https://www.imf.org/external/french/np/blog/2016/083116f.htm> consulté le 23/07/2023 à 22h30.

²Andrew Jewell, Une réforme des subventions s'impose en Algérie, Fonds Monétaire International, 2016, <https://www.imf.org/external/french/np/blog/2016/083116f.htm> consulté le 23/07/2024 à 23h30.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

1.3.1.3 الأسباب الهيكلية: هي أهم الأسباب الهيكلية لارتفاع الأسعار في الجزائر ما يلي:

- ظاهرة التخلف والتضخم، ففي حالة زيادة وكثافة سكانية لا يقابلها زيادة في الإنتاج تساهم في ظهور نوع من التضخم الناتج عن التخلف الاقتصادي، لما يصاحبه من ارتفاع في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، فيمكننا القول أن ارتفاع عدد السكان الذي يؤدي الى زيادة في اليد عاملة قليلة الكفاءة في الإنتاج يترتب عنها ضغوط تضخمية، عن طريق خلق فائض في الدخل دون انتاج مادي يقابله.
- هشاشة وضعف الهياكل القاعدية: فباختلال التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي على السلع والخدمات ترتفع الأسعار لهشاشة وضعف الهياكل القاعدية في منطقة معينة، فلتغطية هذه الفجوة لا بد من جلب السلع من المناطق ذات الوفرة، غير أنه لنقص وانعدام الهياكل القاعدية كالتكاليف المرتفعة لعملية نقل هذه السلع، يؤدي الى ارتفاع أسعار هذه السلع خاصة في المناطق الوعرة الصحراوية، هذه الأخيرة ازدهرت فيها مؤخرا بعض المنتجات الزراعية لكن مشاكل التخزين وصعوبة النقل وتدهور البنى التحتية حالت دون تسويقها وتوفرها في الأسواق المحلية وتعرضها للتلف، وهي تمثل أحد المشاكل التي أعاققت التنمية المنتهجة في الجزائر.
- التضخم المستورد والتجارة الخارجية في الجزائر: ساهمت كل من عملية الاستيراد المكثف للسلع والخدمات وهيكل وحجم التجارة الخارجية في الجزائر الى ظهور التضخم المستورد. فالطاقات الإنتاجية المحدودة في الجزائر لا تستطيع تلبية الطلب الكلي الداخلي للسلع والخدمات الاستثمارية والاستهلاكية، مما وضع الاقتصاد الجزائري عرضة للتضخم المستورد من الخارج، إضافة الى ذلك أسعار المنتجات المستوردة تؤثر بشكل كبير على مستويات الأسعار المحلية.

2.3.1.3 الأسباب المؤسسية: من بين الأسباب المؤسسية لارتفاع الأسعار في الجزائر ما يلي:

- تضخم الندرة: الندرة في المواد الغذائية تنتج حالة من عدم التوازن في الإنتاج فتستمر الأسعار في الارتفاع تبنى بوجود ضغوطات تضخمية، ظهر هذا النوع من التضخم في الجزائر في فترة الثمانينات وبداية التسعينات ومستمر الى يومنا هذا، فالندرة في السلع والخدمات في الاقتصاد الجزائري خلق اختلالات في التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وسياسة الدعم المنتهجة كذلك ساهمت في ظهور هذا النوع من التضخم عن

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

طريق التسعير المركزي للسلع المستوردة بالعملة الصعبة، أدت الى ظهور فئة تعرف بالمضاربون تقوم بتهريب هذه السلع المستوردة الى الدول المجاورة أو تخزينها لبيعها محليا في السوق السوداء وبأسعار مرتفعة.¹ أثر التضخم بشكل خاص على المنتجات الغذائية الأساسية فكان تأثيره محسوسا أكثر لدى الفئات الاجتماعية التي تعيش في فقر مدقع، ومن هذا المنطلق فان الارتفاع المستمر في أسعار السلع الغذائية، خاصة منذ الغاء الدعم المخصص لمعظم المنتجات الضرورية الأساسية التي استفادت من دعم الموازنة حتى جوان 1992، كان له تأثير على الشرائح الذين تمثل تكلفة اقتناء المنتجات الغذائية ما بين 64% الى 66% من ميزانية الأسرة.²

2.3 تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر في الفترة 1990-2022:

كما ذكرنا سابقا يتولى الديوان الوطني للإحصاء في الجزائر حساب مؤشر أسعار الاستهلاك شهريا، بهدف قياس معدل نمو أسعار السلع والخدمات، ويستخدم رقم لاسبير "Laspeyre Index" في الجزائر لكونه يأخذ الكميات في سنة الأساس كأساس للترجيح، فهذا الرقم يوضح لنا كيف تتطور عبر الزمن أسعار السلع والخدمات، كما يبين أنه حجم الانفاق في الفترة الحالية لاستهلاك نفس الكمية من السلع والخدمات لفترة زمنية سابقة. يحتوي مؤشر أسعار الاستهلاك على ثماني مجموعات من السلع والخدمات للإنفاق الاستهلاكي للفرد، وتحتوي كل مجموعة سلعية على 260 منتج يمثل جميع النفقات الاستهلاكية للأسر، بالاعتماد على الإحصاء الوطني سنة 1988 لاستهلاك العائلات الجزائرية.³

¹ مولود أريزوقات، عبد الجليل بوداح، ظاهرة غلاء الأسعار في الجزائر وعلاجها من منظور جهاز الحسبة الإسلامي، مجلة المنهل، مخبر إسهامات علماء الجزائر في إثراء العلوم الإسلامية، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2021، ص 355-356.

²ZOUHEIR ADLI, LE PROCESSUS DES REFORMES ECONOMIQUES EN ALGERIE. IMPACT SUR LES PERFORMANCES DES ENTREPRISES PUBLIQUES DE TRANSFORMATION DE LA FILIERE « BLES » : CAS DE L'ERIID D'ALGER 1983-2000, THESE Présenté en 2002 à la faculté des sciences Economiques et de gestion en vue de l'obtention du diplôme de docteur d'état des sciences économiques, FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES ET DE GESTION, UNIVERSITE D'ALGER, Juillet 2002, P 102-103.

³ نونة بن يوسف، دراسة قياسية لأثر العرض النقدي على مؤشر أسعار الاستهلاك بالجزائر خلال الفترة (1990-2021)، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، 2023، ص 163.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

1.2.3 الأهداف من تحرير الأسعار:

الهدف الأساسي من وراء تحرير الأسعار هو تخفيضها لصالح المستهلك، غير أنه في الحقيقة يستطيع أن يزيح بعض من المؤسسات الصغيرة، لأجل ذلك تدخل المشرع الجزائري لتحديد الأسعار في حالات استثنائية، وأخذ بعين الاعتبار ما يمر به الاقتصاد الوطني من ظروف خاصة.¹

تحت شعار "السعر وقود المنافسة وحيثما وجدت حرية الأسعار وجدت المنافسة" يعتبر أهم مبدأ من مبادئ حرية المنافسة مبدأ حرية الأسعار، فلا بد من أن تكون دائما هذه الحرية في إطارها القانوني وذلك باحترام قواعد وأسس المنافسة وخلاف لذلك تعد منافسة غير نزيهة وغير مشروعة، فلا يمكن التحدث عن منافسة حرة دون حرية الأسعار ولا يلتقي نظام الأسعار المقننة باقتصاد السوق.

تحرير الأسعار تعود بالفائدة على المتعامل الاقتصادي، فالسعر المدروس بدقة بحيث يكون سعر تنافسي يعود على المتعامل الاقتصادي بالربح، كما يكون سبب في ارتفاع حجم المبيعات وتزيد سيطرته على السوق، كما يستفيد المستهلكين من انخفاض الأسعار في ظل تطبيق قواعد المنافسة المشروعة والنزيهة، وهذه هي الغاية التي يهدف تحقيقها قانون المنافسة والمشرع في مجال النشاط الاقتصادي.²

إطار الأسعار الجديد يسعى إلى التوفيق بين عدة مخاوف متناقضة:

- التشجيع المباشر للإنتاج من خلال الأسعار المعلنة أو الأسعار المضمونة والتحفيز غير المباشر للإنتاج من خلال تحديد أسعار قصوى لبعض المدخلات الهامة؛
 - دعم القدرة الشرائية للسكان (من خلال تحديد سقف لأسعار السلع التي تعتبر استراتيجية اجتماعيا ويتم تحديدها بفضل وزنها النسبي في ميزانية المستهلك)؛
 - مكافحة السوق الموازية والتهرب الضريبي من خلال زيادة الهوامش التجارية بشكل كبير.
- يدرك مؤسسي سياسة التسعير هذه الحاجة إلى توفير تدابير الدعم مثل:

¹ مسكين حنان، تكريس مبدأ حرية الأسعار في التشريع الجزائري، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي بأفلو، الجزائر، المجلد 06، العدد خاص، 2023، ص 323.

² بوسنة جمال، مبدأ حرية المنافسة في القانون الجزائري بين متطلبات السوق ومقتضيات المصلحة العامة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، المجلد 10، العدد 02، 2023، ص 747-748.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

- زيادة العرض وخاصة في الإنتاج من خلال تحسين الإنتاجية المادية للقدرات الإنتاجية (التي كانت غير مستغلة بشكل مفرط في الفترة (1986-1990)؛
 - تخفيف الإجراءات الإدارية المتعلقة بممارسة التجارة: يريد متخذ القرار السماح بتنوع السلع التي يوزعها التاجر لتسهيل المنافسة؛
 - الإصلاح الضريبي الذي يهدف إلى عدم معاقبة الجهد الإنتاجي والحد من التهرب الضريبي (والذي نص على تطبيقه قانون المالية لعام 1991).
- ومن الناحية العملية، يتم تطبيق نظام الأسعار الجديد دون أن ترى هذه التدابير النور، ولا سيما تلك التي تتمثل في تحسين العرض؛ أدى هذا النقص إلى زيادة مذهلة في تكلفة المعيشة.¹

2.2.3 تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة ما بين 1990-2000:

شهدت الفترة (1990-1994) ارتفاع كبير في مؤشر أسعار الاستهلاك حيث بلغ 303.87، أي بمعدل زيادة سنوية قدرها 46.5 نقطة في المتوسط، ويرجع هذا الارتفاع في الأسعار إلى رفع الدعم عن الأسعار وتحريرها خلال هذه الفترة، وذلك من أجل جعل الأسعار غير مقيدة وتغيير استجابة لقوى العرض والطلب مع غياب التدخل المركزي للسلطة. وهذا ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى أن يصل إلى 31.71٪ أعلى معدل في سنة 1992.

في ظل برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998)، حررت أسعار منتجات القطاع العام في حدود 200٪، لتتوافق مع الأسعار العالمية فلاحظنا أن معدلات نمو مؤشر أسعار الاستهلاك (معدلات التضخم) عرفت انخفاضا جادا محسوسا، انتقلت من 29.78٪ عام 1995 إلى 2.6٪ عام 1999.²

¹ MOHAMMED BELKACEM Faïza, OP.CIT, P21.

² لفضل سليمة، دحمان فاطمة، أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على التضخم المحلي في الاقتصاد الجزائري، مجلة مجاميع المعرفة، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2020، ص 299-300.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

3.2.3 تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الفترة ما بين 2001 إلى 2022:

في عام 2001 ارتفع معدل نمو أسعار الاستهلاك إلى 4.2% بعد أن تمت السيطرة عليه في عام 2000 (0.3%)، وذلك راجع إلى الزيادة في (SNMG) الحد الأدنى الوطني للأجور المضمون، انتقل من 6000 إلى 8000 دينار، وكذلك بسبب برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق في أبريل 2001

وبعد أن تمت السيطرة على معدل التضخم في عام 2000 (0.3%)، ارتفع إلى 4.2% في عام 2001. وتفسر هذه الزيادة من خلال الزيادة في الحد الأدنى الوطني للأجور المضمون (SNMG)، والذي ارتفع من 6000 إلى 8000 دينار، ومن خلال تسجيل فائض السيولة في الاقتصاد نتيجة لإطلاق لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في أبريل 2001.

ظل مؤشر أسعار الاستهلاك مستمرا في الارتفاع حيث انتقل في سنة 2002 من 74.46 نقطة إلى 225.5 سنة 2020، عدم استقراره يعود إلى برامج التنمية التي اعتمدها الجزائر والتي كلفت مبالغ باهظة لتحقيق الاستثمارات والمشاريع المسطرة، ما أجبر الدولة على الاقتراض واللجوء إلى الإصدار النقدي الذي كان في بعض الحالات دون مقابل من العملة الصعبة أو الذهب وكذلك باستخدام الوسائل الجبائية، مما أدى إلى رفع من المعروض النقدي دون زيادة في الإنتاج، ما يزيد من حجم التضخم النقدي.¹

ففي الفترة 2002-2011 انتقل معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك من 2.6% سنة 2002 إلى 5.8% سنة 2011، بسبب ارتفاع أسعار المنتجات الفلاحية المستوردة (المنتجات الزيتية، غيرة الحليب والحبوب).²

الفترة 2010-2014 تزامنت مع تطبيق سياسة اقتصادية توسعية بسبب برنامج الإنعاش الاقتصادي والرفع من الانفاق العام، مع تحديد 4% كمعدل التضخم المستهدف من قبل مجلس النقد والقرض سنة 2010، فكانت معدلات التضخم قريبة من المعدل المستهدف إلا في سنة 2012 أين بلغ المعدل 8.89% بسبب ارتفاع أسعار الطازجة كالحوم والأغنام.

في سنتي 2015 و2016 قدر التوسع النقدي ب 0.1% و 0.8% بسبب معدلات النمو الشبه المعدومة في تلك السنوات، ورغم ذلك بلغت معدلات التضخم 4.78% و 6.4% على التوالي وهي بعيدة عن المعدل

¹ أسماء دردور، مرجع سابق، ص 619.

² خوالد مولود، مرجع سابق، ص 139.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

المستهدف. هذا ما يؤكد لنا أن معدل التضخم في الجزائر له طابع هيكلية يمتاز بانعدام المنافسة والطابع الاحتكاري في الأسواق. وسبب ارتفاع الأسعار وارتفاع معدلات التضخم عن معدلها المستهدف راجع كذلك الى أسعار المواد الغذائية التي ارتفعت بالدرجة الأولى والمواد الاستهلاكية كالسيارات بدرجة أقل.¹

في سنة 2018 تباطأ متوسط معدل النمو السنوي لمؤشر الأسعار عند الاستهلاك من جديد، حيث بلغ معدل نمو المؤشر الوطني 3,5% بانخفاض قدره 2,4 نقطة مئوية مقارنة بسنة 2017.²

تباطأ النمو في الربع الأول من عام 2020، وسط تراجع الطلب وانخفاض أسعار الطاقة. وفي وقت لاحق، أدى انتعاش الطلب العالمي وأسعار المواد الخام إلى ارتفاع التضخم، على الرغم من اعتدال القيود المفروضة على العرض. وتعززت هذه الظاهرة من خلال فترات انخفاض قيمة العملة والسياسة النقدية والمالية التوسعية. وفي الجزائر، كانت الزيادة الأخيرة في مؤشر أسعار المستهلك مدفوعة بالمنتجات الزراعية الطازجة والأغذية الصناعية. كما هو الحال في أماكن أخرى، ظل التضخم منخفضاً خلال فترة الإغلاق الجائحة، قبل أن يتسارع اعتباراً من الربع الأخير من عام 2020، حيث وصل التضخم إلى 5.5% على أساس سنوي في النصف الأول من عام 2021، و8.8% في النصف الثاني من عام 2021 و36% في عامي 2019 و2020. وساهم تضخم المنتجات المصنعة، التي تمثل 40% من سلة مؤشر أسعار المستهلك، بنسبة 1.9 نقطة مئوية في مؤشر أسعار المستهلك الجزائري، وهي مساهمة ارتفعت إلى 2.6 نقطة مئوية في عام 2021. وانخفضت مساهمة الخدمات من 0.4 نقطة مئوية إلى 0.3 نقطة مئوية، في حين انخفضت مساهمة المنتجات الزراعية من 0.4 نقطة مئوية إلى 0.3 نقطة مئوية. وشهد تضخم المواد الغذائية زيادة مساهمته من 0.4 نقطة مئوية في الفترة 2019-2020، إلى 3.6 نقطة مئوية في عام 2021. ويتناقض هذا مع آخر ذروتين للتضخم، حيث كان ارتفاع التضخم في عام 2012 مدفوعاً بشكل أساسي بأسعار المنتجات الزراعية الطازجة، وتم ملاحظة ذلك بعد زيادة ملحوظة في الإنفاق العام، وذلك في عام 2016 مدفوعاً بالسلع المصنعة، بعد انخفاض ملحوظ في سعر الصرف. وفي سياق الزيادات الإجمالية في الأسعار، فإن عدم تجانس كثافة الواردات حسب القطاع، يلقي الضوء على الديناميكيات الأخيرة للمكون الفرعي للتضخم³

¹ خوالد مولود، رملي حمزة، فعالية سياسة التعقيم النقدي في تحسين مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر (دراسة تحليلية للفترة 2010-2020)، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص 470.

² <https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/06/rapport2018arabe.pdf> التقرير السنوي 2018 التطور

الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص 25.

³Rapport de suivi de la situation économique en Algérie, Printemps 2022, P22.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

سجل معدل التضخم السنوي (معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك) أعلى معدل له خلال العقد في سنة 2021، زاد المؤشر بنسبة 6.62% حيث كان 2.09% في السنة الماضية. حيث ساهمت السلع الغذائية بنسبة 60.82% في ارتفاع الأسعار التي كانت مساهمتها 3.76% في سنة 2020، كما أن إرتفاع المنتجات الزراعية الطازجة ساهمت في ارتفاع الأسعار فهذه المنتجات سجلت ذرة أخرى في الارتفاع سنة 2021 بنسبة 11.85% بعد الذروة الأولى بنسبة 21.37% في سنة 2012، والمنتجات المصنعة كذلك ارتفعت بنسبة 8.46% سنة 2021. أما فيما يخص الخدمات التي يقدر وزنها النسبي بـ 16.98% من المجموعة السلعية للاستهلاك ساهمت في ارتفاع معدل التضخم بنسبة 4.84% فقط في سنة 2021 أين كانت مساهمتها تقدر بنسبة 12.13% سنة 2020.¹

أكدت دراسة للبنك المركزي أنه وبنسبة 59% من أسباب ارتفاع معدل التضخم في سنة 2021 راجع الى التضخم المستورد، وهذا لضعف وعدم قدرة الجهاز الإنتاجي من إحلال منتجات وسلع محلية ووطنية محل المنتجات والسلع الأجنبية المستوردة، هذه الأخيرة تؤثر على الأسعار المحلية بالارتفاع مما يثبط قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة الصدمات الخارجية. وهذا ما لوحظ اثر الازمة الصحية العالمية (COVID19) أن ارتفاع الأسعار كان بسبب التضخم العالمي، الذي كان بسبب الجائحة، هذا التضخم انتقل الى الجزائر عبر قناة الاستيراد سنة 2021.²

ارتفعت أسعار المستهلك، بعد أن ظل معدل التضخم تحت السيطرة نسبيا بين عامي 2000 و2020، حيث ارتفع معدل التضخم في البلاد إلى ما يقرب من 9% في عام 2022، كما هو الحال في معظم البلدان حول العالم، بسبب وباء كوفيد 19 والحرب الروسية الأوكرانية. نم مؤشر أسعار المستهلك الجزائري (CPI) من 220 نقطة في جانفي 2020 إلى ما يقرب من 250 نقطة في جانفي 2022، مما يدل على انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين في البلاد تدريجيا.³

¹ التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي والنقدي، بنك الجزائر، ديسمبر 2022، ص 29-30.

² التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي والنقدي، بنك الجزائر، ديسمبر 2022، ص 44.

³ Statista, Key economic indicators of Algeria - statistics & facts, <https://www.statista.com/topics/7404/economy-in-algeria/#topicOverview>, consulté le 03/05/2023 à 23h00.

الفصل الثالث: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

خلاصة:

يقيس مؤشر أسعار الاستهلاك التغير في الأسعار التي يدفعها المستهلكين، وهو من أهم المؤشرات لقياس معدل التضخم الذي يحسب في الجزائر بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصاء (ONS) ويعتمد في حسابه على مؤشر أسعار الاستهلاك. وبعد دراسة تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر تبين لنا أن نظام الأسعار في الجزائر مر بمرحلتين، مرحلة ما قبل الإصلاحات الاقتصادية أين كان الاقتصاد موجه وكانت الأسعار تحدد مركزيا وإداريا بمعنى أن الحكومة كانت تمتلك السلطة التامة في تحديد الأسعار، الى غاية بداية السبعينات ظهرت الأسعار المخططة وأصبح للأسعار عدة أشكال كالأسعار الثابتة (تحدد مركزيا)، الأسعار المراقبة وأسعار تحدد عند تكلفة الإنتاج. أما المرحلة الثانية فهي مرحلة الإصلاحات الاقتصادية، فبداية من جانفي 1988 صدرت عدة إجراءات وقوانين كقانون 89-12 الذي يتعلق بالنظام الجديد للأسعار وعليه أبحث الأسعار حرة تخضع لقوى السوق، فقسم هذا القانون الأسعار الى نظامين أسعار إدارية تهدف الى الحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلكين والقدرة التنافسية للمنتجات المحلية لإحلالها محل المنتجات المستوردة، ونظام الأسعار الحرة تخضع لقوى السوق. ورغم الجهود والإجراءات والبرامج التنموية التي تسعى بها الدولة لمحاربة التضخم نجد أن الأسباب الرئيسية لارتفاع الأسعار في الجزائر هي أسباب هيكلية ومؤسسية بالدرجة الأولى والتضخم المستورد بالدرجة الثانية، بوجودها تزيد الضغوط التضخمية التي يعيشها الاقتصاد الجزائري.

الفصل الرابع

تطور السياسة النقدية والمالية في

الجزائر خلال الفترة

2022-1990

الفصل الرابع: تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية والمالية أدواتين حكوميتين أساسيتين في توجيه الاقتصاد نحو تحقيق الأهداف المنشودة من النمو المستدام والاستقرار المالي. في سياق الاقتصاد الجزائري، الذي شهد تحولات عميقة خلال العقود الثلاثة الأخيرة، لعبت هاتان السياستان دوراً محورياً في تشكيل المشهد الاقتصادي، وتأثيره على حياة المواطنين.

إن الفترة الممتدة من 1990 إلى 2022 كانت حافلة بالتحديات والفرص على حد سواء. فمن جهة، شهدت الجزائر أزمات اقتصادية متتالية، كان أبرزها انهيار أسعار النفط في التسعينيات، ومن جهة أخرى، شهدت محاولات جادة لإصلاح الاقتصاد وتنويع مصادره. في هذا الإطار، برزت السياسة النقدية والمالية كأداتين رئيسيتين لمعالجة هذه التحديات وتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم تحليل شامل لتطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة المذكورة. في هذا الإطار، سنناقش النقاط التالية:

1. تطور مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر
2. تطور السياسة النقدية وأدواتها في الجزائر خلال الفترة 1990-2022
3. تطور السياسة المالية وأدواتها في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

الفصل الرابع: تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

1. تطور مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر:

بعد النتائج السيئة لمركزية التخطيط التي برزت خلال أزمة 1986، تجلت محاولات اللامركزية في الإصلاحات التي أطلقتها السلطة الجزائرية من أجل تحسين أسلوب تمويل الاقتصاد، وهي إصلاحات 1986، 1988، والإصلاح الشامل وبالفعل، فإن الإصلاحات المستهدفة هي إصلاحات نقدية ومالية واقتصادية، لكن الإصلاحات الأولى تتعلق بالجهاز المصرفي، نظرا لدوره في تنمية النشاط الاقتصادي خاصة في الجزائر، لدرجة أنه المصدر الوحيد لتمويل اقتصاده. وسجل الاقتصاد خللاً وضعفاً في مهام تحصيل وتخصيص الموارد المالية. في الواقع، في أعقاب الصدمة النفطية لعام 1986، ومع الانخفاض الحاد في أسعار النفط، تم تنفيذ الإصلاحات المالية الأولى بموجب القانون رقم 86-06 المؤرخ في 19 أوت 1986 المتعلق بنظام البنوك والائتمان. والذي كان من المقرر أن يحكم النظام المصرفي منذ عام 1986، وأن يقدم نظاماً جديداً لتمويل الاقتصاد من خلال تنفيذ خطة ائتمان وطنية، لم يتم تطبيقه على أرض الواقع وتم تعديل هذا القانون سنة 1986 وتتميمه بالقانون رقم 88-06 المؤرخ في 12 جانفي 1988.²⁶⁸

تعد سنة 1990 بداية تطبيق وتجسيد للإصلاحات النقدية والمالية وهي امتداد لأولى الإصلاحات الاقتصادية التي كانت خلال الفترة 1986-1990، هدفها الأول عصنة القطاع المصرفي الجزائري وتوسيع جهازه ورفع من مستوى كفاءة البنوك، مع إعطاء مكانة ودور أكبر للمجلس الوطني للقرض، مع انخيار أسعار المحروقات في الأسواق الدولية مع بداية سنة 1986.²⁶⁹

1.1 الإصلاحات المالية في الجزائر:

شهدت الجزائر في بداية التسعينات مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية خاصة للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي كانت تسود آنذاك مع انخفاض أسعار النفط وارتفاع الدين العام.

1.1.1 اتفاقية صندوق النقد الدولي والجزائر:

شهدت الدولة في فترة الثمانينيات وضعاً اقتصادياً صعباً، حيث ارتفع الدين الخارجي من 18.4 مليار دولار عام 1985 إلى 23 مليار دولار عام 1986، وفي عام 1989 بلغت خدمة الدين الخارجي 75% من

²⁶⁸Nadia AFROUNE, Analyse de quelques réformes économiques apportées au système financier algérien, Revue algérienne de développement économique, Faculté des sciences économique commercial et sciences de management, Université Kasdi Merbah Ouargla, Algérie, 06 (01), 2019, P 113.

²⁶⁹ دحيسي نورالدين، السياسة المالية-التضخم وإشكالية الاختيار التنموي الأفضل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، الجزائر، 2018، ص 139.

الفصل الرابع: تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

إيرادات الدولة، ارتفع متوسط سعر الفائدة من 6.5% عام 1970 إلى 10% عام 1984 كل هذه الأرقام تؤكد على وجود أزمة على عدم القدرة على تحمل الدين الحكومي الخارجي.

الفترة الممتدة من أعمال الشغب التي شهدتها الجزائر في أكتوبر 1988 إلى نهاية أول انتخابات تعددية نهاية ديسمبر 1991، تميزت بتطبيق اتفاقيتين بين الجزائر وصندوق النقد الدولي، الأول بتاريخ 30 ماي 1989 والثاني يوم 3 جوان 1991.

1.1.1.1 الاتفاق الأول 30 ماي 1989:

طلبت الحكومة الجزائرية من صندوق النقد الدولي تعبئة ائتمانية غير مشروطة بسحب ما يعادل 25% من حصتها. وهذا النوع من التمويل يتطلب وصفا بسيطا للإجراءات التي ستتخذ من قبل الحكومات في الجانب المالي والاقتصادي قصد معالجة الوضع المالي لبلادهم.

في نفس الوقت قدمت الحكومة طلبها إلى البنك الدولي للحصول على المساعدة على شكل تمويل مالي سريع قدره 300 مليون دولار، تم منح القرض على شكل قرضين، قرض لإعادة هيكلة القطاع الزراعي وقرض لإعادة تنظيم القطاع الصناعي.

ومن بين أهم شروط هذا الاتفاق: القضاء على العجز في الميزانية، إتباع سياسة نقشفية للسياسة النقدية.²⁷⁰

2.1.1.1 الاتفاق الثاني 3 جوان 1991:

تفاوضت الحكومة الجزائرية على اتفاقية ثانية في النصف الأول من عام 1990. لكن باندلاع حرب الخليج تباطأت المفاوضات. إلى غاية عام 1991 تسارعت المفاوضات، إلا أن الشروط الذي طالب بها الصندوق خلال هذه المفاوضات الجديدة أكثر صرامة من الشروط السابقة. ولكي تضمن الحكومة دعم الصندوق اتخذت الحكومة عددا من الإجراءات كالانخفاض الحاد في قيمة الدينار وتحرير التجارة وغيرها من الإجراءات كشرط أساسي لإبرام اتفاقية احتياطية ثانية.

وفقا لرسالة النوايا المؤرخة في 27 أبريل 1991 التي وجهتها الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، فإن أهداف الإصلاحات الاقتصادية المنجزة تتمثل أساسا في:

²⁷⁰ Amina MERNACHE Eps/CHABANE, Le statut et le role de l'état Algérien dans l'économie : Rupture ou continuité?, Thèse pour l'obtention de doctorat en droit public, université Paris-Est Creteil-val de marne(UPEC), 2016-2017, P95/96.

الفصل الرابع: تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

- تراجع تدخل الدولة في المجال الإنتاجي، مما يترك مهمة إنعاش النمو الاقتصادي للشركات التي ستكون مهمتها تنويع الصادرات من أجل تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على تخفيف الصدمات الخارجية.
- تحرير التجارة الخارجية.

بلغ حجم المساعدة المالية المنصوص عليها في الاتفاقية الثانية الموقعة في 3 جوان 1991، 300 مليون من حقوق السحب الخاصة²⁷¹، علاوة على ذلك في حالة انهيار أسعار النفط وافق الصندوق على إضافة 210 ملايين من حقوق السحب الخاصة في إطار التسهيل التعويضي.²⁷²

2.1.1 البرامج التنموية الاقتصادية:

اعتمدت الجزائر على عدة برامج تنموية اقتصادية للتقليل من التبعية لقطاع المحروقات وتنويع الاقتصاد والرفع من المستوى المعيشي للأفراد، نذكر منها ما يلي:

1.2.1.1 برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي 1995-1998:

برنامج التصحيح الهيكلي جاء خاصة بعد نجاح برنامج الاستقرار الاقتصادي، بعد إبرام اتفاق التمويل الموسع المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي للفترة 1995-1998، ويهدف الى:

- لاستيعاب الزيادة السكانية السنوية (السكان النشطين) التي تدور في حدود 4٪، لا بد من تحقيق معدل نمو سنوي في حدود 5٪ من الناتج المحلي خارج المحروقات طول فترة البرنامج؛
- الوصول الى معدل تضخم يقارب معدلات التضخم للدول الشريكة للجزائر؛
- تخفيض العجز في الحساب الجاري الجزائري ليصل الى 2.2٪ من الناتج المحلي الخام سنة 1997-1998 بعد أن كان 9.6٪ سنتي 1994-1995.

لتحقيق التوازن المالي الداخلي والخارجي خصص مبلغ 6.2 مليار دولار من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مقابل التقيد بالشروط، ومنه تحقيق الهدف الرئيسي وهو التحكم في الطلب الكلي لمكافحة التضخم.²⁷³

²⁷¹ حقوق السحب الخاصة هي وحدات حسابية لصندوق النقد الدولي، وليست عملة بحد ذاتها. هي تمثل مطالبة بالعملة التي تحتفظ بها الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي والتي يمكن استبدالها بها. م إنشاء حقوق السحب الخاصة في عام 1969 لاستكمال النقص في الأصول الاحتياطية المفضلة من العملات الأجنبية، وهي الذهب والدولار الأمريكي.

²⁷² Amina MERNACHE Eps/CHABANE, op-cit, P98.

²⁷³ أحمد نصير، نذير غانية، دراسة تحليلية تقييمية لأداء واتجاهات الانفاق العام في الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2016، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 12، العدد 02، 2019، ص 207.

الفصل الرابع: تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

2.2.1.1 برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

أقر رسمياً برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في 26 أبريل من سنة 2011، بعد خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة. وبالنظر الى الغلاف المالي المخصص له يعد هذا البرنامج ضخماً، قدر بحوالي 525 مليار دج، أي ما يقارب 7 مليار دولار، ثم ارتفع الى حوالي 1216 مليار دج ما يعدل 16 مليار دولار، بعد إعادة تقدير أغلبية المشاريع المدرجة سابقاً واطرافاً جديدة ضمن البرنامج. وعلى سبيل المعرفة قدر احتياطي الصرف سنة 2000 بـ 11.9 مليار دولار.²⁷⁴

وضع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي لدعم المشاريع والاستثمارات المنتجة للثروة والتي توفر مناصب شغل جديدة، فهو مشروع اقتصادي حكومي، كما يعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية المحلية ويدعم الخدمات العمومية في مجال النقل والري والمنشآت القاعدية، كما أنه وضع كجرعة دفع جديدة للاقتصاد خاصة بعد التأخر الاقتصادي الذي سجل خلال عشر سنوات من الأزمة، مع المساهمة في الحفاظ على النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية.²⁷⁵

الهدف الرئيسي من وراء تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هو الرفع من معدلات نمو الناتج المحلي من خلال خلق مناخ اقتصادي لإقامة اقتصاد وطني منتج، مع توفير مناصب شغل جديدة بإنشاء استثمارات عمومية مما يخفف من معدلات البطالة.²⁷⁶

3.2.1.1 برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009:

رغم الإنجازات المحققة في البرامج التنموية التي سبقت برنامج دعم النمو الاقتصادي، تبقى التحديات التي تواجه الاقتصاد الجزائري كبيرة، خاصة في التأخر التكنولوجي والاقتصادي الذي وجب تداركه، ومستوى معدل البطالة الذي لا بد من تخفيضه ليكون أكثر دلالة، انعدام الظروف الملائمة لاندماج الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي، هذه التحديات أجبرت الحكومة الجزائرية على وضع برنامج تكميلي يمتد من 2005 الى 2009 يدعم النمو الاقتصادي. يهدف هذا البرنامج أساساً الى تكييف الاقتصاد الجزائري مع الانفتاح نحو الاقتصاد العالمي، من

²⁷⁴ عميرة طالبي، سياسة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - نموذجاً، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2022، ص 180-181.

²⁷⁵ عنتر بوتبارة (وآخرون)، انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على أهم مؤشرات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2019)، Revue des Réformes Economiques et Intégration en Economie Mondiale, Ecole supérieure de commerce, Algérie, Vol15, N°1, 2021, P223.

²⁷⁶ بديار رضا، دور البرامج التنموية في مكافحة ظاهرة البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (2000-2020)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2024، ص 71-72.

الفصل الرابع: تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

خلال الإصلاح المصرفي والمالي وتحسين الجهاز الإنتاجي. كما يهدف الى عصنة الخدمات العامة وتوسيعها بالرفع من نوعية وحجم الخدمات التي يتلقاها المواطن الجزائري التي طالما تميزت برداءتها، لإضافة نوع من الرفاهية وتحسين المستوى المعيشي للسكان.²⁷⁷

خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي قدر بـ 4202.7 مليار دج، لخفض معدل البطالة كأولوية قصوى ثم تحسين قطاع النقل وترقية السكن والبنى التحتية بشكل عام، وتوصيل الغاز والكهرباء للقرى والأرياف والمناطق المعزولة، دعم القطاع الزراعي وتطويره، تحلية مياه البحر وطرح برنامج تنمية الجنوب والهضاب العليا.²⁷⁸

4.2.1.1 برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2010-2014:

جاء هذا البرنامج تكملة لما تم إنجازه في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي قبل 10 سنوات، في إطار إعادة الاعمار الوطني، وضع لتحسين التنمية البشرية وانهاء المشاريع الكبرى التي كانت في طور الانشاء، ورفع معدلات النمو، وخلق لخريجي الجامعات مناصب عمل جديدة، والسعي من وراء هذا البرنامج الى تحقيق معدلات تضخم منخفضة واستقرار نقدي.²⁷⁹

فخلال العشر السنوات التي سبقت هذا البرنامج سعت الحكومة الجزائرية على تعزيز وتوفير الامن والسلم، وتدارك ومعالجة التأخر في التنمية وإنعاش النمو والاستثمار من جديد بسبب الازمة الأمنية والمالية والاقتصادية التي واجهت الجزائر. فكان برنامج توظيف النمو الاقتصادي مكمل لكل ما سبق. وخصص له غلاف مالي جد استثنائي لم يسبق لأي بلد من البلدان السائرة في طريق النمو تخصيصه حتى الآن وقدر بـ 21 240 مليار دج (ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي).²⁸⁰ لحجم الاستثمارات العمومية الخاصة بالنقل والسكك الحديدية والطرق والصحة وتوصيل الكهرباء للمناطق الريفية المعزولة وتزود بالمياه الصالحة للشرب. فمن خلال هذا البرنامج ركزت الحكومة على المشاريع المرتبطة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية.²⁸¹

²⁷⁷ عميرة طالبي، مرجع سابق، ص 183-184.

²⁷⁸ عنتر بوتيارة (وآخرون)، مرجع سابق، ص 224.

²⁷⁹ صلاح محمد (وآخرون)، مرجع سابق، ص 573.

²⁸⁰ بن الحاج جلول ياسين، شريط عابد، تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري، مجلة التكامل الاقتصادي، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الأفريقي، جامعة أحمد درايعة أدرار، الجزائر، المجلد 04، العدد 04، 2016، ص 116.

²⁸¹ العالية مناد، مزريق عاشور، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 الى غاية 2019، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال افريقيا، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، المجلد 16، العدد 22، 2020، ص 211.

الفصل الرابع: تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

5.2.1.1 برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019:

- بدأ تنفيذ هذا البرنامج سنة 2015 وخصص له حساب بعنوان صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية 143-302، يهدف أساسا الى ما يلي:
- تحسين الأوضاع المعيشية للسكان كأولوية قصوى كتحسين قطاع السكن، الصحة العمومية، التكوين والتربية؛
 - تحقيق معدل نمو للناتج المحلي الخام قدر بـ 7٪ سنويا مع حلول سنة 2019؛
 - الاهتمام بالتنوع الاقتصادي وترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، مع تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي من خلال الاهتمام والنهوض بالتنمية الريفية؛
 - الاهتمام أكثر بالموارد البشري من خلال التكوين وتعزيز اليد العاملة الكفؤة والمؤهلة أي الاهتمام بنوعية الموارد البشرية.

ولكن للأسف تم غلق حساب برنامج توطيد النمو الاقتصادي في 31 ديسمبر 2016، بسبب انخفاض أسعار البترول واستمرار انخفاضها في الأسواق العالمية سنة 2015، وهذا راجع للتبعية الاقتصادية الجزائرية لقطاع المحروقات وضعف الجهاز الإنتاجي وعدم تنوعه تبنت الحكومة الجزائرية على إثره مجموعة من التدابير والإجراءات لترشيد النفقات العامة لتدارك الوضع الاقتصادي. وتم فتح حساب آخر بعنوان "برامج الاستثمارات العمومية" بمبلغ 300 مليار دج خلال الفترة (2017-2019)، بذلك تم تجميد كل المشاريع التي لم تنطلق بعد في تنفيذها وإنجازها إلا ما هو ضروري بسبب انخفاض معدل تمويل برامج الاستثمارات العمومية، وهو ما يؤثر سلبا على الأهداف المسطرة والتي كان يركز عليها هذا البرنامج، خاصة فيما يخص التشغيل والنمو.²⁸²

3.1.1 الإصلاحات الضريبية:

إلى غاية سنة 1992 كان النظام الضريبي في الجزائر جد معقد وغير مستقر وتميز بارتفاع في معدلات الضرائب خاصة في فترات انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية لتغطية النقص المسجل في الإيرادات الجبائية.

283

²⁸²العالية مناد، مزريق عاشور، مرجع سابق، ص 212.

²⁸³ سلطاني سمير، شافعي عبود، دور الإصلاحات الضريبية في تحسين الأداء الضريبي للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة عينية من المؤسسات الاقتصادية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2021، ص 219.

الفصل الرابع: تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

استخدمت السياسة الضريبية في الدولة الجزائرية كأداة لتحفيز وتطوير مختلف القطاعات في الاقتصاد الوطني، للخروج أولاً من التبعية الاقتصادية لقطاع المحروقات وتنويع الجهاز الإنتاجي ورفع من درجة مساهمتها في الناتج الوطني. من خلال سن قوانين وامتيازات جبائية، إعفاءات وتخفيضات تحفيزية لجذب الاستثمار، خاصة التي تعتبر ضرورية لتحقيق التنمية، فالضريبة على الدخل كانت من بين الإصلاحات الضريبية من خلال المادة 36 في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة سنة 2018، والضريبة على أرباح الشركات في المادة 138 لنفس القانون، الرسم على النشاط المهني... الخ، بالإضافة إلى قوانين الاستثمار، مع الاهتمام بالقطاع الفلاحي الذي يعتبر وسيلة للقضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي.²⁸⁴

2.1 الإصلاحات المصرفية في الجزائر:

خلال فترة التخطيط الوطني والإدارة المركزية، كان دور النظام المصرفي سلبياً، تتسم محفظة البنوك بهيمنة الديون المتعثرة على المؤسسات العمومية، كان النظام المصرفي بمثابة أداة للدولة والتخطيط المركزي، وكان خاضعاً لمتطلبات الحكومة، وقام بتمويل الاستثمارات العامة وفقاً للخطة التي تضعها الدولة. وكانت الخزينة العمومية هي الفاعل الرئيسي في تمويل الاقتصاد، وتوزيع الائتمان من خلال البنوك التجارية العمومية على الشركات العمومية. عندما لا تكون الموارد التي تجمعها البنوك أو الخزينة العامة كافية، يكون اللجوء إلى إعادة الخصم تلقائياً. قام البنك المركزي الجزائري بتغطية سلفات غير محدودة من الخزينة واضطر إلى إعادة التمويل وضمان سيولة البنوك التجارية، مما أدى إلى فقدانه لوضعه كبنك مركزي. ويقتصر دور البنك المركزي على توفير السيولة اللازمة لتنفيذ خطط الدولة. وفي الواقع، أدت الزيادة في عائدات النفط إلى إزالة أي قيود في الميزانية، مما أدى إلى تراكم الأرصدة النقدية السلبية للشركات العامة. علاوة على ذلك، فإن التخصيص القطاعي من حيث التوطين وسهولة الوصول إلى نافذة إعادة الخصم في بنك الجزائر، لم يشجع البنوك على تعبئة المدخرات من القطاع العام أو الخاص. وبشكل عام، اتسم النظام المصرفي بالقمع المالي، مما جعل الوساطة المالية سلبية وعاجزة.²⁸⁵

إن التحول إلى اقتصاد السوق والحاجة إلى زيادة فرص نجاح برنامج الخصخصة، دفع السلطات العامة إلى ضرورة إصلاح هذا النظام، لأن تحصيل المدخرات وتمويل النشاط الاقتصادي يتطلب استقلالية مالية ومصرفية مطلقة، نظام يتكيف مع متطلبات السوق المفتوحة. في عام 1990، ومع صدور قانون النقد والقرض، سيشهد النظام المالي والمصرفي الجزائري أكبر الإصلاحات.

²⁸⁴ عنتر بوتيار (وآخرون)، مرجع سابق، ص 226.

²⁸⁵ Nadia AFROUNE, Op cit, P112.

الفصل الرابع: تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

1.2.1 صدور قانون النقد والقرض:

واعتبر هذا القانون نقطة تحول حاسمة فرضت لانتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق من أجل إبراز اقتصاد وطني يتسم بالمدونية والتضخم. أعاد هذا القانون تعريف تكوين النظام المصرفي الجزائري، وتولى مسؤولية الاتجاهات المالية الجديدة على وجه الخصوص، واستقلالية البنك المركزي واستقلاله في شؤون السياسة النقدية.²⁸⁶

إذ يشكل قانونا محوريا في تاريخ الاقتصاد الجزائري، نظرا للتعديلات التي أدخلها. إنه نظام لدعم الإصلاحات الاقتصادية التي تم تنفيذها منذ عام 1988، والتي تهدف إلى تنظيم النظام المصرفي والنقدي وحسن سير العمل فيه من أجل إعادة تهيئة أفضل الظروف للانتقال إلى اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية.²⁸⁷

هدف قانون النقد والقرض (90-10) الصادر بتاريخ 14/04/1990 إلى إيجاد ووضع سوق نقدي حقيقي وان تكون المؤسسات تخضع إلى قيد ميزانية²⁸⁸ (Contrainte Budgétaire) مع جعل البنوك تهم أكثر بملاءتها وسيولتها ومردوديتها، كما شدد على التحكم في الاقتصاد بالأجهزة المالية. وتحت هذا القانون أصبحت البنوك شركات ذات أسهم يسيروها بنك الجزائر وتخضع لرقابته، كما استعمل بنك الجزائر أدوات تسيير جديدة استند عليها الجهاز الجديد لتنظيم النقد من أهمها: مراقبة القروض لتوجيه أحسن للتمويل، سياسة إعادة التمويل وسياسة السوق المفتوحة.²⁸⁹

تميز النظام المصرفي في إطار قانون النقد والقرض بإعادة تنشيط الوساطة المالية، وتبيان دور السياسة النقدية والنقود، من خلال تأسيس سلطة نقدية وهي مجلس النقد والقرض، تعمل في حدود الدائرة النقدية وبالضبط في إطار بنك الجزائر، تنفذ وتطبق السياسة النقدية باستقلالية تامة، مع صياغة سياسة الدين الخارجي والدين الأجنبي والائتمان.

²⁸⁶Brahim BOUYACOU, Sabiha TOUAMI, Une étude économétrique de l'efficacité de crédit bancaire, inflation, recettes et dépenses budgétaires sur la croissance économique en Algérie (2000-2014), Strategy and Development Review, Faculté des sciences économiques commerciales et sciences de management, Université Abdelhamid ibn Badis Mostaganem, Algérie, Volume 06, N°11, 2016, P11.

²⁸⁷Amokrane Mustapha, Rasdi Sabrina, La conduite de la politique monétaire en Algérie durant les deux dernières décennies : objectifs et limites, Revue d'économie et de finance, Faculté des sciences économiques commerciales et sciences de management, Université Hassiba Ben Bouali Chlef, Algérie, N°01, 2015, P11.

²⁸⁸قيد ميزانية: مصطلح اقتصادي يشير إلى تقييد المصروفات في الميزانية بمحدود مبلغ معين، على سبيل المثال قد تكون ميزانية قسم التسويق في شركة ما هي 4000 دولار، فإن ذلك يفرض على القسم أن تكون جميع مصروفاته ضمن نطاق هذا المبلغ.

²⁸⁹صدوقي عبد الحفيظ، التضخم الركودي في الجزائر ومدى فعالية السياسة المالية والنقدية في علاجه خلال الفترة (1985-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2015، ص335.

الفصل الرابع: تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

كما نص القانون على تشجيع النظام المصرفي للاستثمار الخاص الوطني والأجنبي دون وضع أي شروط (قيود) للشراكة ودون تمييز، ومنه وضع قانون النقد والقرض كل من الجهاز المصرفي والمالي على مسار الانتقال الى اقتصاد مسير بقوى السوق بعد أن كان مسير مركزيا وإداريا.

منح قانون النقد والقرض (90-10) لبنك الجزائر سلطات واسعة تجاه البنوك التجارية والمستثمرين الأجانب والوكلاء وتجار الجملة ومسألة معدل الصرف والدين، وبذلك التمتع باستقلاليتته عن السلطة التنفيذية.

اعتبر هذا القانون أن استقلالية بنك الجزائر هو محور الإصلاحات الجديدة، وأسند مهام جديدة للخزينة العمومية، وأعاد تنظيم نشاط البنوك من خلال منحها المزيد من الصلاحيات والحرية مع ضمان السيطرة الفعالة، كما أنشأ هذا القانون نظام جديد للاستثمارات الأجنبية، التي كانت حتى ذلك الحين مستبعدة من ديناميكية التنمية الاقتصادية.

2.2.1 استقلالية البنك المركزي:

ركز قانون النقد والقرض (90-10) على محور أساسي وهو تحرير البنك المركزي من الرقابة السياسية والتنفيذية لأثر الاستقلالية على الأداء الاقتصادي، فلا بد من عزل سلوك العمل النقدي عن تقلبات الوضع السياسي. فقد كان بنك الجزائر مؤسسة إصدار بسيطة في أيدي السلطة السياسية خالية من أية مهام دراسية أو تحليلية، فوضع هذا القانون لمنح البنك المركزي صلاحيات واسعة فيما يتعلق بإنشاء البنوك والمؤسسات المالية والإشراف على إدارتها، ويحدد المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية، التي يعهد بالإشراف عليها لجنة مراقبة مكونة من قضاة وخبراء ماليين ومحاسبين. بالإضافة إلى ذلك يعهد القانون إلى البنك بمسؤولية إدارة سوق الصرف الأجنبي وحركة رأس المال مع العالم الخارجي سواء بالنسبة للقروض الخارجية أو للاستثمارات الخارجية.²⁹⁰

فإن قانون النقد والقرض يركز على مبدأ استقلالية البنك المركزي من خلال إلغاء القوانين السابقة التي أخضعت السلطة النقدية للسلطة العامة، من خلال استهداف إرساء منطق نقدي سليم، مع التمتع بسلطة حقيقية في شروط اختيار السياسة النقدية (مع الأهداف والأدوات الفعالة)، التي تسمح بالتنظيم النقدي والاقتصادي للبلد. المهام الأربع الموكلة إلى بنك الجزائر في إطار قانون النقد والقرض هي: إصدار الوحدة النقدية الوطنية، بنك البنوك، بنك الصرف وبنك الدولة.²⁹¹

²⁹⁰ Amina MERNACHE Eps/CHABANE, op.cit., P106.

²⁹¹Amokrane Mustapha, Rasdi Sabrina, Op-cit, P12.

الفصل الرابع: تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

2. تطور السياسة النقدية وأدائها في الجزائر خلال الفترة 1990-2022:

شهدت السياسة النقدية في الجزائر تغيرا جذريا بعد صدور قانون النقد والقرض (90-10) لسنة 1990، الذي من خلاله تم إعادة تأهيل البنك المركزي من حيث مهامها ووظائفها الأساسية.²⁹²

1.2 تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022:

أعيد الاعتبار في سنة 1989 للسياسة النقدية كأداة أساسية في الاقتصاد، وازداد الاهتمام بها خاصة بصدور قانون النقد والقرض سنة 1990، وتحويل السلطة النقدية الى مجلس القرض والنقد الذي يعتبر نفسه مجلس إدارة بنك الجزائر، ومن أهداف السياسة النقدية المحددة لها امتصاص السيولة الزائدة في الاقتصاد الوطني والتحكم في عرض النقود بما يتماشى مع أهداف الإنتاج الاقتصادي.²⁹³

1.1.2 تطور السياسة النقدية خلال الفترة 1990-2000:

السياسة النقدية وليدة قانون النقد والقرض فهي حديثة في الجزائر، أصبحت ذات أهمية مع التحول الاقتصادي نحو تخصيص الموارد واقتصاد السوق، ودخول الجزائر خلال هذه الفترة في اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي،²⁹⁴ وعليه يمكن تقسيم هذه الفترة الى فترتين، الفترة الأولى من 1990 الى 1994 والفترة الثانية من 1995 الى 2000.

1.1.1.2 تطور السياسة النقدية خلال الفترة 1990-1994:

كان هدف السياسة النقدية الرئيسي قبل تجسيد برامج التنمية للإصلاحات الاقتصادية تمويل عجز الميزانية العامة الذي كان ضخما مع منح المؤسسات العامة احتياجاتها من الائتمان، ففي الفترة 1990-1994 تبنت الحكومة الجزائرية سياسة نقدية توسعية نتج عنها ارتفاع في المستوى العام للأسعار.²⁹⁵

²⁹²Salah EddineSaoudi, RamdaneKezzar, The Effectiveness of monetary policy under the persistent public budget deficit in Algeria (2015-2022), Forum for Economic Studies and Research Journal, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Zian Ashour University Djelfa, Algeria, Volume: 07, N°: 02, 2023, P 585.

²⁹³أحمد نصير، مرجع سابق، ص 206-207.

²⁹⁴حمداني معمر، بناي مصطفى، السياسة النقدية كآلية فعالة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2017، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 57.

²⁹⁵طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003، مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2005، ص 166.

الفصل الرابع: تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

دخلت الجزائر في إصلاحات بعد التوقيع على اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي للمساندة والدعم خلال الفترة 1989-1994 ولكن بعد الموافقة على عدة شروط أثرت على السياسة النقدية المطبقة.

وبدأ التخفيف من صرامة إدارة السياسة النقدية ابتداءً من سنة 1992، أين ألغي تسقيف القروض من طرف بنك الجزائر، وفي سنة 1993 تم إعادة توجيه جزء هام من إعادة التمويل للبنوك التجارية عن طريق إعادة الخصم الى السوق النقدية، كما اتخذت إجراءات تهدف الى تنشيط السوق النقدي بين البنوك، من أهمها فتح السوق النقدية أمام المؤسسات المالية الغير بنكية كشركات التأمين، التي بحوزتها فائض مالي كبير تتدخل في السوق كمقرضة من جهة ومن جهة أخرى العجز الهيكلي التي تعاني منه البنوك.²⁹⁶

2.1.1.2 تطور السياسة النقدية خلال الفترة 1995-2000:

للسيطرة على الأزمة التي تفاقمت أكثر في بداية عام 1994، والتي اتسمت بسياق تضخمي للغاية ناجم عن عجز الميزانية وتدهور ميزان المدفوعات، اضطرت السلطات إلى تحديد برنامج واسع النطاق للتكيف الهيكلي، بدعم من صندوق النقد الدولي. وفي ظل هذه الظروف المالية والنقدية الكارثية، وقعت الجزائر على برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي مع صندوق النقد الدولي، الذي يهدف إلى تصحيح الاختلالات الاقتصادية الكلية والنقدية، وتحرير النظام الاقتصادي.²⁹⁷

ومع اعتماد برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي، بدأت السلطات النقدية في اعتماد سياسة نقدية مقيدة أدت إلى الحد من الاعتمادات الممنوحة للجهاز المصرفي (للدولة) وتلك الممنوحة للقطاع الاقتصادي الإنتاجي، مما كان له أثر في خفض عرض النقود بالقيمة الحقيقية في خطوة أولى والحد من نموها في الخطوة الثانية. ومن هنا تصبح السيطرة على الخلق النقدي أحد اهتمامات السياسة الاقتصادية، إذ أعطيت السياسة النقدية دوراً فعالاً في حل الاختلالات الداخلية (التضخم) والخارجية (تخفيف ثقل الدين الخارجي). وبالفعل، فإن أهداف السياسة النقدية خلال فترة تطبيق نظام تقييم الأداء محددة في الأمر رقم 16-94 المؤرخ في 9 أبريل 1994، المتعلق بأدوات السياسة النقدية وإعادة تمويل البنوك. حيث تنص الفقرة 05 من هذه التعليمات على أن "الهدف الرئيسي للسياسة النقدية هو، بحكم الأمر الواقع، السيطرة على معدل التضخم عن طريق التحكم الحكيم على وجه الخصوص في التوسع النقدي والائتمان فيما يتعلق بهدف التضخم والنمو". وتحقيقاً لهذه الغاية، تم وضع سقف لنمو صافي الأصول المحلية للجهاز المصرفي وسقف لنمو صافي الأصول المحلية لبنك الجزائر. ولتحقيق الهدف النهائي الذي يتمثل

²⁹⁶ حمداني معمر، بناي مصطفى، مرجع سابق، ص58.

²⁹⁷ Amokrane Mustapha, Rasdi Sabrina, Op.cit., P12

الفصل الرابع: تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

في السيطرة على التضخم، تم طرح هدف وسيط مزدوج، وهو الحد من نمو عرض النقود ونمو الائتمان، علماً أن تحقيق هذا الأخير ليس واضحاً، فقد كان من الضروري تحديد الهدف التشغيلي الذي يتكون من الحد من نمو الأصول المحلية للبنك المركزي (القروض للدولة والبنوك) وتلك الخاصة بالبنوك (القروض للدولة والاقتصاد).²⁹⁸

وفقاً لبعض الاقتصاديين، فإن ازدهار العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (2000) فتح مرحلة جديدة وأدى إلى ظهور وضع جديد: السيولة النقدية الزائدة. وبالتالي فإن مكافحة التضخم والسيطرة على استقرار الأسعار تصبح الهدف النهائي والدور الأساسي للسياسة النقدية للبنك المركزي.²⁹⁹

2.1.2 تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2009:

تميزت هذه الفترة بتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، ثم برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

1.2.1.2 تطور السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2004:

تميزت هذه الفترة بالارتفاع الكبير والمتواصل في أسعار البترول، ودخول الجزائر في مرحلة جديدة أين تبنت إصلاحات اقتصادية أثرت على اتجاه السياسة النقدية يمكن تلخيصها فيما يلي:

- الأمر رقم 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001 الذي أحدث بعض التعديلات على قانون النقد والقرض 90-10 في الجوانب الإدارية التي تخص تسيير البنك المركزي فقط دون ادخال أي تعديلات في صلب القانون والمواد الأخرى المطبقة.³⁰⁰ تم من خلاله تشكيل مجلس إدارة بنك الجزائر وانفصل عن مجلس النقد والقرض، فأصبح الأول له مهمة إدارة ومراقبة البنك المركزي، في حين الثاني أصبح هو المسؤول عن دور السلطة النقدية.³⁰¹

- الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 الذي جاء بعد ما تأكدت الحكومة الجزائرية من ضعف الجهاز المصرفي الذي مازال قائماً رغم الإصلاحات والإجراءات الجديدة، وهذا بعد فضيحتي بنك الخليفة وبنك الصناعة والتجارة الجزائري.³⁰² جاء لتنظيم مهام البنك المركزي كسلطة نقدية مع الظروف الاقتصادية القائمة آنذاك، فقد

²⁹⁸ Amokrane Mustapha, Rasdi Sabrina, op.cit., P13

²⁹⁹ MOUFFOK Nacer-Eddine, Analyse de la conduite de la politique monétaire en Algérie en période d'excès de Liquidité, Revue des Sciences Economiques, de Gestion et Sciences Commerciales, Faculté des Sciences Economiques, de Gestion et des Sciences Commerciales, Université mohamed boudiaf m'sila, Algérie, Volume : 13, N°20, 2020, P112.

³⁰⁰ صلاح محمد (وآخرون)، مرجع سابق، ص 570.

³⁰¹ Salah Eddine Saoudi, Ramdane Kezzar, OP CIT, P 586.

الفصل الرابع: تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

صيغت المادة 35 منه على النحو التالي: " إن مهمة بنك الجزائر تتمثل في مجالات المال والائتمان وتسييره العملات الأجنبية، وتوفير والحفاظ على أفضل الظروف للنمو السريع في الاقتصاد مع ضمان الاستقرار المالي الداخلي والخارجي". وبالتالي يمكننا أن نستنتج أن هذا التعديل يهدف الى تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي.³⁰³

2.2.1.2 تطور السياسة النقدية خلال الفترة 2005-2009:

اعتمدت الحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة اتجاه معاكس بتطبيق سياسة نقدية توسعية، تماشيا مع السياسة المالية التوسعية التي اتبعتها الدولة من خلال تطبيق لبرنامج دعم النمو الاقتصادي، كما اتسمت هذه المرحلة بانتعاش الاقتصاد حيث سجل انخفاض في معدلات البطالة وارتفاع معدل النمو خارج المحروقات وتسجيل تحسن كبير في المؤشرات النقدية الكلية.³⁰⁴

كما في سنة 2008 كان الرقم القياسي للسيولة 465,63 % باعتبار سنة 2003 سنة أساس، وهذا راجع للضعف الذي يعاني منه الجهاز المصرفي لعدم قدرته على استغلال وتوظيف السيولة الإضافية مع غياب سوق مالي يساعد على ذلك. ولمكافحة ظاهرة التضخم الناجمة عن فائض السيولة اعتمد بنك الجزائر على ثلاث وسائل للسياسة النقدية بداية من سنة 2006 تكمن في سياسة استرجاع السيولة لفترة 7 أيام و3 أشهر، التسهيل الدائمة الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة (أدخلت هذه الأداة سنة 2005) وسياسة الاحتياطي الإجباري. تساهم هذه الأدوات بنسب مختلفة في امتصاص السيولة.³⁰⁵

3.1.2 تطور السياسة النقدية خلال الفترة 2010-2022:

شهدت السياسة النقدية خلال هذه الفترة تطورا ملحوظا في مواكبة التحديات الاقتصادية التي واجهت الاقتصاد الجزائري وفيما يلي أهم ملامح تطور السياسة النقدية في الجزائر من 2010 الى 2022.

1.3.1.2 تطور السياسة النقدية خلال الفترة 2010-2014:

ما ميز هذه الفترة هو ارتفاع أسعار البترول أدى الى وفرة مالية ووضع مالي مريح للاقتصاد الجزائري، فتم اجراء بعض التعديلات خلال هذه الفترة في قانون النقد والقرض 90-10 من بينها نذكر:

³⁰² صلاح محمد (وآخرون)، استشراف تحديات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالاقتصاديات النامية إشارة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2018، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 14، العدد 01، 2021، ص 570.

³⁰³ Salah Eddine Saoudi, Ramdane Kezzar, OP CIT, P 586.

³⁰⁴ صلاح محمد (وآخرون)، مرجع سابق، ص 572.

³⁰⁵ فضيل رايس، تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مجلة الباحث، كلية الحقوق والاقتصاد، جامعة قاصدي مراح ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2012، ص 77.

الفصل الرابع: تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

- الأمر 04-10 المعدل والمتمم للأمر 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2010 الذي جاء بإصلاحات مهمة لإطار السياسة النقدية، وتضمن ما يلي:
- إعفاءات ضريبية لبنك الجزائر للعمليات المرتبطة بنشاطات، كل الضرائب، الرسوم والحقوق، جميع الأعباء الضريبية دون استثناء.
 - مهام بنك الجزائر تتمثل في الحفاظ على استقرار مستوى الأسعار، مع توفير والحفاظ على أفضل الشروط بخصوص قطاع الصرف والنقد والقرض. لتحقيق معدلات نمو مرتفعة والحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي.
 - وتأطير المخاطر ما بين البنوك والسيولة وتكثيف الرقابة الداخلية للبنوك.
- فبنك الجزائر يهتم ويسهر على حسن سير وفعالية وسلامة نظم الدفع.³⁰⁶
- الشيء الأكثر أهمية في هذا التعديل هو المادة 02 منه المعدلة والمتممة للمادة 35 من الأمر 11-03 لسنة 2003، الذي نصت على ضرورة استقرار المستوى العام للأسعار وهو الهدف النهائي للسياسة النقدية، وهذا يعني استهداف التضخم مباشرة عن طريق السلطة النقدية.³⁰⁷

2.3.1.2 تطور السياسة النقدية خلال الفترة 2015-2018:

خلال هذه الفترة انخفض فائض السيولة حيث كان معدل نمو الكتلة النقدية جد ضعيف يمكن القول شبه منعدم، مما أدى الى تغيير كبير في إدارة السياسة النقدية، التي كانت تكمن ولفترة طويلة في امتصاص فائض السيولة المصرفية بتوظيف أدوات الامتصاص وتسهيلات الودائع، فتغير اتجاهها الى توظيف أدوات ضخ السيولة لضمان إعادة تمويل النظام المصرفي.³⁰⁸

بعد تراجع الإيرادات وعدم فعالية عمليات قرض السندات لسنة 2016، والتي خصصت لتمويل عجز الموازنة الحكومية، وبناء على ذلك اعتمدت السلطات العمومية آلية التمويل غير التقليدي بموجب المادة 45 من القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017.³⁰⁹ المادة 45 مكرر: " بغض النظر عن كل الأحكام المخالفة، يقوم بنك الجزائر، ابتداء من دخول هذا الحكم حيز التنفيذ، بشكل استثنائي ولمدة (5) سنوات، بشراء، مباشرة

³⁰⁶ صلاح محمد (وآخرون)، مرجع سابق، ص 573.

³⁰⁷ Salah Eddine Saoudi, Ramdane Kezzar, OP CIT, P 586

³⁰⁸ صلاح محمد (وآخرون)، مرجع سابق، ص 575.

³⁰⁹ Salah Eddine Saoudi, Ramdane Kezzar, OP CIT, P 586.

الفصل الرابع: تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

عن الخزينة، السندات المالية التي تصدرها هذه الأخيرة، من أجل المساهمة على وجه الخصوص في: تغطية احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي، تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.³¹⁰

3.3.1.2 تطور السياسة النقدية خلال الفترة 2019-2022:

شهدت الجزائر خلال الفترة الممتدة بين 2019 و 2022 تحولات هامة في سياستها النقدية، وذلك بفعل عدة عوامل داخلية وخارجية، أبرزها جائحة كوفيد-19 وتقلبات أسعار النفط. هذه التطورات أثرت بشكل كبير على الاقتصاد الجزائري.

فالجزائر ما زالت تعاني عجزاً مالياً ضخماً من المتوقع أن يصل إلى 16,5% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020 و 14,8% في عام 2021، بسبب تراجع العائدات من صادرات الهيدروكربون. وقد انهار الطلب على النفط والغاز: ففي الشهرين الأولين من العام 2020، انخفضت أحجام صادرات النفط الخام والمواد المكثفة بنسبة 27% على أساس سنوي فيما تراجعت أحجام صادرات الغاز بنسبة 26%. علاوة على ذلك، أثرت جائحة كورونا بشدة في الدول التي تشتري الغاز من الجزائر، فحتى أبريل 2020، تراجعت صادرات الغاز بالأنايب إلى إسبانيا بنسبة 44% على أساس سنوي. وتفاقم الوضع بسبب تراجع أسعار النفط التي انخفضت إلى سعر قياسي وصل إلى 16-17 دولاراً للبرميل في أبريل 2020.³¹¹

سعى بنك الجزائر الذي يمثل السلطات النقدية الى اتخاذ عدة تدابير وإجراءات منذ بداية تفشي وباء كورونا في الجزائر، وذلك لاحتواء هذه الأزمة الصحية العالمية الاستثنائية التي مر بها العالم والجزائر بشكل خاص، من خلال توظيف جميع الأدوات النوعية والكمية للسياسة النقدية لتحقيق التوازنات النقدية المطلوبة، وفيما يلي نذكر أهم هذه الإجراءات:

- تخفيض معدل الخصم المطبق لإعادة التمويل الرئيسي ب 25 نقطة أساس أي بتخفيض نسبته 0.25%، فأصبح معدل الخصم 3% بعد أن كان 3.25% في 10 مارس 2020؛
- تخفيض معدل الاحتياطي الاجباري في 15 مارس 2020 من 10% بعد أن كان 6%، لينتقل في 15 فيفري 2021 الى 2٪، مما سمح بتوفير سيولة للبنوك إضافية قدرت ب 778 مليار دج.³¹²

³¹⁰ <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/قانون-النقدو-القرض> Consulté le 11/07/2024 à 23h00.

³¹¹ على الجزائر منح الأولوية <https://www.brookings.edu/ar/articles> Yassmina Abouzzohour, Nedjla Ben Mimoune. Consulté le 30/07/2024 à 23h30.

³¹² عبارتي آمال وآخرون، دور السياسة النقدية في مواجهة تداعيات جائحة كورونا (COVID-19) على الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، المجلد 23، العدد 02، 2024، ص 409.

الفصل الرابع: تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

2.2 تطور بعض متغيرات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022:

أوضح قانون النقد والقروض رقم 90-10 الإطار القانوني الذي يحكم السياسة النقدية في الجزائر ومسار تطورها. ومن أجل تحقيق هدف الحفاظ على استقرار الأسعار ومستوى التضخم، يستخدم البنك المركزي الجزائري مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة، ونلاحظ فيما يلي التغيرات التي طرأت في بعض من هذه الأدوات.³¹³

1.2.2 تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1990-2022:

وهو السعر الذي يطبقه البنك المركزي على السندات قصيرة الأجل التي تجلبها البنوك التجارية إليه لإعادة خصمها عندما تحتاج إلى السيولة، وفيما يلي سوف نبين تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).

الجدول رقم (4-1): تطور معدل إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

السنوات	معدل إعادة الخصم (%)	السنوات	معدل إعادة الخصم (%)	السنوات	معدل إعادة الخصم (%)
1990	/	2001	6	2012	4
1991	/	2002	5.5	2013	4
1992	/	2003	4.5	2014	4
1993	11.5	2004	4	2015	4
1994	15	2005	4	2016	3.5
1995	14	2006	4	2017	3.75
1996	13	2007	4	2018	3.75
1997	11	2008	4	2019	3.75
1998	9.5	2009	4	2020	3.75
1999	8.5	2010	4	2021	3.75
2000	6	2011	4	2022	3.75

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 05، 34 ورقم 58، الملحق رقم 03.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه عن ارتفاع معدل إعادة الخصم في السنوات الأولى التي تبنت فيها الدولة إصلاحات مصرفية بداية من قانون النقد والقروض (10-90)، لتصل النسبة 15% كأعلى نسبة في الفترة المدروسة في سنة 1994 للحد من الائتمان لمحاربة التضخم في فترة تميزت باقتصاد السوق وتحرير الأسعار، رغم ذلك لم

³¹³Madjida MEHERHERA, Mustapha BOUCHAMA, The Effectiveness of the Monetary Policy in Achieving Monetary Stability in Algeria for the Period of (2000-2019), Al Bashaer Economic Journal, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Tahri Mohamed Bechar, Algeria, Volume 7, N°1, P857.

الفصل الرابع: تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

تستطع من الحد من التضخم الناجم عن عجز الميزانية وتدهور ميزان المدفوعات. بدأ معدل الخصم بالانخفاض التدريجي إلى 14٪ سنة 1995 إلى 13٪ سنة 1996 ثم إلى 11٪ سنة 1997 باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية مقيدة لتنفيذ برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي للحد من التضخم. وظل معدل الخصم ينخفض الى غاية 6٪ سنة 2000 و 2001 وذلك بسبب السيولة الزائدة لدى البنوك، فلم تلجأ البنوك التجارية لبنك الجزائر بإعادة خصم أوراقها المالية. استمر الانخفاض الى 4٪ سنة 2004، ويبقى مستقر الى غاية سنة 2015، هذا الثبات راجع الى عدم طلب البنوك لإعادة التمويل من طرف بنك الجزائر. أما في سنة 2016 انخفض معدل إعادة الخصم الى 3.5٪ ثم ارتفع الى 3.75٪ مع استقراره من سنة 2017 الى غاية 2022، إلا انها تبقى نسبة منخفضة.

2.2.2 تطور سياسة الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة 1990-2022:

يستخدم بنك الجزائر آلية الاحتياطي الاجباري لإدارة السيولة المصرفية، حيث يحق لبنك الجزائر فرض نسبة احتياطية على البنوك، ويتم التحكم في هذه النسبة حسب الظروف الاقتصادية السائدة، وفيما يلي سنعرض تطور معدل الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة (1990-2022).

الجدول رقم (4-2): تطور نسبة الاحتياطي الاجباري في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

السنة	نسبة الاحتياطي الإجمالي (%)	السنة	نسبة الاحتياطي الإجمالي (%)	السنة	نسبة الاحتياطي الإجمالي (%)
1990	/	2001	3	2012	11
1991	/	2002	4.25	2013	12
1992	/	2003	6.25	2014	12
1993	/	2004	6.5	2015	12
1994	2.5	2005	6.5	2016	8
1995	2.5	2006	6.5	2017	4
1996	2.5	2007	6.5	2018	10
1997	2.5	2008	8	2019	10
1998	6.25	2009	8	2020	3
1999	6.25	2010	8	2021	2
2000	2.5	2011	9	2022	2

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر والنشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 05، 34 ورقم 58، الملحق رقم 03.

الفصل الرابع: تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

في ديسمبر 2002 تم رفع نسبة الاحتياطي الاجباري من 4.25% الى 6.25%، انتقل مبلغ الاحتياطي الاجباري لدى البنك المركزي من 64.9 مليار دينار جزائري سنة 2001 الى 109.5 مليار دينار سنة 2002 الى 126.7 مليار دينار سنة 2003.³¹⁴

من خلال الجدول رقم (4-2) نلاحظ انخفاض نسبة الاحتياطي الإجمالي إلى 2.5% في الفترة بين (1994-1997) وذلك لدعم النمو الاقتصادي بعد فترة من الاضطرابات السياسية والاقتصادية، عن طريق تشجيع الإقراض والاستثمار وخلق فرص عمل جديدة. ارتفاع نسبة الاحتياطي الإجمالي إلى 6.25% في السنتين 1998 و1999 راجع إلى مكافحة التضخم والسيطرة على استقرار الأسعار الذي كان نتيجة للسيولة النقدية الزائدة، انخفاض نسبة الاحتياطي الاجباري الى 2.5% والى 3% سنتي 2000 و2001 راجع للارتفاع المتواصل لأسعار النفط وعلى اثر ذلك تبنت السلطة النقدية إصلاحات بهدف تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، كما نلاحظ ارتفاع النسبة من 3% سنة 2001 الى 4.25% سنة 2002، وبقيت النسبة في الارتفاع الى غاية استقرارها في 6.5% من سنة 2003 الى 2007، وذلك للحد من فائض السيولة لدى المصارف وهذا لعدم قدرتها على استغلال هذه الموارد بسبب ضعف الجهاز المصرفي مع غياب سوق مالي نشط. استقرار نسبة الاحتياطي الاجباري عند 8% بين سنتي 2008 و2010 ويواصل الارتفاع الى غاية استقراره في 12% سنة 2015 وهي أعلى نسبة في فترة الدراسة، وهذا يعني أن البنك المركزي يريد أن يتحكم أكثر في السيولة البنكية للتحكم في عرض النقود بهدف التحكم في معدل التضخم. بعدها حصل انخفاض في النسبة الى 8% سنة 2016 ثم 4% سنة 2017 لإنعاش الاقتصاد بعد تراجع الإيرادات وعدم فعالية عمليات قرض السندات لسنة 2016 التي خصصت لتمويل عجز الموازنة الحكومية. لتعود النسبة الى الارتفاع في حدود 10% في سنتي 2018 الى 2019 لكن مع جائحة كورونا وتقلبات أسعار النفط والغاز وتراجع العائدات بسبب انخفاض الطلب على النفط والغاز، انخفضت نسبة الاحتياطي الاجباري الى 3% في 2020 واستقرت في 2% في سنتي 2021 و2022.

³¹⁴Yamna Achour Tani, OP CIT, P 53.

الفصل الرابع: تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

3.2.2 تطور سعر الفائدة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022:

لم يكن لسياسة أسعار الفائدة دور في فترة التسعينات، لأنها كانت تحدد مركزيا وإداريا فكانت سلبية، ففي إطار برنامج الاستقرار الاقتصادي كان أول قرار هو إلغاء تسقيف معدلات الفائدة، فبدأ بنك الجزائر بتحريرها تدريجيا لعدم حدوث أي انحرافات بخصوص مستويات تكلفة القروض البنكية.³¹⁵

الجدول رقم (4-3): تطور سعر الفائدة الإقراض خلال الفترة 1990-2022

السنة	معدل فائدة الإقراض	السنة	معدل فائدة الإقراض	السنة	معدل فائدة الإقراض
1990	8	2001	9.5	2012	8
1991	8	2002	8.58	2013	8
1992	8	2003	8.13	2014	8
1993	8	2004	8	2015	8
1994	11.34	2005	8	2016	8
1995	18.4	2006	8	2017	8
1996	19	2007	8	2018	8
1997	15.7	2008	8	2019	8
1998	11.5	2009	8	2020	8
1999	10.7	2010	8	2021	8
2000	10	2011	8	2022	8

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

شهدت الفترة 1990-1993 تطبيق سياسة نقدية توسعية، من خلال الجدول رقم (4-3) نلاحظ ثبات معدل الفائدة للإقراض عند 8٪ طول هذه الفترة، حيث في سنة 1992 ألغى بنك الجزائر تسقيف البنوك لدى البنوك التجارية، وبعدها ارتفع معدل الفائدة إلى 11.34٪ سنة 1994 ثم إلى 18.4٪ سنة 1995، يفسر هذا الارتفاع بنقص السيولة، مما أدى إلى نقص في الطلب على النقود. ففي سنة 1994 كان الاقتصاد الجزائري يعاني من ضغوط تضخمية وعجز مالي في الميزانية مع تدهور ميزان المدفوعات، أين وقعت الجزائر على برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي اعتمدت الدولة من خلاله على سياسة نقدية انكماشية، كانت تهدف إلى محاربة التضخم خاصة بعد صدور الأمر 16-94 المتعلق بأدوات السياسة النقدية وإعادة تمويل البنوك، الذي ينص على أن مكافحة التضخم يعد الهدف الرئيسي للسياسة النقدية من خلال الحد من نمو عرض النقود ونمو الائتمان، وهذا الأخير لا يمكن انقاصه إلا برفع معدلات الفائدة وهذا ما يفسر ارتفاعها إلى 19٪ سنة 1996. ومع ارتفاع أسعار النفط

³¹⁵فتيحة بن علي، صالح تومي، تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسينة بن بوعلوي الشلف، الجزائر، المجلد 16، العدد 22، 2020، ص 55.

الفصل الرابع: تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

سنة 2000 نلاحظ انخفاض معدل الفائدة الى 10٪ لينخفض الى 9.5٪ سنة 2001 ويستمر في الانخفاض ليصل الى معدل 8٪ سنة 2004 ويبقى ثابتا الى غاية نهاية فترة الدراسة.

4.2.2 تطور الكتلة النقدية (M2) في الجزائر خلال الفترة 1990-2022:

وتتكون الكتلة النقدية M2 من العملة المتداولة والودائع تحت الطلب بالإضافة إلى الودائع لأجل بالعملة المحلية بالإضافة إلى الودائع المقومة بالعملات الأجنبية، والجدول التالي يوضح تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.

الجدول رقم (4-4): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

السنة	(مليار دينار) M2	معدل النمو	السنة	(مليار دينار) M2	معدل النمو	السنة	(مليار دينار) M2	معدل النمو
1990	343.32	-	2001	2400	53.84	2012	11020	10.97
1991	414.75	20.80	2002	2840	18.33	2013	11940	8.34
1992	544.46	31.27	2003	3300	16.19	2014	13660	14.40
1993	584.18	7.30	2004	3640	10.30	2015	13700	0.29
1994	675.93	15.70	2005	4070	11.81	2016	13820	0.87
1995	739.89	9.46	2006	4870	19.65	2017	14970	8.32
1996	848.25	14.64	2007	5990	23	2018	16640	11.15
1997	1000	17.89	2008	6960	16.19	2019	16510	0.78-
1998	1200	20	2009	7290	4.74	2020	17740	7.45
1999	1370	14.16	2010	8280	13.58	2021	20080	13.19
2000	1560	13.86	2011	9930	19.92	2022	22960	14.34

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، الملحق رقم 02.

من خلال الجدول رقم (4-4) نلاحظ أن معدل نمو الكتلة النقدية (M2) في السنوات الأولى كان مرتفع 20.80٪ في سنة 1991 بالنسبة لسنة 1990 و31.27٪ في سنة 1992 بالنسبة لسنة 1991، وهذا يفسر بالتحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق وتخصيص الموارد في بداية التسعينات واعتمدت الدولة سياسة نقدية توسعية خاصة بعد دخول الجزائر في اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي. وبدأ معدل النمو في الانخفاض بداية سنة 1993 الى 7.30٪ ثم ارتفع الى 15.70٪ سنة 1994 لينخفض الى 9.46٪ أي انخفاض عرض النقود نتيجة لاعتماد الدولة سياسة نقدية انكماشية في مرحلة الأزمة آنذاك، التي كانت تتميز بسياق تضخمي وعجز الميزانية، عن طريق الحد من الاعتمادات الممنوحة للجهاز المصرفي والممنوحة للجهاز الاقتصادي الإنتاجي. وبقي المعدل يتراوح بين

الفصل الرابع: تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

14% إلى 20% في الفترة ما بين 1996 و2000. في سنة 2001 ارتفع المعدل إلى 53.84% وهي أعلى نسبة سجلت في فترة الدراسة حيث ارتفع عرض النقود من 1560 مليار دينار في سنة 2000 إلى 2400 مليار دينار في سنة 2001، وهذا نتيجة للازدهار المسجل في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بالإضافة إلى السياسة الاقتصادية للدولة باتباع برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004). أما الفترة ما بين 2006-2011 تميزت باتباع سياسة نقدية توسعية أين شهدت ارتفاع في معدل نمو الكتلة النقدية إلى 19.65% سنة 2006 وبمعدل 23% سنة 2007، باستثناء سنة 2009 أين بلغ معدل النمو 4.74%، جاءت هذه السياسة تكملة للبرامج التنموية ببرنامج دعم النمو الاقتصادي. في سنة 2012 انخفض معدل نمو الكتلة النقدية إلى 10.97% حيث كانت الكتلة النقدية 9930 مليار دينار سنة 2011 مقابل 11020 مليار دينار سنة 2012، لينخفض المعدل إلى 8.34% سنة 2013، وهذا راجع للتراجع الكبير والمستمر لودائع قطاع المحروقات، ونتيجة تراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية لسنة 2014 انخفض معدل نمو الكتلة النقدية إلى 0.29% سنة 2015 و0.87% سنة 2016 مقابل 14.40% سنة 2014. ليرتفع مجددا سنة 2017 إلى 8.32% وإلى 11.15% سنة 2018. كما نلاحظ في الجدول النسبة السلبية لمعدل نمو الكتلة النقدية -0.78% أي انخفاض الكتلة النقدية للمرة الأولى في فترة الدراسة سنة 2019 (الكتلة النقدية ارتفعت من حيث قيمتها لكن معدل نموها يختلف) وهذه السنة تزامنت مع الأزمة العالمية كوفيد 19، ركود الاقتصاد العالمي وانخفاض الطلب العالمي للنفط ما أثر سلبا على أسعارها الدولية. سجل عرض النقود نموا بنسبة 13.19% سنة 2021 مقارنة بنسبة 7.45% سنة 2020 حيث انتقل من 17 740 مليار دينار سنة 2020 إلى 20 080 مليار دينار سنة 2021 وإلى 22 960 مليار دينار سنة 2022 وترجع الزيادة في الكتلة النقدية بشكل رئيسي إلى زيادة الودائع تحت الطلب التي ساهمت في الكتلة النقدية (M2) حوالي 44.62% سنة 2021 و 34.31% سنة 2022، حيث ارتفعت الودائع تحت الطلب من 5278.21 مليار دينار نهاية سنة 2021 إلى 6273.92 مليار دينار نهاية سنة 2022. وترجع هذه الزيادة بسبب زيادة الودائع تحت الطلب الخاصة بالشركة الوطنية للمحروقات بسبب ارتفاع أسعار النفط والغاز.

3. تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022:

في أعقاب الاضطرابات التي أصابت الاقتصاد الجزائري منذ عام 1986، والتي ترجع بشكل رئيسي إلى انخفاض أسعار النفط وظهور اختلالات في الاقتصاد الكلي، وجدت السلطات الجزائرية نفسها مضطرة إلى الشروع في إصلاحات اقتصادية جذرية بالتعاون مع مختلف المؤسسات المالية الدولية، ولا سيما صندوق النقد الدولي.

الفصل الرابع: تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

1.3 تطور السياسة المالية وأدواتها في الجزائر خلال الفترة 1990-2022:

خلال هذه المرحلة انطلقت الجزائر بتطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية مست السياسة المالية للتأثير على النشاط الاقتصادي.

1.1.3 تطور مسار السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-1999:

خلال هذه الفترة اتبعت الحكومة الجزائرية سياسة مالية تقشفية، وذلك باتباع سياسة ترشيد النفقات كإصلاح مالي في جانب الانفاق، فالمؤسسات النقدية والمالية الدولية تحت إطار برنامج التصحيح الهيكلي فرضت تطبيق عدة تدابير وإجراءات، طبقت في بداية التسعينات، هدفها إلغاء جميع أشكال الدعم المقدمة من طرف الدولة وتخفيض الانفاق العام.³¹⁶

ومع بداية سنة 1992 شرعت الحكومة باتباع سياسة مالية توسعية لدعم الاستهلاك وتشجيع الاستثمار، من خلال الرفع من الانفاق العام. لكن في الفترة الممتدة ما بين سنتي 1995-1999 سجلت النفقات العامة انخفاضاً في معدل النمو (زيادة بنسبة ضعيفة)، إذا ما قارناها مع الفترة السابقة وذلك لاتباع الحكومة لسياسة مالية انكماشية بهدف ترشيد النفقات.³¹⁷

2.1.3 تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014:

بمقارنة هذه الفترة مع فترة التسعينات نلاحظ تغير كبير فيما يخص السياسة الانفاقية للدولة، فكانت الدولة فيما سبق تتبع سياسة إنفاقية تقشفية، ومع عودة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية بداية من الثلث الأخير لسنة 1999، انتهجت الدولة سياسة إنفاقية توسعية باستغلال الوفرة المالية لانعاش الاقتصاد الوطني للخروج من الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفت الجزائر في فترة التسعينات.³¹⁸ أي أن السياسة المالية التنموية المطبقة ذات طابع كينزي تسعى من خلالها الدولة الى تنشيط الطلب الكلي عن طريق تحفيز المشاريع الاستثمارية العامة الكبرى.³¹⁹

³¹⁶ كمال قويدري، السياسة المالية واثارها على الاستثمار دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2016، ص 129.

³¹⁷ بلقاسم لطيفة، دور السياسة النقدية والمالية في النشاط الاقتصادي - حالة الجزائر 2000-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري فسنطينة 2، الجزائر، 2019، ص 122.

³¹⁸ العقون عبد الجبار، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2020، ص 123.

³¹⁹ شيبني عبد الرحيم، سمير بطاهر، فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، 2010، ص 46.

الفصل الرابع: تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

في سنة 2001 اتبعت الحكومة الجزائرية سياسة مالية توسعية من خلال البرامج التنموية للاستثمارات العمومية المنفذة والجارية تنفيذها خلال الفترة 2001-2014.³²⁰

ضخت السلطات العمومية مبالغ ضخمة في الاقتصاد الوطني للرفع من النمو الاقتصادي مع الألفية الثالثة وذلك للأرجحية المالية جراء ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.³²¹

فانطلقت الحكومة الجزائرية ببرنامج الإنعاش الاقتصادي 2000-2004، وخصص له غلاف مالي قدر بـ 525 مليار دج أي ما يعادل 7 مليار دولار أنفق معظمه على التشغيل والهياكل القاعدية والتنمية المحلية، ثم انطلقت بعد ذلك، ببرنامج دعم النمو الاقتصادي 2005-2009 الغلاف المالي الذي خصص له قدر بـ 4203 مليار دج أي ما يعادل 50 مليار دولار لتكملة المشاريع التنموية المحددة والمسطرة، فخلال هذه الفترة عرف معدل نمو النفقات الحكومية ارتفاع متسارع حيث قدرت الزيادة بـ 255٪ خلال الفترة 2000-2008.³²²

أما في سنة 2009 واجهت البلاد انخفاضا حادا في عائدات الضرائب على النفط، الأمر الذي أدى إلى تسجيل العجز الأول في هذا العقد. بعد هذه الأزمة الاقتصادية انخفض العجز الإجمالي بشكل كبير سنة 2010 بسبب انتعاش أسعار الوقود مع بقاء نفقات التسيير دائما عالية.³²³

3.1.3 تطور السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 2014-2022:

استمر ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية بشكل كبير خلال هذه الفترة، مما أدى إلى انتعاش الاقتصاد الجزائري وذلك من خلال المشاريع التنموية والاقتصادية الكبرى المنجزة التي نتج عنها ارتفاع في مستوى الانفاق الحكومي.³²⁴

في أواخر سنة 2014 انخفضت أسعار النفط من 96 دولار للبرميل في سبتمبر 2014 إلى 59.5 دولار في ديسمبر من نفس السنة ليتواصل الانخفاض إلى غاية سنة 2015 أين وصلت الأسعار إلى 44.4 دولار في جانفي 2015 بانخفاض تقدر نسبته بـ 60.3٪ مقارنة بجانفي 2014، وتمثلت في أزمة نفطية عالمية، إلا أنه

³²⁰ أحمد ضيف، نسيم بن يحي، تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدينة، الجزائر، العدد 07، 2017، ص 168.

³²¹ محفوظ فاطمة، أثر السياسة المالية التوسعية على متغيرات المربع السحري لNicholas Kaldor في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة، الجزائر، 2019، ص 198.

³²² العقون عبد الجبار، مرجع سابق، ص 123.

³²³ BECHAREF Kheira, IMEKHELAF Rachida, Op-cit, P 889.

³²⁴ راضية بن زيان، بلال العباسي، أثر السياسة المالية على التضخم بالجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط 2002-2015، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، العدد السادس، 2017، ص 154.

الفصل الرابع: تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

ورغم الأزمة النفطية سجلت خلال هذه الفترة ارتفاعا في الإيرادات الحكومية خارج المحروقات، التي خففت قليلا من حدة التراجع الذي سببته الإيرادات النفطية خاصة بعد تحكم الحكومة في النفقات العامة باتباع سياسة مالية تقشفية.³²⁵ كما اتخذت الحكومة عدة إجراءات تقشفية خلال سنتي 2015-2016 في إطار تطبيق سياسة ترشيد النفقات، كدعم تطوير وإنشاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة لترقية الصادرات، وإجراءات تسعى من ورائها إلى تنويع الجهاز الإنتاجي في الاقتصاد، كبناء قاعدة صناعية قوية مع توجيه الانفاق العام نحو القطاع الصناعي والفلاحي المنتجة للثروة. وانتهجت الدولة سياسة مالية توسعية فور ارتفاع أسعار البترول سنة 2017.

ومع انتشار وباء كورونا في الجزائر ولأجل حماية الاقتصاد الوطني من الركود الاقتصادي شرعت الحكومة على اعتماد برامج الحماية والدعم بزيادة الإعفاءات الضريبية والنفقات الحكومية على القطاعات المتضررة بشكل كبير جراء الأزمة الصحية العالمية مع خلق منح جديدة ذات طابع اجتماعي.³²⁶

2.3 تطور بعض أدوات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022:

مرت الجزائر خلال هذه الفترة بعدة مراحل فيما يخص التطور الاقتصادي والتحديات المالية، مما انعكس على متغيرات السياسة المالية، وفيما يلي تطور بعض متغيرات السياسة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.

1.2.3 تطور سياسة الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022:

تميز الجهاز الضريبي في الجزائر مع بداية السبعينات الى أواخر الثمانينات بارتكازه على الجباية البترولية، حيث انتقلت نسبتها من إجمالي الإيرادات العامة من 24.7% سنة 1970 إلى 50% سنة 1985 لارتفاع أسعار البترول آنذاك. إلا أنه فور انخفاض أسعار البترول وانهارها سنة 1986 سجلت الميزانية العامة عجزا لانخفاض الجباية البترولية التي تعد الممول الرئيسي لها، وعلى إثره أجبرت الدولة على الاستدانة لسد هذا العجز.³²⁷

وللتخلص من التبعية المالية والاقتصادية للجباية البترولية قررت الجزائر في بداية التسعينات تطبيق مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية لتفادي حدوث أزمات كأزمة 1986، التي كانت أيضا بسبب انخفاض أسعار النفط في

³²⁵ الهام بن عيسى، تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2020، المجلة الجزائرية للمالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، المجلد 13، العدد 01، 2023، ص 168.

³²⁶ مرابط محمد، بن زيان راضية، علاقة السياسة الاحترازية الكلية بالسياسة المالية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2009-2021)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 09، العدد 01، 2024، ص 125-126.

³²⁷ مولاي بوعلام، أثر السياسة المالية وعرض النقود على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2015، معارف مجلة علمية محكمة، قسم العلوم القانونية، جامعة أكلي محمد أولحاج البويرة، الجزائر، العدد 21، 2016، ص 467.

الفصل الرابع: تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

الأسواق الدولية، ومن بين هذه الإصلاحات تلك التي تسمى الجباية العادية لمحاولة رفع من نسبة مساهمتها من إجمالي الإيرادات الحكومية.³²⁸

الجدول رقم (4-5): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

السنة	الإيرادات العامة (مليون دينار)	معدل النمو	السنة	الإيرادات العامة (مليون دينار)	معدل النمو	السنة	الإيرادات العامة (مليون دينار)	معدل النمو
1990	152 500	-	2001	1 505 526	4.6-	2012	3 804 030	9
1991	248 900	63.21	2002	1 603 188	6.49	2013	3 895 315	2.4
1992	311 864	25.30	2003	1 974 466	23.16	2014	3 927 748	0.83
1993	313 949	0.66	2004	2 229 899	12.94	2015	4 552 542	15.90
1994	477 181	52	2005	3 082 828	38.25	2016	5 011 581	10.08
1995	611 731	28.20	2006	3 639 925	18.07	2017	6 047 885	20.67
1996	825 157	34.88	2007	3 687 900	1.32	2018	6 389 469	5.65
1997	926 668	12.30	2008	2 902 448	21.3-	2019	6 601 576	3.32
1998	774 511	16.41-	2009	3 275 362	12.85	2020	5 114 087	22.53-
1999	950 496	22.72	2010	3 074 644	6.13-	2021	5 328 182	4.18
2000	1 578 161	66.03	2011	3 489 810	13.5	2022	5 683 221	6.66

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الحوصلة الإحصائية 1962-2020، الديوان الوطني للإحصائيات، ص 246. الملحق رقم 04، وموقع وزارة المالية www.mf.gov.dz

من خلال الجدول رقم (4-5) نلاحظ أنه في الفترة 1990-1991 ارتفعت الإيرادات العامة من 152500 مليون دينار إلى 248900 مليون دينار بمعدل نمو قدر بـ 63.21٪، وذلك بفضل الجباية البترولية التي ارتفعت بارتفاع الطلب على النفط بسبب اندلاع حرب الخليج، واستمرت هذه الزيادة إلى غاية 1997. فبين الفترة 1990-1997 ارتفعت الإيرادات بنسبة 507.65٪ انتقلت من 152 500 مليون دينار سنة 1990 إلى 926 668 مليون دينار سنة 1997. وذلك بسبب برنامج التصحيح الهيكلي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي برفع معدل الضريبة IRG (الضريبة على الدخل الإجمالي)، والضريبة على الأرباح المعاد استثمارها انتقلت من 5٪ إلى 33٪، وتحرير التجارة الخارجية ارتفعت حصيلة الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة TVA على الواردات. غير أنه سنة 1998 انخفضت الإيرادات إلى 774 511 مليون دينار بعد أن كانت 925 668 مليون دينار سنة 1997 بنسبة 16.41٪ بسبب انخفاض أسعار المحروقات في الأسواق العالمية التي تشكل النسبة الأكبر في إجمالي إيرادات العامة الجزائرية، حيث وصل سعر البرميل الواحد إلى 17.97 دولار سنة 1999. كما

³²⁸ عبدلي رزيقة، أثر السياسة النقدية والمالية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة تحليلية قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه ل م د، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجليلي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، 2019، ص 137.

الفصل الرابع: تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

نلاحظ أنه في سنة 2000 ارتفعت الإيرادات إلى 1 578 161 مليون دينار بنسبة تطور ب 66.03٪ راجع كذلك إلى عودة ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية. وبقيت الإيرادات في الارتفاع (إلا في سنة 2001 أين سجلت انخفاضا ب 4.6٪) إلى غاية 2008 أين سجلت الإيرادات انخفاضا بنسبة 21.3٪ مقارنة بسنة 2007، وهذا راجع مرة أخرى لانخفاض الجباية البترولية لانخفاض أسعارها في الأسواق الدولية. وبانتعاش أسواق النفط مرة أخرى بقيت الإيرادات العامة ترتفع بحيث سجلنا معدل نمو للإيرادات العامة نسبته 114.71٪ في الفترة ما بين 2010-2019. لكن في فترة الأزمة الصحية العالمية (COVID 19) انخفضت الإيرادات العامة بنسبة 22.53٪ ما بين سنتي 2019 و2020، راجع لانخفاض الطلب العالمي على المحروقات لحالة الركود الاقتصادي العالمي جراء الأزمة، فانخفضت أسعار النفط والغاز.

2.2.3 تطور سياسة الإنفاق العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022:

خلال فترة الدراسة عرفت النفقات العامة تزايد مستمر في كل من نفقات التجهيز ونفقات التسيير، وذلك للتطورات والتغيرات والأحداث في جميع المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي شهدتها الجزائر، مع الطلب المتزايد للخدمات العمومية الصحية والتعليمية، وزيادة النفقات الاستثمارية لإنجاز المشاريع التنموية كالبنى التحتية والتوسع والرفع من النفقات العسكرية، مع تمويل للبرامج التنموية، هذا ما يدل على أن السياسة المالية المنتهجة هي سياسة توسعية، وهذا راجع إلى الراحة المالية جراء ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية خاصة مع بداية الألفية الثالثة.³²⁹

الجدول رقم (4-6): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

السنوات	إجمالي النفقات (مليون دينار)	معدل نموها	نفقات التسيير (مليون دينار)	نسبتها إلى إجمالي النفقات	نفقات التجهيز (مليون دينار)	نسبتها إلى إجمالي النفقات
1990	136 500	-	88 800	65.05	47 700	34.95
1991	212 100	55.38	153 800	72.51	58 300	27.49
1992	420 131	98.08	276 131	65.72	144 000	34.28
1993	476 627	13.44	291 417	61.14	185 210	38.86
1994	566 329	18.82	330 403	58.34	235 926	41.66
1995	759 617	34.13	473 694	62.36	285 923	37.64
1996	724 609	-4.6	550 596	75.99	174 013	24.01
1997	845 196	16.64	643 555	76.14	201 641	23.86

³²⁹ العقون عبد الجبار، مرجع سابق، ص 130.

الفصل الرابع: تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر
خلال الفترة 1990-2022

24.19	211 884	75.81	663 855	3.61	875 739	1998
19.44	186 987	80.56	774 695	9.81	961 682	1999
27.33	321 929	72.67	856 193	22.5	1 178 122	2000
27.05	357 395	72.95	963 633	12.13	1 321 028	2001
29.21	452 930	70.79	1 097 716	17.18	1 550 646	2002
31.51	516 504	68.49	1 122 761	5.71	1 639 265	2003
33.78	638 036	66.22	1 250 894	15.23	1 888 930	2004
39.32	806 905	60.68	1 245 132	8.63	2 052 037	2005
41.38	1 015 144	58.62	1 437 870	19.54	2 453 014	2006
46.15	1 434 638	53.85	1 674 031	26.72	3 108 669	2007
47.08	1 973 278	52.92	2 217 775	34.82	4 191 053	2008
45.84	1 946 311	54.16	2 300 023	1.32	4 246 334	2009
40.47	1 807 862	59.53	2 659 078	5.19	4 466 940	2010
33.73	1 974 363	66.27	3 879 206	31.04	5 853 569	2011
32.24	2 275 539	67.76	4 782 634	20.57	7 058 173	2012
31.42	1 892 595	68.58	4 131 536	-14.65	6 024 131	2013
35.76	2 501 442	64.24	4 494 327	16.13	6 995 769	2014
39.70	3 039 322	60.30	4 617 009	9.44	7 656 331	2015
37.16	2 711 930	62.84	4 585 564	-4.68	7 297 494	2016
35.78	2 605 448	64.22	4 677 182	-0.2	7 282 630	2017
37.74	2 918 387	62.26	4 813 683	6.17	7 732 070	2018
36.77	2 846 109	63.23	4 895 236	0.11	7 741 345	2019
27.43	1 893 541	72.57	5 009 346	-10.83	6 902 887	2020
35.98	3 546 900	64.02	6 311 000	42.80	9 857 900	2021
29.14	3 164 724	70.86	7 697 000	10.18	10 861 724	2022

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الحوصلة الإحصائية 1962-2020، الديوان الوطني للإحصائيات، ص 246. الملحق رقم 04، وموقع وزارة المالية [http://: www.mf.gov.dz](http://www.mf.gov.dz)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن في سنتي 1991 و1992 ارتفع إجمالي النفقات العامة بنسبة 55.38٪ و98.08٪ على التوالي بسبب ارتفاع الأجور والمرتببات ونفقات الشبكة الاجتماعية وهي نفقات تسيير التي شكلت 72.51٪ سنة 1991 و65.72٪ سنة 1992 من إجمالي الانفاق وهي نسبة مرتفعة لأن الحكومة بداية من سنة 1992 تبنت سياسة إنفاقه توسعية لتشجيع الاستثمار. لكن سرعان ما نخفض معدل نمو النفقات الى 13.44٪ سنة 1993 ليصل الى -4.6٪ سنة 1996، وذلك لاتباع الحكومة سياسة مالية انكماشية الغرض منها ترشيد النفقات، ثم ارتفع معدل النمو الى 16.64٪ سنة 1997 ليعود للانخفاض سنتي

الفصل الرابع: تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

1998 و1999. غير أنه في نهاية سنة 1999 مع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية نلاحظ عودة ارتفاع معدل نمو النفقات العامة لتصل 17.18% سنة 2002، وذلك بسبب السياسة المالية التوسعية التي انتهجتها الدولة وتجسدت في برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ولكن للأسف ظلت نسبة نفقات التسيير أعلى من نفقات التجهيز سجلت 72% سنتي 2000 و2001. وقد عرفت النفقات العامة في الفترة 2000-2008 ارتفاع جد متسارع حيث بلغت 1 178 122 مليون دينار جزائري سنة 2000 في حين سنة 2008 بلغت 4 191 053 مليون دينار جزائري بنسبة تفوق 255.74% وذلك في إطار البرامج التنموية التي تبنتها الدولة الجزائرية للنهوض بالاقتصاد الجزائري، فقد تم التوسع في برنامج الإنعاش الاقتصادي ببرنامج دعم نمو الاقتصاد (2005-2009). ففي سنة 2009 انخفض معدل نمو الانفاق العام الى 1.32% والى 5.19% سنة 2010، أين واجهت الجزائر عجز مالي حاد راجع لانخفاض عائدات الضرائب على النفط. بعد ذلك ارتفع المعدل الى 31.04% سنة 2011 و20.57% سنة 2012، لانتعاش أسعار الوقود وانخفاض العجز المالي للدولة مع بقاء نسبة نفقات التسيير عالية بين 66 و67%. مع نهاية سنة 2014، تراجعت أسعار المحروقات في الأسواق العالمية بنسبة كبيرة تفوق 60% بين جانفي 2014 وجانفي 2015 وهذا ما أدى بالحكومة إلى إتخاذ إجراءات تقشفية في ترشيد النفقات خاصة منها نفقات التسيير وعملت على توجيه الانفاق نحو نفقات التجهيز أو النفقات الاستثمارية للتخلص من التبعية الاقتصادية للنفط. كما ارتفعت نسبة نفقات التسيير إلى 63.23% سنة 2019 وإلى 72.57% سنة 2020 تزامنا مع الأزمة العالمية لجائحة كورونا. ارتفع معدل النمو الى 42.80% في سنة 2021، مع بداية الخروج من الأزمة العالمية وعودة انتعاش الاقتصاد العالمي والوطني بصفة خاصة مع ارتفاع الطلب العالمي للنفط والغاز.

3.2.3 تطور سياسة الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022:

الميزانية العامة في الجزائر يغلب عليها طابع العجز إلا مع بداية سنة 2000 الى غاية سنة 2006 أين سجلت الميزانية العامة فائضا، بعد ذلك عاد العجز واستمر الى أن وصل سنة 2015 نسبة 15% من الناتج المحلي الإجمالي بسبب تدهور أسعار البترول بداية من سنة 2014، مع العلم أن الجباية النفطية تشكل حوالي 62% من مجموع الإيرادات العامة، مما يؤكد على التبعية المالية والسياسية والاقتصادية لقطاع المحروقات.³³⁰

³³⁰ العقون عبد الجبار، مرجع سابق، ص 123.

الفصل الرابع: تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر
خلال الفترة 1990-2022

الجدول رقم (4-7): تطور رصيد الميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

السنوات	الإيرادات العامة (مليون دينار)	النفقات العامة (مليون دينار)	رصيد الميزانية العامة	السنوات	الإيرادات العامة (مليون دينار)	النفقات العامة (مليون دينار)	رصيد الميزانية العامة
1990	152 500	136 500	16 000	2007	3 687 900	3 108 669	579 231
1991	248 900	212 100	36 800	2008	2 902 448	4 191 053	-1 288 605
1992	311 864	420 131	-108 267	2009	3 275 362	4 246 334	-970 972
1993	313 949	476 627	-162 678	2010	3 074 644	4 466 940	-1 392 296
1994	477 181	566 329	-89 148	2011	3 489 810	5 853 569	-2 363 759
1995	611 731	759 617	-147 886	2012	3 804 030	7 058 173	-3 254 143
1996	825 157	724 609	100 548	2013	3 895 315	6 024 131	-2 128 816
1997	926 668	845 196	81 472	2014	3 927 748	6 995 769	-3 068 021
1998	774 511	875 739	-101 228	2015	4 552 542	7 656 331	-3 103 789
1999	950 496	961 682	-11 186	2016	5 011 581	7 297 494	-2 285 913
2000	1 578 161	1 178 122	400 039	2017	6 047 885	7 282 630	-1 234 745
2001	1 505 526	1 321 028	184 498	2018	6 389 469	7 732 070	-1 342 601
2002	1 603 188	1 550 646	52 542	2019	6 601 576	7 741 345	-1 139 769
2003	1 974 466	1 639 265	335 201	2020	5 114 087	6 902 887	-1 788 800
2004	2 229 899	1 888 930	340 969	2021	5 328 182	9 857 900	-4 529 718
2005	3 082 828	2 052 037	1 030 791	2022	5 683 221	10 861 724	-5 178 503
2006	3 639 925	2 453 014	1 186 911				

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجداول رقم (4-5) و(4-6).

من خلال الجدول رقم (4-7) نلاحظ أن الميزانية العامة خلال الفترة 1990-1999، ما حققته من فائض الا في أربع سنوات (1990-1991-1996-1997)، والسنوات الأخرى كلها عجز وهذا راجع لبرامج التنمية التي تبنتها الدولة الجزائرية لتحقيق التنمية الاقتصادية، فكانت نفقاتها تفوق إيراداتها إلا في بعض السنوات أين قررت ترشيد النفقات. ونلاحظ كذلك أن خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2007 شهد رصيد الميزانية فائض طول هذه الفترة بسبب ارتفاع الإيرادات العامة الذي كان يفوق الارتفاع الحاصل في النفقات العامة بسبب تبني الجزائر لسياسة الإنعاش الاقتصادي، لتحسين الأوضاع المعيشية للأفراد وإنجاز المشاريع الكبرى التي تحتاج لموارد بشرية ومالية، في ظل ارتفاع الجباية البترولية نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الفترة الممتدة من 2008 إلى 2022، شهد رصيد الميزانية العامة عجزا في جميع سنوات هذه الفترة مع تفاوت في درجة العجز، ففي سنة 2008 مع تنامي النفقات وانخفاض الأسعار مُوّل هذا العجز عن طريق صندوق ضبط الموارد، الذي كان دوره السماح لميزانية الدولة التكيف مع تغيرات أسعار

الفصل الرابع: تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

البترو، أين وصل العجز في هذه السنة الى 1 288 605 مليون دينار جزائري وهو أعلى عجز منذ بداية فترة الدراسة أي من سنة 1990 الى 2008. واستمر العجز مع تسجيل انخفاض في الجباية البترولية الى غاية نهاية سنة 2014 أين وصل سعر البرميل الواحد من النفط الى حوالي 53 دولار وفي سنة 2015 وصل الى 30 دولار و27 دولار في سنة 2016، وصل العجز الى 3 068 021 مليون دينار جزائري سنة 2014 و789 103 مليون دينار جزائري سنة 2015 رغم الإجراءات الحكومية في ترشيد النفقات خاص نفقات التسيير. ومع عودة ارتفاع أسعار النفط مرة أخرى ومع تبني الدولة لسياسة مالية توسعية من خلال الرفع من النفقات العامة ظل العجز في رصيد الميزانية قائما ولكن انخفض الى 1 234 745 مليون دينار جزائري. ومع الأزمة الصحية العالمية (COVID 19) ارتفع العجز الى 1 788 800 مليون دينار سنة 2020 لينتقل الى 4 529 718 مليون دينار سنة 2021، وهذا راجع للسياسة الانفاقية التي انتهجتها الدولة الجزائرية لانقراض الاقتصاد والمشاريع والمؤسسات من الإفلاس جراء الكساد العالمي الذي كان يسود في فترة الوباء، عن طريق تقديم إعانات مؤقتة حتى يعود الاقتصاد الى حالته الطبيعية من جهة، وراجع كذلك الى انخفاض الجباية البترولية لنقص الطلب العالمي على المحروقات وانخفاض أسعارها في الأسواق الدولية.

الفصل الرابع: تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

خلاصة:

رغم قيام السلطات الجزائرية بمجموعة من الإصلاحات والرغبة في اجراء التغييرات خلال الفترة 1986-1989 كان من ورائها تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، إلا أن الأوضاع بقيت على حالها. هذا ما استوجب الاستئجاد بالهياآت الدولية والمتمثلة في الصندوق النقد الدولي لمرافقة الدولة في أحداث التغييرات المناسبة، هذا بعد فشل محاولات التصحيح الذاتي بين سنة 1986 وسنة 1989، قامت الجزائر بتوقيع مجموعة من الاتفاقيات خلال الفترة 1989-1994 مع الصندوق النقد الدولي.

شرعت الجزائر منذ 2001 في تطبيق سياسة اقتصادية توسعية نتيجة للوفرة المالية التي تحققت بسبب ارتفاع أسعار النفط، تجسدت في تطبيق ثلاث برامج نمووية هي: برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، برنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009، وبرنامج التنمية الخماسي للفترة 2010-2014، بالإضافة المخطط التنموي الخماسي 2015-2019، حيث حدد الهدف الرئيسي لهذه البرامج في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة.

نتائج السياسة النقدية بدت مقبولة لكن على الرغم من الإجراءات التي بذلت لتخفيض السيولة المفرطة، إلا أنها لم تستطع التحكم في التضخم، ويمكن تفسير ظهور هذه الموجة التضخمية بعدة أسباب من بينها: تحرير نظام الأسعار في نطاق سياسات تحرير الاقتصاد المتبعة من طرف الدولة الجزائرية، بحيث عرف تحرير الأسعار قفزة كبيرة خلال سنة 1991.

الفصل الخامس

الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية

على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال

الفترة 1990-2022

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

تمهيد:

كما لاحظنا في الفصل السابق أن للسياستين المالية والنقدية عدة متغيرات تستعمل كأدوات لتجسيد السياسة الاقتصادية المرجوة من قبل الحكومة الجزائرية، وعليه يتم الاعتماد على الدراسة القياسية لقياس أثر كل من السياسة النقدية والمالية على مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة 1990-2022. تعتبر الدراسة القياسية الدراسة الأكثر استعمالا وملائمة لدراسة وتفسير الظواهر الاقتصادية وكذا التنبؤ بسلوكيات المتغيرات التابعة والمستقلة محل الدراسة في الأجلين القصير والطويل. فالمتغير التابع في دراستنا هو مؤشر أسعار الاستهلاك والمتغيرات المستقلة هي المتغيرات التي تعبر عن السياسة النقدية والسياسة المالية، لمعرفة مدى تأثير مستويات الأسعار في الجزائر بالإجراءات والقرارات الحكومية التي تعبر عنها بالسياستين المالية والنقدية، وبعبارة أخرى الى أي مدى يمكن للسياستين المالية والنقدية التأثير على مستويات الأسعار، والحفاظ على استقرارها، ومن خلال هذه الدراسة يمكن معرفة الأسباب الفعلية لارتفاع الأسعار رغم الجهود المبذولة من طرف الحكومة في محاربة الضغوط التضخمية. في هذا الإطار، سنناقش النقاط التالية:

1. منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع **ARDL**
2. قياس أثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع **ARDL**
3. قياس أثر تفاعل السياستين النقدية والمالية معا على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع الخطي وغير الخطي **NARDL**

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

1. منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

للتعريف بمنهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، لابد من التطرق للسلاسل الزمنية.

1.1 مدخل للسلاسل الزمنية

تعتبر السلسلة الزمنية مجموعة من المعطيات مرتبة عبر الزمن، هي عبارة عن قيم لمؤشر احصائي محدد تكون مرتبة حسب تسلسل زمني، كل فترة زمنية تقابلها قيمة عددية لهذا المؤشر.¹

1.1.1 مفهوم السلاسل الزمنية

عبارة عن مجموعة من القيم لمؤشر معين تم جمعها على مدار فترات زمنية متتابعة، حيث تظهر هذه القيم تطور المؤشر عبر الزمن. تتشكل كل قيمة (y_t) من السلسلة الزمنية جراء تفاعل عدد كبير من المؤثرات الخارجية في الظاهرة المدروسة ويمكننا تقسيمها الى:

- العوامل التي تفاعلها يؤدي الى تشكل الاتجاه العام للتطور الحاصل في السلسلة؛
- العوامل التي تظهر خلال التقلبات الموسمية في السلسلة؛
- العوامل التي تؤثر عشوائيا على قيم الموجودة في السلسلة.²

يمكن القول إن أغلب السلاسل الزمنية الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية تحتوي على اتجاه عام الذي يبين التأثير لمجموعة من العوامل في الأجل الطويل على ديناميكية هذه المؤشرات، فيتحدد الاتجاه العام متزايد كان أو متناقص دون الأخذ بعين الاعتبار التقلبات والانحرافات الأخرى. بالنسبة للتقلبات الدورية والموسمية فيمكن أن تميز تطور هذه المؤشرات عبر الزمن، كون أن طبيعة الأنشطة الاقتصادية لكثير من القطاعات تتأثر بالفصول خلال السنة وتتأثر بالأشهر خلال كل فصل، ويمكن توضيح ذلك من خلال الطلب الذي يرتفع على بعض المواد الفلاحية في الصيف وينخفض في الشتاء فيتأثر الإنتاج والأسعار، واستهلاك الطاقة الكهربائية يختلف من فصل الى آخر، قطاع السياحة ينتعش في منطقة ويقال الطلب على الخدمات السياحية في منطقة أخرى خلال نفس الفصل وهكذا. كما تحتوي السلاسل الزمنية بالإضافة الى التقلبات الموسمية على التقلبات العشوائية، تظهر نتيجة لتأثير بعض العوامل العرضية المفاجئة كالجفاف، الفيضانات، الأوبئة... الخ.

¹ شبيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص 195.

² مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2017، ص 279.

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

فتطور السلاسل الزمنية يمكنه أن يحتوي على جميع الأشكال التي ذكرناها أعلاه وليس على شكل واحد فقط، أي يمكن لتطور سلسلة ما أن تحتوي على اتجاه عام وتقلبات موسمية وتقلبات عشوائية في نفس الوقت، كل قيمة من السلسلة نتج عن تأثير طويل الأجل للتقلبات الدورية، الموسمية والعشوائية معا.¹ بصورة عامة القيم الفعلية لأي سلسلة زمنية تقدم كجداء أو مجموع لمكونات الاتجاه العام، الدوري، الموسمي والعشوائي. يسمى النموذج بالنموذج التجميعي للسلسلة الزمنية التي تكون في شكل مجموع للمكونات (الاتجاه العام، التقلبات الدورية... الخ) سابقة الذكر، والنموذج الجدائي تلك التي تكون شكل جداء للمكونات. الهدف الرئيسي لتحليل ودراسة السلاسل الزمنية هو تحديد وتبيان المكونات الهيكلية التي تحتوي عليها السلسلة الزمنية (الاتجاه العام، التقلبات الدورية، الموسمية والعشوائية)، قياس وتقدير نموذج الانحدار الذي تتطور من خلاله السلسلة بمرور الزمن مع امكانية الاستطلاع من خلال تقدير القيم المستقبلية للسلسلة.

2.1.1 الارتباط الذاتي لقيم السلسلة الزمنية

في حالة وجود اتجاه عام وتقلبات موسمية ودورية للسلسلة الزمنية المدروسة فإن كل القيم اللاحقة للسلسلة توفق على القيم السابقة لها. فالارتباط الذاتي هو أن يكون لكل حدين متتالية من حدود أي سلسلة زمنية بينهما علاقة ارتباطية. بواسطة معامل الارتباط الخطي نقيس الارتباط الذاتي بين القيم الابتدائية للسلسلة (Y_t) وقيم الفترات السابقة لها لنفس السلسلة ($Y_{t-1}, Y_{t-2}, Y_{t-3}, \dots$).

$$r_{xy} = \frac{\sum (x_i - \bar{x}) \cdot (y_i - \bar{y})}{\sqrt{\sum (x_i - \bar{x})^2 \cdot \sum (y_i - \bar{y})^2}}$$

نضع في مكان المتغير X قيم السلسلة Y_t ونحل محل قيم المتغير Y قيم السلسلة Y_{t-1} تصبح العلاقة في هذه الحالة:

$$r_1 = \frac{\sum (y_t - \bar{y}_1) \cdot (y_{t-1} - \bar{y}_2)}{\sqrt{\sum (y_t - \bar{y}_1)^2 \cdot \sum (y_{t-1} - \bar{y}_2)^2}}$$

قيمة r_1 تسمى بقيمة معامل الارتباط الذاتي من المرتبة الأولى لحدود السلسلة، يقيس العلاقة بين كل حدين متتاليين للسلسلة (Y_t) والسلسلة (Y_{t-1}). وبنفس الطريقة يتم حساب معامل الارتباط من الدرجة الثانية أي قياس العلاقة بين قيم السلسلتين (Y_t) و (Y_{t-2}) بفترة إبطاء تساوي 2.

¹ مكيد علي، مرجع سابق، ص 280.

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

يعكس معامل الارتباط الذاتي فقط العلاقة الخطية بين قيمتين متتاليتين، مما يمكننا من الحكم على الاتجاه العام خطي أو قريب من الخطي، أما الاتجاه العام الغير خطي للسلاسل الزمنية يكون معامل الارتباط الذاتي للقيم الأولية في السلسلة قريب من الصفر. يمكننا منحى الارتباط الذاتي من تحديد فترات الابطاء التي يكون فيها الارتباط الذاتي أعلى ما يمكن، أي فترة الابطاء التي تكون فيها العلاقة كبيرة ما بين القيم الحالية والسابقة للسلسلة الزمنية.¹

3.1.1 اختبار التكامل المشترك Pesaran

لاختبار وجود أو عدم وجود التكامل المشترك بين السلاسل، توفر أدبيات الاقتصاد القياسية عدة اختبارات أو نصح، من بينها اختبار Engle et Granger ، واختبارات Johansen et Juselius و Johansen et Johansen. يساعد اختبار التكامل المشترك Engle et Granger فقط في التحقق من التكامل المشترك بين سلسلتين مدمجتين من الدرجة (1)، لذا فهو مناسب للحالات الثنائية، ويظهر بذلك كفاءة أقل في الحالات المتعددة المتغيرات. بينما يسمح اختبار التكامل المشترك Johansen بالتحقق من التكامل المشترك لأكثر من سلسلتين، وقد تمتص الحالات متعددة المتغيرات. ومع ذلك، على الرغم من أن اختبار Johansen، الذي يعتمد على نمذجة المنحدر متجه ذات تصحيح خطأ (VECM)، يعد حلاً لقيود اختبار Engle et Granger في الحالة متعددة المتغيرات، إلا أنه يتطلب أيضًا أن تكون جميع السلاسل أو المتغيرات مدمجة بنفس الدرجة.

ومع ذلك، في الممارسة العملية، لا تكون السلاسل دائمًا مدمجة بنفس الترتيب. في هذه الحالة، يمكننا اللجوء إلى اختبار التكامل المشترك (Pesaran ، 2001)، المعروف بـ "اختبار التكامل المشترك بالحدود" أو "bounds test of cointegration"، الذي تم تطويره في البداية من قبل Pesaran & Shin ، 1998. تم اللجوء إلى اختبار التكامل المشترك Pesaran للتحقق من وجود علاقة واحدة أو أكثر من العلاقات التكاملية بين المتغيرات في نموذج ARDL يعادل اللجوء إلى النهج "ARDL approach to cointegrating". النموذج المرتبط باختبار التكامل المشترك بواسطة التأخيرات الموزعة هو التحديد ARDL التكاملية التالية:

$$\Delta y_t = \beta_0 + \sum \beta_i \Delta y_{t-i} + \sum \alpha_j \Delta x_{t-j} + \theta z_{t-1} + \varepsilon_t$$

¹ مكيد علي، مرجع سابق، ص 282-283.

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

حيث إن " Z_{t-1} " هو مصطلح تصحيح الخطأ الناتج عن علاقة التوازن على المدى الطويل التي تم التحقق منها، وهو معلم يشير إلى سرعة التكيف مع مستوى التوازن بعد صدمة. يجب أن يكون إشارة السالب معنوية لضمان تقارب الديناميكية نحو التوازن على المدى الطويل. عادة ما تتراوح قيمة المعامل، التي تمثل سرعة التقارب نحو عملية التوازن، بين $1-0$ و $1-1$. تعني تقارباً كاملاً وفورياً، بينما 0 تعني عدم وجود تقارب بعد صدمة في العملية.¹

2.1 نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع هو مزيج بين نموذجين نموذج الإبطاء الموزع ونموذج الانحدار الذاتي.

1.2.1 مفهوم نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

تعتبر منهجية ARDL نموذجاً يتميز بأخذ الديناميكية الزمنية بعين الاعتبار (زمن التكيف، والتوقعات) في تفسير متغير (سلسلة زمنية)، مما يحسن التوقعات وفعالية السياسات (القرارات، والإجراءات). في المقابل، لا يسترجع النموذج البسيط (غير الديناميكي) سوى جزء من التغير في المتغير المراد تفسيره للتفسير الفوري (الأثر الفوري أو غير الممتد عبر الزمن).²

بعد الانتقادات التي طالت منهجيتي Engle et Granger و Johansen بسبب شرط استقرارية المتغيرات في نفس المستوى الخاصة باختبارات التكامل المشترك، أصبحت المنهجية الشائعة المستخدمة للتكامل المشترك في السنوات الأخيرة منهجية Autoregressive Distributed Lag Model ARDL، أين تم فيها الدمج بين نماذج فترات الإبطاء الموزعة مع نماذج الانحدار الذاتي في نموذج واحد، تكون السلسلة الزمنية في منهجية ARDL دالة في إبطاء قيمها وكذلك قيم المتغيرات التفسيرية وقيم إبطاء المتغيرات التفسيرية بإبطاء واحد أو أكثر، لكشف عن العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة أو الخارجية والمتغير التابع، يمتاز بعدم اشتراط نفس الرتبة لتكامل السلاسل الزمنية مع عدم قبول تكاملها عند الرتبة الثانية، وله إمكانية تقدير الأجل القصير والطويل في نفس الوقت، والتعامل مع فترات إبطاء زمنية مختلفة للمتغيرات الخارجية، فترات الإبطاء هذه تكون

¹ Bouchra BENYACOU, Mourad ES-SALMANI, Modélisation ARDL, test de cointégration aux bornes pour la vérification de la soutenabilité de la dette publique au Maroc, Revue Internationale du Chercheur, Bibliothèque Nationale de France, France, Volume 2, Numéro 4, 2021, P5.

² ISSOLAH Fatiha, DJEMACI Brahim, KERTOUS Mourad, Education, Santé et croissance économique en Algérie : Étude économétrique via le modèle ARDL, Dirassat Journal Economic Issue, Faculté des sciences économiques et commerciales et management, Université Ammar Tlidji Laghouat, Algérie, Vol. 12, N.1, 2021, P763.

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

بالقدر الكافي الذي يمكننا من الحصول على أفضل البيانات من النموذج العام، وفي حالة العينة صغيرة الحجم تكون نتائج تطبيقه جد دقيقة.¹

نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL هو مزيج بين نموذجين وهما:

- (Distributedlag model) نموذج الإبطاء الموزع، الذي يتمثل بوجود متغيرات تفسيرية على شكل قيم سابقة لمتغيرات مستقلة، أي أن المتغير التابع (y_t) يتأثر بالمتغير (x_t) للفترة الحالية والفترات السابقة بالمتغير (x_{t-1} ، وفق المعادلة التالية:

$$Y_t = \alpha_0 + \alpha_1 X_t + \alpha_2 X_{t-1} + \dots + \alpha_n X_{t-n} + \varepsilon_t$$

- (Autoregressive model) نموذج الانحدار الذاتي، الذي يعتمد على قيم سابقة للمتغير التابع (y_t) واعتبارها متغيرات تفسيرية، وفق المعادلة التالية:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 y_t + \beta_2 y_{t-1} + \dots + \beta_n y_{t-n} + \varepsilon_t$$

والمعادلة الموالية تمثل نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع:

$$Y_t = \beta_0 + \beta_1 y_t + \beta_2 y_{t-1} + \dots + \beta_n y_{t-n} + \alpha_0 + \alpha_1 X_t + \alpha_2 X_{t-1} + \dots + \alpha_n X_{t-n} + \varepsilon_t$$

ويكن التعبير عن هذه المعادلة باختصار كما يلي:

$$\Delta Y_t = b_0 + \sum_{i=1}^p b_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} b_2 \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} b_3 \Delta X_{1t-i} + \dots + \sum_{i=0}^{q_k} b_k \Delta X_{kt-i} + a_1 Y_{t-1} + a_2 X_{1t-1} + a_3 X_{2t-1} + \dots + a_k X_{kt-1} + \varepsilon_t$$

حيث: b_1, b_2, \dots, b_k تمثل معاملات الأجل القصير لمتغيرات الدراسة و a_1, a_2, \dots, a_k تمثل معاملات الأجل الطويل.

ويتم اختبار علاقة التكامل المشترك حسب نموذج ARDL بحسب فرضيتين:

¹ كيمي زينب، فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر -دراسة قياسية خلال الفترة 1995/2019-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليايس سيدي بلعباس، الجزائر، 2022، ص 198.

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

فرضية العدم H_0 : القائلة بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الموجودة في النموذج أي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.

$$H_0 : a_1 = a_2 = \dots = a_k = 0$$

الفرضية البديلة H_1 : القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات الموجودة في النموذج أي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل.¹

$$H_1 : a_1 \neq a_2 \neq \dots \neq a_k \neq 0$$

2.2.1 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

للتأكد من أن متغيرات الدراسة متكاملة إما عند الرتبة أو الدرجة الأولى $I(1)$ أو عند المستوى $I(0)$ أو خليط بينهما، ولا يوجد متغير مستقر عند الدرجة الثانية $I(2)$.² تبعا للمنهجية الإحصائية يتم التأكد أولا قبل تقدير النموذج من استقرارية السلاسل الزمنية، فيؤدي عدم استقرار السلاسل الزمنية عند مستوياتها الى حدوث مشكل الانحدار الزائف. يجب توفر مجموعة من الخصائص لكي نستطيع القول أن السلاسل الزمنية مستقرة وهي:

- ثبات الوسط الحسابي عبر الزمن $E(y_t) = u$

- ثبات التباين عبر الزمن $Var(y_t) = E(y_t - u)^2 = \sigma^2$

- "التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير عند نقطتين زمنييتين $t, t+k$ يعتمد فقط على الفجوة الزمنية بين هاتين النقطتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يتم عنده حساب التباين المشترك":

ومن بين اختبارات الاستقرار، اختبار جذر الوحدة:³ $Cov(y_t, y_{t+k}) = E[(y_t - u)(y_{t+k} - u)] = y_k^3$

¹ بوضوح سهام، ساحلي زهر، نمذجة قياسية لتأثير العمق المالي وسعر الصرف على التضخم في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع (ARDL) للفترة 1974-2018، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 13، العدد 01، 2020، ص 347-346.

² مرزوق فتيحة حبال، مرجع سابق، ص 184.

³ نسمن فطيمة، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية حالة الجزائر للفترة 1990-2018)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر، 2020-2021، ص 313.

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

2.1.2.2.1 اختبار فيليبس بيرون (1988) Philips Perron PP

يسمح هذا الاختبار لمعالجة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء الى استخدام الأساليب الإحصائية غير المعلمية، وعدم إضافة فروقات ذات فجوات زمنية، كما كان يستخدم سابقا في اختبار ديكي فولر الذي ذكرناه سابقا، ويعتمد هذا الاختبار على المعادلة الموالية:

$$\Delta Y_t = \phi Y_{t-1} + c + \varepsilon_t$$

حيث أن:

Y_{t-1} : المتغير قيد الدراسة في الفترة t-1

Y_t : المتغير قيد الدراسة في الفترة t

ε_t : حد الخطأ العشوائي

C: مقدار ثابت

وتتمثل الفروض في هذه الحالة:

الفرضية العدمية (H0):

$$H_0 : \phi = 1$$

الفرضية البديلة (H1):

$$H_1 : \phi < 1$$

تقدر المعادلة باستخدام (OLS) طريقة المربعات الصغرى، ويجرى التصحيح الغير معلمي للإحصائية t الخاصة بالمعلمة P، ووفقا لهذا الاختبار تعد السلسلة الزمنية مستقرة إذا كانت قيمة P سالبة ومعنوية احصائيا.¹

3.2.1 اختبار التوزيع الطبيعي Normality Test

يمنح هذا الاختبار فكرة أولية بخصوص التوزيع الاحتمالي للسلسلة الزمنية المعبرة على الظاهرة الاقتصادية، وما يميز هذا التوزيع الطبيعي هو اشتراط أن يكون معامل Kurtosis يساوي 3 ومعامل Skewness يساوي 0، كون أن ما يميز القانون الطبيعي التناظر بالمقارنة بالمتوسط واحتمالية القيم الشاذة يكون ضعيف جدا. يعتمد

¹ حساني بوحسون، مرجع سابق، ص 166-167.

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

اختبار Jarque-Bera على علة عامل التفلطح Kurtosis الظاهر في التمثيل البياني وعلى عامل التناظر

Skewness في نظرتهم للتوزيع الاحتمالي، يكتب معاملاتهما كما يلي:

$$S = \frac{\left[\frac{1}{T} \sum_{t=1}^T (Y_t - m)^3\right]^2}{\left[\frac{1}{T} \sum_{t=1}^T (Y_t - m)^2\right]^3} = \frac{\mu_3^2}{\mu_2^3} = \beta_1$$

$$K = \frac{\frac{1}{T} \sum_{t=1}^T (Y_t - m)^4}{\left[\frac{1}{T} \sum_{t=1}^T (Y_t - m)^2\right]^2} = \frac{\mu_4}{\mu_2^2} = \beta_2$$

حيث m تمثل المتوسط الحسابي.¹

4.2.1 اختبار الحدود Bound test

للتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل ما بين المتغيرات. يقوم اختبار الحدود على اختبارين على إحصائية فيشر (F-statistic) واختبار والد (Wald-statistic) لاختبار الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك على المدى الطويل بين المتغيرات، والفرضية البديلة بوجود علاقة تكامل في المدى الطويل.

$$H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \dots = \alpha_{n+1} = 0$$

$$H_1 : \alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \dots \neq \alpha_{n+1} \neq 0$$

اختبار فيشر له توزيع غير معياري، فيلجأ الباحث الى المقارنة بين قيمة F الجدولية وقيمتها المحسوبة، والمعبر عنها بقيمتين حرجتين، قيمة الحد الأدنى بافتراض أن كل المتغيرات مستقرة في المستوى $I=0$ وقيمة الحد الأعلى بافتراض أن كل المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول $I=1$. وفيما يلي حالات قبول ورفض الفرضية الصفرية:²

لا يوجد علاقة تكاملية طويلة المدى $\rightarrow H_0$ تقبل الفرضية الصفرية $\rightarrow F < \text{Bound}(0)$

يوجد علاقة تكاملية طويلة المدى \rightarrow نرفض الفرضية الصفرية $\rightarrow F > \text{Bound}(1)$

لا يمكن اتخاذ القرار $\rightarrow \text{Bound}(0) < F < \text{Bound}(1)$

¹ دادة صلاح الدين، أثر السياستين النقدية والمالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة الممتدة من 1970-2018، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2021، ص 247.

² بلعدي زكرياء، أثر تقلبات سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجيلالي ليايس سيدي بلعباس، الجزائر، 2022، ص 190.

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

2. قياس أثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

2022 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL

سنحاول بناء نموذج لقياس أثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022.

1.2 وصف وتحديد متغيرات الدراسة

قبل الشروع في الدراسة القياسية لابد من تحديد متغيرات الدراسة التي تعبر عن السياستين المالية والنقدية كمتغيرات مستقلة والمتغير التابع الذي يمثل مؤشر أسعار الاستهلاك.

1.1.2 تحديد متغيرات الدراسة ودراسة التجانس

فيما يلي نحدد متغيرات الدراسة مع دراسة تجانسها.

1.1.1.2 تحديد متغيرات الدراسة

لتعيين نموذج الدراسة لابد من تحديد متغيرات الدراسة أولاً، وبالاعتماد على الدراسات السابقة حول السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري والنظريات الاقتصادية وبالاعتماد كذلك على تطور السياسة المالية وأدواتها والسياسة النقدية وأدواتها في الجزائر، يعتبر مؤشر أسعار الاستهلاك المتغير التابع ورمز له ب (pci)، والمتغيرات المستقلة النفقات العامة بشقيها نفقات التسيير ورمز لها ب (fonct)، نفقات التجهيز ورمز لها ب (equip)، النفقات العامة الكلية (dp) والإيرادات العامة ورمز لها ب (ivp)، الجباية البترولية ورمز لها ب (ivpe)، الكتلة النقدية بمفهومها الواسع ورمز لها ب (m2)، نسبة الاحتياطي الاجباري ورمز له ب (reo)، معدل إعادة الخصم ورمز له ب (tr).

1.1.1.1.2 مصدر البيانات:

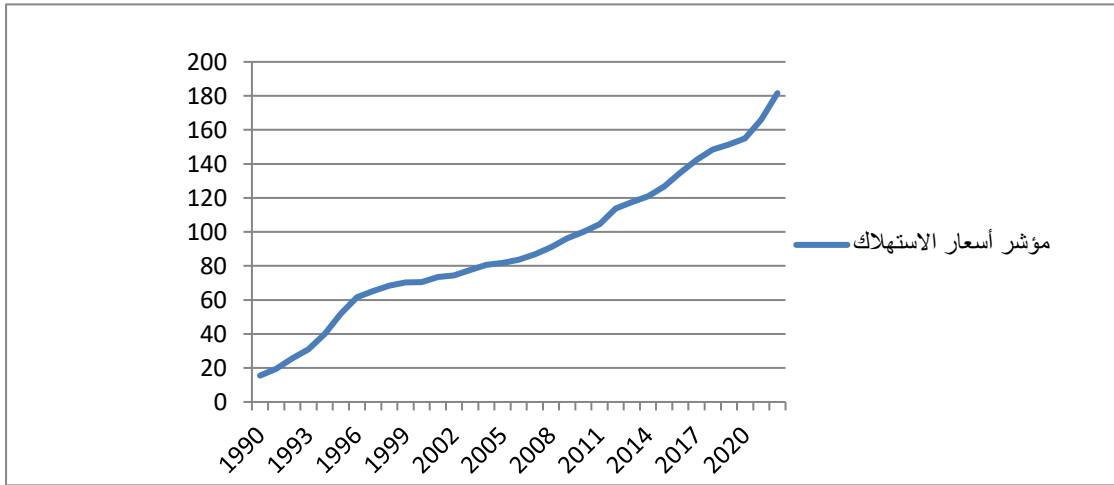
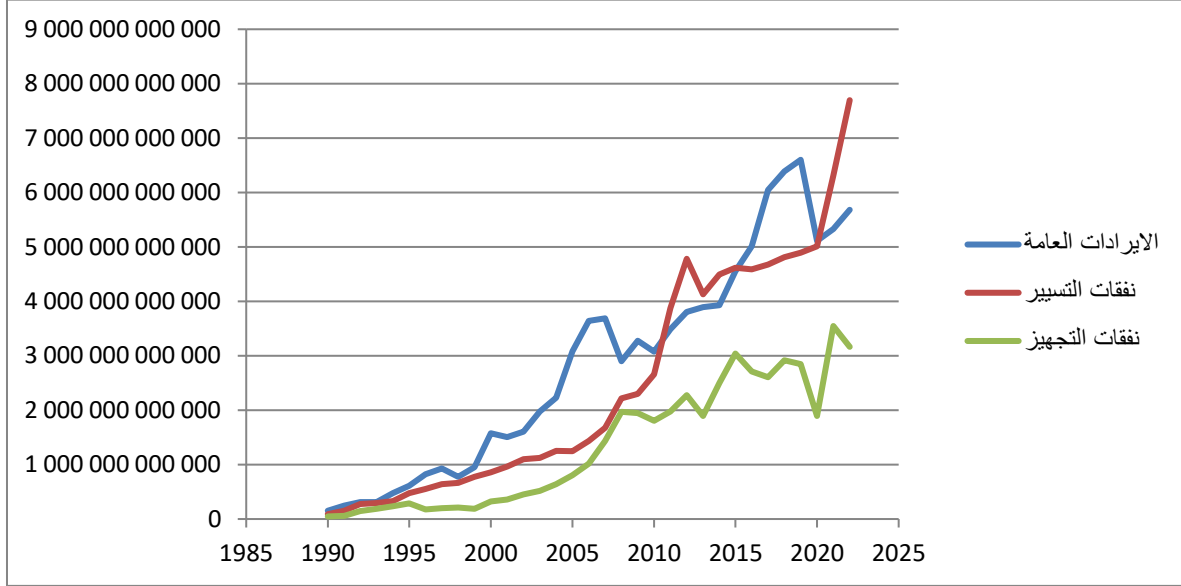
تم الحصول على البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة وهي متغيرات خاصة بالسياسة المالية في الجزائر من موقع الديوان الوطني للإحصائيات ONS، بنك الجزائر والبنك الدولي، وتم معالجتها ببرنامج Eviews12 وEviews13.

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

2.1.1.1.2 الاتجاه العام لمتغيرات الدراسة:

الشكل رقم (5-1): الاتجاه العام لمؤشر أسعار الاستهلاك، نفقات التسيير، نفقات التجهيز واليرادات

العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2022



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات وموقع وزارة المالية، الملحق (01) والملحق (04).

يعكس منحنى الاتجاه العام لمؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 التغيرات في أسعار السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد. ففي الفترة 1990-2000 نلاحظ ارتفاع كبير في المؤشر بسبب تدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية وزيادة الاعتماد على واردات السلع. أما في الفترة ما بين 2000-2010 نلاحظ ارتفاع تديجي في المؤشر مقارنة بالفترة السابقة وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية. في

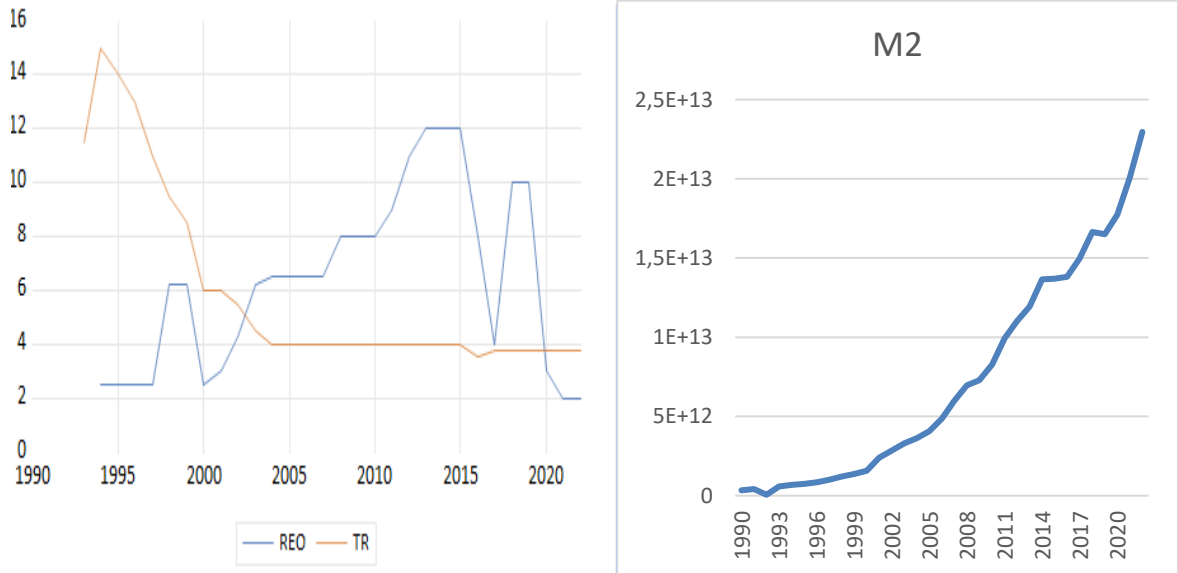
الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

الفترة 2010-2020 استمر المؤشر في الارتفاع بسبب زيادة الانفاق الحكومي على المشاريع الكبيرة مع ارتفاع أسعار السلع المستوردة. فترة 2020-2022 تأثرت فيها الجزائر بجائحة كورونا، ارتفع الطلب على السلع الأساسية مع تعطل سلاسل الامداد.

أما منحنى الاتجاه العام لنفقات التسيير، التجهيز والايرادات العامة يعكس التغيرات في قيمة الانفاق العام والايرادات العامة للحكومة الجزائرية خلال الفترة 1990-2022. نلاحظ أن التفاوت كان طفيف ما بين المتغيرات الثلاث في الفترة 1990-2000. بعدها أصبحت نفقات التسيير تفوق نفقات التجهيز، والايرادات العامة فاقت النفقات العامة الى غاية 2010 وذلك لارتفاع أسعار النفط في الأسواق الدولية. غير أنه بعد هذه الفترة أصبحت نفقات التسيير تفوق بشكل كبير نفقات التجهيز خاصة في سنة 2020 أين كان ارتفاع نفقات التسيير بشكل كبير مع انخفاض كل من نفقات التجهيز والايرادات العامة وهذا ما فرضته جائحة كورونا مع انخفاض الطلب العالمي للنفط.

الشكل رقم (5-2): الاتجاه العام للكتلة النقدية، معدل إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي الاجباري في

الجزائر خلال الفترة 1990-2022



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بنك الجزائر والبنك الدولي، الملحق رقم 02 و03.

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

يعكس منحى الاتجاه العام للكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 التغيرات التي حدثت في حجم الكتلة النقدية، التي كانت ترتفع بشكل بطيء ما بين الفترة 1990-2000. وبداية من سنة 2000 بدأ الارتفاع يتصاعد بشكل كبير مع ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية. وظلت الكتلة النقدية في الارتفاع. أما منحى الاتجاه العام لمعدل إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي الإجباري خلال نفس الفترة في الجزائر يعكس التغيرات الحاصلة في قيمهم، حيث كانت قيمة معدل الخصم عالية وفي ارتفاع مستمر بداية الفترة مع بقاء نسبة الاحتياطي الاجباري ثابت وبقية منخفضة. ويحدث العكس في باقي الفترة أين بدأت معدلات أعاد الخصم في الانخفاض بداية من سنة 1995 الى أن تصل الى أدنى قيمة لها سنة 2003 وبقائها ثابتة الى غاية 2022 ما بين 4 و 3.75. بينما نسبة الاحتياطي الاجباري بدأت في الارتفاع بداية من سنة 1998 الى 6.25٪ ثم انخفضت الى 2.5٪ سنة 2000، بعد هذه السنة استمرت نسبتها في الارتفاع بشكل مستمر الى أن تصل الى أعلى قيمة لها في حدود 12٪ سنة 2020، وهذا ما يؤكد اعتماد الدولة على نسبة الاحتياطي الاجباري للتأثير على القدرة الائتمانية للنقود.

2.1.1.2 دراسة تجانس متغيرات الدراسة

أي دراسة الاختبارات الإحصائية للسلاسل الزمنية لكل من مؤشر أسعار الاستهلاك والمتغيرات المستقلة نفقات التسيير، نفقات التجهيز والايادات، بالاستعانة بالانحراف المعياري، الوسيط، القيم الدنيا والعظمى، اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera، كما هو موضح في الجدول التالي:

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

الجدول رقم (5-1): المقاييس الوصفية لمتغيرات السياسة المالية ومؤشر أسعار الاستهلاك

الخصائص البترولية		الإيرادات العامة		نفقات التجهيز		نفقات التسيير		مؤشر أسعار الاستهلاك		المقاييس الإحصائية
logrvpe	rvpe	logrvp	rvp	logequi	Equip	Logfonct	Fonct	logpci	Pci	
27.87590	1.64E+12	28.56678	3.21E+12	13.81751	1.52E+12	14.48724	2.76E+12	4.376176	91.76970	Mean
28.04900	1.53E+12	28.81745	3.28E+12	14.40766	1.81E+12	14.61201	2.22E+12	4.427239	83.70000	Median
29.36400	5.66E+12	29.51833	6.60E+12	15.08158	2.30E+13	15.85634	7.70E+12	5.201806	181.6000	Max
26.12670	2.22E+11	26.89116	4.77E+11	12.06689	1.74E+11	12.70807	3.30E+11	2.740840	15.50000	Min
0.733791	1.06E+12	0.763899	1.87E+12	1.046239	1.11E+12	0.907414	2.08E+12	0.601969	43.25178	Std.Dev
-0.584428	1.740050	-0.708562	0.169938	-0.453560	0.173806	-0.243485	0.546248	-1.080525	0.180346	Skewness
2.944835	8.045593	2.318220	1922106	1.617875	1.596101	1.753888	2.145436	3.764533	2.334852	Kurtosis
1.654530	45.39600	2.988288	1.543492	3.302538	2.527553	2.162839	2.324623	7.225140	0.787217	Jarque-Bera
0.437243	0.000000	0.224441	0.462205	0.191806	0.282585	0.339114	0.312762	0.026982	0.674618	Probability
808.4010	4.75E+13	828.4367	9.30E+13	400.7077	4.39E+13	420.1299	8.02E+13	144.4138	3028.400	Sum
15.07657	3.18E+25	16.33916	9.77E+25	30.64927	3.46E+25	23.05519	1.21E+26	11.59573	59862.93	SumSq-Dev

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews12.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5-1) أن مؤشر أسعار الاستهلاك بلغ 91.76970 خلال الفترة 1990-2022 وبلغت أعلى قيمة له 181.6 سنة 2022، وأقل قيمة له بلغت 15.5 مع انحراف مختلف المشاهدات عن المتوسط السنوي بـ 43.25178، وهذا يدل على وجود تشتت كبير، ولكن بعد ادخال اللوغاريتم النيبيري على جميع بيانات مؤشر أسعار الاستهلاك أدى الى انخفاض الانحراف المعياري الى 0.601969، وبالنسبة لمعامل Skewness -1.080525 مما يدل على أن شكل التوزيع غير متناظر وملتوي جهة اليمين، وقيمة معامل التناظر Kutosis بالتقريب 4 أي شكل التوزيع يمتاز بالتطاول، واحتمالية Jarque- Bera قدرت بـ 0.026982 فبيانات متغير مؤشر أسعار الاستهلاك باللوغاريتم تتبع التوزيع الطبيعي.

كما نلاحظ أن معدل نمو نفقات التسيير بلغ 27600000000000 مليون دينار جزائري خلال الفترة 1990-2022 وبلغت أعلى قيمة له 7 697 000 مليون دينار سنة 2022 بمتوسط سنوي قدر بـ 200 203 476 مليون دينار، وأقل قيمة له بلغت 88 800 مليون دينار مع انحراف مختلف المشاهدات عن

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

المتوسط السنوي ب 20800000000000، وهذا يدل على وجود تشتت كبير، ولكن بعد ادخال اللوغاريتم النيبيري على جميع بيانات نفقات التسيير أدى الى انخفاض الانحراف المعياري الى 0.907414، وبالنسبة لمعامل Skewness-0.243485 مما يدل على أن شكل التوزيع غير متناظر وملتوي جهة اليمين، وقيمة معامل التناظر Kutosis بالتقريب 2 أي شكل التوزيع يمتاز بالتفلطح، واحتمالية Jarque-Bera قدرت ب 0.339114 فبيانات متغير نفقات التسيير تتبع التوزيع الطبيعي.

ومن خلال الجدول نلاحظ كذلك أن معدل نمو نفقات التجهيز بلغ 1520000000000 مليون دينار جزائري خلال الفترة 1990-2022 وبلغت أعلى قيمة له 3 546 900 مليون دينار سنة 2021 بمتوسط سنوي قدر ب 1 344 630.79 مليون دينار، وأقل قيمة له بلغت 47 700 مليون دينار مع انحراف مختلف المشاهدات عن المتوسط السنوي ب 1110000000000، وهذا يدل على وجود تشتت كبير، ولكن بعد ادخال اللوغاريتم النيبيري على جميع بيانات نفقات التجهيز أدى الى انخفاض الانحراف المعياري الى 1.046239، وبالنسبة لمعامل Skewness -0.453560 مما يدل على أن شكل التوزيع غير متناظر وملتوي جهة اليمين، وقيمة معامل التناظر Kutosis بالتقريب 2 أي شكل التوزيع يمتاز بالتفلطح، واحتمالية Jarque-Bera قدرت ب 0.191806 فبيانات متغير نفقات التجهيز تتبع التوزيع الطبيعي.

وبالنسبة لمعدل نمو الإيرادات العامة من خلال الجدول رقم (5-1) قد بلغ 28.56678 مليون دينار جزائري خلال الفترة 1990-2022 وبلغت أعلى قيمة له 6 601 576 مليون دينار سنة 2019 بمتوسط سنوي قدر ب 2 848 265.15 مليون دينار، وأقل قيمة له بلغت 152 500 مليون دينار مع انحراف مختلف المشاهدات عن المتوسط السنوي ب 1870000000000، وهذا يدل على وجود تشتت كبير، ولكن بعد ادخال اللوغاريتم النيبيري على جميع بيانات الإيرادات العامة أدى الى انخفاض الانحراف المعياري الى 0.763899، وبالنسبة لمعامل Skewness -0.708562 مما يدل على أن شكل التوزيع غير متناظر وملتوي جهة اليمين، وقيمة معامل التناظر Kutosis بالتقريب 2.3 أي شكل التوزيع يمتاز بالتفلطح، واحتمالية Jarque-Bera قدرت ب 0.224441 فبيانات متغير الإيرادات العامة تتبع التوزيع الطبيعي.

كما نلاحظ أن معدل نمو الجباية البترولية بلغ 1640000000000 مليون دينار جزائري خلال الفترة 1990-2022 وبلغت أعلى قيمة له 5 657 700 مليون دينار سنة 2022 بمتوسط سنوي قدر ب 1 459 206 مليون دينار، وأقل قيمة له بلغت 76 200 مليون دينار مع انحراف مختلف المشاهدات عن المتوسط السنوي ب 1060000000000، وهذا يدل على وجود تشتت كبير، ولكن بعد ادخال اللوغاريتم النيبيري على جميع

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

بيانات الجباية البترولية أدى الى انخفاض الانحراف المعياري الى 0.733791، وبالنسبة لمعامل Skewness - 0.584428 مما يدل على أن شكل التوزيع غير متناظر وملتوي جهة اليمين، وقيمة معامل التناظر Kutosis بالتقريب 3 أي شكل التوزيع يمتاز بالاعتدال، واحتمالية Jarque-Bera قدرت ب 0.437243 فيبيانات متغير الجباية البترولية باللوغاريتم تتبع التوزيع الطبيعي.

الجدول رقم (5-2): المقاييس الوصفية لبعض متغيرات السياسة النقدية

معدل إعادة الخصم		نسبة الاحتياطي الاجباري		الكتلة النقدية M2		المقاييس الإحصائية
logtr	tr	logreo	reo	Logm2	M2	
1.631465	5.758621	1.688135	6.327586	29.27485	8.28E+12	Mean
1.386294	4.000000	1.871802	6.500000	29.57120	6.96E+12	Median
2.708050	15.00000	2.484907	12.00000	30.76477	2.30E+13	Max
1.252763	3.500000	0.693147	2.000000	27.23936	6.76E+11	Min
1.117865	3.396087	0.598679	3.307934	1.117865	6.69E+12	Std.Dev
1.353624	1.687285	-0.334717	0.249716	-0.465375	0.521867	Skewness
3.299997	4.422745	1.699656	1.883361	1.873831	2.053343	Kutosis
8.964848	16.20608	2.584667	1.808046	2.579253	2.399197	Jarque-Bera
0.011306	0.000303	0.274629	0.404937	0.275374	0.301315	Probability
47.31248	167.0000	48.95592	183.5000	848.9707	2.40E+14	Sum
5.789171	322.9353	10.03566	306.3879	34.98942	1.25E+27	SumSq-Dev

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews12.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (5-2) أن معدل نمو الكتلة النقدية بمفهومها الواسع بلغ 29.27485 مليار دينار جزائري في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 وبلغت أعلى قيمة له 22 960 مليار دينار سنة 2022، وأقل قيمة له بلغت 343.32 مليار دينار مع انحراف مختلف المشاهدات عن المتوسط السنوي ؛ 6690000000000، وهذا يدل على وجود تشتت كبير، ولكن بعد ادخال اللوغاريتم النيبري على جميع بيانات مؤشر الكتلة النقدية m2 أدى الى انخفاض الانحراف المعياري الى 1.117865، وبالنسبة لمعامل Skewness -0.465375 مما يدل على أن شكل التوزيع غير متناظر وملتوي جهة اليمين، وقيمة معامل التناظر Kutosis بالتقريب 2 أي شكل التوزيع يمتاز بالتفلطح، واحتمالية Jarque-Bera قدرت ب 0.275374 فيبيانات متغير الكتلة النقدية باللوغاريتم تتبع التوزيع الطبيعي.

ومن خلال الجدول نلاحظ أن معدل نمو نسبة الاحتياطي الاجباري بلغ 1.688135 في الجزائر خلال الفترة 1990-2024 وبلغت أعلى قيمة له 9% سنة 2022، وأقل قيمة له بلغت 2.5% مع انحراف مختلف المشاهدات عن المتوسط السنوي ب 3.307934، وهذا يدل على وجود تشتت كبير، ولكن بعد ادخال

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

اللوغاريتم النيبيري على جميع بيانات نسبة الاحتياطي الاجباري أدى الى انخفاض الانحراف المعياري الى 0.598679، وبالنسبة لمعامل Skewness 0.334717 - مما يدل على أن شكل التوزيع غير متناظر وملتوي جهة اليمين، وقيمة معامل التناظر Kutosis 1.699656 أي شكل التوزيع يمتاز بالتفطح، واحتمالية Jarque-Bera قدرت ب 0.274629 فبيانات متغير نسبة الاحتياطي الاجباري باللوغاريتم تتبع التوزيع الطبيعي.

ومعدل نمو معدل إعادة الخصم بلغ 5.758621 في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 وبلغت أعلى قيمة له 15٪ سنة 1994، وأقل قيمة له بلغت 3.5٪ مع انحراف مختلف المشاهدات عن المتوسط السنوي ب 3.396087، وهذا يدل على وجود تشتت كبير، ولكن بعد ادخال اللوغاريتم النيبيري على جميع بيانات معدل إعادة الخصم أدى الى انخفاض الانحراف المعياري الى 1.117865، وبالنسبة لمعامل Skewness 1.353624 مما يدل على أن شكل التوزيع غير متناظر وملتوي جهة اليمين، وقيمة معامل التناظر Kutosis 3.299997 أي شكل التوزيع يمتاز بالاعتدال، واحتمالية Jarque-Bera قدرت ب 0.011306 فبيانات متغير معدل إعادة الخصم باللوغاريتم لا تتبع التوزيع الطبيعي.

فمن خلال المقاييس الوصفية نستنتج ان السلاسل الزمنية المحولة الى \log_{equip} ، \log_{pci} ، \log_{tr} ، \log_{reo} ، \log_{m2} ، \log_{rvp} ، \log_{fonct} هي أكثر تجانس من السلاسل الزمنية الأصلية pci ، tr ، reo ، m2 ، rvp ، fonct ، equip .

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

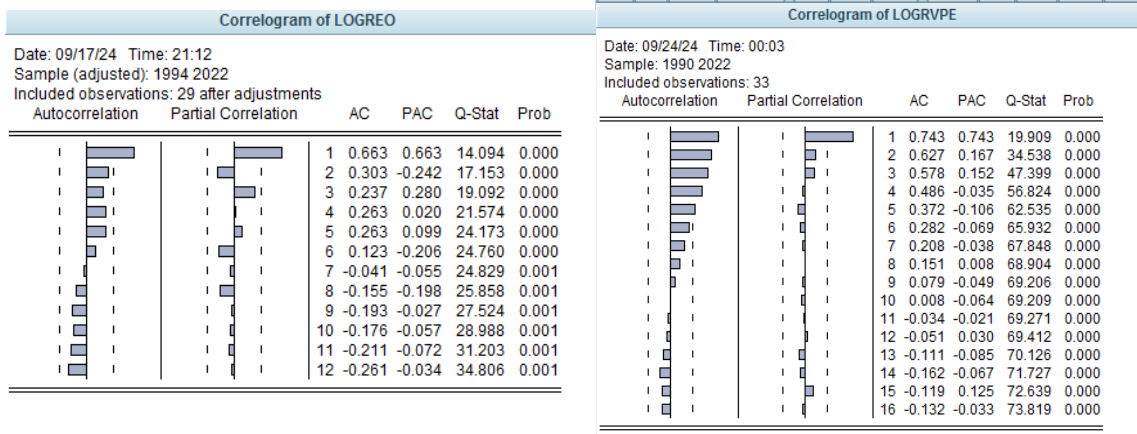
2.1.2 معاملات دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة

يوضح الشكل الموالي دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند المستوى باستخدام برنامج Eviews12.

الشكل رقم (3-5): دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند المستوى



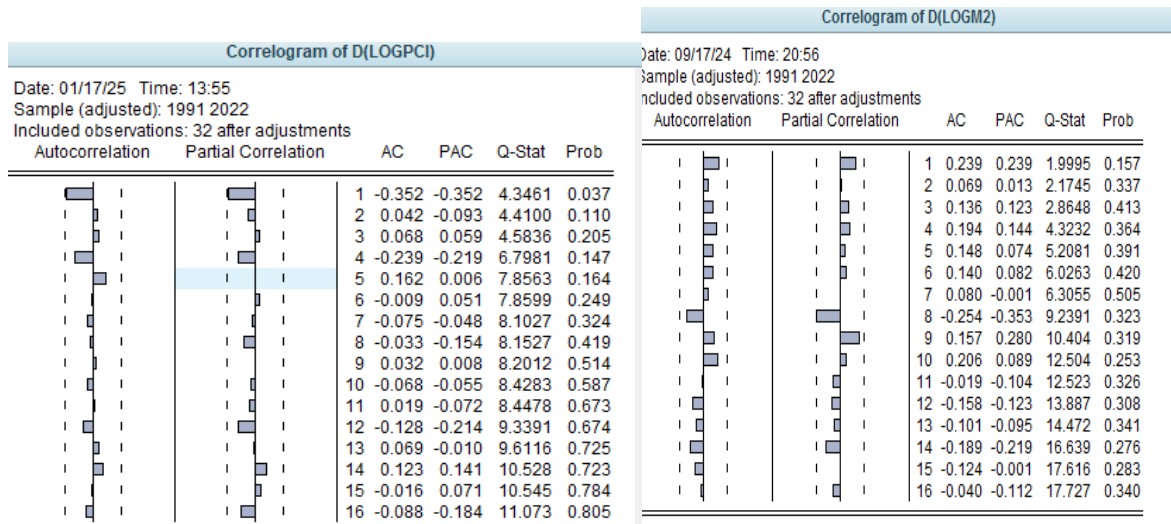
الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022



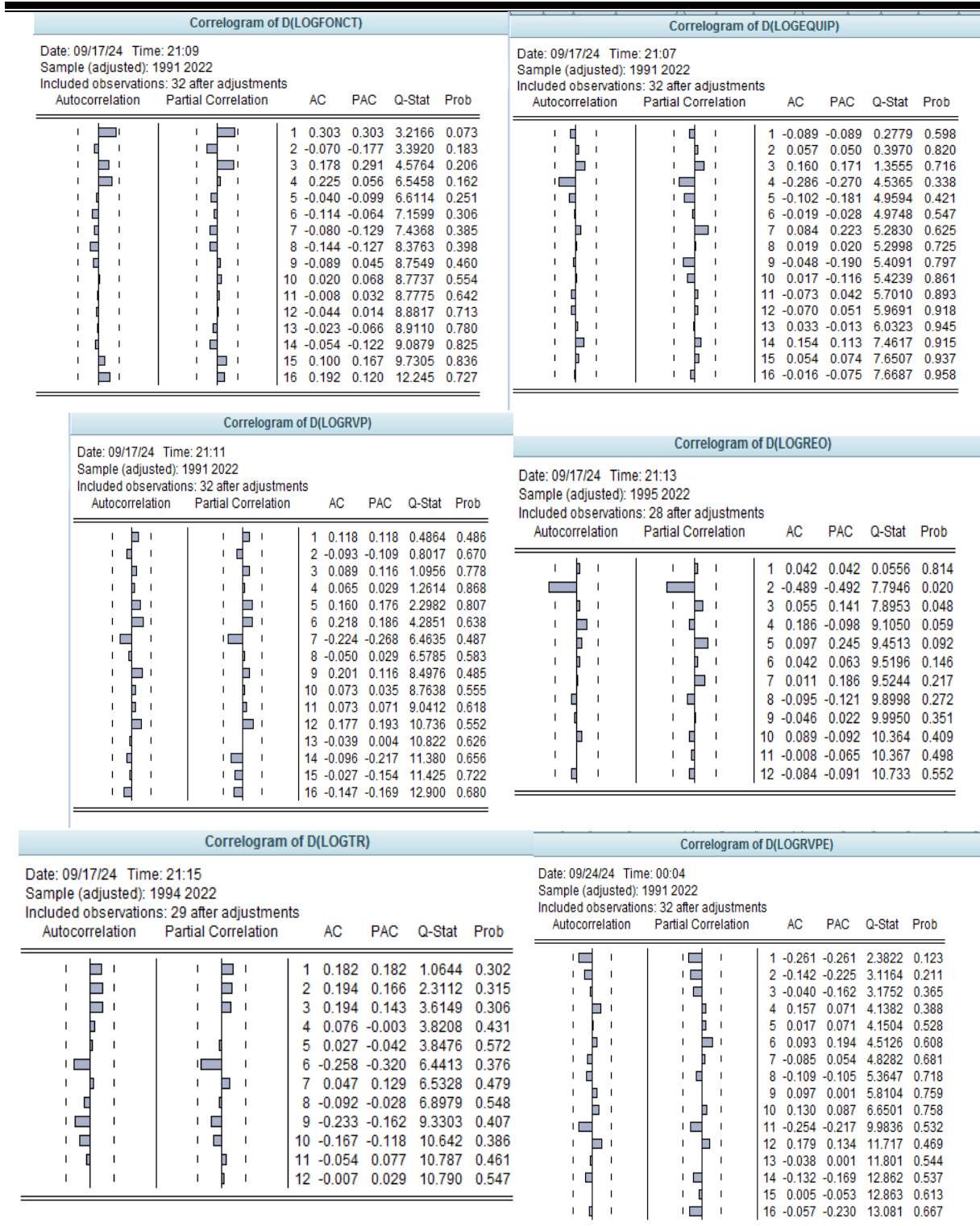
المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

من خلال الشكل رقم (5-3) نجد أن معاملات دالة الارتباط الذاتي AC للسلاسل logrvp، logm2، logfonct، logequip، logreio إلى غاية التأخير P=7، وبالنسبة للسلاسل logpci، logreio إلى غاية التأخير P=2 وبالنسبة للسلسلة الأخيرة logrvpe إلى غاية التأخير P=5 أي احتمال عدم استقرار السلاسل الزمنية عند المستوى، لذلك فإن الشكل الموالي يوضح دالة الارتباط الذاتي عند الفرق الأول.

الشكل رقم (5-4): دالة الارتباط الذاتي لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول



الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022



المصدر: مخرجات برنامج Eviews12 .

نلاحظ من خلال الشكل رقم (4-5) أن معاملات دالة الارتباط لجميع السلاسل محل الدراسة تقع داخل

مجال الثقة سواء بالنسبة للدالة PartialCorrelation و Autocorrelation .

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

3.1.2 تحليل استقراره السلاسل الزمنية:

اعتمدنا في تحليل استقرارية السلاسل الزمنية على اختبار ديكي فولر الموسع.

1.3.1.2 تحديد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة:

لتحديد فترات الإبطاء المثلى تم استعمال معيار المعلومات Schawrz، فتم اختبار فترات الإبطاء الزمني التي تعطي أقل قيمة لمعيار Schawrz.

الجدول رقم (3-5): نتائج فترات الإبطاء المثلى باستخدام معيار Schawrz

P=4	P=3	P=2	P=1	P=0	
3.995929-	*4.021913-	3.957056-	3.084366-	0.758474	Logpci
0.444785	0.370750	0.256439	*0.194921	2.973986	Logequip
1.131775-	1.206411-	1.279405-	*1.387616-	2.609184	Logfonct
0.582562-	0.653872-	0.689644-	*0.808365-	2.222258	Logrvp
1.453261	1.431734	1.428787	*1.375654	2.101858	Logrvpe
1.884796-	2.003419-	2.112406-	*2.216533-	3.048884	Logm2
1.385569	*1.273534	1.365152	1.290458	1.776130	Logreo
2.260825-	2.263527-	2.390189-	*2.483106-	0.207274	Logtr

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews12، الملحق رقم 05.

من خلال الجدول رقم (3-5) أن فترة الإبطاء P=1 تمثل فترة الإبطاء المثلى لكل من logequip، logfonct، logrvp، logrvpe، logm2، logtr. وفترة الإبطاء P=3 تمثل فترة الإبطاء المثلى لباقي المتغيرات أي لكل من logreo و logpci.

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

2.3.1.2 اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

باستخدام اختبارات ديكي فولر الموسع Augmented Dickey Fuller نجد النتائج في الجدول

الموالي:

الجدول رقم (4-5): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey Fuller للسلاسل

الزمنية محل الدراسة

اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey Fuller								
logtr	logreo	Logm2	logrvpe	Logrvp	logfonct	logequip	logpci	المتغيرات
0.4624	0.3268	0.0725	0.2288	0.0123	0.0129	0.2064	0.0959	الثابت
0.9648	0.9993	0.9778	0.0754	0.4504	0.0073	0.4345	0.2916	المستوى
0.0179	0.4203	1.0000	0.9696	0.9996	1.0000	0.9958	0.1793	الاتجاه والثابت
0.0179	0.4203	1.0000	0.9696	0.9996	1.0000	0.9958	0.1793	دون الاتجاه والثابت
0.0003	0.0001	0.0022	0.0000	0.0002	0.0010	0.0000	0.0000	الثابت
0.0000	0.0000	0.0019	0.0000	0.0002	0.0053	0.0121	0.0000	الفرق الأول
0.0000	0.0000	0.0019	0.0000	0.0002	0.0053	0.0121	0.0000	الاتجاه والثابت
0.0001	0.0000	0.0460	0.0000	0.0001	0.0014	0.0000	0.0000	دون الاتجاه والثابت
اختبار فيليبس بيرون Philips Perron								
logtr	logreo	Logm2	logrvpe	Logrvp	logfonct	logequip	logpci	المتغيرات
0.4810	0.3568	0.0785	0.9249	0.0000	0.0220	0.1839	0.1210	الثابت
0.9533	0.9086	0.9762	0.4209	0.3316	0.0107	0.3923	0.3390	المستوى
0.0376	0.4450	1.0000	0.9737	0.9994	0.9998	0.9951	0.1480	الاتجاه والثابت
0.0376	0.4450	1.0000	0.9737	0.9994	0.9998	0.9951	0.1480	دون الاتجاه والثابت
0.0003	0.0004	0.0024	0.0000	0.0002	0.0010	0.0000	0.0000	الثابت
0.0000	0.0000	0.0021	0.00022	0.0000	0.0057	0.0001	0.0000	الفرق الأول
0.0000	0.0000	0.0021	0.00022	0.0000	0.0057	0.0001	0.0000	الاتجاه والثابت
0.0001	0.0000	0.0341	0.0001	0.0001	0.0014	0.0000	0.0000	دون الاتجاه والثابت

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews12، الملحق رقم 06 و07.

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

من خلال الجدول رقم (5-6) نجد أن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول لأن القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية فيتم رفض فرضية العدم التي تشير الى وجود جذر الوحدة عند مستوى معنوية 5%. بمعنى تكامل المتغيرات من الدرجة (1)I، وبالتالي يمكننا إجراء إختبار التكامل المشترك وفق منهجية ARDL.

2.2 قياس أثر السياسة النقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022:

من خلال دراسة المتغيرات الداخلة في الدراسة، سنستخدم منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL للأسباب التالية:

- وفقاً لـ Pesaran وآخرون هذا المنهج أكثر ملاءمة لأحجام العينات الصغيرة. غير أن تقنية التكامل المشترك لـ Johansen تتطلب عينة كبيرة للحصول على نتائج صحيحة؛
- متغيرات الدراسة كلها مستقرة عند الفرق الأول، وهي أحد شروط استخدام هذا المنهج أن تكون المتغيرات مستقرة عند المستوى I (0) أو عند الفرق الأول I (1) أو كلاهما.
- وفقاً لـ Pesaran و Shin نصح ARDL يتطلب صيغة مختصرة بسيطة للمعادلة.
- يسمح نموذج ARDL باستخدام فترات تأخير مختلفة لمتغيرات مختلفة بدلا من نماذج VAR للتكامل المشترك حيث لا يسمح بفترات تأخير مختلطة للمتغيرات.

نستخدم في هذه الدراسة المتغيرات التي تمثل الأدوات الكمية للسياسة النقدية وهي الكتلة النقدية بمفهومها الواسع M2، نسبة الاحتياطي الاجباري ومعدل الخصم، ونرمز لهم كما يلي:

LOGM2: لوغاريتم الكتلة النقدية

LOGREO: لوغاريتم نسبة الاحتياطي الاجباري

LOGTR: لوغاريتم معدل الخصم

وتكون هذه السلاسل في الفرق الأول.

1.2.2 إختبار التكامل المشترك

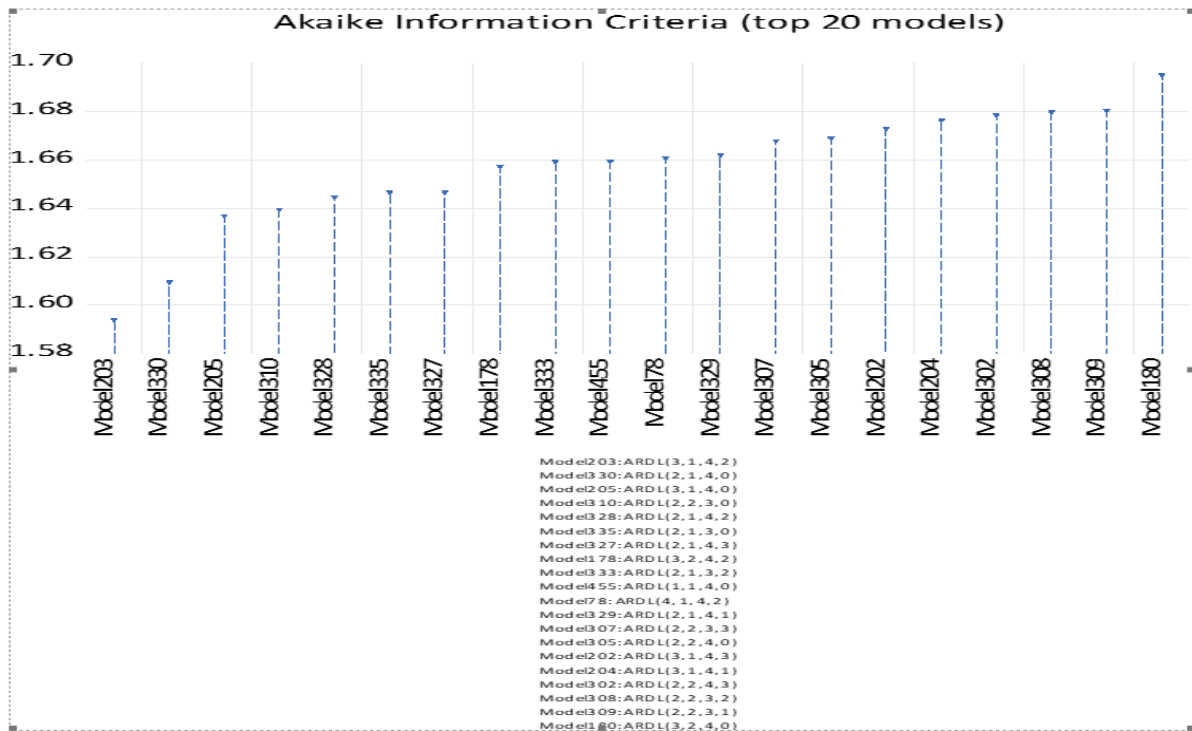
لاختبار التكامل المشترك في نموذج ARDL نتطرق أولا الى تحديد فترات الابطاء المثلى للنموذج ثم نعتمد على منهجية الحدود (Bound test) للتكامل المشترك.

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

1.1.2.2 اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج

لتحديد فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات المستخدمة لدراسة أثر السياسة النقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك وفقا لنموذج ARDL استخدمنا لتحديد رتبة النموذج معيار Akaike وهو المعيار الأكثر شيوعا، بالاعتماد على أقل قيمة إحصائية في تحديد النموذج الملائم للدراسة. ومن خلال الشكل رقم (5-5) فان فترة الإبطاء المثلى هي (3,1,4,2).

الشكل رقم (5-5): اختبار فترات الإبطاء المثلى



المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

2.1.2.2 اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود (The Bound Test)

نستخدم منهجية الحدود (Bound test) للتكامل المشترك الخاص بنموذج ARDL للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وذلك من خلال مقارنة قيمة إحصائية فيشر (F-statistique) المحسوبة والجدولية وجعل الفرضية الصفرية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

H_0 : لا توجد علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين المتغيرات

H_1 : توجد علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين المتغيرات

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

الجدول رقم (5-5): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود **The Bound Test**

F-Bounds Test

Null Hypothesis No levels Relationship

Test Statistic	Value	Signif	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	6.465303	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews12.

تظهر نتائج الجدول رقم (5-7) أن القيمة المحسوبة لفيشر 6.465303 أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستويات معنوية (1%، 5% و 10%). وعليه نرفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشر أسعار الاستهلاك كمتغير تابع والكتلة النقدية، نسبة الاحتياطي الاجباري ومعدل إعادة الخصم كمتغيرات مستقلة.

2.2.2 تقدير النموذج

لتقييم وتقدير جودة النموذج أي إذا كان النموذج القياسي المستخدم محل الدراسة يعاني من مشاكل القياس الاقتصادي والاستقرارية الكلية للنموذج لابد من استخدام الاختبارات التشخيصية التالية:

الجدول رقم (5-6): نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج **ARDL**

Probability	Jarque-Bera	Jarque-Bera
0.602481	1.013397	التوزيع الطبيعي للبواقي

Prob.Chi-square	Obs*R-squared	Probability	F-statistic	اختبار الارتباط الذاتي
0.0189	7.941232	0.1616	2.198719	LM test
Prob.Chi-square	Obs*R-squared	Probability	F-statistic	اختبار عدم ثبات التوازن
0.7660	0.088545	0.7775	0.081751	ARCH

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews12، الملحق رقم 08.

للتأكد من شرط التوزيع الطبيعي نعتمد على إحصائية Jarque-Bera . فكانت نتيجة الاختبار غير معنوية وقيمة معنويته 0.602481 أكبر من 0.05 هو ما يؤكد أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي.

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

من خلال اختبار ARCH الذي يشير الى عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي والنتائج موضحة في الجدول رقم (5-8)، الذي من خلاله نلاحظ أن قيمة Prob. Chi-Square بلغت 0.7660 وهي أكبر من 0.05 وهذا يشير الى عدم معنويتها ومنه نقبل فرضية عدم القائلة بتجانس وثبات تباين الأخطاء. يستخدم اختبار مشكل عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي Breusch-Godfrey Serial LM test للتأكد ما إذا كانت الأخطاء ذات صلة ذاتية. فمن خلال الجدول رقم () نلاحظ قيمة الاحتمالية F-statistic تقدر ب 0.1616 أكبر من 5٪ غير معنوية نقبل فرضية عدم القائلة عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

3.2.2 نتائج تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل:

نقوم بتقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل كما يلي:

1.3.2.2 تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير:

الجدول رقم (5-7): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable : D(LOGPCI)				
Selected Model : ARDL(3.1.4.2)				
Sample: 1990 2022				
Included Observation: 26				
Variable	Coefficient	Std Error	t-Statistic	Prob
D(LOGPCI(-1))	0.822164	0.185338	4.436027	0.0008
D(LOGPCI(-2))	0.252774	0.128684	1.964303	0.0731
D(LOGREO)	0.992456	0.210054	4.724766	0.0005
D(LOGTR)	4.064079	1.050064	3.870316	0.0022
D(LOGTR(-1))	-0.169514	1.179755	-0.143686	0.8881
D(LOGTR(-2))	5.332836	1.154198	4.620384	0.0006
D(LOGTR(-3))	3.071705	1.197092	2.565972	0.0247
D(LOGM2)	-1.651152	1.585094	-1.041674	0.3181
D(LOGM2(-1))	-4.300101	1.428058	-3.011153	0.0108
CointEq(-1)	-1.949755	0.296983	-6.565213	0.0000
R-Squared = 0.890885				

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews12.

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

معلمة تصحيح الخطأ مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.0000 وبإشارة سالبة والتي تؤكد لنا نتائج

Bound Test بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

أن تصحيح الخطأ سلبي ومعنوي مما يعني أن 195% من الأخطاء القصيرة الأجل بإمكانها العودة إلى وضع

التوازن. أي عندما تنحرف أسعار الاستهلاك خلال الأجل القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في الأجل

الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل 195% من هذا الانحراف في الفترة (t). وهي نسبة جد مقبولة.

قيمة معامل التحديد 0.890885 أي أن مؤشر أسعار الاستهلاك يفسر بنسبة 89.08% من قبل الكتلة

النقدية، نسبة الاحتياطي الاجباري ومعدل إعادة الخصم.

2.3.2.2 تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل الطويل

الجدول رقم (5-8): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std Error	t-Statistic	Prob
DLOGREO	-0.107829	0.165807	-0.650328	0.5277
DLOGTR	1.009624	0.563902	1.790424	0.0986
DLOGM2	0.040521	0.183858	0.220392	0.8293
C	-0.549011	6.280699	-0.087412	0.9318
EC = DLOGPCI - (-0.1078*DLOGREO + 1.0096*DLOGTR + 0.0405*DLOGM2 - 0.5490)				

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews12.

من خلال النتائج أعلاه يمكن كتابة النموذج التقديري كالتالي:

$$DLOGPCI = -0.1078 DLOGREO + 1.0096 DLOGTR + 0.0405 DLOGM2 - 0.5490$$

اعتماداً على المعادلة المقدرة أعلاه نلاحظ أن لوجاريتم نسبة الاحتياطي الاجباري قد أثرت بشكل سلبي

على مؤشر أسعار الاستهلاك ولكن هذا التأثير غير معنوي في الأجل الطويل (0.5277)، حيث أن ارتفاع نسبة

الاحتياطي الاجباري بحوالي 1% يؤدي إلى انخفاض في مؤشر أسعار الاستهلاك بـ 0.1078%. ولوجاريتم معدل

إعادة الخصم قد أثر بشكل موجب على مؤشر أسعار الاستهلاك غير أن هذا التأثير غير معنوي في الأجل الطويل

(0.0986)، حيث أن ارتفاع في معدل إعادة الخصم بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع في مؤشر أسعار الاستهلاك بـ

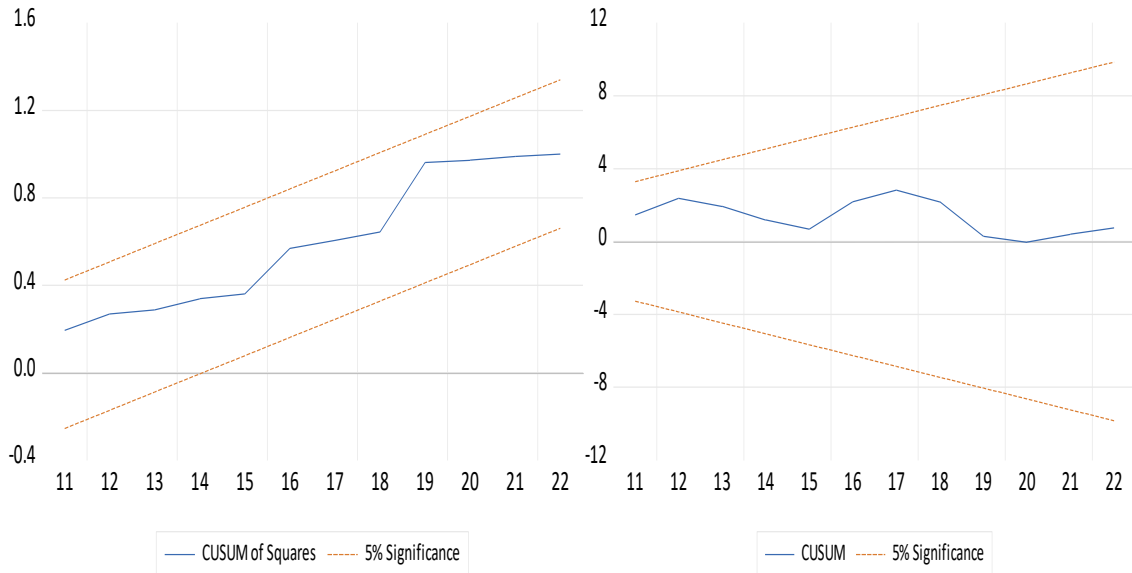
الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

1.0096%. ولوغاريتم الكتلة النقدية بمفهومها الواسع M2 أثرت بشكل موجب على مؤشر أسعار الاستهلاك إلا أنه غير معنوي (0.8293)، حيث أن ارتفاع حجم الكتلة النقدية بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع في مؤشر أسعار الاستهلاك بـ 0.0405%. أي أن كل نسبة الاحتياطي الاجباري ومعدل إعادة الخصم والكتلة النقدية بمفهومها الواسع M2 لا يؤثران على مؤشر أسعار الاستهلاك في الأجل الطويل لعدم معنوية التأثير.

4.2.2 اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر:

بواسطة المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربع البواقي. CUSUMSQ هو خط وسطي يقع داخل الحدود المنطقية الحرجة مما يشير إلى الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL عند مستوى معنوية 5%، ومنه يمكن القول أن هناك انسجام واستقرار في النموذج بين نتائج المدى الطويل ونتائج المدى القصير. أي عدم حدوث تغير هيكلي مع انسجام نتائج المدى الطويل مع نتائج المدى القصير.

الشكل رقم (5-6): اختباري CUSUM و CUSUM of Squares



المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

5.2.2 نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- عدم وجود علاقة طويلة المدى بين مؤشر أسعار الاستهلاك كمتغير تابع ونسبة الاحتياطي الاجباري ومعدل إعادة الخصم والكتلة النقدية بمفهومها الواسع M2 كمتغيرات مستقلة. أي أن رغم الجهود التي تقوم بها الدولة الجزائرية في استخدام أدوات السياسة النقدية للتأثير على مستوى العام للأسعار وذلك للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، يكون بعده قصير مدى .
- نسبة الاحتياطي الاجباري ومعدل إعادة الخصم والكتلة النقدية يؤثران على مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة 89%، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة وهي مجتمعة لها القدرة على تفسير التغيرات التي تحدث على المتغير التابع.
- وجود علاقة عكسية ما بين نسبة الاحتياطي الاجباري ومؤشر أسعار الاستهلاك، وهو مقبول اقتصاديا باعتباره أداة جد فعالة للبنك المركزي للحد من قدرة البنوك على الائتمان، ومنه يؤثر على الطلب الكلي الذي يؤثر بدوره على مستويات الأسعار.
- وجود علاقة طردية ما بين ومعدل إعادة الخصم ومؤشر أسعار الاستهلاك، وهو غير مقبول اقتصاديا كونها أداة من الأدوات الكمية للسياسة النقدية يستخدمها البنك المركزي لمحاربة التضخم، حيث عندما يقوم بالرفع من معدل إعادة الخصم ترتفع تكلفة الاقتراض بالنسبة للبنوك التجارية التي تقوم بدورها من رفع أسعار الفائدة على القروض التي تقدمها للشركات والأفراد، وعليه يقل الاقتراض الذي يؤدي الى انخفاض الانفاق الاستهلاكي والاستثماري الذي يؤثر على الطلب الكلي بالانخفاض، مما يؤدي الى تراجع الضغوط التضخمية و انخفاض الأسعار، أي أن العلاقة في حقيقة الأمر علاقة عكسية. وهذا يؤكد عدم فعالية هذه الأداة في الاقتصاد الجزائري ويمكننا ملاحظته في ثبات أسعار الفائدة للإقراض لمدة طويلة من الزمن لعدم تأثره في التغير الحادث في معدل إعادة الخصم، مما يجعل هذه الأداة غير فعالة وعلى العكس يجعلها تؤثر عكس التأثير المرغوب فيه.
- وجود علاقة طردية بين الكتلة النقدية M2 ومؤشر أسعار الاستهلاك، وهو مقبول اقتصاديا كون أن الكتلة النقدية M2 تعبر على النقود المتداولة M1 بالإضافة الى الودائع لأجل والودائع الادخارية، وتعد مؤشر مهم لفهم ومعرفة كمية الأموال المتاحة في النظام الاقتصادي، فعندما يزداد حجم الكتلة النقدية يصبح لدى الأفراد

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

والشركات أموال أكثر، مما يشجع على الانفاق الذي عادة لا يصاحبه نمو مماثل في الإنتاج فيزداد الطلب الكلي الذي يؤثر في ارتفاع الأسعار.

3.2 قياس أثر السياسة المالية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022:

لقياس أثر السياسة المالية على مؤشر أسعار الاستهلاك نعتمد على بيانات كل من الانفاق العام بشقيه نفقات التسيير ونفقات التجهيز والإيرادات العامة بالاعتماد على الإيرادات البترولية التي تشكل أكبر نسبة من مجموع الإيرادات العامة في الجزائر، ونرمز لها كالتالي:

LOGEQUIP: لوغاريتم نفقات التجهيز

LOGFONCT: لوغاريتم نفقات التسيير

LOGRVPE: لوغاريتم الجباية البترولية

1.3.2 اختبار التكامل المشترك

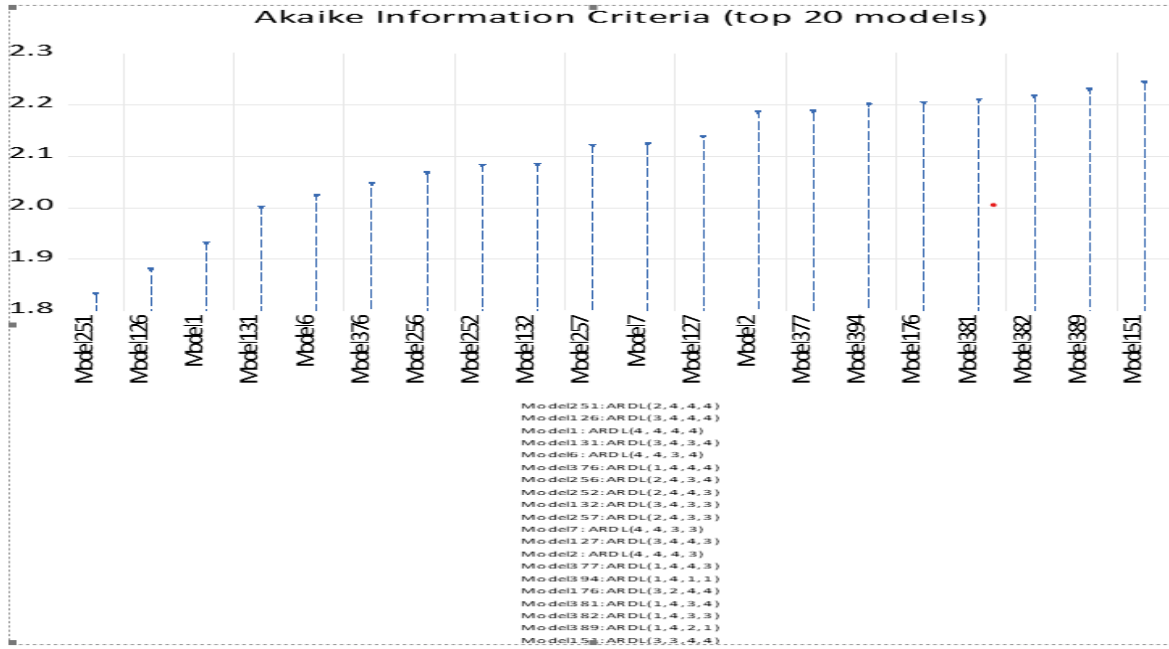
لاختبار التكامل المشترك في نموذج ARDL نتطرق أولاً إلى تحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج ثم نعتمد على منهجية الحدود (Bound test) للتكامل المشترك.

1.1.3.2 اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج:

لتحديد فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات المستخدمة لدراسة أثر السياسة المالية على مؤشر أسعار الاستهلاك وفقاً لنموذج ARDL استخدمنا لتحديد رتبة النموذج معيار Akaike وهو المعيار الأكثر شيوعاً، بالاعتماد على أقل قيمة إحصائية في تحديد النموذج الملائم للدراسة. ومن خلال الشكل رقم (5-7) فإن فترة الإبطاء المثلى هي (2, 4, 4, 4).

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

الشكل رقم (5-7): اختبار فترات الابطاء المثلى



المصدر: مخرجات برنامج Eviews12 .

2.1.3.2 اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود (The Bound Test):

نستخدم منهجية الحدود (Bound test) للتكامل المشترك الخاص بنموذج ARDL للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وذلك من خلال مقارنة قيمة إحصائية فيشر (F-statistique) المحسوبة والجدولية وجعل الفرضية الصفرية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

H_0 : لا توجد علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين المتغيرات

H_1 : توجد علاقة تكامل طويل الأجل بين المتغيرات

الجدول رقم (5-9): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود The Bound Test

F-Bounds Test

Null Hypothesis No levels Relationship

Test Statistic	Value	Signif	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	4.502884	10%	2.37	3.2
K	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews12 .

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

تظهر نتائج الجدول رقم (5-11) أن القيمة المحسوبة لفيشر 4.502884 أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستويات معنوية (1%، 5% و 10%). وعليه نرفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشر أسعار الاستهلاك كمتغير تابع ونفقات التسيير، نفقات التجهيز والحماية البترولية كمتغيرات مستقلة.

2.3.2 تقدير النموذج:

لتقييم وتقدير جودة النموذج أي إذا كان النموذج القياسي المستخدم محل الدراسة يعاني من مشاكل القياس الاقتصادي والاستقرارية الكلية للنموذج لابد من استخدام الاختبارات التشخيصية التالية:

الجدول رقم (5-10): نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL

Probability		Jarque-Bera		التوزيع الطبيعي للبواقي
0.569762		1.125073		
Prob. Chi-square	Obs*R-squared	Probability	F-statistic	اختبار الارتباط الذاتي
0.0916	4.781386	0.4445	0.88417	LM test
Prob. Chi-square	Obs*R-squared	Probability	F-statistic	اختبار عدم ثبات التوازن
0.0927	2.826518	0.0994	2.919321	ARCH

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews12، الملحق رقم 09.

للتأكد من شرط التوزيع الطبيعي نعتمد على إحصائية Jarque-Bera. فكانت نتيجة الاختبار غير معنوية وقيمة معنويته 0.569762 أكبر من 0.05 هو ما يؤكد أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي. من خلال اختبار ARCH الذي يشير الى عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي والنتائج موضحة في الجدول رقم (5-12)، الذي من خلاله نلاحظ أن قيمة Prob. Chi-Square بلغت 0.0927 وهي أكبر من 0.05 وهذا يشير الى عدم معنويتها ومنه نقبل فرضية عدم القائل بتجانس وثبات تباين الأخطاء. يستخدم اختبار مشكل عدم وجود ارتباط ذاتي تسلسلي Breusch-Godfrey Serial LM test للتأكد ما إذا كانت الأخطاء ذات صلة ذاتية. ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ قيمة الاحتمالية F-statistic تقدر بـ 0.4445 أكبر من 5% غير معنوية نقبل فرضية عدم القائل عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

3.3.2 نتائج تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل:

نقوم بتقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل كما يلي:

1.3.3.2 تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير:

الجدول رقم (5-11): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير

ARDL Error Correction Regression				
Dependent Variable : D(LOGPCI)				
Selected Model : ARDL(2.4.4.4)				
Sample: 1990 2022				
Included Observation: 29				
Variable	Coefficient	Std Error	t-Statistic	Prob
D(LOGPCI(-1))	0.566963	0.197774	2.866727	0.0153
D(LOGRVPE)	0.242183	0.232328	1.042421	0.3196
D(LOGRVPE(-1))	1.225153	0.427758	2.864130	0.0154
D(LOGRVPE(-2))	1.469450	0.363290	4.044836	0.0019
D(LOGRVPE(-3))	1.067143	0.294628	3.621998	0.0040
D(LOGEQUIP)	-0.188408	0.429194	-0.438980	0.6692
D(LOGEQUIP(-1))	-0.146654	0.569437	-0.257543	0.8015
D(LOGEQUIP(-2))	-2.958973	0.632302	-4.679686	0.0007
D(LOGEQUIP(-3))	1.471079	0.517464	2.842863	0.0160
D(LOGFONCT)	1.885878	0.922257	2.044851	0.0656
D(LOGFONCT(-1))	-3.100906	1.132131	-2.738999	0.0193
D(LOGFONCT(-2))	4.363182	1.097388	3.975970	0.0022
D(LOGFONCT(-3))	-2.435097	0.795245	-3.062071	0.0108
CointEq(-1)	-1.474945	0.266193	-5.540892	0.0002
R-Squared = 0.859957				

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews12.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

معلمة تصحيح الخطأ مقبولة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.0002 وبإشارة سالبة والتي تؤكد لنا نتائج

Bound Test بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

أن تصحيح الخطأ سلبي ومعنوي مما يعني أن 147% من الأخطاء القصيرة الأجل بإمكانها العودة إلى وضع

التوازن. أي عندما تنحرف أسعار الاستهلاك خلال الأجل القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في الأجل

الطويل فإنه يتم تصحيح ما يعادل 147% من هذا الانحراف في الفترة (t)، يستغرق قرابة 8 أشهر للتصحيح.

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

قيمة معامل التحديد 0.859957 أي أن مؤشر أسعار الاستهلاك يفسر بنسبة 85.99% من قبل نفقات

التسيير، نفقات التجهيز والجباية البترولية.

2.3.3.2 تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل الطويل:

الجدول رقم (5-12): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std Error	t-Statistic	Prob
DLOGRVPE	-1.566506	0.315653	-4.962752	0.0004
DLOGEQUIP	2.042138	0.536944	3.803258	0.0029
DLOGFONCT	-1.358197	0.681663	-1.992476	0.0717
C	36.31870	7.306044	4.971049	0.0004
EC = DLOGPCI - (-1.5665*DLOGRVPE + 2.0421*DLOGEQUIP - 1.3582*DLOGFONCT + 36.3187)				

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews12.

$$DLOGPCI = -1.5665DLOGRVPE + 2.0421DLOGEQUIP - 1.3582DLOGFONCT + 36.3187$$

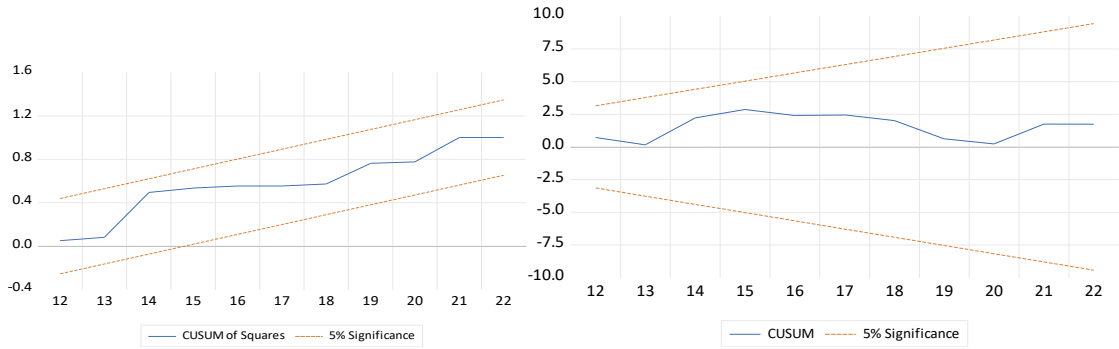
اعتمادا على المعادلة المقدرة أعلاه نلاحظ أن معدل تغير لوغاريتم نفقات التجهيز قد أثرت بشكل موجب على مؤشر أسعار الاستهلاك والتأثير معنوي في الأجل الطويل (0.0029)، حيث أن ارتفاع نفقات التجهيز بحوالي 1% يؤدي إلى ارتفاع في مؤشر أسعار الاستهلاك ب 2.0421%. ومعدل تغير لوغاريتم نفقات التسيير قد أثر بشكل سلبي على مؤشر أسعار الاستهلاك غير أن هذا التأثير غير معنوي في الأجل الطويل (0.0717)، حيث أن ارتفاع في نفقات التسيير ب 1% يؤدي إلى انخفاض في مؤشر أسعار الاستهلاك ب 1.3582%. ومعدل تغير لوغاريتم الجباية البترولية أثرت بشكل سلبي على مؤشر أسعار الاستهلاك والتأثير معنوي في الأجل الطويل (0.0004)، حيث أن ارتفاع الجباية البترولية ب 1% يؤدي إلى انخفاض في مؤشر أسعار الاستهلاك ب 1.5665%.

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

4.3.2 اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL المقدر:

بواسطة المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربع البواقي (CUSUMSQ). هو خط وسطي يقع داخل الحدود المنطقية الحرجة مما يشير إلى الاستقرار الهيكلي لنموذج ARDL عند مستوى معنية 5 %، ومنه يمكن القول أن هناك انسجام واستقرار في النموذج بين نتائج المدى الطويل ونتائج المدى القصير. أي عدم حدوث تغير هيكلي مع انسجام نتائج المدى الطويل مع نتائج المدى القصير.

الشكل رقم (5-8): اختباري CUSUM و CUSUM of Squares



المصدر: مخرجات برنامج Eviews12.

5.3.2 نتائج الدراسة

- توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:
- وجود علاقة طويلة المدى بين مؤشر أسعار الاستهلاك كمتغير تابع ونفقات التجهيز والجباية البترولية كمتغيرات مستقلة وعدم وجود علاقة طويلة المدى بين مؤشر أسعار الاستهلاك كمتغير تابع ونفقات التسيير كمتغير مستقل.
 - نفقات التسيير ونفقات التجهيز والجباية البترولية يؤثران على مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة 85.99%، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة وهي مجتمعة لها القدرة على تفسير التغيرات التي تحدث على المتغير التابع.
 - وجود علاقة عكسية ما بين نفقات التسيير ومؤشر أسعار الاستهلاك، وهو غير مقبول اقتصاديا باعتباره نفقة غير منتجة تؤدي إلى الرفع من حجم الطلب الكلي وفي حالة ما إذا لم يقابل هذه الزيادة في الطلب الكلي زيادة في العرض الكلي لوجود خلل في الجهاز الإنتاجي يؤدي ذلك إلى رفع الأسعار وإلى حدوث التضخم.

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

- وجود علاقة طردية ما بين نفقات التجهيز ومؤشر أسعار الاستهلاك، وهو مقبول اقتصاديا في الأجل القصير لأن الدولة عندما تنفق من أجل بناء السدود وتشبيد الطرقات وبناء المصانع تؤدي الى دفع أجور للعمال وشراء المعدات والمواد الأولية ترفع من قدرة الافراد والشركات على الاستهلاك فيرتفع الطلب الكلي ومنه ترتفع الأسعار. بينما هذه العلاقة الطردية ما بين نفقات التجهيز ومؤشر أسعار الاستهلاك غير مقبولة اقتصاديا في الأجل الطويل، حيث أن تأثير نفقات التجهيز على الأسعار يكون عكسي كونها نفقة منتجة تؤدي الى رفع من العرض الكلي الذي يستطيع أن يغطي الطلب الكلي فتتخفف الأسعار، كما أن نفقات التجهيز التي تنفق لبناء الطرقات تساعد على التقليل من تكاليف النقل ومنه يؤدي ذلك الى انخفاض أسعار تلك السلع.
- وجود علاقة عكسية بين الجباية البترولية ومؤشر أسعار الاستهلاك، وهو غير مقبول اقتصاديا كون أن الجباية البترولية تحصل عليها الحكومات من شركات النفط فعندما ترتفع أسعار البترول في الأسواق الدولية ترتفع أرباح شركات النفط، مما يزيد من الضرائب أو العوائد التي تحصل عليها الدولة من هذه الشركات كالضرائب على الأرباح أو الاتاوات على الإنتاج، فعندما ترتفع الإيرادات الجبائية في الدول التي تعتمد على قطاع المحروقات في اقتصادها، يؤدي ذلك الى ارتفاع الإيرادات العامة مما يسمح بتوفير مصادر للدولة لتغطية نفقاتها العامة التي ترتفع بدورها وهي عنصر مهم في تشكيل الطلب الكلي فيرتفع هو كذلك مما يؤثر على الأسعار بالارتفاع.

3. قياس أثر تفاعل السياستين النقدية والمالية على مؤشر أسعار الاستهلاك على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 باستخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع غير الخطي NARDL:

لقياس هذا الأثر اعتمدنا على بيانات المتغيرات التي تعبر على السياسة النقدية وهي الكتلة النقدية بمفهومها الواسع $M2$ ، وبيانات المتغيرات التي تعبر على السياسة المالية وهي الانفاق العام الكلي (dp) والإيرادات العامة بما فيها الجباية العادية والجباية النفطية والإيرادات الأخرى (rvp) .
لاختبار التكامل المشترك في نموذج $NRDL$ نتطرق أولا الى مفهوم الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة غير الخطي ثم نقوم بتحديد فترات الإبطاء المثلى للنموذج ثم نعلم على منهجية الحدود $(Bound test)$ للتكامل المشترك.

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

1.3 مفهوم الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة غير الخطي NARDL:

طور نجح NARDL من طرف كل من Shin Yu and Greenwood لاختبار العلاقة اللاخطية في الامدين القصير والطويل، يمثل هذا النموذج أداة جد قوية لاختبار التكامل المتزامن بين المتغيرات الموجودة في النموذج في معادلة واحدة، كما يساعد على حل مشكلة التعددية الخطية عن طريق اختبار ترتيب التأخير المناسب للمتغيرات. يتم تقسيم قيم المتغيرات الى قيم موجبة وقيم سالبة باعتباره يختبر العلاقة الغير خطية كما يلي:¹

$$X_t = X_0 + X_t^+ + X_t^-$$

حيث: X_t^+ المجموع الجزئي للمتغيرات الموجبة و X_t^- المجموع الجزئي للمتغيرات السالبة.

يعتبر نموذج التكامل المشترك NARDL مناسب في العينة الصغيرة ويطبق في حالة السلسلة مستقرة في المستوى أو عند الفرق الأول أو حتى مزيج بينهما، ولا يمكن تطبيقه إذا كانت السلسلة الزمنية مستقرة عند الفرق الثاني. فهو يسمح بالكشف عن التكامل المشترك الخفي، حيث يمكن للصدمة السلبية تأثير كبير في المدى القصير والصدمة الإيجابية تأثير كبير في المدى الطويل والعكس صحيح.

يستخدم انحدار السلسلة الزمنية لتقدير الانحدار في المدى الطويل بعد أن تقسم المتغيرات الى إيجابية

$$Y_t = \alpha_1 X_t^+ + \alpha_2 X_t^- + \varepsilon_t$$

لتطبيق النموذج لابد من توفر الشروط التالية:

- 2 السلسلة الزمنية لابد أن تكون مستقرة في المستوى أو الفرق الأول؛
- 3 السلسلة الزمنية لابد ألا تحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي؛
- 4 السلسلة الزمنية لابد أن تكون خالية من مشكلة التجانس.²

¹ عبد اللطيف حريظ، محمد ادريوش دحماني، العوامل المؤثرة على الطلب على العملة في الجزائر باستخدام نماذج ARDL وNARDL للفترة 1970-2018، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، المجلد 11، العدد 02، 2021، ص 431.

² مایسة مسلم، رايح بلعاس، قياس الأثر غير المتماثل لتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 باستخدام نموذج NARDL، مجلة التكامل الاقتصادي، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الأفريقي، جامعة أحمد درابعية أدرار، الجزائر، المجلد 12، العدد 02، 2024، ص 184-185.

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

2.3 تحليل استقراريه السلاسل الزمنية:

سنحاول دراسة تأثير الكتلة النقدية M2 بمفهومها الواسع (التي تعبر عن السياسة النقدية)، والنفقات العامة dp والايرادات العامة rvp (اللذان يعبران عن السياسة المالية)، على مؤشر أسعار الاستهلاك. باستخدام البرنامج الاحصائي Eviews 13 من أجل تقدير النموذج وتقديم الاختبارات التشخيصية له وتحديد النموذج الأمثل. وعليه تكون الصيغة الرياضية من الشكل:

$$PCI = \alpha_0 M2_POS + \alpha_1 M2_NEG + \alpha_2 DP_POS + \alpha_3 DP_NEG + \alpha_4 RVP_POS + \alpha_5 RVP_NEG$$

1.2.3 تحديد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة:

لتحديد فترات الإبطاء المثلى تم استعمال معيار المعلومات Schawrz، فتم اختبار فترات الإبطاء الزمني التي تعطي أقل قيمة لمعيار Schawrz.

الجدول رقم (5-13): نتائج فترات الإبطاء المثلى باستخدام معيار Schawrz

P=4	P=3	P=2	P=1	P=0	
6.740600	6.624796	6.543604	6.435563*	8.173625	M2
0.411725	0.337406	0.221329	0.157768*	3.009304	Dp
5.930249	5.840262	5.769497	5.663748*	6.521361	Rvp

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews13، الملحق رقم 05.

من خلال الجدول رقم (5-13) أن فترة الإبطاء P=1 تمثل فترة الإبطاء المثلى لكل من M2، Dp و Rvp.

2.2.3 اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة:

باستخدام اختبارات ديكي فولر الموسع Augmented Dickey Fuller نجد النتائج في الجدول رقم (5-14).

من خلال الجدول رقم (5-14) نجد أن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول لأن القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية فيتم رفض فرضية العدم التي تشير الى وجود جذر الوحدة عند مستوى معنوية 5٪.

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

الجدول رقم (5-14): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey Fuller واختبار فيليبس

بيرون Philips Perron للسلاسل الزمنية محل الدراسة

اختبار فيليبس بيرون				اختبار ديكي فولر الموسع				المتغيرات	
rvp	Dp	M2	Pci	rvp	Dp	M2	Pci		
0.3853	0.1839	0.7298	0.4454	0.3853	0.2064	0.7298	0.4916	الثابت	عند
0.7249	0.3923	0.0018	0.7219	0.7249	0.4345	0.0217	0.7968	الاتجاه والثابت	المستوى
0.4761	0.9967	0.7117	0.1420	0.4484	0.9969	0.6961	0.1450	دون الاتجاه والثابت	
0.0002	0.0000	0.0000	0.0001	0.0002	0.0000	0.0000	0.0001	الثابت	عند
0.0011	0.0001	0.0001	0.0001	0.0023	0.0001	0.0005	0.0003	الاتجاه والثابت	الفرق
0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	دون الاتجاه والثابت	الأول

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews13، الملحق رقم 06 و 07.

من خلال الجدول رقم (5-16) نجد أن جميع المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول لأن القيم المحسوبة أكبر من القيم الجدولية فيتم رفض فرضية العدم التي تشير الى وجود جذر الوحدة عند مستوى معنوية 5٪.

3.3 اختبار التكامل المشترك:

نستخدم منهجية الحدود (Bound test) للتكامل المشترك الخاص بنموذج NARDL للتأكد من وجود علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة وذلك من خلال مقارنة قيمة إحصائية فيشر (F-statistique) المحسوبة والجدولية وجعل الفرضية الصفرية عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.

الجدول رقم (5-15): نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود The Bound Test

F-Bounds Test Null Hypothesis No levels Relationship

Test Statistic	Value	Signif	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	6.834932	10%	2.334	3.515
K	3	5%	2.794	4.148
		1%	3.976	5.691

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews13.

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

تظهر نتائج الجدول رقم (5-17) أن القيمة المحسوبة لفيشر 6.834932 أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستويات معنوية (1٪، 5٪ و 10٪). وعليه ترفض الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة بمعنى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين مؤشر أسعار الاستهلاك كمتغير تابع والكتلة النقدية، الانفاق العام والايادات العامة كمتغيرات مستقلة.

4.3 تقدير النموذج:

لتقييم وتقدير جودة النموذج أي إذا كان النموذج القياسي المستخدم محل الدراسة يعاني من مشاكل القياس الاقتصادي والاستقرارية الكلية للنموذج لابد من استخدام الاختبارات التشخيصية التالية:

الجدول رقم (5-16): نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج NARDL

Probability		F-statistic		Ramsey RESET Test
0.6816		0.179680		
Probability		Jarque-Bera		Jarque-Bera التوزيع الطبيعي للبواقي
0.157782		3.693078		
Prob. Chi-square	Obs*R-squared	Probability	F-statistic	اختبار الارتباط الذاتي LM test
0.0557	5.775407	0.1460	2.145698	
Prob. Chi-square	Obs*R-squared	Probability	F-statistic	اختبار عدم ثبات التوازن ARCH
0.4525	0.564346	0.4705	0.535854	

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews13، الملحق رقم 10.

في اختبار ثبات التباين باستخدام Ramsey Reset Test نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمة الاحتمالية F-statistic تقدر بـ **0.6816** أكبر من 5٪ ومنه نقبل فرضية العدم التي تنص على ملائمة الشكل الدالي للنموذج المقدر.

للتأكد من شرط التوزيع الطبيعي نعتمد على إحصائية Jarque-Bera. فكانت نتيجة الاختبار غير معنوية وقيمة معنويته **0.157782** أكبر من **0.05** هو ما يؤكد أن البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي. من خلال اختبار ARCH الذي يشير الى عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار الذاتي والنتائج موضحة في الجدول رقم (5-18)، الذي من خلاله نلاحظ أن قيمة Prob. Chi-Square بلغت **0.4525** وهي أكبر من **0.05** وهذا يشير الى عدم معنويتها ومنه نقبل فرضية العدم القائلة بتجانس تباين الأخطاء.

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

يستخدم اختبار **Breusch-Godfrey Serial LM** للتأكد ما إذا كانت الأخطاء ذات صلة

ذاتية. فمن خلال الجدول رقم (5-18) نلاحظ قيمة الاحتمالية F-statistic تقدر بـ **0.1460** أكبر من **5%** غير معنوية نقبل فرضية عدم القائلة عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

1.4.3 اختبار والد **Wald Test**:

في اختبار التماثل في الأجل الطويل والقصير (Wald Test)، يمكن إعادة كتابة المعادلة من أجل تحديد

فرضية عدم التي ستختبر:

$$D(PCI)=C(1).PCI(-1)+C(2).M2_POS+C(3).M2_NEG+ C(4).M2_NEG(-1)+C(5).M2_NEG(-2)+C(6).DP_POS +C(7).DP_NEG + C(8).RVP_POS +C(9).RVP_NEG + C(10)$$

فرضية عدم للأجل الطويل:

$$H_{0M2} : -C(2)/C(1) = -C(3)/C(1)$$

$$H_{0dp} : -C(6)/C(1) = -C(7)/C(1)$$

$$H_{0rvp} : -C(8)/C(1) = -C(9)/C(1)$$

فرضية عدم للأجل القصير:

$$H_{0M2} : C(2) + C(3) = 0$$

$$H_{0dp} : C(6) + C(7) = 0$$

$$H_{0rvp} : C(8) + C(9) = 0$$

نستخدم هذا الاختبار للتأكد من الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود آثار غير متماثلة، ونوضح

ذلك في الجدول التالي:

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

الجدول رقم (5-17): اختبار التماثل للأجلين القصير والطويل

Probability	F-statistic	Wald Test	
0.2025	1.736007	H_{0M2}	الأجل الطويل
0.7818	0.078807	H_{0dp}	
0.5266	0.415254	H_{0rvp}	
0.1828	1.905029	H_{0M2}	الأجل القصير
0.1629	2.098721	H_{0dp}	
0.1276	2.526329	H_{0rvp}	

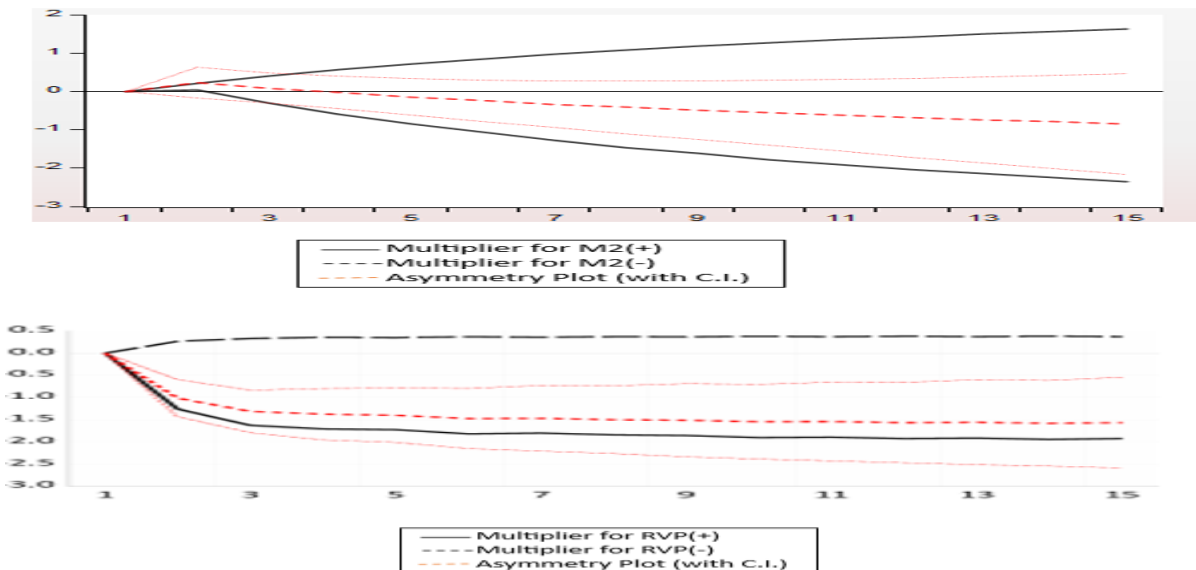
المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews13، الملحق رقم 10.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاحتمال المقابل للإحصائية F-statistic هو أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5٪، في الأجلين الطويل والقصير وعليه يتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، أي وجود تماثل في التأثير القصير الأجل والطويل الاجل للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

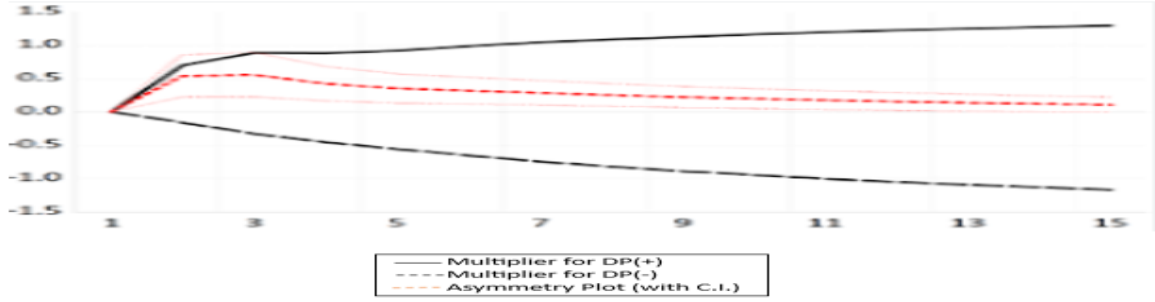
2.4.3 اختبار مضاعف التأثير التراكمي الديناميكي غير المتماثل:

يوضح اختبار مضاعف التأثير التراكمي الديناميكي غير المتماثل التغيرات أو الصدمات الإيجابية والسلبية في المتغير المستقل على المتغير التابع، كما يسمح لنا هذا الاختبار بتتبع التغيرات غير المتماثلة في المتغير التابع جراء التغيرات الإيجابية والسلبية التي تحدث في المتغير المستقل، مع معرفة متى يكون التأثير متماثلا ومتى يكون غير متماثل.

الشكل رقم (5-9): مضاعف التأثير التراكمي الديناميكي



الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022



المصدر: مخرجات Eviews13.

حيث:

— منحني الصدمات أو التغيرات الإيجابية في المتغير المستقل.

----- منحني الصدمات أو التغيرات السلبية في المتغير المستقل.

----- منحني عدم التماثل في المتغير التابع الناجم عن الصدمات الإيجابية والسلبية للمتغير المستقل.

محور الفواصل يمثل عدد الفترات ومحور الترتيب يمثل عدد الفترات.

- بالنسبة للصدمات الإيجابية والسلبية للمتغير المستقل M2:

يحدث صدمة سالبة في الكتلة النقدية نلاحظ عدم وجود استجابة في السنة الأولى بالنسبة لمؤشر أسعار الاستهلاك، وبداية من السنة الثالثة نسجل استجابة سالبة لمؤشر أسعار الاستهلاك في الأجل القصير وتستمر في تلك الاستجابة بصورة مستقرة في الأجل الطويل.

ويحدث صدمة موجبة في الكتلة النقدية نلاحظ عدم وجود استجابة في السنة الأولى بالنسبة لمؤشر أسعار الاستهلاك، وبداية من السنة الثانية نسجل استجابة إيجابية لمؤشر أسعار الاستهلاك في الأجل القصير وتستمر في تلك الاستجابة بشكل مستقر في الأجل الطويل.

- بالنسبة للصدمات الإيجابية والسلبية للمتغير المستقل DP:

يحدث صدمة سالبة في الانفاق الحكومي نلاحظ عدم وجود استجابة في السنة الأولى بالنسبة لمؤشر أسعار الاستهلاك، وبداية من السنة الثانية نسجل استجابة سالبة لمؤشر أسعار الاستهلاك في الأجل القصير وتستمر في تلك الاستجابة بصورة مستقرة في الأجل الطويل.

ويحدث صدمة موجبة في الانفاق الحكومي نلاحظ عدم وجود استجابة في السنة الأولى بالنسبة لمؤشر أسعار الاستهلاك، وبداية من السنة الثانية نسجل استجابة إيجابية بصورة أكبر من التي تم تسجيلها بالنسبة

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

للصدمات السالبة لمؤشر أسعار الاستهلاك في الأجل القصير وبعد السنة الثالثة نسجل استقرار في الأجل المتوسط والطويل.

- بالنسبة للصدمات الإيجابية والسلبية للمتغير المستقل RVP:

بإحداث صدمة سالبة في الإيرادات العامة نلاحظ عدم وجود استجابة في السنة الأولى بالنسبة لمؤشر أسعار الاستهلاك، وبداية من السنة الثانية نسجل استجابة إيجابية لمؤشر أسعار الاستهلاك في الأجل القصير، ويستقر مؤشر أسعار الاستهلاك بداية من السنة الثالثة عند نفس القيمة في الأجلين المتوسط والطويل.

وبإحداث صدمة موجبة في الإيرادات العامة نلاحظ عدم وجود استجابة في السنة الأولى بالنسبة لمؤشر أسعار الاستهلاك، وبداية من السنة الثانية نلاحظ انخفاض حاد وسريع بصورة أكبر عن تلك التي تم تسجيلها إثر الصدمات السالبة لمؤشر أسعار الاستهلاك، حتى يبلغ هذا الأخير أدنى مستوياته مع بداية السنة الثالثة أين يسجل استقرارا يستمر في الأجلين المتوسط والطويل.

3.4.3 نتائج تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل:

نقوم بتقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل كما يلي:

1.3.4.3 تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير:

الجدول رقم (5-18): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل القصير

	Coefficient	Std Error	t-Statistic	Prob
(1-)CoIntEq	-0.789898	0.091937	-8.591698	0.0000
D(M2_NEG)	-0.601699	0.178828	-3.364680	0.0023
D(M2_NEG(-1))	-0.015643	0.286903	-3.540026	0.0015
R-Squared = 0.755610				

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews13.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ:

معلمة تصحيح الخطأ مقبولة إحصائيا عند مستوى معنوية 0.0000 وبإشارة سالبة والتي تؤكد لنا نتائج

Bound Test بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

أن تصحيح الخطأ سلبى ومعنوي بلغت قيمته (-0.789898) مما يعني أن الأخطاء القصيرة الأجل بإمكانها العودة إلى وضع التوازن في حدود سنة وثلاثة أشهر. أي عندما تنحرف أسعار الاستهلاك خلال الأجل القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في الأجل الطويل فإنه يتم تصحيح هذا الانحراف في مدة سنة وثلاثة أشهر. قيمة معامل التحديد 0.755610 أي أن مؤشر أسعار الاستهلاك يفسر بنسبة 75.56% من قبل الكتلة النقدية، الانفاق العام واليرادات العامة.

2.3.4.3 تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل الطويل

الجدول رقم (5-19): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل الطويل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std Error	t-Statistic	Prob
M2_POS	0.211310	0.238301	0.886737	0.3844
M2_NEG(-1)	0.924917	0.380031	2.433795	0.0231
DP_POS	8.680866	5.252750	1.652633	0.1120
DP_NEG	11.88625	7.922664	1.500285	0.1471
RVP_POS	-0.605552	0.369336	-1.639568	0.1147
RVP_NEG	-0.238384	0.221032	-1.078507	0.2920
C	18.35562	7.619293	2.409097	0.0244
CE = PCI - (0.211310*M2_POS + 0.924917*M2_NEG(-1) + 8.680866*DP_POS + 11.886254*DP_NEG - 0.605552*RVP_POS - 0.238384*RVP_NEG + 18.355618)				

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج Eviews13.

من خلال النتائج أعلاه يمكن كتابة النموذج التقديري كالتالي:

$$PCI = 0.211310*M2_POS + 0.924917*M2_NEG(-1) + 8.680866*DP_POS + 11.886254*DP_NEG - 0.605552*RVP_POS - 0.238384*RVP_NEG + 18.355618$$

اعتمادا على المعادلة المقدره أعلاه نلاحظ:

بالنسبة لمتغير الصدمات الموجبة في الكتلة النقدية بمفهومها الواسع، أظهرت النتائج أن المعلمة المرتبطة بهذا المتغير غير دالة من الناحية الإحصائية حيث بلغت القيمة الاحتمالية لاحصائية ستودنت (0.3844) وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، اذن الصدمات الموجبة في الكتلة النقدية تؤثر إيجابا وبدون معنوية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر بقيمة (0.21131).

بالنسبة لمتغير الصدمات السالبة في الكتلة النقدية بمفهومها الواسع، المعلمة المرتبطة بهذا المتغير ذو دلالة معنوية من الناحية الإحصائية حيث بلغت القيمة الاحتمالية لاحصائية ستودنت (0.0231) وهي أقل من القيمة

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

الدرجة (0.05)، اذن الصدمات السالبة في الكتلة النقدية تؤثر إيجاباً وذات معنوية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر بقيمة (0.924917).

بالنسبة لمتغير الصدمات الموجبة في الانفاق العام، أظهرت النتائج أن المعلمة المرتبطة بهذا المتغير غير دالة من الناحية الإحصائية حيث بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت (0.1120) وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، اذن الصدمات الموجبة في الانفاق العام تؤثر إيجاباً وبدون معنوية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر بقيمة (8.680866).

بالنسبة لمتغير الصدمات السالبة في الانفاق العام، المعلمة المرتبطة بهذا المتغير ليس لها دلالة معنوية من الناحية الإحصائية حيث بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت (0.1471) وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، اذن الصدمات السالبة في الانفاق العام تؤثر إيجاباً وبدون معنوية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر بقيمة (11.886254).

بالنسبة لمتغير الصدمات الموجبة في الإيرادات العامة، أظهرت النتائج أن المعلمة المرتبطة بهذا المتغير غير دالة من الناحية الإحصائية حيث بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت (0.1147) وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، اذن الصدمات الموجبة في الإيرادات العامة تؤثر سلبياً وبدون معنوية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر بقيمة (0.605552).

بالنسبة لمتغير الصدمات السالبة في الإيرادات العامة، المعلمة المرتبطة بهذا المتغير ليس لها دلالة معنوية من الناحية الإحصائية حيث بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت (0.2920) وهي أقل من القيمة الحرجة (0.05)، اذن الصدمات السالبة في الإيرادات العامة تؤثر سلبياً وبدون معنوية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر بقيمة (0.238384).

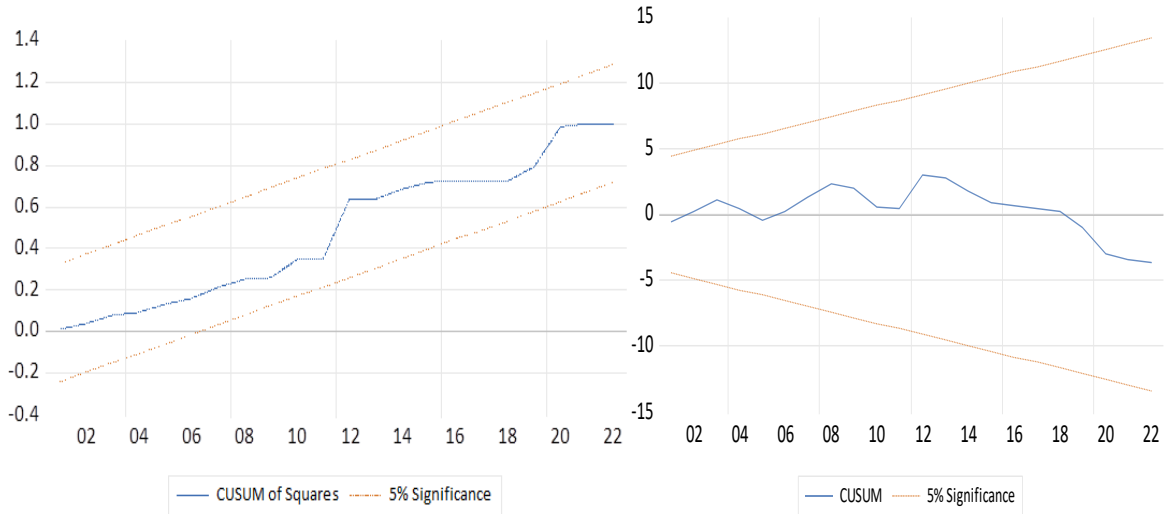
من خلال النتائج الموضحة تعتبر متغيرة الصدمات السالبة في الكتلة النقدية الوحيدة التي تؤثر على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر لمعنوية التأثير.

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

3.4.3 اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج NARDL المقدر:

بواسطة المجموع التراكمي للبواقي والمجموع التراكمي لمربع البواقي. CUSUMSQ هو خط وسطي يقع داخل الحدود المنطقية الحرجة مما يشير إلى الاستقرار الهيكلي لنموذج NARDL عند مستوى معنية 5 %، ومنه يمكن القول أن هناك انسجام واستقرار في النموذج بين نتائج المدى الطويل ونتائج المدى القصير. أي عدم حدوث تغير هيكلي مع انسجام نتائج المدى الطويل مع نتائج المدى القصير.

الشكل رقم (5-10): اختباري CUSUM و CUSUM of Squares



المصدر: مخرجات برنامج Eviews 13.

5.3 نتائج الدراسة:

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- وجود علاقة طويلة المدى بين مؤشر أسعار الاستهلاك كمتغير تابع والقيم السالبة للكتلة النقدية بمفهومها الواسع M2 كمتغيرة مستقلة. أي أن انخفاض الكتلة النقدية في المدى الطويل يؤثر على مستويات الأسعار في الجزائر.
- عدم وجود علاقة طويلة المدى بين مؤشر أسعار الاستهلاك كمتغير تابع والقيم الموجبة للكتلة النقدية، والانفاق العام بقيمه الموجبة والسالبة واليرادات العامة بقيمها الموجبة والسالبة. أي أن الجهود المبذولة من قبل الدولة

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

الجزائرية للحفاظ على استقرار الأسعار، من خلال استخدام أدوات السياستين النقدية والمالية معا يكون ذو بعد قصير المدى.

- الكتلة النقدية، الانفاق العام والإيرادات العامة يؤثرون على مؤشر أسعار الاستهلاك بنسبة 75.65%، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة التي تعبر عن السياستين المالية والنقدية وهي مجتمعة لها القدرة على تفسير التغيرات التي تحدث على المتغير التابع مؤشر أسعار الاستهلاك.
- وجود علاقة طردية ما بين الكتلة النقدية ومؤشر أسعار الاستهلاك، وذلك مقبول اقتصاديا كون الارتفاع في الكتلة النقدية يشجع على الانفاق وبالتالي يؤدي الى الارتفاع في مستويات الأسعار. غير أن تأثير الانخفاض في الكتلة النقدية يكون أكبر منه في حالة الارتفاع.
- وجود علاقة طردية ما بين الانفاق العام ومؤشر أسعار الاستهلاك، وهو مقبول اقتصاديا لأن النفقات الحكومية عندما ترتفع تؤدي الى ارتفاع الطلب الكلي الذي بدوره يؤدي الى ارتفاع الأسعار. غير أن تأثير الانخفاض في الانفاق العام يكون أكبر منه في حالة الارتفاع.
- وجود علاقة عكسية ما بين الإيرادات الحكومية ومؤشر أسعار الاستهلاك، وهو مقبول اقتصاديا فعندما ترفع الدولة من إيراداتها خاصة منها الضرائب تنقص من قيمة الدخل المتاح للأفراد فينخفض الطلب الكلي الذي يؤدي الى انخفاض في مستوى الأسعار. غير أن تأثير الارتفاع في الإيرادات العامة يكون أكبر منه في حالة الانخفاض.

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

خلاصة:

تطرقنا من خلال هذا الفصل الى دراسة قياسية لأثر السياسة المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع الخطي وغير الخطي. بدايتنا تطرقنا الى مجموعة من المفاهيم القياسية التي تم استخدامها في الدراسة، بعدها فضلنا دراسة كل سياسة على حدى وتأثيرها على مؤشر أسعار الاستهلاك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع الخطي ARDL. تم دراسة أثر كل من الكتلة النقدية بمفهومها الواسع M2، نسبة الاحتياطي الاجباري ومعدل إعادة الخصم وهي متغيرات تعبر عن بعض أدوات السياسة النقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك، فكانت النتيجة عدم وجود علاقة طويلة المدى بين مؤشر أسعار الاستهلاك كمتغير مستقل ومتغيرات السياسة النقدية المستخدمة في الدراسة، وهذا ما يفسر عدم الوصول الى الأهداف المرجوة من استخدام لأدوات السياسة النقدية في الجزائر خاصة استقرار الأسعار. كما تم دراسة أثر نفقات التسيير والتجهيز والجباية البترولية التي تعبر عن السياسة المالية على مؤشر أسعار الاستهلاك، فكانت النتيجة وجود علاقة طويلة المدى بين مؤشر أسعار الاستهلاك كمتغير تابع ونفقات التجهيز والجباية البترولية، وعدم وجود علاقة طويلة المدى مع نفقات التسيير.

كما خصص الجزء الثاني من هذا الفصل في دراسة أثر السياستين المالية والنقدية معا على مؤشر أسعار الاستهلاك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع الخطي وغير الخطي. استخدمنا الكتلة النقدية M2 والجباية البترولية ونفقات التسيير والتجهيز للتعبير عن السياستين المالية والنقدية باستخدام نموذج ARDL، فكانت النتيجة عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين معدل نمو مؤشر أسعار الاستهلاك كمتغير تابع والكتلة النقدية والإيرادات العامة ونفقات التجهيز ونفقات التسيير كمتغيرات مستقلة. أي أن جميع الإجراءات والقرارات التي تتخذها الدولة في إيجاد حلول لمكافحة التضخم عن طريق السياستين المالية والنقدية يكون تأثيره قصير المدى وهذا هو السبب في بقاء الاقتصاد الجزائري يعاني لفترة طويلة من الضغوط التضخمية. أما فيما يخص نموذج NARDL تم استخدام الكتلة النقدية M2، الإيرادات العامة والانفاق العام للتعبير عن السياستين المالية والنقدية، فكانت النتيجة وجود علاقة طويلة المدى بين مؤشر أسعار الاستهلاك كمتغير تابع والقيم السالبة للكتلة النقدية بمفهومها الواسع M2 كمتغيرة مستقلة، عدم وجود علاقة طويلة المدى بين مؤشر أسعار الاستهلاك كمتغير تابع والقيم الموجبة للكتلة النقدية، والانفاق العام بقيمه الموجبة والسالبة والإيرادات العامة بقيمها الموجبة والسالبة. أي أن الجهود

الفصل الخامس: الدراسة القياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022

المبدولة من قبل الدولة الجزائرية للحفاظ على استقرار الأسعار من خلال استخدام أدوات السياستين النقدية والمالية
معا يكون ذو بعد قصير.

خاتمة

لدراسة أثر السياستين النقدية والمالية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022، قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية: ما هي أهم أدوات السياسة النقدية التي تؤثر في مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر وصيغة العلاقة بينهما؟ ما هي أهم أدوات السياسة المالية التي تؤثر في مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر وصيغة العلاقة بينهما؟ ما هو أثر المعروض النقدي على مؤشر أسعار الاستهلاك؟ ما هو أثر الإنفاق العام على مؤشر أسعار الاستهلاك؟ ما هو أثر الإيرادات العامة على مؤشر أسعار الاستهلاك؟

تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للسياسة النقدية، أين تطرقنا إلى مفهوم السياسة النقدية وتطورها عبر مختلف النظريات الاقتصادية. أما فيما يخص الآثار الاقتصادية للسياسة النقدية فهي تظهر على العديد من جوانب الاقتصاد لتأثيرها على الطلب الكلي، كتأثيرها على التوازن في سوق الإنتاج والنقود وعلى المستوى العام للأسعار. كما تطرقنا إلى أدوات السياسة النقدية المباشرة وغير المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي لتحقيق أهداف السياسة النقدية.

وتطرقنا في الفصل الثاني للإطار النظري للسياسة المالية، أين تطرقنا إلى مفهوم السياسة المالية وتطورها عبر النظريات الاقتصادية. كما تطرقنا إلى أدوات السياسة المالية التي تتمثل في ثلاث أدوات رئيسية: النفقات العامة، الإيرادات العامة والموازنة العامة.

وتطرقنا في الفصل الثالث إلى تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022، أين تناولنا مفهوم الأرقام القياسية للأسعار قبل التطرق إلى مفهوم مؤشر أسعار الاستهلاك. وعليه تطرقنا إلى التضخم الذي يمكن حسابه باستخدام مؤشر أسعار الاستهلاك، وإلى آثاره الاقتصادية وأسبابه. ومفهوم سياسة استهداف التضخم ودوافع تطبيقها. أما بخصوص التنسيق ما بين السياستين للتحكم في التضخم تطرقنا إلى نماذج التنسيق: نموذج نورد هاوس، نموذج توازن ناش لنظرية الألعاب، نموذج توازن ستيكلبيرج. وشروط وآليات التنسيق التي تعتمد على الشفافية والاستقلالية للبنك المركزي.

في الفصل الرابع تطرقنا إلى تطور السياسة النقدية والمالية في الجزائر خلال فترة الدراسة، تطرقنا إلى الإصلاحات الاقتصادية، التي بدأت في سنة 1990 بعد النتائج السيئة لمركزية التخطيط، وخاصة بعد الصدمة النفطية عام 1986، كما تطرقنا إلى تطور السياسة النقدية وأدواتها في الجزائر خلال فترة الدراسة، شهدت هذه السياسة تغيرا جذريا بعد صدور قانون النقد والقرض (90-10). وإلى تطور السياسة المالية وأدواتها في الجزائر خلال فترة الدراسة،

هذه السياسة لها ارتباط كبير بالتغير الحاصل في أسعار النفط في الأسواق الدولية، وخلال فترة الدراسة انطلقت الجزائر بتنفيذ عدة برامج تنموية للتأثير على النشاط الاقتصادي.

أما الفصل الخامس والأخير خصصناه للجانب القياسي من الدراسة بإجراء القياس الاقتصادي لتأثير أدوات السياستين النقدية والمالية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع الخطي ARDL وغير الخطي NARDL.

بعد دراسة موضوع الإشكالية التي تمحورت حول أثر السياستين المالية والنقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2022، فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والمقترحات والآفاق البحثية التالية:

أولاً: نتائج اختبار الفرضيات

بعد استيعاب مختلف جوانب الموضوع، وقيامنا باختبار الفرضيات التي استندت إليها الدراسة على النحو التالي:

1. فيما يتعلق بالفرضية الأولى التي تنص على وجود علاقة طويلة الأجل بين أدوات السياسة النقدية ومؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر. تم رفضها بالاعتماد على نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل الطويل أن تأثير نفقات التجهيز والجبابة البترولية على مؤشر أسعار الاستهلاك معنوي في الأجل الطويل، بينما تأثير نفقات التسيير على مؤشر أسعار الاستهلاك غير معنوي في الأجل الطويل. ومنه وجود علاقة طويلة المدى بين مؤشر أسعار الاستهلاك كمتغير تابع ونفقات التجهيز والجبابة البترولية كمتغيرات مستقلة وعدم وجود علاقة طويلة المدى بين مؤشر أسعار الاستهلاك كمتغير تابع ونفقات التسيير كمتغير مستقل؛

2. فيما يتعلق بالفرضية الثانية التي تنص على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين أدوات السياسة المالية ومؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر. تم قبولها بالاعتماد على نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ في الأجل الطويل باستخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع الخطي ARDL أن تأثير نسبة الاحتياطي الاجباري ومعدل إعادة الخصم والكتلة النقدية بمفهومها الواسع M2 على مؤشر أسعار الاستهلاك غير معنوي في الأجل الطويل، ومنه عدم وجود علاقة طويلة المدى بين مؤشر أسعار الاستهلاك كمتغير تابع ونسبة الاحتياطي الاجباري ومعدل إعادة الخصم والكتلة النقدية بمفهومها الواسع M2 كمتغيرات مستقلة؛

3. فيما يتعلق بالفرضية الثالثة التي تنص على وجود أثر معنوي غير متماثل للصددمات الموجبة والسالبة لتغيرات الكتلة النقدية بمفهومها الواسع على مؤشر أسعار الاستهلاك. تم رفضها فوجود العلاقة المعنوية المعبر عنها بالتكامل المشترك غير الخطي بين متغيرات الدراسة قد تأكدت بعد اجراء اختبار الحدود (Bound test) من خلال مقارنة إحصائية F المحسوبة بالحرجة، أين أشارت قيمة F المحسوبة عند مستوى دلالة معنوية أنها أكبر من القيمة الحرجة العليا، الذي يؤكد على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة (الكتلة النقدية بمفهومها الواسع، الانفاق العام، الإيرادات العامة ومؤشر أسعار الاستهلاك) باتباع نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة NARDL. أما فيما يخص أثر الصدمات الموجبة والسالبة للكتلة النقدية على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر، ثبت اختبار التماثل لـ (Wald test) على وجود تماثل في المدى الطويل والمدى القصير، من خلال إحصائية الاختبار F وجدنا احتمالية هذه الإحصائية أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5% في الأجلين القصير والطويل، وعليه يتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، أي وجود تماثل في التأثير القصير الأجل والطويل أي وجود أثر متماثل الصدمات الموجبة والسالبة في الكتلة النقدية في الجزائر على مؤشر أسعار الاستهلاك؛

4. فيما يتعلق بالفرضية الرابعة التي تنص على وجود أثر معنوي متماثل للصددمات الموجبة والسالبة لتغيرات الانفاق العام على مؤشر أسعار الاستهلاك. تم قبولها فوجود العلاقة المعنوية المعبر عنها بالتكامل المشترك غير الخطي بين متغيرات الدراسة قد تم تأكيدها في التحقق من الفرضية الثالثة. أما فيما يخص أثر الصدمات الموجبة والسالبة للإنفاق العام على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر، ثبت اختبار التماثل لـ (Wald test) على وجود تماثل في المدى الطويل والمدى القصير، من خلال إحصائية الاختبار F وجدنا احتمالية هذه الإحصائية أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5% في الأجلين القصير والطويل، وعليه يتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، أي وجود تماثل في التأثير القصير الأجل والطويل أي وجود أثر متماثل للصددمات الموجبة والسالبة في الإنفاق العام في الجزائر على مؤشر أسعار الاستهلاك؛

5. فيما يتعلق بالفرضية الخامسة التي تنص على وجود أثر معنوي غير متماثل للصددمات الموجبة والسالبة لتغيرات الإيرادات العامة على مؤشر أسعار الاستهلاك. تم رفضها فوجود العلاقة المعنوية المعبر عنها بالتكامل المشترك غير الخطي بين متغيرات الدراسة قد تم تأكيدها في التحقق من الفرضية الثالثة. أما فيما يخص أثر الصدمات الموجبة والسالبة للإيرادات العامة على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر، ثبت اختبار التماثل لـ (Wald test) على وجود تماثل في المدى الطويل والمدى القصير، من خلال إحصائية الاختبار F وجدنا احتمالية هذه

خاتمة

الإحصائية أكبر من 0.05 عند مستوى معنوية 5% في الأجلين القصير والطويل، وعليه يتم قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة، أي وجود تماثل في التأثير القصير الأجل والطويل أي وجود أثر متماثل للصدمات الموجبة والسالبة في الإيرادات العامة في الجزائر على مؤشر أسعار الاستهلاك.

ثانيا: نتائج الدراسة

1. يؤدي نظام الأسعار الجزائري، الذي يعتمد على تحديد أسعار السلع المدعمة للحفاظ على القدرة الشرائية للفئات الهشة، وتخفيف أسعار المنتجات الأخرى دون وجود منافسة شديدة في الاقتصاد الجزائري وعدم قدرة أجهزة الرقابة في مراقبة كيفية تحديد تلك الأسعار، إلى ظهور ضغوطات تضخمية؛
2. البرامج التنموية الاقتصادية التي أطلقتها الجزائر منذ سنة 1990 في ظل الإصلاحات الاقتصادية، أثرت على مؤشر أسعار الاستهلاك بالارتفاع، حيث انتقل من 74.46 نقطة سنة 2002 إلى 225.5 سنة 2020، وذلك بسبب لجوء الدولة الجزائرية إلى الإصدار النقدي، مما أدى إلى رفع المعروض النقدي دون زيادة في الإنتاج؛
3. نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات فاقت نسبة نفقات التجهيز على طول فترة الدراسة، حتى بلغت نسبتها 70.86% سنة 2022 مقابل 29.14% لنفقات التجهيز، مع العلم أن نفقات التسيير هي نفقات غير منتجة تعيق التنمية الاقتصادية وترفع من الطلب الكلي الذي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار؛
4. تعتمد السياسة المالية بشكل كبير على الإيرادات النفطية التي تمثل نسبة كبيرة من الإيرادات العامة، ويظهر ذلك في السياسة المالية التوسعية التي تبنتها في سنة 1999 مع ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، وسياسة مالية تقشفية سنتي 2009 و2014 بانخفاض أسعار البترول. فرغم الجهود المبذولة من الدولة لازالت الموازنة العامة تعتمد على الإيرادات النفطية لتمويل الانفاق العام؛
5. تتوقف فعالية السياسة النقدية الجزائرية على درجة استقلالية بنك الجزائر. فمازال بنك الجزائر يقوم بتغطية احتياجات تمويل الخزينة، تمويل الدين العمومي الداخلي، تمويل الصندوق الوطني للاستثمار، بموجب المادة 45 من القانون رقم 17-10 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017. وعلى مدى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية، فعندما اعتمدت الحكومة الجزائرية خلال فترة 2005-2009 سياسة نقدية توسعية تماشيا مع السياسة المالية التوسعية التي اتبعتها الدولة من خلال تطبيق لبرنامج دعم النمو الاقتصادي، شهدت هذه المرحلة انتعاش الاقتصاد حيث سجل انخفاض في معدلات البطالة وارتفاع معدل النمو خارج المحروقات وتسجيل تحسن كبير في المؤشرات النقدية الكلية؛

6. عدم وجود علاقة طويلة المدى بين مؤشر أسعار الاستهلاك كمتغير تابع ونسبة الاحتياطي الاجباري ومعدل إعادة الخصم والكتلة النقدية بمفهومها الواسع M2 كمتغيرات مستقلة، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL. أي أن رغم الجهود التي تقوم بها الدولة الجزائرية في استخدام أدوات السياسة النقدية للتأثير على مستوى العام للأسعار وذلك للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين، يكون بعده قصير مدى؛

7. وجود علاقة طويلة المدى بين مؤشر أسعار الاستهلاك كمتغير تابع ونفقات التجهيز والحماية البترولية كمتغيرات مستقلة، وعدم وجود علاقة طويلة المدى بين مؤشر أسعار الاستهلاك كمتغير تابع ونفقات التسيير كمتغير مستقل؛

8. وجود علاقة طويلة المدى بين مؤشر أسعار الاستهلاك كمتغير تابع والقيم السالبة للكتلة النقدية بمفهومها الواسع M2 كمتغيرة مستقلة. أي أن انخفاض الكتلة النقدية في المدى الطويل يؤثر على مستويات الأسعار في الجزائر، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع غير الخطي NARDL. وعدم وجود علاقة طويلة المدى بين مؤشر أسعار الاستهلاك كمتغير تابع والقيم الموجبة للكتلة النقدية، والانفاق العام بقيمه الموجبة والسالبة والايرادات العامة بقيمه الموجبة والسالبة. أي أن الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية للحفاظ على استقرار الأسعار، من خلال استخدام أدوات السياستين النقدية والمالية معا يكون ذو بعد قصير المدى.

ثالثا: الاقتراحات

من خلال النتائج المتوصل إليها خلصت الدراسة إلى الاقتراحات التالية:

1. العمل على تحقيق توازن دقيق بين السياستين النقدية والمالية لتحقيق وضمان الاستقرار في المستوى العام للأسعار، دون التأثير السلبي على معدلات النمو؛

2. العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت في الجزائر كالتقلبات في أسعار النفط في الأسواق الدولية والأزمات العالمية المالية، السياسية والصحية، جعلت فعالية السياستين المالية والنقدية متفاوتة عبر الزمن، مما وجب تبني إصلاحات هيكلية تكون حلا دائما لمواجهة أي تقلبات اقتصادية مع ضمان استقرار مؤشر أسعار الاستهلاك في المستقبل؛

3. ضرورة تبني سياسة ائتمانية أكثر استهدافا داعمة للقطاعات الاقتصادية المنتجة، للمساهمة في تنويع الاقتصاد والرفع من الناتج المحلي الخام، وتحقيق تنمية مستدامة؛
4. إعادة توجيه الانفاق العام نحو القطاعات الإنتاجية، مع تقليص النفقات غير الضرورية، كالدعم غير الموجه وابتكار أنظمة ذكية للتكفل بالفئات الهشة؛
5. تحسين التحصيل الضريبي، من خلال توسيع القاعدة الضريبية بالتقليل من التهرب الضريبي وتعزيز الرقابة على الأنشطة غير الرسمية؛
6. للتقليل من الضغوط التضخمية الناتجة عن اختلالات العرض والطلب، لابد من تعزيز الإنتاج المحلي خارج المحروقات للرفع من العرض الكلي بما يتماشى مع نمو الطلب الكلي، وبخصوص التضخم المستورد لابد من تبني إجراءات لإحلال السلع المنتجة محليا محل السلع المستوردة؛
7. انشاء جهاز وطني لمراقبة الأسعار والتدخل الاقتصادي لمحاربة ظاهرة التسعير العشوائي الذي لا يراعي اليات السوق، لحماية المستهلكين وضمان الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

رابعا: آفاق الدراسة

- انطلاقا من نتائج الدراسة والاقتراحات، لازالت بعض النقاط التي لم تتطرق اليها الدراسة أو لم تتوسع فيها أكثر، يمكن من خلالها فتح آفاق جديدة في البحث والدراسة نذكر منها:
- 1- مقارنة تأثير السياستين النقدية والمالية على التضخم في الجزائر مع دول مغاربية أخرى؛
 - 2- دراسة التجارب الناجحة في الدول النامية وكيفية الاستفادة منها في الجزائر؛
 - 3- دراسة التجارب الناجحة في دول شرق اسيا ومقارنتها مع الاقتصاد الجزائري.

المراجع

أولاً- المراجع باللغة العربية:

- الكتب:

- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2002.
- أحمد رمضان نعمة الله، إيمان عطية ناصف، عفاف عبد العزيز، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2004.
- أ.قيووج، م.ألبرتيني، ترجمة صافي فلوح، ما هو التضخم معلومات أولية دراسة نظرية- تطبيقية، منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي، دمشق، 1980.
- برنييه.ب، سيمون.إ، ترجمة عبد الأمير ابراهيم شمس الدين، أصول الاقتصاد الكلي، الكتاب للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 1989.
- وليام د. نوردهاوس، بول آ. سامويلسون، ترجمة هشام عبد الله، الاقتصاد، الأهلية للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، 2006.
- حسين كامل فهمي، أدوات السياسة النقدية التي تستخدمها البنوك المركزية في اقتصاد اسلامي، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2006.
- طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، المكتبة القانونية، بغداد، 1970.
- لحسن دردوري، لقليطي الأخضر، أساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، 2018.
- مايكل ابدجمان، ترجمة محمد ابراهيم منصور، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الرياض، 1999.
- مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال "النظرية والمؤسسات النقدية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2000.
- محمد أحمد الافندي، النقود والبنوك، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، 2009.
- محمد أحمد الأفندي، الاقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، عمان، 2018.

المراجع

- محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة النفقات العامة- الإيرادات العامة الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005.
- محمد عبد الحميد شهاب، التحليل الاقتصادي الكلي، الطائف، السعودية، 1986.
- محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2004.
- محمد خير العكام، المالية العامة، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2018.
- محمد ضيف الله القطايري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
- محمود يونس، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2001.
- مكيد علي، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2017.
- نوة بن يوسف، النظريات الاقتصادية المفسرة لظاهرة التضخم، دار المتني للطباعة والنشر، المسيلة، الجزائر، 2023.
- سهير محمد السيد الحسن، الاقتصاد المالي، كلية التجارة، جامعة المنوفية، مصر، 2001-2002.
- سعد بن حمدان اللحياني، الموازنة العامة في الاقتصاد الاسلامي، المعهد الاسلامي للبحوث والتدريب، البنك الاسلامي للتنمية، الطبعة الأولى، جدة، المملكة العربية السعودية، 1997.
- سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، اليازوري، الأردن، 2009.
- عادل أحمد حشيش، أصول المالية العامة دراسة تحليلية لمقومات مالية الاقتصاد العام، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 1983.
- عبد الحسين زيني، الأرقم القياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2012.
- عبد الكريم صادق بركات، دراسة في الاقتصاد المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1983.
- عبد المنعم احمد البناء، الازمات والسياسات النقدية، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، مصر، 1953.
- عبد الرحمان محمد السلطان، النظرية الاقتصادية الكلية، الرياض، 2018.
- فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، جدارا للكتاب العالمي، عالم الكتب الحديث اريد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الاولى، 2007.
- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

- رانيا محمود عمارة، المالية العامة الايرادات العامة، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2015.
- شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص 195.

- الرسائل والأطروحات:

- ايمان بن زروق، التضخم قياسه وآثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2020-2021.
- العقون عبد الجبار، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول الخليج العربي خلال الفترة 1990-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية ومالية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2019-2020.
- بديار رضا، دور البرامج التنموية في مكافحة ظاهرة البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (2000-2020)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2023-2024.
- بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 1990-2010، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد المالي، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2015-2016.
- بورابة ايمان، الموازنة العامة وعلاقتها بتقلبات أسعار المحروقات دراسة حالة الجزائر للفترة 2000/2018، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2020-2021.
- بلعدي زكرياء، أثر تقلبات سعر الصرف على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر دراسة قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية وتجارة دولية، جامعة الجليلي ليايس سيدي بلعباس، الجزائر، 2021-2022.

المراجع

- بلقاسم لطيفة، دور السياسة النقدية والمالية في النشاط الاقتصادي-حالة الجزائر 2000-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، 2018-2019.
- بن يوسف نوة، تأثير التضخم على المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1970-2012، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015-2016.
- جمعة أحمد خليفة الزيادات، التفاعلات بين السياسات المالية والنقدية واثارها على الاقتصاد الأردني، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد، الجامعة الأردنية، كلية الدراسات العليا، الأردن، 2010.
- دادة صلاح الدين، أثر السياستين النقدية والمالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الى الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة الممتدة من 1970-2018، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم اقتصادية، تخصص علوم مالية ومصرفية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2020-2021.
- دخيسي نورالدين، السياسة المالية-التضخم وإشكالية الاختيار التنموي الأفضل، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم اقتصادية، فرع اقتصاد مالي، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2017-2018.
- زهير حملي، لخضر مرغاد، دور السياسة المالية في ترشيد النفقات العامة في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 2000-2016، أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018-2019.
- حدادي عبد الطيف، صالح الياس، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 2000-2014، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد مالي، جامعة جيلالي اليابس سيدي بلعباس، الجزائر، 2016-2017.

المراجع

- حساني بوحسون، أثر الأدوات الكمية للبنك المركزي في تحديد فعالية السياسة النقدية حالة بنك الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2017)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، التخصص مالية وبنوك، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2020-2021.
- طيبة عبد العزيز، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر للفترة 1994-2003، مذكرة تدخل ضمن متطلبات تحضير شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، قسم العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2004-2005.
- كمال قويدري، السياسة المالية واثارها على الاستثمار دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية وبنوك، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، 2016.
- كريمي زينب، فعالية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر -دراسة قياسية خلال الفترة 1995/2019-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة جيلالي لباس سيدي بلعباس، الجزائر، 2021-2022.
- محمد عبد المؤمن، السياسة الاقتصادية بين أدوات السياسة المالية وأدوات السياسة النقدية حالة الجزائر 1963-2011، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2015-2016.
- محفوز فاطمة، أثر السياسة المالية التوسعية على متغيرات المربع السحري لـ Nicholas Kaldor في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة أكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، 2018-2019.
- مطهري بهاء الدين، محاولة استهداف معدل التضخم الأمثل من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية دراسة حالة الجزائر 1990-2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر، 2022.

المراجع

- مصباح سعيد، دور السياستين النقدية والمالية في استهداف التضخم في الجزائر للفترة (1990-2022)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه LMD في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة أمين العقال الحاج موسى أقي خاموك تامنغست، 2023-2024.
- مرزق فتيحة حبالي، فعاليات أدوات السياسة النقدية الكمية في الحد من التضخم في دول المغرب العربي دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم المالية والمحاسبة، تخصص مالية البنوك والتأمينات، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2022-2023.
- نسمن فطيمة، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية حالة الجزائر للفترة 1990-2018)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغاثم، الجزائر، 2020-2021.
- سميرة طالبي، سياسة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر وإشكالية البحث عن ترقية الصادرات خارج المحروقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - نموذجاً، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، تخصص: تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر 3، الجزائر، السنة الجامعية 2020 - 2022.
- عادل مختاري، دور السياسة النقدية في تحقيق أهداف مربع كالدور في الجزائر خلال الفترة 1990-2019 دراسة تحليلية قياسية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2022-2023.
- عبدلي رزيقة، أثر السياسة النقدية والمالية لتحقيق التنمية المستدامة دراسة تحليلية قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990-2015، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه ل م د، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي وتنمية مستدامة، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، 2018-2019.

المراجع

- صدوقي عبد الحفيظ، التضخم الركودي في الجزائر ومدى فعالية السياسة المالية والنقدية في علاجه خلال الفترة (1985-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2014-2015.
- صوان أسماء، أثر التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 2019-2020.
- تقار عبد الكريم، آليات السياسة المالية في ضبط ظاهرة التضخم مع دراسة خاصة لمؤسسات الزكاة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2013-2014.
- خوالد مولود، قياس أثر التداول النقدي على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله، الجزائر، 2023-2024.

- المجالات العلمية:

- أحمد بن عبد الكريم المحميد، مدى انطباق دالة فريدمان للطلب على النقود في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك سعود، م26، العلوم الإدارية (2)، الرياض، 2014.
- أحمد نصير، نذير غانية، دراسة تحليلية تقييمية لأداء واتجاهات الانفاق العام في الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2016، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 12، العدد 02، 2019.
- أحمد ضيف، نسيمه بن يحيى، تقويم تطور السياسة المالية للجزائر من 1962-2019، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس المدية، الجزائر، العدد 07، 2017.
- الهام بن عيسى، تقييم فعالية السياسة المالية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2020، المجلة الجزائرية للمالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، المجلد 13، العدد 01، 2023.

- الطاهر جليط، الهام لحام، تقييم فعالية سياسة استهداف التضخم في الجزائر دراسة قياسية، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، الجزائر، المجلد 3، العدد 2، 2020.
- العالية مناد، مزريق عاشور، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 الى غاية 2019، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، المجلد 16، العدد 22، 2020.
- العيفة الويزة، تومي صالح، واقع تطبيق سياسة استهداف التضخم في الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد الرابع والعشرون، 2018.
- أسماء دردور، أثر سعر الصرف الموازي على مؤشر أسعار الاستهلاك بالجزائر خلال الفترة 1990-2020، باستخدام نموذج ARDL، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2022.
- أسماء شاوش، تدخل الدولة في تقنين الأسعار في قانون المنافسة الجزائري، مجلة طينة للدراسات العلمية الأكاديمية، المركز الجامعي الشهيد سي الحواس بريكمة، الجزائر، المجلد 05، العدد 01، 2022.
- بديار أحمد (وآخرون)، تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر دراسة قياسية باستخدام نماذج ARMA، مجلة دفاتر بوادكس، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن باديس مستغانم، الجزائر، المجلد 11، العدد 01، 2022.
- بوصبع سهام، ساحلي لزهري، نمذجة قياسية لتأثير العمق المالي وسعر الصرف على التضخم في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاء الزمني الموزع (ARDL) للفترة 1974-2018، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 13، العدد 01، 2020.
- بوستة جمال، مبدأ حرية المنافسة في القانون الجزائري - بين متطلبات السوق ومقتضيات المصلحة العامة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، الجزائر، المجلد 10، العدد 02، 2023.

المراجع

- بن الحاج جلول ياسين، شريط عابد، تقييم برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 وانعكاساته على أداء الاقتصاد الجزائري، مجلة التكامل الاقتصادي، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الأفريقي، جامعة أحمد درايعة أدرار، الجزائر، المجلد 04، العدد 04، 2016.
- بن دफल كمال، اتجاهات السياسة الانفاقية وأثرها على الموازنة العامة في الجزائر دراسة تقييمية وتحليلية، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، العدد 3، 2017.
- جهيدة العياطي، تأثيرات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي: مقارنة قياسية للعلاقة بين أدوات السياسة المالية والنمو الاقتصادي في حالة الاقتصاد الجزائري، مجاميع المعرفة، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، المجلد 03، العدد 01، 2017.
- ديش رياض، الأسعار في الجزائر بين الحرية والتقييد، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، الجزائر، المجلد 56، العدد 01، 2019.
- دين مختارية، فعالية السياسة المالية ودورها في تحقيق التنمية الاجتماعية، مجلة الاقتصاد والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس المدينة، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2018.
- زلاقي حنان، قدوري نورالدين، التنسيق بين السياستين النقدية والمالية للحد من التضخم - إشارة لحالة الاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي تيسمسيلت، الجزائر، المجلد 02، العدد 01، 2019.
- حدادي عبد اللطيف، تطور السياسة المالية في ظل النظم الاقتصادية، مجلة التكامل الاقتصادي، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الأفريقي، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، المجلد 05، العدد 03، 2017.
- حدادي عبد الغاني، نظام الأسعار في الجزائر بين حرية السوق وسياسة الدعم الحكومي، مجلة التكامل الاقتصادي، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الأفريقي، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، المجلد 11، العدد 04، 2023.
- حمداني معمر، بناي مصطفى، أهمية السياسة النقدية في استهداف التضخم في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (200-2017)، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة، مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، الجزائر، المجلد 12، العدد 04، 2021.

المراجع

- حمداني معمر، بناي مصطفى، السياسة النقدية كآلية فعالة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2017، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 05، العدد 02، 2021.
- حسينة جواني، سليم العمراوي، دراسة قياسية لأثر التحويلات الاجتماعية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج VAR للفترة (1993-2020)، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2023.
- لهشمي عبد الكامل، حطاب موراد، أثر السياسة النقدية على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي بالجزائر دراسة تحليلية للفترة 2000-2019، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تامنغست، الجزائر، المجلد 10، العدد 02، 2021.
- لفضل سليمة، دحماني فاطمة، أثر تقلبات أسعار النفط العالمية على التضخم المحلي في الاقتصاد الجزائري، مجلة مجاميع المعرفة، معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تندوف، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2020.
- مايسة مسلم، رابح بلعباس، قياس الأثر غير المتماثل لتقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 باستخدام نموذج NARDL، مجلة التكامل الاقتصادي، مخبر التكامل الاقتصادي، الجزائر، المجلد 12، العدد 02، 2024.
- مولاي بوعلام، أثر السياسة المالية وعرض النقود على التضخم والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة 1970-2015، معارف مجلة علمية محكمة، قسم العلوم القانونية، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة، الجزائر، العدد 21، 2016.
- مولود أرزيوقات، عبدالجليل بوداح، ظاهرة غلاء الأسعار في الجزائر وعلاجها من منظور جهاز الحسبة الإسلامي، مجلة المنهل، مخبر إسهامات علماء الجزائر في إثراء العلوم الإسلامية، معهد العلوم الإسلامية، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2021.
- موسى بوشنب، حسين قاصب، فعالية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في محاربة التضخم، دراسة حالة الاقتصاد الجزائري للفترة 2000-2020، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، المجلد 25، العدد 02، 2022.

- محمد صقر (وآخرون)، واقع وآفاق السياسة المالية والنقدية في البلدان النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 27، العدد 03، 2005.
- محمود محمد داغر، علي محمد علي، الانفاق العام على مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العدد 51، صيف 2010.
- مطهري بهاء الدين، محاولة استهداف معدل التضخم الأمثل من خلال استخدام أدوات السياسة النقدية والمالية دراسة حالة الجزائر 1990-2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر، 2022.
- مناصر نورالدين، جمعي سميرة، محددات الطلب على النقود في الجزائر دراسة قياسية، *Revue économie & Management*، كلية العلوم الاقتصادية التجارية والتسيير، جامعة أوبوكر بلقايد تلمسان، الجزائر، العدد 14، 2015.
- مسكين حنان، تكريس مبدأ حرية الأسعار في التشريع الجزائري، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي بأفلو، الجزائر، المجلد 06، العدد خاص، 2023.
- مصطفى عبد اللطيف، مراد عبد القادر، تحليل دالة الطلب على النقود في الجزائر 1972-2010 باستخدام منهج التكامل المشترك، مجلة إضافات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 03، العدد 02، 2019.
- مرابط محمد، بن زيان راضية، علاقة السياسة الاحترازية الكلية بالسياسة المالية في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2009-2021)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 09، العدد 01، 2024.
- نوة بن يوسف، دراسة قياسية لأثر العرض النقدي على مؤشر أسعار الاستهلاك بالجزائر خلال الفترة (1990-2021)، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، 2023.
- سلطاني سمير، شافعي عبدو، دور الإصلاحات الضريبية في تحسين الأداء الضريبي للمؤسسات الاقتصادية دراسة حالة عينية من المؤسسات الاقتصادية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، الجزائر، المجلد 06، العدد 01، 2021.

المراجع

- عادل مختاري وآخرون، قياس أثر السياسة النقدية على الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة خلال الفترة (1990-2019)، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، مخبر مالية، بنوك وإدارة أعمال، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، المجلد 10، العدد 01، 2021.
- عبد اللطيف حمريط، محمد ادريوش دحماني، العوامل المؤثرة على الطلب على العمالة في الجزائر باستخدام نماذج ARDL و NARL للفترة 1970-2018، مجلة الاستراتيجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، المجلد 11، العدد 02، 2021.
- عبد القادر مشدال، تجربة الجزائر في الانتقال الى اقتصاد السوق واشكالية تطور الصناعة، Revu d'économie et de statistique appliquée، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، العدد 12، 2015.
- عولمي بسمة، شوقي جباري، فعالية سياسة استهداف التضخم في إدارة السياسة النقدية، مجلة الاقتصاد الصناعي، جامعة باتنة 1 الحاج لخضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العدد 06، 2014.
- عياري أمال وآخرون، دور السياسة النقدية في مواجهة تداعيات جائحة كورونا (COVID-19) على الاقتصاد الجزائري: دراسة تحليلية، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، المجلد 23، العدد 02، 2024.
- عياشي موسى، شليق عبد الجليل، التنسيق بين السياستين النقدية والمالية: سبيل نحو كبح التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، مجلة المنهل الاقتصادي، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2024.
- علي مكيد، علاء الدين عشيط، أثر السياستين النقدية والمالية في التضخم: حالة الاقتصاد الجزائري (1990-2015)، بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، العددان 78-79، 2017.
- عنتر بوتيارة وآخرون، انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على أهم مؤشرات الأمن الاجتماعي - الاقتصادي في الجزائر للفترة (2001-2019)، Revue des Réformes Economiques et Intégration en Economie Mondiale, Ecole supérieure de commerce, Algérie, Vol15, N°1, 2021.

المراجع

- فالي بوحنية، كريمة حبيب، أهمية أدوات السياسة النقدية في التأثير على السيولة في الجزائر دراسة تحليلية للفترة (2009-2020)، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس 1، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2022.
- فتيحة بن علي، صالح تومي، تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1990-2017)، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، المجلد 16، العدد 22، 2020.
- فضيل رايس، تحولات السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة (2000-2009)، مجلة الباحث، كلية الحقوق والاقتصاد، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2012.
- صلاح محمد واخرون، استشراف تحديات السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالاقتصاديات النامية - إشارة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2018، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد 01، 2021.
- راضية بن زيان، بلال العباسي، أثر السياسة المالية على التضخم بالجزائر في ظل تغيرات أسعار النفط 2002-2015، مجلة ادارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، العدد السادس، 2017.
- رباحي إبراهيم، جاب الله مصطفى، مؤشر أسعار الاستهلاك وعلاقته بمتغيرات السياسة النقدية في الجزائر (1995-2020)، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، المجلد 07، العدد 02، 2022.
- شبيبي عبد الرحيم، سمير بطاهر، فعالية السياسة المالية بالجزائر: مقارنة تحليلية وقياسية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، جامعة خميس مليانة، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، 2010.
- خوالد مولود، رملي حمزة، أثر التداول النقدي على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2021، مجلة المنهل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، المجلد 5، العدد 2، أكتوبر 2022.

- خوالد مولود، رملي حمزة، فعالية سياسة التعقيم النقدي في تحسين مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر (دراسة تحليلية للفترة 2010-2020)، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف 1، الجزائر، المجلد 07، العدد 01، 2022.

- التقارير:

- التقرير السنوي 2021 التطور الاقتصادي والنقدي، بنك الجزائر، ديسمبر 2022.

ثانيا- المراجع باللغة الأجنبية:

- Books :

- Aminata HAÏDARA M. Toussaint Bléhoué DAMOH M. Demba DIA, Monnaie et politique monétaire, Banque Centrale des Etats de l'Afrique de l'Ouest BCEAO, Dakar, Sénégal, 2012.
- BENACHENHOU Mourad, Inflation dévaluation marginalisation, édition DAR ECH'RIFA, Algérie, 1993.
- C. Bouthevillain (et autres), les politiques budgétaires dans la crise, éd. De Boeck, 1ère édition, Louvain-la-Neuve, Belgique, 2013.
- Couppey-Soubeyran, Jézabel. Sixième chapitre - La politique monétaire, Monnaie, banques, finance. sous la direction de Couppey-Soubeyran Jézabel. Presses Universitaires de France, France, 2012.
- DAHMANI Ahmed, l'Algérie à l'épreuve économie politique des réformes 1980-1997, Casbah éditions, Alger, 1999.
- Keller, Stefan, et Julien Browaey, Chapitre 18. Les prix à la consommation, Guide des indicateurs de marché, sous la direction de Keller Stefan, Browaey Julien. Dunod, France, 2009.

- Makhlouf, Farid, Fiche 10 Indices et concentration, Fiches de Statistique descriptive, Sous la direction de Makhlouf Farid, Ellipses, France, 2022.
- N. Gregory Mankiw, Mark P. Taylor, Principes de l'économie, 6eme édition, Deboeck Superieur, Belgique, 2022.
- Philippe Boucheix, René Juillard, les finances publiques, Dunod, France, 2019.
- Sidiropoulos, Moïse, et Aristomène Varoudakis. Macroéconomie en pratique, Dunod, France, 2019.
- Silem Ahmed, Chapitre 11 Le déséquilibre inflationniste et les politiques de stabilité des prix, L'économie politique Bases méthodologiques et problèmes fondamentaux, sous la direction de Silem Ahmed, Armand Colin, France, 2011.
- SuhasPednekar (et autres), Public Finance, institute of distance and open learning, Mumbai, 2021.
- **Theses** :
- Amina MERNACHE Eps/CHABANE, Le statut et le rôle de l'état Algérien dans l'économie : Rupture ou continuité? Thèse pour l'obtention de doctorat en droit public, université Paris-Est Créteil-val de marne(UPEC), 2016-2017.
- Benaissa NAHHAL, Transmission de la politique monétaire à l'économie marocaine, Thèse Pour obtenir le grade de Docteur, Université Mohammed V et de l'Université Jules Vernes, Janvier 2016.

- MOHAMMED BELKACEM Faïza, Analyse et orientation stratégiques des entreprises Publiques vers l'économie de marché, Cas filière lait en Algérie, Mémoire de Magister en sciences commerciales, Option : management des entreprises, faculté des sciences économiques, des sciences de gestion et des sciences commerciales, Université d'Oran, Algérie, 2010-2011.
- ZOUHEIR ADLI, Le processus des réformes économiques en Algérie, impact sur les performances des entreprises publiques de transformation de la filière Blés : Cas de l'ERAD d'Alger 1983-2000, THESE Présenté en 2002 à la faculté des sciences Economiques et de gestion en vue de l'obtention du diplôme de docteur d'état des sciences économiques, Université d'Alger, Faculté des sciences économiques et de gestion, Juillet 2002.
- Articles :
- Abdessamad ZAKANI, L'indépendance de la Banque centrale et le ciblage d'inflation : Cas de Bank Al-Maghrib, International Journal of Accounting, Finance, Auditing, Management and Economics, , International Journal of Accounting Finance Auditing IJAFAM, Maroc IJAFAM, Volume 3, 2022.
- Amokrane Mustapha, Rasdi Sabrina, La conduite de la politique monétaire en Algérie durant les deux dernières décennies : objectifs et limites, Revue d'économie et de finance, Faculté des sciences économiques commerciales et sciences de management, Université Hassiba Ben Bouali Chlef, Algérie, N°01, 2015.

- BECHAREF Kheira, IMEKHELAF Rachida, l'efficacité de la politique de dépenses dans le cadre des programmes de développement du troisième millénaire en Algérie, Revue Algérienne d'Economie et gestion, faculté des sciences économiques, commerciales et des sciences de gestion, université d'Oran 2 Mohamed Ben Ahmed, Algérie, vol15, N°02, 2021.
- BEKHALED Aicha, BOUALI Lynda, Essai d'Evaluation de la politique monétaire de l'Algérie à travers « le carré magique de Kaldor » Etude analytique, pendant la période 2012–2021, Algerian Business Performance Review (ABPR), Faculty of economic and commercial sciences and management, University of Kasdi Merbah Ouargla, Algeria, Volume 11, N° 01, 2022.
- Bikai, J. Landry, et Guy Albert Kenkouo. « Analyse et évaluation des canaux de transmission de la politique monétaire dans la CEMAC : une approche SPVAR–X », Mondes en développement, Université de Lorraine, Laboratoire BETA–CNRS, France, vol. 185, no. 1, 2019.
- Bouchra BENYACOUB, Mourad ES–SALMANI, Modélisation ARDL, test de cointégration aux bornes pour la vérification de la soutenabilité de la dette publique au Maroc, Revue Internationale du Chercheur, Bibliothèque Nationale de France, France, Volume 2, Numéro 4, 2021.
- Brahim BOUYACOUB, Sabiha TOUAMI, Une étude économétrique de l'efficacité de crédit bancaire, inflation, recettes et dépenses budgétaires sur la croissance économique en Algérie (2000–

- 2014), Strategy and Development Review, Faculté des sciences économiques commerciales et sciences de management, Université Abdelhamid ibn Badis Mostaganem, Algérie, Volume 06, N°11, 2016.
- Farida BENACHENHOU, From the Conventional Monetary Policy to the Modern Policy of the Bank of Algeria, Trending Towards the Strategy of Islamic Finance, Al Bashaer Economic Journal, faculty of Economic and Management Sciences, Tahri Mohamed University Bechar, Algeria, volume 08, N°01, 2022.
 - HADJAR Assia, Réformes et croissance Economique en Algérie, Finance & Markets Review, Faculté des sciences économiques commerciales et sciences de management, Université Abdelhamid ibn Badis Mostaganem, Algérie, Vol. 08, N°02, 2021.
 - Hamid MOKRANI, La causalité à court terme et à long terme entre les variables représentées sur le carré magique de Kaldor -Cas de l'Algérie pour la période (1970-2020), Economic Researcher Review, Université of 20 Aout 1955 Skikda, Algérie, VOL 11, N°01, 2023.
 - ISSOLAH Fatiha, DJEMACI Brahim, KERTOUS Mourad, Education, Santé et croissance économique en Algérie : Étude économétrique via le modèle ARDL, Dirassat Journal Economic Issue, Faculté des sciences économiques et commerciales et management, Université Ammar Tlidji Laghouat, Algérie, Vol. 12, N.1, 2021.

- Madjida MEHERHERA, Mustapha BOUCHAMA, The Effectiveness of the Monetary Policy in Achieving Monetary Stability in Algeria for the Period of (2000–2019), Al Bashaer Economic Journal, faculty of Economic and Management Sciences, Tahri Mohamed University Bechar, Algeria, Volume 07, N° 01, 2021.
- Mario I Blejer and Paul Wachtel, A FRESH LOOK AT CENTRAL BANK INDEPENDENCE, Cato Journal, Cato Institute, Etats–unis d’Amérique, Vol. 40, No. 1 (Winter 2020).
- MOUFFOK Nacer–Eddine, Analyse de la conduite de la politique monétaire en Algérie en période d’excès de Liquidité, Revue des Sciences Economiques, de Gestion et Sciences Commerciales, Faculté des Sciences Economiques, de Gestion et des Sciences Commerciales, Université mohamed boudiaf m’sila, Algérie, Volume : 13, N° : 20, 2020.
- Mourougane Annabelle. Indépendance de la Banque centrale et politique monétaire : application à la Banque centrale européenne, Revue française d’économie, Centre national de la recherche scientifique, France, volume 13, n°1, 1998.
- Nadia AFROUNE, Analyse de quelques réformes économiques apportées au système financier algérien, Revue algérienne de développement économique, Faculté des sciences économique commercial et sciences de management, Université Kasdi Merbah Ouargla, Algérie, 06 (01), 2019.
- Nobinkhor Kundu, Muhammad Musharuf Hossain Mollah, Empirical Approaches to the Post–Keynesian Theory of Demand for

- Money:An Error Correction Model of Bangladesh, Trade and Development Review, Department of Economics, Comilla University, Bangladesh, Vol. 7, Issue 2, 2014.
- Salaheddine Saoudi, Ramdane Kezzar, The Effectiveness of monetary policy under the persistent public budget deficit in Algeria (2015–2022), Forum For Economic Studies and Research Journal, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, Zian Ashour University Djelfa, Algeria, Volume: 07, N°: 02, 2023.
 - Vignolles, Benjamin. « L'indépendance des banques centrales », Regards croisés sur l'économie, Ecole d'économie de Paris, France, vol. 11, no. 1, 2012.
 - Younes AIT HMADOUCH, Mohammed AKAABOUNE, LES MÉCANISMES DE TRANSMISSION DE LA POLITIQUE MONÉTAIRE DANS LES PAYS EN VOIE DE DEVELOPPEMENT, Revue D'Etudes en Management et Finance D'Organisation, Institut Marocain de l'Information Scientifique et Technique, Maroc, N°4 Décembre 2016.
 - Zahaf youcef, Chibi abderrahim, The concept of central bank independence and its role in determining the fiscal-monetary coordination, the Algerian experience, Administrative And Financial Sciences Review, Faculty of Economic sciences Business sciences and Management, University of El Oued, Algeria, Volume 06, N° 02, 2022.
- **Reports:**

- Denizet, Cours de la théorie et politique monétaires, licence de sciences économiques, Université Paris Nanterre, France.
- Frederic S Mishkin, Les canaux de transmission monétaire, Bulletin de la Banque de France, N°27, Mars 1996.
- IMF Staff, Fiscal Policy and long-term growth, International Monetary Fund paper, Washington, june 2015.
- International Monetary Fund, Consumer price index manual, 2020.
- Rapport de suivi de la situation économique en Algérie, Printemps 2022.
- **Websites :**
 - Andrew Jewell, Une réforme des subventions s'impose en Algérie, Fonds Monétaire International, 2016.
<https://www.imf.org/external/french/np/blog/2016/083116f.htm>
 - Articles économiques et financières, Les objectifs et instruments de la politique monétaire.
<https://concept-economique.blogspot.com/2016/11/les-objectifs-et-instruments-de-la.html/>
 - Ayoub Matioui, Les objectifs de la politique monétaire.
<https://etude-generale.com/les-objectifs-de-la-politique-monetaire/>
 - Bank of Algeria, التقرير السنوي 2018, التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.
<https://www.bank-of-algeria.dz/wp-content/uploads/2023/06/rapport2018arabe.pdf>
 - Christophe Chauvet, Conjoncture, budget et politique budgétaire.

<https://maint.gouvernement.lu/dam-assets/personnel-communal/matieres/cours-d-economie-politique-enseignement-secondaire-technique-.pdf>

- David N Weil, Fiscal Policy.

<https://www.econlib.org/library/Enc/FiscalPolicy.html>

- Finance Strategists, Wealth management, Macroeconomics, Consumer price index.

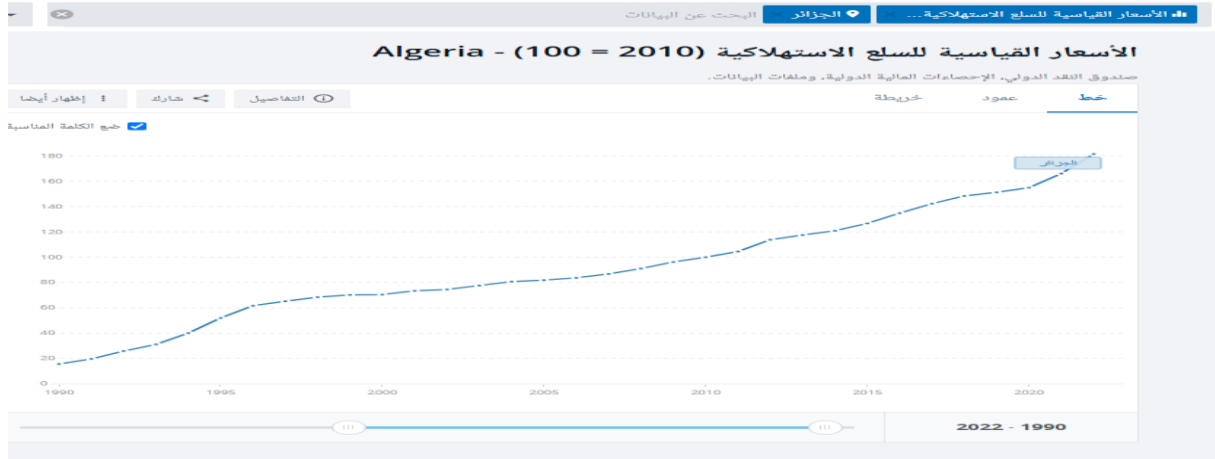
<https://www.financestrategists.com/>

- <https://fbs.ae/glossary/consumer-price-index-134>.
- <https://www.bank-of-algeria.dz/ar/القانون-النقد-و-القرض/>.
- SENAT, LA POLITIQUE MONÉTAIRE, Objectifs, méthodes et nouveaux problèmes. https://www.senat.fr/eco/ec-04/ec-04_mono.html.
- Statista, Key economic indicators of Algeria – statistics & facts, <https://www.statista.com/topics/7404/economy-in-algeria/#topicOverview>.
- The press free, politique budgétaire vs politique monétaire avantages et inconvénients. <https://thepressfree.com/politique-budgetaire-vs-politique-monetaire-avantage-et-inconvénients/>
- Tobias Adrian, International monetary fund, Central bank independence and the development of payments and CBDCs. <https://www.imf.org/en/News/Articles/2023/01/10/sp-central-bank-independence-development-payments-and-cbdc>

- Vie publique, qu'est-ce qu'une politique monétaire.
<https://www.vie-publique.fr/fiches/270253-quest-ce-quune-politique-monetaire>.
- World Bank, <https://databank.worldbank.org/metadataglossary/world-development-indicators/series/FP.CPI.TOTL>
- Yassmina Abouzzohour, Nedjla Ben Mimoune, على الجزائر منح الأولوية للتغيير الاقتصادي في خضم جائحة كورونا والأزمة السياسية
[https://www.brookings.edu/ar/articles /](https://www.brookings.edu/ar/articles/)

الملاحق

الملحق رقم (01): بيانات مؤشر أسعار الاستهلاك



المصدر: بيانات البنك الدولي.

الملحق رقم (02): بيانات المعروض النقدي M2



المصدر: بيانات البنك الدولي.

الملحق رقم (03): بيانات معدل إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي الاجباري

6 السوق النقدي والمالي

1.6 أهم المعدلات

1 - معدلات عمليات بنك الجزائر	معدل المكافأة في الاحتياطي الاجباري	معدل حساب الاحتياطي الاجباري	معدل إعادة الخصم	المعدل المستهدف للنظام الاثنان لمدة 24 ساعة	استرجاع السيولة			تداعيات الغروض				
					معدلات السوق المفتوحة			تسهيلات ذات فوائد على اقساط 24 ساعة	المعدل المستهدف لتقليص الغروض	معدل المكافأة في الاحتياطي الاجباري	معدل حساب الاحتياطي الاجباري	معدل إعادة الخصم
					لمدة 7 ايام	لمدة 3 اشهر	لمدة 6 اشهر					
2016	0,50	8	3,50	-	0,75	1,25	1,50	-	-	-	-	
2017	0,50	4	3,75	-	-	-	-	3,50	3,50	3,50	-	
2018	0,50	10	3,75	-	3,50	-	-	-	3,50	-	-	
2019	0,50	10	3,75	-	3,50	-	-	-	-	-	-	
2020	0,50	3	3,75	-	-	-	-	-	-	-	-	
2021	0,50	2	3,75	-	-	-	-	-	-	-	-	
القرط	0,50	2	3,75	-	-	-	-	-	-	-	-	
مائي	0,50	2	3,75	-	-	-	-	-	-	-	-	
حوران	0,50	2	3,75	-	-	-	-	-	-	-	-	
حويشة	0,50	2	3,75	-	-	-	-	-	-	-	-	
لوت	0,50	2	3,75	-	-	-	-	-	-	-	-	
سليتنور	0,50	2	3,75	-	-	-	-	-	-	-	-	
الكوير	0,50	2	3,75	-	-	-	-	-	-	-	-	
توفيقير	0,50	2	3,75	-	-	-	-	-	-	-	-	
ديسبير	0,50	2	3,75	-	-	-	-	-	-	-	-	
2022	0,50	2	3,75	-	-	-	-	-	-	-	-	
عائلي	0,50	2	3,75	-	-	-	-	-	-	-	-	
عقري	0,50	2	3,75	-	-	-	-	-	-	-	-	
مارس	0,50	2	3,75	-	-	-	-	-	-	-	-	

بم الجوز

السوق النقدي والمالي



1.6 أهم المعدلات

1 - معدلات عمليات بنك الجزائر

1 - معدلات عمليات بنك الجزائر	معدل المكافأة في الاحتياطي الاجباري	معدل حساب الاحتياطي الاجباري	معدل إعادة الخصم	المعدل المستهدف للنظام الاثنان لمدة 24 ساعة	استرجاع السيولة			تسهيلات ذات فوائد	المعدل المستهدف لتقليص الغروض
					معدلات السوق المفتوحة				
					لمدة 7 ايام	لمدة 3 اشهر	لمدة 6 اشهر	لمدة 3 اشهر	لمدة 6 اشهر
2009	0,50	8,00	4,00	-	0,75	1,25	-	-	
2010	0,50	9,00	4,00	-	0,75	1,25	0,30	-	
2011	0,50	9,00	4,00	-	0,75	1,25	0,30	-	
2012	0,50	11,00	4,00	-	0,75	1,25	0,30	-	
2013	0,50	12,00	4,00	-	0,75	1,25	0,30	1,50	
2014	0,50	12,00	4,00	-	0,75	1,25	0,30	1,50	
2015	0,50	12,00	4,00	-	0,75	1,25	0,30	1,50	
عائلي	0,50	12,00	4,00	-	0,75	1,25	0,30	1,50	
عقري	0,50	12,00	4,00	-	0,75	1,25	0,30	1,50	
مارس	0,50	12,00	4,00	-	0,75	1,25	0,30	1,50	
القرط	0,50	12,00	4,00	-	0,75	1,25	0,30	1,50	
مائي	0,50	12,00	4,00	-	0,75	1,25	0,30	1,50	
حوران	0,50	12,00	4,00	-	0,75	1,25	0,30	1,50	
حويشة	0,50	12,00	4,00	-	0,75	1,25	0,30	1,50	
لوت	0,50	12,00	4,00	-	0,75	1,25	0,30	1,50	
سليتنور	0,50	12,00	4,00	-	0,75	1,25	0,30	1,50	
الكوير	0,50	12,00	4,00	-	0,75	1,25	0,30	1,50	
توفيقير	0,50	12,00	4,00	-	0,75	1,25	0,30	1,50	
ديسبير	0,50	12,00	4,00	-	0,75	1,25	0,30	1,50	
2016	0,50	12,00	4,00	-	0,75	1,25	0,30	1,50	
عائلي	0,50	12,00	4,00	-	0,75	1,25	0,30	1,50	
عقري	0,50	12,00	4,00	-	0,75	1,25	0,30	1,50	
مارس	0,50	12,00	4,00	-	0,75	1,25	0,30	1,50	

الملاحق

بنك الجزائر

السوق النقدي والمالي



1.6 أهم المعدلات

تداومات العروض				1 . معدلات عمليات بنك الجزائر				
المعدل المستهدف لمنقصات القروض	تسهيلات الودائع	استرجاع السيولة		المعدل المستهدف لتنظيم الامتات لمدة 24 ساعة	معدل إعادة الخصم	معدل حساب الاحتياط الإجمالي	معدل المكافأة في الاحتياط الإجمالي	
		لمدة 3 اشهر	لمدة 7 ايام					
-	-	-	-	17,00	11,50	-	-	1993
-	-	-	-	21,00	15,00	-	-	1994
19,44	-	-	-	23,00	14,00	-	-	1995
16,50	-	-	-	19,00	13,00	-	-	1996
13,25	-	-	-	14,50	11,00	-	-	1997
11,75	-	-	-	13,00	9,50	-	-	1998
10,75	-	-	-	12,00	8,50	-	-	1999
8,25	-	-	-	10,75	6,00	-	-	2000
8,25	-	-	-	8,75	6,00	3,00	-	2001
8,25	-	-	2,75	8,75	5,50	4,25	2,50	2002
8,75	-	-	1,75	4,50	4,50	6,25	2,50	2003
4,50	-	-	0,75	4,50	4,00	6,50	1,75	2004
4,25	0,30	1,90	1,25	4,50	4,00	6,50	1,00	2005
-	0,30	2,00	1,25	4,50	4,00	6,50	1,00	2006
-	1,00	2,50	1,75	-	4,00	6,50	1,00	2007
-	1,00	2,50	1,75	-	4,00	6,50	1,00	نوفمبر
-	0,75	2,50	1,75	-	4,00	6,50	1,00	ديسمبر
-	0,75	2,50	1,75	-	4,00	8,00	1,00	جانفي
-	0,75	2,50	1,75	-	4,00	8,00	1,00	فيفري
-	0,75	2,00	1,25	-	4,00	8,00	0,75	مارس
-	0,75	2,00	1,25	-	4,00	8,00	0,75	أفريل
-	0,75	2,00	1,25	-	4,00	8,00	0,75	ماي
-	0,75	2,00	1,25	-	4,00	8,00	0,75	جوان
-	0,75	2,00	1,25	-	4,00	8,00	0,75	جويلية
-	0,75	2,00	1,25	-	4,00	8,00	0,75	أوت
-	0,75	2,00	1,25	-	4,00	8,00	0,75	سبتمبر

المصدر: تقارير بنك الجزائر والنشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 05، 34 ورقم 58

الملاحق

الملحق رقم (04): بيانات النفقات العامة والإيرادات العامة

حوصلة إحصائية 1962-2020 246 المالية العامة

جدول 1: الميزانية العامة للدولة من 1963 إلى 2020

السنة	الإيرادات		النفقات		الوحدة: مليون دج
	الجبائية	منها: الجبائية البترولية	غير الجبائية	المجموع	
1963	2 163	257	-	4 110	-
1964	2 581	295	-	4 200	-
1965	2 752	377	110	2 862	3 489
1966	3 024	632	493	3 517	3 798
1967	3 377	880	652	4 019	4 234
1968	3 953	1 134	615	4 568	4 701
1969	4 734	1 320	954	5 688	5 453
1970	5 456	1 350	850	6 306	5 876
1971	5 982	1 648	937	6 919	6 941
1972	8 434	3 278	744	9 178	8 197
1973	9 956	4 114	1 111	11 067	9 989
1974	21 399	13 399	2 039	23 438	13 408
1975	23 195	13 462	1 858	25 052	19 068
1976	24 976	14 237	1 239	26 215	20 118
1977	31 279	18 019	2 200	33 479	25 473
1978	35 379	17 365	1 403	36 782	30 106
1979	44 844	26 516	1 585	46 429	33 515
1980	58 020	37 658	1 574	59 594	44 016
1981	76 714	50 954	2 670	79 384	57 655
1982	69 448	41 458	4 798	74 246	72 445
1983	74 852	37 711	5 792	80 644	84 825
1984	90 809	43 841	10 556	101 365	91 598
1985	93 778	46 786	12 072	105 850	99 841
1986	74 095	21 439	15 595	89 690	101 817
1987	78 694	20 479	14 290	92 984	103 977
1988	82 200	24 100	11 300	93 500	119 700
1989	110 000	45 500	6 400	116 400	124 500
1990	147 300	76 200	5 200	152 500	136 500
1991	244 200	161 500	4 700	248 900	212 100
1992	302 664	193 800	9 200	311 864	420 131
1993	300 687	179 218	13 262	313 949	476 627
1994	398 350	222 176	78 831	477 181	566 329
1995	578 140	336 148	33 591	611 731	759 617
*1996	786 600	495 997	38 557	825 157	724 609
1997	878 778	564 765	47 890	926 668	845 196
1998	708 384	378 556	66 127	774 511	875 739
1999	874 888	560 121	75 608	950 496	961 682
2000	1 522 739	1 173 237	55 422	1 578 161	1 178 122
2001	1 354 627	956 389	150 899	1 505 526	1 321 028
2002	1 425 800	942 904	177 388	1 603 188	1 550 646
2003	1 809 900	1 284 975	164 566	1 974 466	1 639 265
2004	2 066 110	1 485 699	163 789	2 229 899	1 888 930
2005	2 908 308	2 267 836	174 520	3 082 828	2 052 037
2006	3 434 884	2 714 000	205 041	3 639 925	2 453 014
2007	3 478 600	2 711 850	209 300	3 687 900	3 108 669
2008	2 680 689	1 715 400	221 759	2 902 448	4 191 053
2009	3 073 612	1 927 000	201 750	3 275 362	4 246 334
2010	2 799 644	1 501 700	275 000	3 074 644	4 466 940
2011	3 056 493	1 529 400	433 317	3 489 810	5 853 569
2012	3 427 616	1 519 040	376 414	3 804 030	7 058 173
2013	3 646 919	1 615 900	248 396	3 895 315	6 024 131
2014	3 669 186	1 577 730	258 562	3 927 748	6 995 769
2015	4 077 588	1 722 940	474 954	4 552 542	7 656 331
2016	4 164 758	1 682 550	846 823	5 011 581	7 297 494
2017	4 756 990	2 126 987	1 290 895	6 047 885	7 282 630
2018	5 061 456	2 349 694	1 328 013	6 389 469	7 732 070
2019	5 361 953	2 518 488	1 239 623	6 601 576	7 741 345
2020	4 019 878	1 394 710	1 094 209	5 114 087	6 902 887

المصدر: الحوصلة الإحصائية 1962-2020، موقع وزارة المالية <http://www.mf.gov.dz>

الملحق رقم (05): فترات الابطاء المثلى

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LOGRVP
Exogenous variables: C
Date: 09/17/24 Time: 21:40
Sample: 1990 2022
Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-29.44551	NA	0.515217	2.174679	2.222258	2.189225
1	14.64931	81.89039*	0.023727*	-0.903522*	-0.808365*	-0.874432*
2	14.65332	0.007156	0.025491	-0.832380	-0.689644	-0.788744
3	15.81862	1.997652	0.025221	-0.844187	-0.653872	-0.786006
4	16.48638	1.097036	0.025875	-0.820456	-0.582562	-0.747729
5	17.25233	1.203639	0.026387	-0.803738	-0.518266	-0.716466

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LOGPCI
Exogenous variables: C
Date: 09/17/24 Time: 21:37
Sample: 1990 2022
Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-34.38957	NA	0.733432	2.527826	2.575405	2.542372
1	-30.80449	6.658001*	0.609903*	2.343178*	2.438335*	2.372268*
2	-30.53306	0.484694	0.642857	2.395219	2.537955	2.438855
3	-30.53105	0.003447	0.691145	2.466504	2.656819	2.524685
4	-30.16610	0.599555	0.724595	2.511865	2.749758	2.584591
5	-30.00179	0.258210	0.771380	2.571556	2.857029	2.658828

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LOGFONCT
Exogenous variables: C
Date: 09/17/24 Time: 21:41
Sample: 1990 2022
Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-34.86248	NA	0.758630	2.561605	2.609184	2.576151
1	22.75882	107.0110*	0.013294*	-1.482773*	-1.387616*	-1.453683*
2	22.90998	0.269916	0.014134	-1.422141	-1.279405	-1.378505
3	23.55417	1.104326	0.014514	-1.396726	-1.206411	-1.338545
4	24.17536	1.020527	0.014941	-1.369668	-1.131775	-1.296942
5	24.41481	0.376285	0.015820	-1.315344	-1.029871	-1.228072

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LOGEQUIP
Exogenous variables: C
Date: 09/17/24 Time: 21:41
Sample: 1990 2022
Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-39.96971	NA	1.092601	2.926408	2.973986	2.940953
1	0.603311	75.34989*	0.064708*	0.099763*	0.194921*	0.128854*
2	1.408163	1.437235	0.065655	0.113703	0.256439	0.157339
3	1.473912	0.112713	0.070265	0.180435	0.370750	0.238616
4	2.103525	1.034363	0.072287	0.206891	0.444785	0.279618
5	4.540446	3.829447	0.065423	0.104254	0.389726	0.191526

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LOGTR
Exogenous variables: C
Date: 09/17/24 Time: 21:43
Sample: 1990 2022
Included observations: 25

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-0.981489	NA	0.068610	0.158519	0.207274	0.172042
1	34.25770	64.84012*	0.004435*	-2.580616*	-2.483106*	-2.553571*
2	34.70567	0.788427	0.004639	-2.536454	-2.390189	-2.495886
3	34.73184	0.043953	0.005023	-2.458547	-2.263527	-2.404457
4	36.30750	2.521061	0.004810	-2.504600	-2.260825	-2.436987
5	37.99895	2.571010	0.004570	-2.559916	-2.267386	-2.478781

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LOGREO
Exogenous variables: C
Date: 09/17/24 Time: 21:42
Sample: 1990 2022
Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-19.72453	NA	0.329301	1.727044	1.776130	1.740067
1	-12.30744	13.59800	0.192973	1.192287	1.290458	1.218332
2	-11.61475	1.212212	0.198163	1.217896	1.365152	1.256963
3	-8.926302	4.480745*	0.172468*	1.077192*	1.273534*	1.129281*
4	-8.681694	0.387295	0.184235	1.140141	1.385569	1.205253
5	-8.574093	0.161401	0.199380	1.214508	1.509021	1.292642

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: LOGM2

Exogenous variables: C

Date: 09/17/24 Time: 21:44

Sample: 1990 2022

Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-41.01827	NA	1.177576	3.001305	3.048884	3.015850
1	34.36367	139.9950*	0.005803*	-2.311690*	-2.216533*	-2.282600*
2	34.57199	0.372013	0.006145	-2.255142	-2.112406	-2.211507
3	34.71228	0.240490	0.006541	-2.193734	-2.003419	-2.135553
4	34.71765	0.008827	0.007036	-2.122689	-1.884796	-2.049963
5	34.80085	0.130736	0.007534	-2.057203	-1.771731	-1.969932

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: LOGRVPE

Exogenous variables: C

Date: 09/24/24 Time: 00:07

Sample: 1990 2022

Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-27.75990	NA	0.456773	2.054279	2.101858	2.068824
1	-15.92695	21.97548*	0.210739	1.280497	1.375654*	1.309587
2	-15.00471	1.646859	0.212036	1.286051	1.428787	1.329687
3	-13.37986	2.785460	0.203012	1.241419	1.431734	1.299600
4	-12.01514	2.242036	0.198168*	1.215367*	1.453261	1.288094*
5	-11.82754	0.294803	0.210613	1.273396	1.558868	1.360668

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: M2

Exogenous variables: C

Date: 02/11/25 Time: 22:48

Sample: 1990 2022

Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC
0	-116.8339	NA	198.0714	8.126477	8.173625
1	-89.94837	50.06275*	33.23519*	6.341267*	6.435563*
2	-89.83132	0.209893	35.34035	6.402160	6.543604
3	-89.32494	0.873056	36.60173	6.436203	6.624796
4	-89.32046	0.007415	39.27003	6.504860	6.740600

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: DP

Exogenous variables: C

Date: 02/11/25 Time: 22:47

Sample: 1990 2022

Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC
0	-41.95125	NA	1.132362	2.962156	3.009304
1	1.079653	80.12652*	0.062400*	0.063472*	0.157768*
2	1.841674	1.366381	0.063466	0.079885	0.221329
3	1.842200	0.000907	0.068065	0.148814	0.337406
4	2.448226	1.003077	0.070059	0.175984	0.411725

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: PCI

Exogenous variables: C

Date: 02/11/25 Time: 22:50

Sample: 1990 2022

Included observations: 29

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC
0	-97.82607	NA	53.39631	6.815591	6.862739
1	-80.48874	32.28331*	17.30890*	5.688879*	5.783175*
2	-80.45924	0.052910	18.51674	5.755809	5.897254
3	-80.34538	0.196310	19.70387	5.816922	6.005515
4	-78.48193	3.084327	18.59656	5.757374	5.993115

VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: RVP

Exogenous variables: C

Date: 02/11/25 Time: 22:49

Sample: 1990 2022

Included observations: 28

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC
0	-89.63295	NA	37.93732	6.473782	6.521361
1	-75.96023	25.39219*	15.34753*	5.568588*	5.663745*
2	-75.77466	0.331380	16.27630	5.626761	5.769497
3	-75.09926	1.157826	16.67712	5.649947	5.840262
4	-74.69297	0.667470	17.43272	5.692355	5.930249

المصدر: برنامج Eviews 12 و Eviews 13.

الملحق رقم (06): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع Augmented Dickey Fuller للسلاسل

الزمنية محل الدراسة

Null Hypothesis: LOGPCI has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.578722	0.2916
Test critical values:		
1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGPCI has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.639244	0.0959
Test critical values:		
1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

<p>Null Hypothesis: D(LOGPCI) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)</p>	<p>Null Hypothesis: LOGPCI has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)</p>
t-Statistic Prob.*	t-Statistic Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic
Test critical values: 1% level	Test critical values: 1% level
5% level	5% level
10% level	10% level
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.	*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
<p>Null Hypothesis: D(LOGPCI) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)</p>	<p>Null Hypothesis: D(LOGPCI) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)</p>
t-Statistic Prob.*	t-Statistic Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic
Test critical values: 1% level	Test critical values: 1% level
5% level	5% level
10% level	10% level
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.	*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
<p>Null Hypothesis: LOGREGO has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)</p>	<p>Null Hypothesis: LOGREGO has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)</p>
t-Statistic Prob.*	t-Statistic Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic
Test critical values: 1% level	Test critical values: 1% level
5% level	5% level
10% level	10% level
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.	*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
<p>Null Hypothesis: D(LOGREGO) has a unit root Exogenous: Constant Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)</p>	<p>Null Hypothesis: LOGREGO has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)</p>
t-Statistic Prob.*	t-Statistic Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic
Test critical values: 1% level	Test critical values: 1% level
5% level	5% level
10% level	10% level
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.	*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
<p>Null Hypothesis: D(LOGREGO) has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)</p>	<p>Null Hypothesis: D(LOGREGO) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)</p>
t-Statistic Prob.*	t-Statistic Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	Augmented Dickey-Fuller test statistic
Test critical values: 1% level	Test critical values: 1% level
5% level	5% level
10% level	10% level
*Mackinnon (1996) one-sided p-values.	*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

Null Hypothesis: LOGTR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.685694	0.9648
Test critical values:		
1% level	-4.309824	
5% level	-3.574244	
10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGTR) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.152535	0.0003
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGTR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.249276	0.0001
Test critical values:		
1% level	-2.650145	
5% level	-1.953381	
10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGM2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.508921	0.9778
Test critical values:		
1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGM2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.259864	0.0022
Test critical values:		
1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGTR has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.614998	0.4624
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGTR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.408901	0.0179
Test critical values:		
1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGTR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.655364	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.323979	
5% level	-3.580622	
10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGM2 has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.779668	0.0725
Test critical values:		
1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGM2 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	8.720548	1.0000
Test critical values:		
1% level	-2.639210	
5% level	-1.951687	
10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

Null Hypothesis: D(LOGM2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.991030	0.0460
Test critical values: 1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGEQUIP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.275467	0.4345
Test critical values: 1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGM2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.962662	0.0019
Test critical values: 1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGEQUIP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.211170	0.2064
Test critical values: 1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGEQUIP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.826248	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGEQUIP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	2.482055	0.9958
Test critical values: 1% level	-2.639210	
5% level	-1.951687	
10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGEQUIP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.856985	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGEQUIP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.216099	0.0121
Test critical values: 1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGFONCT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.406519	0.0073
Test critical values: 1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGFONCT has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.548944	0.0129
Test critical values: 1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

Null Hypothesis: D(LOGFONCT) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.547371	0.0010
Test critical values: 1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGFONCT has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	4.623787	1.0000
Test critical values: 1% level	-2.639210	
5% level	-1.951687	
10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGFONCT) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.392001	0.0014
Test critical values: 1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGFONCT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.549694	0.0053
Test critical values: 1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGRVP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.244538	0.4504
Test critical values: 1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGRVP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.568024	0.0123
Test critical values: 1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGRVP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.178146	0.0002
Test critical values: 1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGRVP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	3.417945	0.9996
Test critical values: 1% level	-2.639210	
5% level	-1.951687	
10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGRVP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.270044	0.0001
Test critical values: 1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGRVP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.862921	0.0002
Test critical values: 1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

Null Hypothesis: LOGRVPE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.356990	0.0754
Test critical values: 1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGRVPE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.166834	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGRVPE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.694228	0.0000
Test critical values: 1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGRVPE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.146642	0.2288
Test critical values: 1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGRVPE has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.585940	0.9696
Test critical values: 1% level	-2.639210	
5% level	-1.951687	
10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGRVPE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-7.025063	0.0000
Test critical values: 1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: برنامج Eviews 12 و Eviews 13.

الملحق رقم (07): اختبار فيليبس بيرون Philips Perron للسلاسل الزمنية محل الدراسة

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 12 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.967447	0.0018
Test critical values: 1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.217814	0.0000
Test critical values: 1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.031558	0.7298
Test critical values: 1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: M2 has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	0.113903	0.7117
Test critical values: 1% level	-2.639210	
5% level	-1.951687	
10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.845840	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.984107	0.0001
Test critical values:		
1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: PCI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.713255	0.7219
Test critical values:		
1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: PCI has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.651549	0.4454
Test critical values:		
1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PCI) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.618293	0.0001
Test critical values:		
1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: PCI has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.420202	0.1420
Test critical values:		
1% level	-2.639210	
5% level	-1.951687	
10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PCI) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.649831	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(PCI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.116117	0.0001
Test critical values:		
1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.359518	0.3923
Test critical values:		
1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.280874	0.1839
Test critical values:		
1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.824783	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: DP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.571275	0.9967
Test critical values:		
1% level	-2.639210	
5% level	-1.951687	
10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.918025	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: RVP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.704764	0.7249
Test critical values:		
1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(RVP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.231857	0.0002
Test critical values:		
1% level	-3.670170	
5% level	-2.963972	
10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(RVP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.361797	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.644302	
5% level	-1.952473	
10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGPCI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.471385	0.3390
Test critical values:		
1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGPCI) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.970904	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(DP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.235531	0.0001
Test critical values:		
1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: RVP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.775074	0.3853
Test critical values:		
1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: RVP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.537028	0.4761
Test critical values:		
1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(RVP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 6 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.225019	0.0011
Test critical values:		
1% level	-4.296729	
5% level	-3.568379	
10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGPCI has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.517082	0.1210
Test critical values:		
1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGPCI has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.396897	0.1480
Test critical values:		
1% level	-2.639210	
5% level	-1.951687	
10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGPCI) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.995204	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGPCI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-8.304033	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGEQUIP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.359518	0.3923
Test critical values:		
1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGEQUIP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.280874	0.1839
Test critical values:		
1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGEQUIP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.824783	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGEQUIP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	2.414654	0.9951
Test critical values:		
1% level	-2.639210	
5% level	-1.951687	
10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGEQUIP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.918025	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGEQUIP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.235531	0.0001
Test critical values:		
1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGFONCT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.245037	0.0107
Test critical values:		
1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGFONCT has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.324270	0.0220
Test critical values:		
1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGFONCT) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.547371	0.0010
Test critical values:		
1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGFONCT has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	3.684979	0.9998
Test critical values:		
1% level	-2.639210	
5% level	-1.951687	
10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGFONCT) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.378381	0.0014
Test critical values:		
1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGM2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.537040	0.9762
Test critical values:		
1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGM2) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.236391	0.0024
Test critical values:		
1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGM2) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.699766	0.0341
Test critical values:		
1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGREO has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.113517	0.9086
Test critical values:		
1% level	-4.323979	
5% level	-3.580622	
10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGREO) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 26 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.033481	0.0004
Test critical values:		
1% level	-3.699871	
5% level	-2.976263	
10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGFONCT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.520701	0.0057
Test critical values:		
1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGM2 has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.740325	0.0785
Test critical values:		
1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGM2 has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	6.836826	1.0000
Test critical values:		
1% level	-2.639210	
5% level	-1.951687	
10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGM2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.921870	0.0021
Test critical values:		
1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGREO has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.834766	0.3568
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGREO has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.607807	0.4450
Test critical values:		
1% level	-2.650145	
5% level	-1.953381	
10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGREGO) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 26 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.183492	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.653401	
5% level	-1.953858	
10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGREGO) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 14 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.924107	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.339330	
5% level	-3.587527	
10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGTR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.807238	0.9533
Test critical values:		
1% level	-4.309824	
5% level	-3.574244	
10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGTR has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.577385	0.4810
Test critical values:		
1% level	-3.679322	
5% level	-2.967767	
10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGTR) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.118354	0.0003
Test critical values:		
1% level	-3.689194	
5% level	-2.971853	
10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGTR has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.084688	0.0376
Test critical values:		
1% level	-2.647120	
5% level	-1.952910	
10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGTR) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.509300	0.0001
Test critical values:		
1% level	-2.650145	
5% level	-1.953381	
10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGTR) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.800336	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.323979	
5% level	-3.580622	
10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGRVP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 12 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.487670	0.3316
Test critical values:		
1% level	-4.273277	
5% level	-3.557759	
10% level	-3.212361	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGRVP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 31 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-10.54492	0.0000
Test critical values:		
1% level	-3.653730	
5% level	-2.957110	
10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGRVP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.199323	0.0002
Test critical values:		
1% level	-3.661661	
5% level	-2.960411	
10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LOGRVP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	3.221704	0.9994
Test critical values:		
1% level	-2.639210	
5% level	-1.951687	
10% level	-1.610579	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملاحق

Null Hypothesis: D(LOGRVP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.258734	0.0001
Test critical values:		
1% level	-2.641672	
5% level	-1.952066	
10% level	-1.610400	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LOGRVP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 30 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-12.73017	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.284580	
5% level	-3.562882	
10% level	-3.215267	

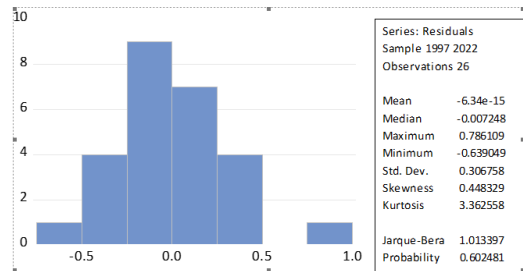
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

المصدر: برنامج Eviews12 و Eviews13.

الملحق رقم (08): الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL (السياسة النقدية)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	2.198719	Prob. F(2,10)	0.1616
Obs*R-squared	7.941232	Prob. Chi-Square(2)	0.0189



Heteroskedasticity Test: ARCH

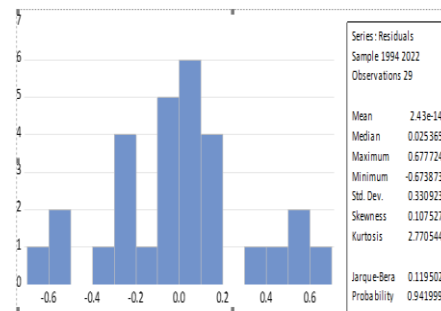
F-statistic	0.081751	Prob. F(1,23)	0.7775
Obs*R-squared	0.088545	Prob. Chi-Square(1)	0.7660

المصدر: برنامج Eviews12 و Eviews13.

الملحق رقم (09): الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDL (السياسة المالية)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.919321	Prob. F(1,26)	0.0994
Obs*R-squared	2.826518	Prob. Chi-Square(1)	0.0927



Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.888417	Prob. F(2,9)	0.4445
Obs*R-squared	4.781386	Prob. Chi-Square(2)	0.0916

المصدر: برنامج Eviews12 و Eviews13.

الملحق رقم (10): الاختبارات التشخيصية لنموذج NARDL

Wald Test:

Equation: NARDL

Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	0.644402	20	0.5266
F-statistic	0.415254	(1, 20)	0.5266
Chi-square	0.415254	1	0.5193

Null Hypothesis: $-C(8) / C(1) = -C(9) / C(1)$

Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
$-C(8)/C(1) + C(9)/C(1)$	1.380397	2.142135

Delta method computed using analytic derivatives.

Wald Test:

Equation: NARDL

Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	1.448696	20	0.1629
F-statistic	2.098721	(1, 20)	0.1629
Chi-square	2.098721	1	0.1474

Null Hypothesis: $C(6) + C(7) = 0$

Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
$C(6) + C(7)$	6.668696	4.603240

Restrictions are linear in coefficients.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	2.145698	Prob. F(2,18)	0.1460
Obs*R-squared	5.775407	Prob. Chi-Square(2)	0.0557

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.535854	Prob. F(1,27)	0.4705
Obs*R-squared	0.564346	Prob. Chi-Square(1)	0.4525

Ramsey RESET Test

Equation: NARDL04

Omitted Variables: Squares of fitted values

Specification: PCI PCI(-1) PCI(-2) PCI(-3) PCI(-4) M2_POS M2_POS(-1) M2_POS(-2) M2_NEG DP_POS DP_POS(-1) DP_POS(-2) DP_NEG RVP_POS RVP_POS(-1) RVP_POS(-2) RVP_NEG RVP_NEG(-1) RVP_NEG(-2) C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.423887	9	0.6816
F-statistic	0.179680	(1, 9)	0.6816
Likelihood ratio	0.573265	1	0.4490

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.897509	1	0.897509
Restricted SSR	45.85291	10	4.585291
Unrestricted SSR	44.95540	9	4.995045

LR test summary:

Wald Test:

Equation: NARDL

Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	-1.380228	20	0.1828
F-statistic	1.905029	(1, 20)	0.1828
Chi-square	1.905029	1	0.1675

Null Hypothesis: $C(2) + C(3) = 0$

Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
$C(2) + C(3)$	-0.434786	0.315010

Restrictions are linear in coefficients.

Wald Test:

Equation: NARDL

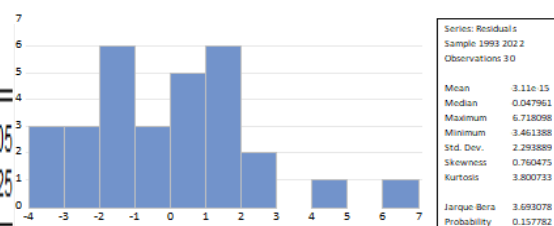
Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	1.589443	20	0.1276
F-statistic	2.526329	(1, 20)	0.1276
Chi-square	2.526329	1	0.1120

Null Hypothesis: $C(8) + C(9) = 0$

Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
$C(8) + C(9)$	9.200624	5.788584

Restrictions are linear in coefficients.



المصدر: برنامج Eviews12 و Eviews13.